الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسنطينـــــة قســـم التاريـــخ

عنوان البحث

مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية من انطلاقة الثورة التحريرية وتطورها 1954- 1956

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماج ستير في التاريخ المعاصر

تخصص تاريخ الثورة 1954- 1956

إعداد الطالب: عباد الدراجـي

إشراف: أ.د. صالح لميش

أعضاء لجنة المناقشة		
1. أ.د أحمد صاري	رئيسا ومناقشا	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة
2. أ.د صالح لميش	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
3. أ.د احميدة عميراوي	مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة
4. د. شايب قدادرة	مناقشا	جامعة قالمة

السنة الجامعية:

1432- 1433هـ/2011– 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهـــــداء

إلى من خفضت لهما جناح الذل من الرحمة، وقلت ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

..... والدي الكريمين

إلى من كانت لي سكنا وعونا في دراستي

..... زوجتي

إلى فلذة كبدي

..... ولدي: أحمد و زيد.

إلى أفراد أسرتي وأهلي و أقاربي

..... كبيرهم وصغيرهم

إلى كل من علمني حرفا

..... معلمي و أساتذتي الأكارم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عرفان وتقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل...

وأتوجه بعميق شكري وخالص عرفاني إلى كل من مد لي يد العون على الصعيدين المعرفي والمعنوي...

وأخص بالذكر أستاذي المشرف: الدكتور صالح لميش... الذي تفضل برحابة صدره وكرمه قبول الإشراف على هذه الرسالة، ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة والرشيدة...

إليك أستاذي...

صاحب الفضل علي...

ثمرة أرقي وعرقي...

عربون وفاء فتقبله مني...

طالبك

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــــــة:

الحمد لله رب العالمين، الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على خير نبي أرسل محمد وعلى آله وصحبه أما بعد:

انفردت الثورة الجزائرية الكبرى بتميزها وشموليتها وتعقيدها... فهي ثورة ترددت أصداؤها في جميع أنحاء العالم، وانشغل بها الكثير من محاربي الاستعمار والامبريالية ومحبي الاستقلال والحرية من قريب أو من بعيد نتيجة تجسد الاستعمار الفرنسي في أبشع صور العنف والإرهاب، أين قضى على الأخضر واليابس، ولم يستثن الصغير ولا الكبير، الرجل والمرأة، فكانوا سواسية أمام أكبر الجرائم في تاريخ الإنسانية... وليتها أشبعت طمعها باستغلال واستنزاف الخيرات والثروات، فما لبثت أن فجرتها نارا هوجاء اجتاحت كل القطر الجزائري الذي غرق في الدماء وتظلل تحت سحابة الظلم والقهر لمدة من الزمن...

وحقيقة إن إعادة كتابة التاريخ أصعب بكثير من كتابته لأول مرة للمسؤولية التي تثقل كاهل من يرسم اتجاهات جديدة للوقائع –وهو غير مدرك- بل لإحساس داخلي يوجهه أو لذاتية تجذبه نحو الأقرب إلى قناعته... وإن البحث عن الحقيقة في غياهب السنين الغابرة ليحتاج إلى جهد كبير وعزيمة لا تهن أبدا، ولا أستثني هذا النقص والتقصير الذي انتابني ولا تخلو منه أي نفس بشرية.

1. التعريف بالموضوع:

لما رأيت أن هناك شبه إجماع على أن تاريخ الثورة الجزائرية لا يزال ينتظر الكتابة، ارتأيت أن يكون بحثي حول فترة تشابكت أحداثها وتضاربت فيها الآراء والمواقف السياسية، وكانت بمثابة مقدمة للثورة التحريرية الكبرى، وإن كنت أحببت كثيرا ما أشار إليه الأستاذ الدكتور الكبير أبو القاسم سعد الله عندما قال: **"إن التفسير الحزبي لتاريخ الثورة قد أساء إلى الثورة نفسها حتى الآن... فمن جهة ندعي أنها ثورة شعبية وتلقائية، ومن جهة أخرى ندعي – باسم الحزب كذا- أنه لولا الزعيم الفلاني ولولا التنظيم الخلاني لما كانت الثورة أصلا، وهذا افتئات على الواقع وعلى حق الشعب في الانتماء والاختيار..."**. أردت أن أكون ضمن المهتمين بتاريخ الثورة، ممن يحسن لهم شرف الكتابة

حول محطة هامة من تاريخ الجزائر المعاصر والتي تنصب في التطورات السياسية وعلاقتها بالثورة، ولا أقول أني مؤرخ و لا أدعي بهذا العمل المتواضع أني أكتب الحقيقة وأقيدها بحبري، إنما أنشد أن أدرج بعض المعلومات التي لن تكون على الأساتذة والباحثين في تاريخ الثورة التحريرية بجديدة، ولكني أحسبها لمن هم مثلي يجهلون بعض المحطات من تاريخ بلدنا مفيدة.

ولقد حظيت فترة الحركة الوطنية الجزائرية باهتمام كبير من طرف المؤرخين والباحثين على أساس أنها نقلة نوعية في خضم تطورات الأحداث التي عرفها كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ودرست من حيث النشأة والتطور، ثم كان الاهتمام بفترة التجديد التي مست الأحزاب السياسية بعد أحداث الثامن ماي ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون.

كما أن تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962) قد حضي هو الآخر باهتمام كبير حتى يوشك أن يختزل تاريخ الجزائر، فأصبحت الأنظار متجهة نحو الخوض بالبحث والتدقيق في فترة كانت حاسمة وفاصلة بين قوى التحرر وقوى الاستبداد والقهر، وزادت أهمية البحث في التاريخ لما ظهرت العديد من الشهادات والمذكرات لشخصيات ساهمت في صنع كثير من أحداثها أو عايشت مراحل تطورها.

فارتأي ت من خلال بحثي هذا تخطي العوائق التي حالت دون تداول هذه المواضيع، كما انه البداية التي خلفت لنا الحرية التي ننعم بها الآن ولا شيء أصعب من البداية، فلم لا نحلل كيف كانت هذه البداية مع كل تيارات أو اتجاهات الحركة الوطنية، ومدى تأثيرها على مختلف المواقف؟ وهدفنا الاقتراب من الحقيقة التاريخية وإثباتها وتدوينها وأن ندع جانبا ذاتية التضخيم وإخفاء الوقائع بشكل مبالغ فيه، وتبيان الملامح الخفية لما كانت عليه الممارسات الداخلية والتنظيمية بالسلب أو بالإيجاب. كما أنها الفترة التي تتصل مباشرة بصيغة الحل النهائي أو الشرارات التي أدت إلى الانفجار، وأنها فترة التزاوج بين الكفاح المسلح والنضال السياسي.

2. دوافع اختيار البحث:

واختياري لهذا البحث كان من وراء دوافع شخصية تجلت في الرغبة الجامحة لتقصي بعض الحقائق وإلى دوافع علمية أهمها :

أ. جمع معلومات حول فترة الانتقال من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح، وإبراز مختلف مواقف الأحزاب السياسية من تغيير أسلوب كفاح الشعب الجزائري، فكتابات عديدة تطرقت إلى الموضوع بشكل متفرق.

ب. المساهمة في كتابة تاريخ الثورة وتبسيطها للأجيال وما أكثر شبابنا الذين يجهلون مثل هذه المحطات، فعندما بدأت تدريس مادة التاريخ والجغرافيا بالمرحلة الثانوية تفاجأت من عزوف طلبتنا عن دراسة تاريخ وطنهم، ركزت على هذه الدراسة.

ت. التأكيد على أن فترة (1954– 1956) من تاريخ الثورة هي أصعب مرحلة، ونجاح الثورة من نجاح مرحلتها الأولى.

ث. إبراز أن الوحدة في العمل وتنسيق الجهود هي الطريق الأنجع لتحدي المعيقات.

فهذه الجوانب وأخرى دفعتني وحفزتني للتكفل بدراسة هذا الموضوع.

3. إشكالية البحث:

وانطلاقا من فكرة أن الماضي يفسر الحاضر ويتعداه إلى المستقبل أردنا الخوض فيما يمدنا بعناصر تفسيرية لإدراك ما كان، ويمهد من ناحية أخرى لفهم التطورات اللاحقة في الساحة الجزائرية بكشف الجذور التاريخية، وبعض من ملامح النظام السياسي في الجزائر، لأن فترة تفجير الثورة التحريرية بقيت تحمل بعض علامات الاستفهام التي لابد من استبيان حقيقتها، وذلك من أجل فهم المواقف المعبر عنها عند تبني العمل المسلح أو من خلال الصراعات التي برزت إلى الواجهة في تلك الحقبة وما بعدها، ومن التساؤلات التي استوقفتني: كيف كانت ردود أفعال الأحزاب السياسية الجزائرية من انطلاقة الثورة؟ هل العمل السياسي الذي سبق الفاتح نوفمبر 1954م أحد أسباب انطلاقة الثورة؟ أم كان النضال السياسي معيقا للعمليات العسكرية؟ ما هي الأحداث والمواقف التي جعلت الكثير من القادة السياسيين يتراجعون عن قناعاتهم السابقة ويعلنون انضمامهم للكفاح المسلح تحت راية جبهة التحرير الوطني؟ والبعض منهم يرفضون الانضواء ويعزفون عن ذلك ولو لبعض الوقت؟ وما تأثير ذلك على مسار الثورة؟

4. صعوبات البحث:

وقد واجهتني في بحثي هذا عدة عقبات من بينها عدم الحصول على وثائق تتعلق بالنشاط السياسي الذي قامت به الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى قلة الوقت الكافي مع ارتباطي الدائم بالتدريس مما جعلني أفقد السيطرة على الموازنة بين البحث والتركيز في التعليم. كما أن تحليل المواقف التي تبناها كل اتجاه من اتجاهات الحركة الوطنية عقب انطلاقة الثورة يحتم علينا إعادة القراءة والتمعن في البدايات الأولى لمختلف الأنشطة والبرامج ذات الطابع السياسي، والإحاطة

بمعالمها والشخصيات المحركة لها، خاصة تلك التي لها تأثير ودور في مختلف القرارات الصادرة عن كل طرف، وكذا تأثير الظروف المحيطة بهم...، أضف إلى ذلك صعوبة الحصول على النسخ الأصلية لبعض المصادر والمراجع، كما أن ضعفي في مادة اللغة الفرنسية فوت علي الاستفادة من الكتب والدراسات الأجنبية.

5. أقسام البحث:

محاولة منا الإجابة عن هذه التساؤلات وأخرى قسمت بحثي إلى ثلاثة فصول، يندرج تحت كل فصل خمس مباحث:

ففي **الفصل الأول:** تناولت نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية قبل انطلاقة الثورة، وشمل نشاط الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس، وركزت فيه على مشروع بيان فيفري 1943م وملحق البيان لتبيان التغيير الذي بدأ يطرأ على مطالب الحزب، ثم إنشاء حركة أحباب البيان 1944م، وبعدها تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 16 مارس 1946م، الذي تبرأ زعيمه فرحات عباس من سياسة الإدماج وخاصة بعد أحداث 8 ماي 1945م، وتبلورت لديه قناعة مفادها أن الثورة بالقانون لا تصلح مع الاستعمار إلا أنه كان يستبعد العمل المسلح.
وتطرقت في المبحث الثاني إلى نشاط جمعية العلماء المسلمين الذي اتجه إلى الجانب الثقافي، التربوي، التعليمي والديني، فعملت على بناء المدارس والمعاهد وإرسال بعثات علمية إلى خارج الوطن لإعداد جيل مثقف متشبع بالمبادئ والثوابت الوطنية، كما تطرقت من الناحية السياسية إلى الأزمة التي مرت بها الجمعية سنة 1954م وموقفها من الوحدة السياسية، وعالجت في المبحث الثالث تطور نشاط الحزب الشيوعي الجزائري منذ 1936م وهو تاريخ الانفصال الشكلي من الحزب الشيوعي الفرنسي مع بقاء تأثير هذا الأخير ولو بنسبة أقل في برنامجه الذي لم يخرج عن إطار المطالبة ببعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية وموقفه من المواطنين وانقسامه. أما المبحث الرابع فبينت فيه نشاط حزب الشعب الجزائري في السرية بعد الحرب العالمية الثانية مع بروز دعاة العمل الشرعي في ظل مساندة مصالي الحاج وانقسام الحزب إلى ثلاثة اتجاهات سنتي 1946 و1947، أين تقرر إنشاء الجناح العسكري للحزب مع استمرار الخلاف بين جماعة مصالي وأعضاء اللجنة المركزية حيث بلغ أوجه سنة 1954م، وتوضيح القاسم المشترك بينهما وهو عدم الاهتمام بالتحضير للعمل المسلح واستبعاده في الوقت الراهن من خلال عقد المصاليين لمؤتمرهم ببلجيكا في جويلية 1954م، وأعقبه مؤتمر المركزيين في أوت من نفس السنة. وفي المبحث الخامس، أدرجت

مراحل تبلور فكرة الكفاح المسلح منذ 1946م مرورا بتشكيل المنظمة الخاصة التي عملت طيلة ثلاث سنوات على تكوين إطارات قادرة على القيام بالكفاح المسلح، وما صاحب اكتشاف هذه الأخيرة سنة 1950م من متابعات لأعضائها من طرف الشرطة الفرنسية، ورغم ذلك بقي قادتها متمسكين بخيار العمل العسكري ولم يتحقق لهم ذلك إلا سنة 1954م عندما قام بوضياف وجماعته بتكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل شهر مارس من نفس السنة والتي كان فشلها في التوفيق بين المركزيين والمصاليين أحد الأسباب التي عجلت في عملية التحضير للثورة.

أما **الفصل الثاني:** فقد عنونته بردود أفعال الأحزاب السياسية على انطلاقة الثورة التحريرية الجزائرية، وشمل هو الآخر خمسة مباحث، ففي البداية تعرضت لانطلاقة الثورة وبينت فيه إيديولوجية جبهة التحرير ومميزات من أعلنوا الثورة، وإبراز ما تضمنه ميثاق أول نوفمبر ودوره في عملية التعبئة الشعبية، ثم ذكرت أهم العمليات التي قامت ليلة الفاتح نوفمبر مع تحديد أماكنها وتأثيرها على الاستعمار الفرنسي. ووصفت رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المبحث الثاني وتصريحات صحافته بأن العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير غير مسؤولة وتحميل فرنسا مسؤولية أعمال العنف، وكثف الحزب نشاطه السياسي من أجل إيجاد حل سلمي للمشكل، ومنها قيام فرحات عباس بإجراء اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين والتي لم تؤد إلى نتيجة مرجوة، لذا اتجه الحزب نحو قبول الأمر الواقع... وفيما يخص المبحث الثالث فكان توضيحا لرد فعل جمعية العلماء الذي تميز بالضبابية لعدم توفر معلومات كافية حول الأحداث، وانضمام الشيخ العربي التبسي والشيخ البشير الإبراهيمي وتأخر جماعة الداخل إلى غاية 1956م مثل أحمد توفيق المدني... وتضمن المبحث الرابع موقف الحزب الشيوعي الجزائري الذي فاجأته هو الآخر انطلاقة الثورة واتهم السلطات الفرنسية بالتقصير ودفع الشعب اليائس للعنف، ولم يثمن هذه العمليات كون الحزب مازال تحت هيمنة العناصر الأوربية، واقتصرت مطالبه على حل سلمي يضمن التعايش لكل الأطراف داخل الجزائر، وبعدها انقسام الحزب والتحاق بعض قادته بالثورة ومنهم من استمر في النشاط الشرعي العلني ثم الدخول في السرية... وفي المبحث الخامس دمجت موقفي المركزيين والمصاليين اللذان وظفا انطلاقة الثورة غير المتوقعة بأنها أحداث مشابهة لأحداث تونس والمغرب والاضطهاد والتعسف الذي طبقته فرنسا كان وراء قيامها، لكن الموقف تغير وانضم الكثير منهم إلى صفوف جبهة التحرير أمثال: بن خدة، كيوان، محمد يزيد، ... أما مصالي فصرح بأن الاستجابة لطموحات الشعب الجزائري كفيلة بوضع حد لمثل هذه الأعمال اليائسة، وقد أسس المصاليون في ديسمبر

1954م جناح سياسي سموه بالحركة الوطنية الجزائرية، وجناح عسكري سمي بالجيش الوطني للشعب الجزائري بالموازاة مع جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

الفصل الثالث: تطور مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية باستمرار الثورة التحريرية، وأدرجت خلاله أيضا خمسة مباحث، فركزت بادئ الأمر على حدثين هامين ساهما في التأثير على مواقف الأحزاب السياسية وهما أحداث 20أوت 1955م (هجومات الشمال القسنطيني)، وانعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، والمبحث الثاني تكلمت فيه عن فشل مساعي فرحات عباس وأتباعه في التوصل إلى نتائج إيجابية مع الإدارة الفرنسية من جهة، وتأثير أحداث 20 أوت ودعوة جبهة التحرير للانضمام إليها من جهة أخرى، وبعد تردد كبير قرر البيانيون حل الحزب في أواخر 1955م، واعترفوا بجبهة التحرير الوطني إذ أصبح فرحات عباس وأحمد فرنسيس من القادة البارزين في الجبهة... وظهر التطور الحاصل داخل جمعية العلماء في المبحث الثالث أين واصل الزعيم محمد البشير الإبراهيمي خدمة الثورة والعمل رفقة الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة على تدويل القضية الجزائرية (باكستان56- العراق57) ونشر المقالات... ونشر باقي الأعضاء بالداخل بيان 7 يناير 1956م معلنين التحاقهم بالركب... وخصصت المبحث الرابع لتطور موقف الحزب الشيوعي الجزائري خاصة بعد 1955م وتحجج أعضائه برفض الجبهة بدمج مقاتليه في جيش التحرير الوطني واستمرار العناصر الأوربية في ممارسة النشاط السياسي في السرية... ووصولا إلى آخر مبحث من آخر فصل والمتمثل في استمرار المصاليين رفضهم الانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني، وتفعيل نشاطهم السياسي داخليا وخارجيا تحت راية الحركة الوطنية الجزائرية ونشاطهم العسكري واصطدامهم بجبهة التحرير... وكما كانت المقدمة بوابة لأهم عناصر البحث ودوافع الخوض فيه، كانت الخاتمة حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها وأهمها أن الوحدة والتنسيق الجاد من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح الثورة...

6. المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

واعتمدت في دراستي على عدة مصادر ومراجع أرخت وعاصرت تطور الأحداث التي سبقت الثورة، أو التي شهدتها فترة 1954- 1956. ومن جملة المصادر: كتاب ليل الاستعمار لفرحات عباس، الذي تعرض بالدراسة والتحليل لمجموعة من الأحداث المتعلقة بنشاط حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعلاقته بالأحزاب الأخرى والإدارة الاستعمارية، ويبرز وجهة نظر ومواقف أحد أهم الفاعلين في الساحة السياسية آنذاك... وأعتقد أن الكتاب لم يخل من الذاتية... وكتاب

هنري علاق: مذكرات جزائرية. يبرز تجربة فعلية لشخصية أوربية اندمجت في واقع الشعب الجزائري، ويكشف عن صورة النضال السياسي من منظار الماركسية. وأفادني كثيرا في الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى التغيير الواضح في مواقف الحزب الشيوعي. ومن المصادر البارزة أيضا: جبهة التحرير: الأسطورة والواقع لمحمد حربي، وبنجامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية، وكتاب محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية –المنظمة الخاصة- وقد استفدت منها حقا في التركيز على التطور السياسي داخل حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل وأثناء وبعد انطلاقة الثورة.

أما فيما يخص تتبع مسار النضال داخل جمعية العلماء، فاعتمدت على كتاب: آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والذي وجدت فيه مادة علمية غزيرة لاحتوائه على وثائق تشمل رسائل وخطب ومحاضر لنشاط رئيس الجمعية خاصة النشاطات المتعلقة بالجانب السياسي... إلى جانب كتاب: حياة كفاح لأحمد توفيق المدني، والجزائر الثائرة للفضيل الورتلاني...

وحاولت انتقاء جملة من المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن أهمها: الثورة في عامها الأول للباحث محمد العربي الزبيري، وردود الفعل الأولية حول غرة نوفمبر لمولود قاسم نايت بلقاسم، وكلاهما ركز على مواقف الأحزاب السياسية من انطلاقة الثورة بالوصف والتحليل، وكتاب جذور أول نوفمبر لمصطفى هشماوي، والحركة الوطنية لأبي القاسم سعد الله...

وفيما يخص تتبع الأحداث من خلال صحافة الأحزاب السياسية ركزت على جريدة البصائر، لسان حال جمعية العلماء، والدراسة التي قام بها أحمد بن مرسلي على جريدة الجمهورية، لسان حال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير... إلى جانب مجموعة من المقالات التي تضمنتها عدة مجلات كمجلة أول نوفمبر، والجيش...

وبالنسبة للمصادر والمراجع باللغة الفرنسية، فقد استعنت بكتاب أصول أول نوفمبر 1954 لبن يوسف بن خدة الذي تضمن تفصيلا دقيقا لنشاط الأحزاب خاصة حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و محفوظ قداش: تحرير الجزائر 1954- 1962، وأحمد مهساس: الحركة التحررية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى حتى 1954، الذي تطرق مطولا إلى وضعية الحركة الوطنية من بداياتها، فكان تركيزي على الفصل الثالث الذي يخدم الموضوع الذي أنا بصدده.

7. المنهج المتبع:

إن المنهج المتبع في أي دراسة من الدراسات يتوقف على طبيعة المشكلة والموضوع المطروح، وانطلاقا من كون البحث في تاريخ الثورة يقتضي بنا وصف ما هو موجود بالاعتماد على مناهج واضحة، خاصة وأن التغيرات التي ميزت هذه الفترة تحمل أكثر من قراءة وأكثر من تفسير. ودقة البحث تستوجب هي الأخرى الاعتماد على المناهج العلمية التي توصلنا إلى تدوين حقائق أو الاقتراب من الحقيقة نفسها وتبعدنا من الوقوع في الذاتية، وهذا من الصعب بما كان لأن أحداث الثورة فيها تفاعلات الأشخاص داخل جماعات متباينة من حيث نمط التفكير والإيديولوجية. لذا فإن المنهج المناسب لدراستنا هو **المنهج الوصفي** الذي هو استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية أو النفسية كما هي قائمة في الواقع قصد تشخيصها وكشف مختلف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى.

وهذا المنهج لا يقف عند حدود الوصف فقط، بل إنه يحلل ويقارب ويفسر، إذ يقوم على تحليل المحتوى بصورة غير مباشرة بالرجوع إلى مصادر ووثائق ترجع بنا إلى الموضوع المدروس في أوانه ومعايشة الوقائع التي زامنته، كما يتميز هذا المنهج بما يسمى بدراسة الحالة وهو الاهتمام بدراسة حالة الأفراد أو الجماعات بجمع بيانات أو معلومات عن الوضع السياسي الجزائري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وربط ذلك بالظروف الداخلية والخارجية والعوامل التي أثرت سلبا أو إيجابا على مختلف التوجهات السياسية، كما أنه يقدم لنا وصفا للعلاقات التي كانت تربط الأحزا ب السياسية ببعضها البعض.

وهذا المشروع لا يتوقع أن يكون كاملا، لأن الطاقة الإنسانية مهما كانت مواردها تبقى محدودة، فكثيرا من البحث لازال ضروريا لنزع الغطاء وإزالة الغموض عن بعض الحقائق التي قد تكون مواضيع بحوث أخرى متخصصة... فأرجو منكم أن تقبلوا عملي هذا بنظرة اهتمام -على رغم بساطته- ونظرة صبر على صاحبه وشكر موصول لكل أساتذتي الكرام.

الفصل الأول:

نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية والإعداد للثورة التحريرية.

المبحـــــث الأول:

نشاط الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

المبحث الثانـــــي:

نشاط جمعية العلماء المسلمين.

المبحث الثالـــــث:

نشاط الحزب الشيوعي الجزائري.

المبحث الرابـــــع:

نشاط حزب الشعب -حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الخامـــس:

الاتجاه الثوري والإعداد للثورة التحريرية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية والإعداد للثورة التحريرية

المبحث الأول:

نشاط الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

قبل الحديث عن النشاط السياسي لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لابد أن نشير إلى الدراسة التي أوردتها المجلة التاريخية المغربية [1] التي أشارت إلى عدة نقاط تخص النشاط السياسي ***لفرحات عباس***[2] وأنصاره خلال الحرب العالمية الثانية ومن أهمها:

- **أولا:** أن ***فرحات عباس*** قد طالب في النص الأول 10 فيفري 1943م بإنشاء ***"دستور جمهوري واجتماعي"*** ظنا منه أن المشكل يرجع أيضا إلى صراع الطبقات، كما طالب بتشكيل حكومة مؤقتة فورا من الشعب، وهذه التعابير غير واردة في النص المعروف.
- **ثانياً:** ما تعلق بالمشروع الإصلاحي المعروف بملحق البيان 26 مارس 1943م، الذي أكسب ***فرحات عباس*** تأييدا من طرف واحدا وعشرين ممثلا ماليا من العرب والقبائليين.
- **ثالثا:** الاتهام الموجه من الشيوعيين إلى ***فرحات عباس*** بأنه حرر البيان في دوائر مكاتب حكومة الجزائر أثناء المداولات التي جرت بحضور مفوض الحكومة ***أوغستان بيرك Augustin Berque***، وهذا الاتهام لا أساس له من الصحة لأن الكثير من رجال السياسة وحتى بعض المؤرخين قد خلطوا بين البيان، وبين المشروع المكمل للبيان والذي نوقش بالفعل من طرف الممثلين الماليين العرب والقبائليين... ويشير البيان إلى ميل استقلالي واضح: وهو ميل يبرز أكثر فأكثر في البيان الملحق الذي كتب يوم 26 مارس 1943م من قبل لجنة دراسات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإسلامية، ويتوقع هذا البيان الملحق أن الجزائر في نهاية الحرب ستصبح دولة جزائرية، ذات دستور خاص بها، تنشئه جمعية عامة جزائرية تأسيسية

---

(1) شارل روبيير آجيرون: فرحات عباس والتطور السياسي للجزائر المسلمة أثناء الحرب العالمية الثانية ،المجلة التاريخية المغربية، موجز الدراسات التي نشرت باللغتين الفرنسية والإنجليزية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل العدد 4، جويلية 1975م، ، ص 118 – 119.

(2) ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

ينتخب أعضاؤها بالتصويت العام من قبل كل الجزائريين، غير أن عدم الدقة المقصود في هذا النص يشير مع ذلك إلى ميل واضح باتجاه الاستقلال الذاتي، لكن الجواب العنيف الذي رد به الجنرال ***كاترو***[1] على هذه المطالب عندما حل الدائرة الوطنية في المندوبيات المالية، وأمر بأن يوضع ***فرحات عباس*** تحت الإقامة الجبرية لأنه يعتبر مشاغبا خطيرا، لم يزد على أن عمق وجذر آراء هذا الأخير...[2]

ولم يتوقف الشيوعيون عند هذا الحد بل اتهموا ***فرحات عباس*** بأنه استوحى موقفه من الأمريكيين، وأنه أراد أن يقلد الدستور الاتحادي الأمريكي، ذلك بأن البيان وملحقه لا يلمحان إلى إتحاد فرنسي جزائري إلا بتاريخ 14 مارس 1944م[3]. فقد طالب فرحات عباس بإنشاء "جمهورية جزائرية مستقلة متحالفة مع جمهورية فرنسية غير استعمارية ولا استبدادية".

أما موضوع الفدرالية فيبدو وعلى وجه التخمين أن *فرحات عباس* الذي استمع إلى رجال السياسة الفرنسيين المنادين بهذه الفكرة. قد تبنى ذلك لغايات إستراتيجية [4]، وحتى هذا الظرف تحدث *عباس* عن فدرالية بين حكومات شمال إفريقيا، ولكنه لم يطالب قطعا بجمهورية جزائرية متحالفة مع فرنسا إلا سنة 1944م، والتي قوبلت بالرفض بعد ذلك.

- **<u>رابعا:</u>** انتفاضة 08 ماي 1945م تولدت فعلا في سطيف وهي المنطقة الانتخابية لفرحات عباس،والتي سمحت للسلطات الفرنسية بإلقاء القبض عليه، رغم أن *فرحات عباس* وأصدقاؤه لا يتحملون مسؤولية ما حدث، وأنه لم يفشل بعد ذلك، فقد قام بعمل ايجابي في خدمة الأمة الجزائرية.

كان ***فرحات عباس*** رافضا لأية تجاوزات من شأنها أن تؤدي إلى فوضى، تكون لصالح الإدارة الفرنسية، ويتضح ذلك من خلال قوله: "وسارت بالحوادث الركبان، وأصبحت موضوع أقوال وأحاديث وأساطير، فاستطارت هذه الحوادث كالوباء المنتشر واجتاحت أرياف عمالة قسنطينة وقراها. أما بقية الشعب، امتثالا لأوامر مسؤولي حركتنا، حافظت على السكينة ولم تشارك في هذه الاضطرابات التي أسفرت عن مقتل 102 من الفرنسيين وعن قتل عشرات الآلاف من إخواننا،

---

(1) ينظر الملحق 07. ص188 من الدراسة.

(2) سليمان الشيخ: <u>الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين</u>، ترجمة محمد حافظ الجمالي، د. ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 42.

(3) تاريخ إنشاء حركة أحباب البيان والحرية AML التي ضمت المنتخبين وعلى رأسهم فرحات عباس، والعلماء، وحزب الشعب، وقد استلهمت برنامجها من البيان وملحق البيان.

(4) قد يكون المقصود منها ما أشار إليه فرحات عباس في إطار ما أصطلح عليه "الثورة بالقانون"
ينظر: فرحات عباس: <u>ليل الاستعمار</u>،ترجمة أبو بكر رحال، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رعاية، الجزائر، 2006، ص 173.

فتكالبت جيوش اللفيف الأجنبي والسنغاليون والطابور المغربي تحت قيادة ***الجنرال دوفال والكولونال بورديا*** على قرانا ودواويرنا باعثين الذعر أمامهم..."[1]

وكانت الأمور سائرة نحو حدوث القطيعة بين الفئات الشعبية والبرجوازية المحلية التي فضلت الاعتدال والتريث، وفي نفس الوقت كانت تقارير الشرطة الفرنسية والجيش تشير إلى أن أحداثا ستقع، فما كان من عباس إلا تفادي مسؤولية أحداث عنف محتملة، فهو يعرف أن الدعوة إلى الهدوء لن تجد آذانا صاغية أمام الزحف الكبير للمصاليين وشعبيتهم التي تؤثر على الفئات الشعبية.[2]

ومظاهرات 08 ماي 1945م التي تحولت إلى مجزرة رهيبة، ظهر فيها استغلال المعمرين والإدارة الفرنسية لطبيعة الظروف من أجل حل حركة أحباب البيان والحرية، وهذا ما يؤكده عباس بقوله: "بينما كانت حركتنا تتقوى وتنتشر كان المعمرون يحيكون لها المؤامرات في الخفاء... فعمد أعداؤنا على منعنا من المشاركة في الانتخابات البلدية التي كانت قد أجريت في فرنسا وما أجلت في الجزائر إلا خشية انتصار القوات الشعبية..."[3]

بيد أن الكاتب ***محفوظ قداش*** تبنى طرحا آخرا، فهو يعتقد أن حزب الشعب هو المدير الحقيقي لأحداث الثامن ماي، فبعد الاستنكار الذي أبدته اللجنة المديرة للحزب بعد صدور قرار نقل ***مصالي***[4] إلى الجنوب ثم إلى برازافيل، قررت إجابة الأمريكيين الذين كانوا يعتقدون بأن الشعب لن يسير وراءهم بخصوص مطالب ثورية مثل تلك التي كانوا يطالبون بها.[5]

وأثرت أحداث 08 ماي 1945م على ***فرحات عباس*** كثيرا، مما دفعه وهو في السجن باربروس لكتابة وصيته السياسية الشهيرة التي لم يعثر عليها إلا سنة 1994م من قبل المؤرخ الفرنسي ***شارل روبيير أجيرون*** ، وقبل هذا كان الجنرال ***ماسو***[6] قد نشر أجزاء منها في كتابه الصادر سنة 1972م بعنوان **"معركة الجزائر الحقيقية"** ، وكان ***ماسو*** قد حصل على نسخة من الوصية من يد مدير السجن العسكري بالعاصمة النقيب ***لافون***. والوصية اعتبرها *فرحات عباس* بمثابة تصريح عن استقالته من العمل السياسي بعد 28 سنة من النضال، وقد كتبها ليدافع عن شرفه،

---

(1) عباس فرحات: ليل الاستعمار، ص 191.

(2) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، ط3، 2007، دار المعرفة، الجزائر، ص106.
ويقصد بالمصاليين: المنطوين تحت راية حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

(3) عباس فرحات،المصدر السابق، ص 188.

(4) ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.

(5) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 107. وقد اشرت إلى ذلك في الصفحة 52 و65 من هذه الدراسة.

(6) ينظر الملحق 07. ص188 من الدراسة.

وليبرئ نفسه من تهمة تدبير الأحداث الدموية، فكتب قائلا: "أصرح بشرفي وأقسم أمام الله أن أحباب البيان والحرية لا علاقة لهم بمجازر سطيف وأن أيادينا خالية من أي دم إنساني."[1]

و رغم ذلك بعد المصادقة على قانون العفو أطلق سراح ***فرحات عباس*** في 16 مارس 1946م، الذي عاد من جديد إلى ممارسة نشاطه السياسي مصرا على تحقيق أهدافه التي أوضح بعض ملامحها عندما كتب تحت عنوان: *الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والبرلمان* : "رأينا من واجبنا، نظرا لنوايا أعدائنا، أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيثما تركناه رغم الزجر الوحشي بقي شعبنا أكثر من أي وقت مضى متمسكا بمطامحه الوطنية ومثله الأعلى".[2]

وعم خطابه الشباب الجزائري من فرنسيين ومسلمين قائلا: "لا إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي، يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا، مجهز في الميدان الصناعي والعلمي ودائب على تجديد ثقافته وأخلاقه، مشترك مع دولة قوية وحرة(...) غايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية! هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كان ترمي إليه بالضبط حركة ثورتنا الجزائرية [3]... فإن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، فواجبنا إذا يملي علينا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة وتاريخية حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة".[4]

يبدو لي من خلال هذا الخطاب أن ***عباس*** تراجع نهائيا عن فكرة الاندماج المطلق، ويؤكد على ضرورة الانفصال الجزئي –قد يكون انتقالا من نظام استعماري عسكري استيطاني إلى نظام الحماية- ببناء دولة جزائرية فتية لها حرية التصرف تعمل على إحداث تطور في ظل التعاون المشترك مع أصحاب المبادئ السامية، وإحداث قطيعة مع دعاة الغاية تبرر الوسيلة، وهذه الدعوة لا تختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية أو ما نص عليه مشروع الدستور الذي قدمه البيانيون كبديل عن الإصلاحات الفرنسية التي تخدم مصالح المستوطنيين.

ويرى الباحث ***نور الدين ثنيو*** أن برنامج الحزب الجديد استلهم خطه السياسي والإيديولوجي من بيان الشعب الجزائري مع توكيد تكتيك سياسي يفضي إلى التمثيل النيابي من خلال الاعتماد على دبلوماسية الترنح بين الاعتدال في الحملات الانتخابية العامة ونظرة المقاومة السياسية والإيديولوجية في الخطاب الموجه للأهالي عبر الصحف والبيانات الصادرة عن الحزب واللقاءات العامة. فقد كانت

---

[1] حميد عبد القادر، نفسه، ص 109.

لكن إذا صحت هذه الرواية فلماذا لم يشر إليها فرحات عباس في ليل الاستعمار؟ الهروب من مسؤولية الأحداث قد تسمح لفرحات عباس وجميع التكتلات السياسية من تجنب غضب الإدارة الفرنسية، لكنها بالمقابل ستؤدي إلى فقد ثقة القاعدة الشعبية.

[2] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 197.

[3] كلمة الثورة هنا يقصد بها التطور. أنظر سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 45.

[4] عباس فرحات، نفسه، ص 198، 199.

الحالة الذهنية والوضع العام ينبئ بوصول الإنسان الأهلي إلى إدارة وتسيير الشأن العام في ظل وجود مؤسسات الدولة، ولم يعد يفصله عن ذلك إلا وجود القوانين التي تنص على ذلك صراحة. فقد مرت سنة كاملة على الأحداث الدامية ولا تزال ماثلة في وعي النخبة التي ركنت إلى الاعتدال وروح المصالحة والمهادنة وصارت تلتمس سبيل العمل السياسي القائم على الاتزان وثقافة الدولة وروح المؤسسة والابتعاد عن كل المغامرات المحفوفة بعدم التوقع وخاصة منها الاحتمالات السلبية. فقد أدرك كل فريق وطني أنه لا يخوض اللعبة السياسية لوحده بقدر ما يوجد أيضا فاعلون آخرون يقاسمونه نفس الهم الاجتماعي في الجزائر ومن جهته كان تنظيم ***فرحات عباس*** يحرص على الحكمة وحسن التدبير وألا ينخرط في أي سياسات أو مشاريع غير محمودة العواقب.[1]

وأفكار ***عباس*** في هذا النداء هي أفكار شغف إنساني عبر عن إيمانه بالفكر الديمقراطي وبالوطنية الصحيحة التي تستعمل الدين لأغراض سياسوية ضيقة مثلما فعل مناضل و حزب الشعب الذين صب عليهم جام غضبه، وقال: إن الجزائريين بحاجة إلى وطنيين غيورين على بلادهم متشبعين بواجبهم الاجتماعي، ودعا إلى تعايش الأعراق وتواصلها، والعمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي في إطار الشرعية الجمهورية و باسم التعاون الفرنسي الإسلامي مع تأكيده على إنشاء دولة جزائرية جديدة مرتبطة فيدراليا بفرنسا دولة تجد سندها الفعال لدى الديمقراطيين الجزائريين الفرنسيين.[2]

وتضمن برنامج الحزب عدة نقاط منها: قيام دولة جزائرية تتعايش في ظلها جميع الطوائف ويتحقق ذلك بتخلي كل الأوربيين على منطق الاستعمار القائم على الغطرسة والتمييز والاستغلال واحترام الفرد الجزائري. أما بالنسبة للمسلمين فدعاهم إلى نبذ الطرقية وضرورة التشبع بالوطنية لتقديم جيل واع بحقوقه الاجتماعية ومهمته الإنسانية.

وفي هذا الشأن يقول ***عباس***: "ليس من المحتم أن يكون أبناء تراب واحد وأبناء وطن واحد من دين واحد، يجب أن يكون الجزائري المسيحي أو الإسرائيلي أخا للجزائري المسلم دون أن يحاول هذا طرده من المجموعة الوطنية أو دون أن يريد ذاك إدماجه أو استبعاده إن أردنا أن نكون في مأمن من الهلاك فعلينا أن نتمسك بالعلم وبالفهم وبالارتقاء إلى العمل متمسكين بمبادئ الهيئات العصرية".[3]

---

(1) نور الدين ثنيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية (1912-1954م)، رسالة دكتوراه تحت إشراف أ.د. كمال فيلالي، جامعة الأمير عبد القادر.1430هـ/2009م، ص 171 ،172.

(2) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 115 – 116.

وحتى فرحات عباس أصبح ساخطا إلى حد ما من دعاة الإدماج، وصرح بأنه عندما كان في السجن قامت جماعة أخرى من الجزائريين يتزعمها الدكتور ابن جلول وحاولت أن تدافع أمام المجلس التشريعي الأول عن السياسة المعروفة بسياسة الإدماج التي منيت بالفشل الذريع. ينظر: ليل الاستعمار، ص 197.

(3) عباس فرحات، المصدر السابق، ص200.

بهذا البرنام ج دخل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الانتخابات التشريعية (جوان 1946) إلى جانب الشيوعيين، وقاطعها حزب الشعب الجزائري، وقد حقق فيها البيانيون (***فرحات عباس – مصطفاي – و ابن خليل - أحمد فرنسيس***[1]...) فوزا ساحقا بإحدى عشر مقعدا من أصل ثلاثة عشر.

وعبر عن ذلك ***فرحات عباس*** بقوله: "اكتسبت هذه الانتخابات عبر القطر الجزائري كله صبغة استفتاء وتأييد تام لسياستنا وهذا رغم تدخلات السلطات الاستعمارية لفائدة المرشحين الاشتراكيين الذين أحرزوا على مقعدين بوسائل خسيسة... وعلى كل حال فان سياسة الإدماج بعد هذه الانتخابات قضى عليها القضاء المبرم فرغم الضغط الإداري ورغم التهديدات فقد التف حول لوائحنا أكثر من 450 ألف صوت أي 72 في المائة من الأصوات المعبر عنها، إنه لانتصار مبين لا مراء فيه ولا نزاع. وبقي علينا أن ندافع عن برنامجنا في باريس حتى نعطيه الصبغة القانونية والشرعية، وليس هذا بالأمر الهين لأنه كان علينا أن نكافح في ميدان جديد مجهول علينا وكانت وسائلنا ضعيفة أما النواب الفرنسيون فان 90 في المائة منهم كانوا يجهلون حالة المستعمرين لان الشؤون الاستعمارية كانت من اختصاص بعض الوزراء.[2]

من خلال ما ذكر يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- **أولا :** إن فرحات عباس أصبح يعمل على تعميق فكرة إحداث قطيعة مع سياسة الإدماج التي لمح إليها من قبل (أثناء تواجده بالسجن)، واقتنع بضرورة التغيير القائم على العمل السياسي الذي يتجاوب مع تطلعات الشعب الجزائري، وقد وضح كل هامش كلامه أنه رفض القبول بمنصب سياسي داخل الحكومة الفرنسية عرض عليه من طرف الوالي العام ***شاتينو***.[3]
- **ثانيا :** الإقرار بصعوبة المهمة السياسية داخل البرلمان الفرنسي الذي يجهل غالبية نوابه حقيقة الأوضاع التي يعيشها الشعب الجزائري.
- **ثالثا :** تفرغ الحزب إلى الاهتمام بعرض مشاريع إصلاحية تتماشى وتطلعات المجتمع الجزائري المسلم والسهر على إيجاد الحلول العملية لتطبيقها على أرض الواقع وتخوف من فقد ثقة الشعب في حالة الفشل .

---

(1) ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.
(2) عباس فرحات، المصدر السابق، ص 201، 202.
(3) ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.

وقدم أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع دستور خاص بالجزائر في 09 أوت 1946، الذي اشتمل على عدة بنود حددت طبيعة العلاقة القائمة بين فرنسا والجمهورية الجزائرية والتي أشير إليها في كتاب ليل الاستعمار[1] دارت حول:

- ضرورة اعتراف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر.
- أن تعترف بالجمهورية الجزائرية وحكومتها ورايتها الوطنية .
- أن تكون عضو في الاتحاد الفرنسي وتشارك في العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين.
- لها حق السيادة المطلقة في الإشراف على المرافق الداخلية وللمستوطنين جميع الحقوق التي للجزائريين، كما إن للجزائريين حق التمتع بالجنسية الفرنسية في فرنسا (التصويت – تقليد الوظائف العمومية).
- اعتبار اللغتان الفرنسية والعربية اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية مع إلزامية التعليم للجنسين ولجميع الجزائريين.
- أن تبقى المدارس العمومية في الجزائر على حالها وللحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى على حساب الميزانية الفرنسية.

وقد قوبل نص المشروع بانتقادات حادة من طرف نواب البرلمان ولم يعيروه أي اهتمام واعتبروه اللاحدث، وفي المقابل شن المستوطنون حربا ضد *فرحات عباس* وجماعته متهمين إياهم بأنهم يشجعون الحركة الانفصالية داخل الجزائر، ولم يستطع الحزب الحيلولة دون فشل الدستور المقترح رغم المجهودات المبذولة لكسب رضا وقناعة الفرنسيين، وعوض بمشروع جديد عرف بدستور الجزائر (20 سبتمبر 1947).[2]

ولعل من أسباب فشل المشروع عدم قدرة *فرحات عباس* ونوابه على الإقناع، ووجود أغلبية أوربية خاضعة لتأثير المستوطنين.وقد وصفهم أحد البرلمانيين العرب في الجمعية الوطنية بفرنسا بقوله: "إنهم سخفاء، يمارسون سياسة غريبة مع الفرنسيين الذين دربوهم على هذه الرياضة ليقضوا عليهم. أما أنا فأسلوب سياستي يميل إلى الشرق فلذا إني أقوى منهم وسمحت لي سياستي هذه بالذهاب إلى أبعد حد".[3]

---

[1] عباس فرحات، المصدر السابق، ص203 وأخرى.

[2] ملخص الدستور:

- **اعتبار الجزائر جزء لا يتجزء عن الأراضي الفرنسية، وهي تشكل مجموع عمالات تتمتع بالشخصية المدنية، وبالاستقلال المالي.**
- **المساواة التامة لجميع المواطنين الفرنسيين من سكان مجموع العمالات الجزائرية، فمن حقهم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي.**
- **الوالي العام هو الذي يمثل حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل القطر الجزائري.**
- **تؤسس جمعية جزائرية تتكلف بتسيير مصالح القطر الجزائري الخاصة بوفاق مع الوالي العام.**

ينظر: عباس فرحات، المصدر السابق، ص 220 – 221.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947م- 1954م)، ج 3، ص 318.

وافتتحت جلسة يوم 23 أوت 1946 في جو مكهرب، حيث تحدث الجنرال ***بريان*** قائلا: "الجزائر قبل الغزو كانت مجرد أدغال للثعالب". و بكثير من برودة الدم ظل ***عباس وأحمد فرنسيس والدكتور سعدان***[1] صامتين، وفجأة نهض ***باي العقون***[2] من مكانه مندفعا بعد أن فقد السيطرة على أعصابه فتحدث عن القوانين والحقوق، بعدها صعد ***سعدان*** إلى المنصة وتحدث عن العنصرية والاغتراب و القمع فتطرق إلى مجازر 08 ماي 1945 فصمت النواب الفرنسيون هذه المرة، و أضاف *سعدان* متسائلا: هل أنا فرنسي أم لا ؟ ورد الرئيس : أنتم في برلمان فرنسي وإن لم تدركوا ذلك فاخرجوا. ! و لم يكن من ***سعدان*** إلا أن هاجمه قائلا: إذا لم تعطينا فرنسا الحقوق الواجب إعطاؤها إيانا فإننا سنذهب. صمت ***سعدان*** قليلا ثم أضاف : لا نريد إلا أن نكون رجالا أحرارا. و لما ارتفعت الأصوات المستنكرة في القاعة تدخل ***فرحات عباس*** قائلا: لقد انتظرنا هذه الفرصة مدة 116 سنة... فالرجاء كونوا كرماء فمن المحتمل أننا لا نملك الكيفية... لكن لو حدث هذا قبل 116 سنة كنا تحصلنا عليها.[3]

يبدو لي من خلال ما سبق أن هناك موقفين مختلفين لنواب حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فالأول يوضح عدم الرضا بالكلام الجارح للفرنسيين، والانفعال قد يؤدي إلى إغضاب المسؤولين الفرنسيين، والثاني التدخل المدروس المعبر عن الحنكة السياسية الظاهرة في شخص *فرحات عباس* فنجده يبرر مواقفه السياسية بكونه يسعى إلى مسك العصا من الوسط؛ لاتقاء شر الإدارة الفرنسية واستفزازاتها من جهة، والعمل دبلوماسيا على افتكاك تنازلات منها لتحقيق مطالب المنتخبين الذين وضعوا ثقتهم في الحزب من جهة أخرى.

ويذكر ***فرحات عباس*** أنه بلغته رسالة من الزعيم التونسي ***الحبيب بورقيبة***[4] من القاهرة يشير عليه فيها بأن لا يستمر في مجاراة الحكومة الفرنسية انطلاقا من تجربته فان فرنسا لن تلبي أي مطلب من مطالبه، وينصحه بأن يعتنق أفكار حزب الشعب الجزائري، وقد ثمن هذه النصيحة ووضح موقفه منها قائلا: "رغم النصيحة الثمينة بقينا متمسكين بالعهد الذي عقدناه على أنفسنا أمام الشعب الجزائري صامدين في موقفنا متابعين مهمتنا مهما كلف الأمر، ولكننا اتخذنا قرارا سريا مفاده أن نترك حزب الشعب الجزائري يقوم هو الآخر بتجربته البرلمانية، وعلاوة على هذه المشاكل الأساسية التي تكلمت عنها عكفنا على تسوية مشاكل أخرى وهي:

1- إلغاء قرار حل حركة أحباب البيان.

---

[1] سعدان: طبيب، ومنتخب في عمالة الجزائر العاصمة.
[2] العقون: منتخب عن مدينة عنابة بعمالة قسنطينة.
[3] حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص 119.
[4] ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.

2- نقل ***مصالي الحاج*** من برازافيل إلى باريس بطلب منا .

3- إلغاء قرار وقف جريدة المساواة التي ظهرت من جديد .

4- طلب إعتمادات يبلغ قدرها 500 مليون لتعويض حوادث 08 ماي 1945.

5- وضع قانون يخول للشعب الجزائري العودة إلى الحياة الشرعية على منصة مجلس النواب وإلى غير ذلك". [1]

ونختم هذه النقطة بالنتيجة التي توصل إليها ***فرحات عباس*** من خلال نشاطه البرلماني قائلا: "ولكن ويا أسفاه تألب أساطين الاستعمار في باريس ودقوا النفير وتوارد على العاصمة الفرنساوي ة من جميع أرجاء الإمبراطورية مديرو الشركات والجمعيات وحاصروا البرلمان والوزارات وبعد بضعة أشهر نشرت مجلة الأسواق الاستعمارية مقالا مفعما بنشوة النصر فقالت: صير قادتنا بحذاقة فائقة دار شارع أودينو [2] إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار -وأصبحت الإمبراطورية اتحادا- غيرنا الاسم واحتفظنا بالرسم، ولكي يحتفظ أعضاء المجلس بهذا الرسم أي وضع اللامستعمرات وافقوا على الفصل الثامن الذي ينص على إنشاء الاتحاد الفرنساوي بتدخل الرئيس ***هيريو*** في المناقشة، وبعد طرح مسالة الثقة وضعنا مشروع قانون متعلق بالجزائر، ووضعت الحكومة الفرنسوية بدورها نظام الجزائر الدستوري، وما هذا إلا من نسج المناورات المألوفة فنتج عن هذه المناورة أن افترق المجلس التأسيسي الثاني دون أن يدرس لا مشروعنا ولا مشروع الحكومة، وعليه عدنا إلى الجزائر بخفي حنين. يقال أن الفرنسوي رجل قانون إنني لا أعتقد ذلك البتة اللهم إلا إذا أعطى للقانون المعنى الذي كان يعطيه له ***لويس الرابع عشر*** حين كان يقول: «هذا الأمر قانوني لأنه محض إرادتي»، وإن كان الأمر هكذا لا حاجة لسن القوانين فالقوة تقوم وحدها مقام القانون". [3]

بعد الانتصار الكبير الذي حققه الحزب في انتخابات المجلس التشريعي التي أجريت في شهر جويلية 1946م، واستحواذه على إحدى عشرة مقعدا، جاءت نتائج انتخابات الجمعية الجزائرية في شهر أكتوبر1947م، ورفض مشروع دستور 1946، ثم مصادقة البرلمان على مشروع 20 سبتمبر 1947م، مخيبة للآمال. وحتمت على الدكتور ***سعدان ومصطفاي*** والدكتور ***ابن خليل*** الإقدام على الاستقالة من مجلس الجمهورية.

---

[1] عباس فرحات،المصدر السابق، ص 208 – 209.
أعتقد أن تنازل فرحات عباس لصالح حزب الشعب كما صرح به من أجل خوض غمار الانتخابات قد يكون نتيجة عودة مصالي الحاج إلى الساحة السياسية وتبني مشروع المشاركة في الانتخابات - التي قاطعها أعضاء حزب الشعب من قبل – باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقرار من المؤتمر الذي أنعقد ببلكور – الجزائر – يومي 15 / 16 فبراير 1947م، ومصالي له شعبية كبيرة. وقد يعود إلى التجارب الانتخابات الفاشلة التي خاضها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
[2] مقر وزارة الداخلية الفرنسية في باريس نقلا عن المترجم، ص 211.
[3] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 201 – 211.

و كتب المحامي ***أحمد بو منجل*** الأمين العام بالنيابة لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذا المجال قائلا: "لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك... واستغفلتنا... وسيستفيق الإنسان ذات يوم ليجد الجزائر قد انتقلت إلى صفوف الكتلة الشرقية، وسينتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل، والبكاء على الآمال الضائعة دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الأسباب والعوامل التي أدت إلى مثل هذا السلوك ، وقد يحاولون آنذاك إيجاد الأعذار لمختلف الذنوب والندامة، لكن بعد فوات الأوان، ولا ريب أن الخيار الذي يمليه اليأس لا يمكن إلا ن يكون خيارا ضد فرنسا".[1]

و قال ***فرحات عباس*** : "... لكي يتسنى للمسلم أن ينتخب كنائب كان عليه أن يضمن ولاءه لفرنسا أحد أساطين الاستعمار وصارت الإدارة تتبرع بالمقاعد في المجلس الجزائري تبرعها بالأوسمة وفي مثل هذه الظروف استطاع الوالي العام [2] ابتداء من أفريل 1948م أن يحتل المجلس الجزائري فينصب فيه من يشاء من الباشاغوات الأميين وبيادق خاملين كشكال وأمثاله تهزمهم نشوة التملق لأسيادهم متشرفين بخدمة أولياء نعمتهم خدم الأجير الحقير والعميل الدنيء ولو جابه أولئك النواب المزعومين انتخابات حرة لما علا صوت واحد في المائة من الناخبين... وأصبحت الانتخابات على طراز ***نايجلين*** قاعدة مضطردة وامتزجت بالعادات و الأخلاق، وكثر التزوير والفضائح كفضيحة تجديد المجلس الجزائري في فبراير 1951م، تزوير وغش في الانتخابات التشريعية في يونيو سنة 1951م، تزوير وفضيحة في الانتخابات البلدية في أفريل سنة 1953م، تزوير وفضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية في يونيو 1954م، وقد قاطع الانتخابات حزب حركة انتصارا لحريات الديمقراطية بعد الانتخابات التي أجريت سنة 1951م، ووجه نشاطه صوب أهداف أخرى، أما حزب البيان فقد تقلص ظله من جراء الانتخابات المصنوعة حتى أصبح حضوره إلا حضورا رمزيا".[3]

لم يرض حزب البيان عن النتائج التي فرضت في هذه الانتخابات المزورة وشن حملة إعلامية[4] ضد ممارسات إدارة الاحتلال في الجزائر داخل البلاد وخارجها هذه الممارسات تواصلت على مستوى الانتخابات البلدية التي جرت في 17 جوان 1951 ولم يتحصل فيها سوى على نسبة 11.9 بالمائة من الأصوات.[5]

---

[1] جوان جليسبي: الجزائر الثائرة، د.ط، ص 64.

[2] مارسيل إيدموند نايجلين Marcel Edmond Naegelen، عين حاكما عاما بين 1948م – 1951م.

[3] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 224 ، 225.

[4] بواسطة جريدة الجمهورية التي حلت محل جريدة المساواة.

[5] أحمد بن مرسلي و آخرون: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 01 نوفمبر 1954- 31 ديسمبر 1955م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الذكرى 45 للاستقلال، الجزائر، 2007، ص 96.

في مثل هذا الوضع حاول السيد ***فرحات عباس*** تنسيق جهود حزبه مع الشيوعيين والوطنيين الاستقلاليين والعلماء لمواجهة الوضع المذكور من خلال تكوين الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات يوم 25 جويلية 1951، والتي تمحور برنامجها السياسي حول مطالب إلغاء نتائج انتخابات 17 جوان 1951 البلدية، واحترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية واحترام حرية الرأي (الصحافة والاجتماعات)، والوقوف ضد القمع وتدخل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي للسكان، ولكن تباعد هذه الحركات الجزائرية في نظرتها للواقع الجزائري، واختلاف أطروحتها السياسية، وتناقض مذاهبها الإيديولوجية كان وراء ضعفها وفشلها في مواجهة سياسة إدارة الاحتلال.[1]

ولم يعد قادة الحزب يثقون في أحد لا الإدارة الفرنسية ولا المنتخبون الجزائريون، ووصف ***عباس*** هذا الوضع قائلا: "وعليه وصلنا إلى حد حق لنا فيه أن نرتاب في رشد الفكر الفرنسي نفسه بل نتهمه بالعجز والإفلاس لأن ذلك الفكر ما فتئ يصرح بضرورة ارتقاء الرجل المستعمَر (بفتح الميم) من درجة العبودية إلى درجة الحرية، لا يحرك ساكنًا حين تمرغ في الوحل كرامة الإنسان المغلوب على أمره، ويقبل ذلك الفكر بأن لا يوضع حد للامتهان و الازدراء... أما الجزائريون النواب في المجالس العمالية، أو في المجلس الجزائري، أو في البرلمان الفرنسي ما كانوا يمثلون إلا النظام الذي انتخبهم، إلا من رحم ربك".[2]

وفي خضم التطورات التي كانت حاصلة في تونس والمغرب الأقصى حاول زعما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تكثيف عملهم السياسي، من خلال الاتصال بالإدارة الفرنسية فاستقبلهم وزير الداخلية ***فرانسوا ميتيران*** [3] في شهر غشت 1954م، وضم الوفد ***فرحات عباس*** وأعضاء المكتب السياسي: ***مصطفاي***[4] نائب مجلس الشيوخ، والدكتور ***ابن خليل وأحمد بو منجل*** في مجلس الإتحاد، والدكتور ***أحمد فرنسيس*** نائب في المجلس الجزائري، والدكتور ***ابن تهامي*** مستشار عام، و***جمام*** مستشار عام سابق لدائرة جيجل، وجرت بينهم محادثات مطولة وضحوا من خلالها شعورهم بالخطر وأنهم متورطون في مأزق حرج، جالسون فوق بركان، وأن الحريق الذي اندلعت نيرانه في تونس والمغرب قد ينتشر لهيبه إلى الجزائر، وبخلاف ما تدعيه الأوساط الرسمية، صرحوا له بأن الجزائر لم تكن بالبلد الأمين الهادئ. إن الشعب الجزائري الذي تجرع ما تجرع من كؤوس الذل والهوان يظهر السكينة، ولكن علامات السخط وإشارات المرارة تبدو في ملامح الوجوه. لقد دقت الساعة للقيام بعمل إيجابي ولكن ما هو؟ أهو حل المجلس الجزائري أو إلغاء الانتخابات التشريعية،

---

[1] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 96،97.
[2] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 228.
[3] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.
[4] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

أو إجراء انتخابات حرة ونزيهة أو تلبية لرغبة الشعب الشرعية وتشييد بصفة ديمقراطية وسلمية دولة جزائرية متعاونة عن طواعية بالجمهورية الفرنسية.[1]

كما كانت لهم اتصالات أخرى مع رئيس الوزراء **ماتديس فرانس** [2]، **وجاك شوفالي** نائب الجزائر العاصمة والرئيس ***ايدغار فور***[3]- وحتى العسكريين مثل المارشال ***جوان*** لكنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة.

وفسر ***عباس*** إخفاقهم كالآتي: "إذن فلأي شيء يعزى إخفاقنا؟ نحن هنا في صميم الموضوع، إن ربط أواصر عادية بين أوربيين وغير أوربيين، بين فرنسيين وجزائريين، معناه نهاية النظام الاستعماري، ولكن منذ خمسة قرون فإن وجود المستعمرات أصبح أمرا عاديا في حياة بعض الدول الأوربية. وصارت هذه المستعمرات بمثابة داء تكميلي. إن الفرنسيين من جراء هذه الوضعية أصبحوا عن وعي أو غير وعي مستعمِرين (بكسر الميم)، وسولت لهم أنفسهم بأن لهم علينا حق الملاك، لا يتنازلون إلى الكلام معنا، أو النظر إلينا، أو التصرف معنا إلا كما يفعل السيد مع عبده. كأنهم استمدوا سلطتهم من حق إلهي... كثيرا ما تذاكرت بصبر وجلد وبإطناب وإسهاب مع أكبر رجال الدولة الفرنسية رجاءا في أن أشاركهم في سياسة بناءة رشيدة. ومن بين أولئك الرجال أذكر الرؤساء: ***البير لوبران و هيريو و ديلاديه*** ... إلخ إن هؤلاء الرجال الذين كنا نعتبرهم حلفاء لنا، غلطا منا وجهلا بنواياهم، خانونا على الدوام. لأنهم لم يتقبلوا أبدا أن يجردوا سيوفهم للدفاع عن قضية الشعب الجزائري ذلك الشعب الذي طالما جاهد في سبيلهم وسبيل عظمة وطنهم. وقد ارتكبنا غلطة أخرى قد مزجنا كفاح شعوب المستعمرات بكفاح البروليتاريا الأوروبية -الطبقة الكادحة- بغية الإنعتاق المشترك، ورأينا بأنه يوجد تضامن بين الكفاحين حتى أصبحنا ننادي دائما بالتمسك بالطبقة العاملة الفرنسية... إن الظلم الضارب أطنابه في المستعمرات، وخرق القانون والعنصرية والتعذيب والتنكيل، كل هذا لا يدفع بالطبقة العاملة الفرنسوية أن تشن أي إضراب، تضامنا معنا، ...أما فرنسيو الجزائر فمازالوا في رغد من العيش، سابحين في أوهام الماضي لاتهمهم قضايانا ولا يعيرون أي اهتمام لنشاطنا الذي تغلغل في الجماهير... فمن الممكن أن نبرئ مريضا بالسرطان ولكن من المستحيل أن نبرئ هؤلاء المستعمرين من داء الاستعمار... إن عنصريتهم الاستعمارية ترتدي دائما وأبدا ثوب ازدراء فرنسا والخوف منها ومن قوانينها الاجتماعية كما تتجلى في ازدراء العربي والخوف منه..."[4]

---

[1] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 231 – 232.
[2] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.
[3] ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.
[4] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 235 وأخرى.

وتبين لـ *فرحات* وأنصاره، أن النضال السياسي داخل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد أكسبهم تجربة مفادها أن النظام الاستعماري الفرنسي يسعى من أجل تحقيق مصالحه، ولن يعترف بحق الشعب الجزائري، والدليل الاستمرار في تطبيق سياسة الخديعة والكذب، وممارسة العنف، وبالتالي لابد من دراسة خيار الكفاح المسلح، خاصة في ظل التطورات التي عرفتها سنة 1954م على الصعيد المغاربي، لكن البيانيين لم يكونوا بأي حال من الأحوال يفكرون في العمل المسلح كأسلوب تعامل مع فرنسا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثانـــي:

نشاط جمعية العلماء المسلمين

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931م، أقرت في قانونها الأساسي أن عملها ونشاطها من الوجهة الرسمية يقتصر على المجالات الثقافية والدينية، ويؤكد صفتها اللاسياسية[1]، إلا أن نشاطها وإشعاعها سيساهمان في تنمية الوعي الوطني، ويشهدان بذلك على الدور السياسي الكبير الذي قام به العلماء.[2]

فركز العلماء على تحقيق جملة من الأهداف شملت الجانب الديني والثقافي بالدرجة الأولى، وبصفة مباشرة، كما كان لها تأثير على الجانب السياسي بصفة غير مباشرة لأنها كانت هي الأخرى تحمل مشروعا لمواجهة الاستعمار الذي استهدف بسياسته المبادئ والقيم التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري وهذا أخطر بكثير من استهدافه الشعب الجزائري بالسلاح.

تصدى العلماء للمشروع الاستعماري منذ الوهلة الأولى بدفاعهم عن اللغة العربية، وحرصهم على تعليمها باعتبارها أحد عناصر الهوية الوطنية، وهكذا فإن المطالبة بجعل التعليم رسميا كتعليم اللغة الفرنسية سيكون واحدا من المطالب الثابتة للعلماء. وظهر ذلك من خلال إنشاء مدارس قرآنية في كل أنحاء البلاد (يدرس فيها القرآن الكريم واللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا والحساب)، وينطوي هذا النشاط في إطار الخدمة التاريخية الأولى التي قدمها العلماء لتنشئة جيل من الشباب الجزائري... ثم إن هذا الاهتمام في التصدي للجهد المبذول من طرف الحركة الاستعمارية لفرنسة الشعب في المدرسة الرسمية يظهر أيضا في إنشاء حلقات ثقافية معدة لاستقبال الشباب، والعطف على الحركة الكشفية الجزائرية التي ستظل متأثرة لمدة طويلة بعمل العلماء. وهكذا فإن الفصل بين فعالية ثقافية حصرا وفعالية سياسية سرعان ما نجده قد تلاشى، فالدفاع عن الإسلام واللغة العربية إنما ينتهي حتما إلى الالتزام السياسي.[3]

أما في المجال السياسي فالعلماء دائمو الحضور بفعاليتهم الدينية والثقافية في الإطار الاستعماري وهي في حد ذاتها موقف سياسي، لأن نضالهم ضد المرابطية، أو مطالبتهم بفصل الدين

---

[1] وهكذا يمكن أن نقرأ في قانونها الأساسي ما يلي: كل مناقشة سياسية، وكذلك كل تدخل في قضية سياسية ممنوع منعا باتا داخل الجمعية. ينظر: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 146.

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 36.

[3] نفسه، ص 37.

عن الدولة[1] أو أي جهد يبذل لتعليم اللغة العربية في مجال الخطابة والوعظ أو إلقاء المحاضرات أو المقالات الصحفية،... يجعلهم تحت مراقبة السلطة الاستعمارية الفرنسية.[2]

والعلماء بصورة أكثر مباشرة لن يتأخروا عن المساهمة ضمن فعاليات ذات طابع سياسي كالمشاركة في المؤتمر الإسلامي عام 1936م، و مؤتمر أصدقاء البيان و الحرية (A.M.L) عام 1944م، وكانت تدخلاتهم في مختلف صور النقاش السياسي على المسرح الجزائري مصبوغة بصبغة التشدد في كل ما يمس بالهوية الوطنية، و بصفة الإعتدال في علاقاتهم مع الإدارة الاستعمارية، و تتضح هذه السمة المزدوجة بالفصل الدقيق الذي أنشأه *ابن باديس* بين ما يسمى بـ"الجنسية القومية" وبين "الجنسية السياسية".

أما الأولى: فإنها السمات الثقافية الاجتماعية الخاصة بمجموعة معينة.

والثانية: فإنها تقابل النظام السياسي الذي يتحكم في هذه الطائفة.

وفي حالة الجزائر نجد أن الجنسية القومية تدل على القيم العربية الإسلامية، التي تميز الهوية الوطنية للجزائريين، وأما الجنسية السياسية فإنها تمثل النظام المؤسساتي الذي يعيشون في ظله.

ويرى العلماء أن الجنسية القومية هي الحرم الأساسي الذي يجب الدفاع عنه بأكبر قوة، وهذا ما يفسر مواقفهم الواضحة والحازمة ضد كل سياسة ابتلاع أو تمثل وكذا ضد كل فرنسة. ويشهد على ذلك أيضا النضال المستبسل ضد التجنيس والتجنس بالجنسية الفرنسية التي اعتبرت وكأنها نوع من المروق، وقد صرح ***ابن باديس*** في الشهاب خلال شهر أفريل 1936م، كجواب عن إعلان ***فرحات عباس*** الالتزام بمبدأ التجنيس والتمثيل في قوله: "لقد بحثنا نحن أيضا في التاريخ الماضي وفي الحاضر، وتبين لنا أن الشعب الجزائري المسلم قد تكون وهو موجود الآن كما تكونت كل شعوب الأرض. إن لهذا الشعب تاريخه المتميز بأسمى الشواهد، وله وحدته الدينية واللغوية وثقافته وتقاليده... إن هذا الشعب الجزائري المسلم ليس فرنسا، و لا يمكن أن يكون فرنسا، و إنه من المستحيل أن يكون فرنسا حتى و لو أراد التجنس والتمثيل".[3]

هذا الموقف الحازم واللاملتبس يسعى عمليا إلى المحافظة على علاقات طيبة مع الإدارة الاستعمارية. ويتصور الاستقلال كنهاية بعيدة لتطور متدرج بدون عنف. ويقدر العلماء الذين يطبقون سياسة المراحل أن من أعظم المهمات الدفاع عن "الجنسية القومية" بدل إعطاء براهين تدل على الولاء للسلطة التي تتحكم في "الجنسية السياسية". وكانت هذه الخطة تهدف إلى تنمية قوى المقاومة

---

[1] لا يفهم هاهنا أن الجمعية تدعو إلى العلمانية كما يعتقد البعض، بل يقصد بها فصل الدين الإسلامي ومؤسساته عن إدارة السلطة الاستعمارية التي أصبحت تتدخل في تعيين الأئمة والمرشدين. واستولت على الأوقاف وإغلاق المدارس القرآنية التي تسيرها الجمعية.

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 37 ، 38.

[3] نفسه، ص 38.

الجزائرية تدريجيل لإضعاف قدرة الامتصاص الفرنسية، وبحكم هذا فإن مساهمة العلماء في سيرورة نضج الوعي الوطني الجزائري ليست مما يستهان به.[1]

فالفكر الإصلاحي خطا بالفكر الجزائري خطوة هائلة قد لا يبدو أثرها لنا اليوم، ولكنه في الفترة السابقة للثورة كانت وثبة إلى الأمام بالنسبة للفكر والثقافة ... وأنه أحدث نوعا من التوازن بين الماضي والحاضر، وأوجد جسرا بينهما، فهو يختار من الماضي ألمع فتراته ليضرب بها المثل ويستمد منها القدرة على الاستمرار ويستوحيها فيما يقول ويفعل، فيما يكتب أو يهدف، ولكن في الوقت نفسه لا يرفض التطور ولا يرفض الحياة... إنه بطبيعته فكر وسطي، توفيقي يأخذ من الحضارة الغربية بقدر ما تساعده على فهم الواقع وتأصيل أركانه فلا يتخذ منها مثلا أو أطروحة لفكرة يمكن أن يحل بها مشاكل المجتمع، وإنما الذي يحل مشاكل المجتمع هو الحفاظ على الجذور أو ما يسمى بالأصالة والاستفادة من العصر بالقدر الذي لا يطغى على المعتقدات السليمة في الحضارة العربية الإسلامية...

وقد ساعدت هذه السمات على إيجاد المناخ المناسب للثورة، لأنه غرس في أصحابه وأتباعه حب الوطن والاعتزاز بتاريخ الأجداد. كما لا يمكن أن نعمم حكمنا في هذا الاتجاه على جميع ممثليه لأن داخل هذا التيار نجد من يؤمن بالثورة و بالعمل لها، وإنما حكمنا ينصب على الطابع العام له... فالفكر الإصلاحي كما يمكن القول أيضا "فكر حركي" أي أن له نظرة جديدة للتاريخ تمتاز بفهم "دينامي" للمجتمع، بينما الفكر الرجعي الجامد لا يعترف بحركة التاريخ ولا يعمل من أجل التقدم بأي نوع من أنواع العمل.[2]

وفيما يخص نشاط الجمعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، أجريت اجتماعات واتصالات بين الوفد الوزاري بباريس، ووفد اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي، لكن هذا الاجتماع الذي نتحدث عنه، وقع بعد إتحاد أحزاب شمال إفريقيا وكان الأول من نوعه فقد قام محي *الدين القليبي* بمعية رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سماحة الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** [3] بنزل "قراند أوتيل"حيث يقيم الوفد الوزاري واجتمعا هناك بمعالي الوزيرين السيد ***صالح بن يوسف*** والسيد ***محمد بدرة*** ودار الحديث قرابة الساعتين حول توحيد الجهود وتنسيق الأعمال لفائدة تونس

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 39.

(2) عبد الله الركيبي: دراسة مقارنة للتيارات الفكرية قبل الثورة وأثناءها، مجلة الأصالة- عدد خاص – الذكرى العشرون لاندلاع الثورة الجزائرية (1374-1394هـ / 1954- 1974م)، مطبعة البعث، قسنطينة – الجزائر، السنة الثالثة، العدد 22، ص 42-43.

(3) ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.

ولفائدة الشمال الإفريقي، وكان في جو من الود والصفاء...والمفهوم أن هذا الاجتماع هو بداية التعاون، وتنسيق الأعمال بين الطرفين كالشروع في تنفيذ ميثاق الإتحاد.[1]

كان تجمع باريس ضمن رحلة الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** بداية لمرحلة جديدة تتعلق بتدويل القضية الجزائرية، حيث انتقل إلى المشرق العربي ليهيئ شعوبه وحكوماته لمساعدة الجزائر، وقد نجح الإمام نجاحا كبيرا في المهمة، دل على هذا النجاح سرعة تجاوب الدول العربية شعوبا وحكومات مع الشعب الجزائري، واحتضان جهاده وإمداده بمختلف المساعدات المالية والعسكرية والدبلوماسية، حيث تكفلت المملكة العربية السعودية بعرض قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.[2]

وفي هذا الإطار يقول الشيخ ***البشير الإبراهيمي***: "...وبقي الآن أن أحدث إخواني الأصفياء [3] عن نتائج هذه السفارة التي طالت ثلاث سنوات، وهجرت لأجلها وطني وداري وعائلتي الصغرى وعائلتي الكبرى التي هي الأمة الجزائرية، وضحيت من أجلها بمصالح جمعيتي في الداخل، وقد كانت تستغرق أوقاتي كلها.

تم في النوع الأول ما يأتي:

أولا: قررت حكومة مصر الملكية قبول عشر طلاب بعثة من جمعية العلماء في معاهدها على حسب استعدادهم وخصصت للواحد منهم خمسة جنيهات مصرية للشهر، وتتقاضى من كل واحد منهم في أول كل سنة دراسية رسوما ذات أنواع تتحيف المخصص الشهري إلى أربع جنيهات وأقل في بعض الأوقات. وقررت حكومة الثورة لأول عهدها قبول أربعين طالبا على نفقتها، عشرين على المعارف وعشرين على الأزهر الشريف، فثبت نصيب المعارف بكل سهولة وحزم ولم يثبت شيء من نصيب الأزهر، وأعياني التردد فسكت. وفي السنة الماضية صرح لنا الرئيس جمال عبد الناصر بقبول مائة طالب جزائري بعثة لجمعية العلماء وتمت الإجراءات ولكن قيام الثورة في الجزائر عطل البعثة عن السفر، ومازلنا متمسكين بوعد الرئيس...

ثانيا: قررت حكومة سوريا قبول بعثة جمعية العلماء من عشرة تلاميذ لسنة 1953م-1954م، وعشرة لسنة 1954م-1955م.

ثالثا: قررت حكومة العراق قبول عشر طلاب لسنة 1952م-1953م، وقبول خمسة آخرين في سنة 1553م-1954م.

---

[1] جريدة البصائر: لسان حال جمعية العلماء، السنة السادسة من السلسلة الثانية (1372 – 1373هـ / 1953 – 1954م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، العدد184، ص 30.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر: دار البصائر، ط.خ،2009م،ج5، ص 20.

ينظر: مولود قاسم نايت بالقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، ط1. 1404هـ/ 1984م، دار البعث، قسنطينة، ص 203.

[3] مجموعة من العلماء والأدباء والمفكرين، يجتمعون دوريا في ندوة يتولى خلالها أحدهم إلقاء محاضرة حول موضوع معين يتبعها تعقيب ومناقشة.

رابعا: قررت حكومة الكويت قبول خمسة عشر طالبا لجمعية العلماء الجزائريين لسنة 1953م.

خامسا: قرار إمام اليمن ببرقية رسمية الإنفاق على طالبين من بعثة جمعية العلماء الجزائريين في مصر من شهر مارس سنة 1953م، ولكن لم يتحقق شيء من ذلك إلا من ثلاثة أشهر.

سادسا: قررت الحكومة السعودية من يناير الماضي قبول خمس طلاب في المعهد العلمي بالرياض، على نية الزيادة في العام الدراسي الآتي.

فنتيجة هذه المساعي الجدية مني في ثلاث سنوات متوالية مع الحكومات العربية باسم الأمة الجزائرية، أن أصبح لجمعية العلماء في المشرق العربي مائة تلميذ أنفق عليهم آلاف الجنيهات في السنة زيادة على ما تنفقه الحكومات.

وأما النتيجة التي حصلت عليها من الناحية الثانية الاستمرار في إنشاء المدارس داخل الجزائر، فهي بضعة عشر ألف جنيه مصري أرسلت من أقطار عربية مختلفة وفي أزمنة متفاوتة إلى مركز جمعية العلماء بالجزائر وأرسلت الإيصالات إلى أصحابها مقرونة بالشكر ومجموعها لا يبني للجزائر مدرسة ابتدائية ذات عشر ة فصول، وعلى هذا فهي لا تحل مشكلة العروبة في الجزائر...

وعلى المستوى الداخلي، فبعد قرار العفو العام 1946م، عاد العلماء برئاسة الشيخ ***الإبراهيمي*** إلى أعمالهم بأقوى عزيمة، وأحييت جميع الاجتماعات التي توقفت بسبب الحرب ومنها الاجتماع السنوي العام، وأحييت جريدة "البصائر" التي توقفت عن الصدور باختيار قادة الجمعية، وعادت الحياة الدراسية التي عطلتها الحكومة الفرنسية، وكان الاهتمام كبيرا بإنشاء المدارس والمعاهد، وتنمية وتوسيع نطاق موارد الجمعية واستثمارها في مجال التعليم ونشر الثقافة العربية الإسلامية.

وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية العربية أربعمائة وزيادة، وبلغ عدد تلامذتها إلى اليوم الذي سافرت فيه إلى الشرق مئات الآلاف بين بنين وبنات، وبلغ عدد معلميها ألفا وبضع مئات، وبلغت ميزانيتها الخاصة - وهي فرع من الميزانية العامة لجمعية العلماء- مائة مليون فرنك وزيادة إلى نهاية خروجي من الجزائر سنة 1952م. ولما بلغ عدد المتخرجين من مدارسنا بالشهادة الابتدائية عشرات الآلاف وجدت نفسي أمام معضلة يتعسر حلها، ذلك أن حاملي هذه الشهادة ذاقوا حلاوة العلم فطلبوا المزيد، وأرهقوني من أمري عسرا، وألحوا علي أن أتقدم بهم خطوة إلى الأمام، وحرام علي - على حد تعبيرهم- أن أقف بهم دون غاياته، فكان واجبا علي أن أخطو بهم إلى التعليم الثانوي وأهبت بالأمة أن تعينني بقوة أبلغ بها غرض أبنائها، فاستجابت فكان ذلك مشجعا على إنشاء معهد ثانوي

بمدينة قسنطينة نسبناه إلى إمام النهضة ***ابن باديس*** تخليدا لذكراه، واعترافا بفضله على الشعب، فاشترينا دارا عظيمة واسعة من دور علماء البلدة وجعلنا منها معهدا ثانويا. وهيأنا له من سنته الأساتذة والتلامذة والكتب والمال، فكان التعليم فيه بالمعنى الكامل كما عند غيرنا من الأمم ببرامجه وكتبه وأدواته، وكان هذا المعهد تاجا لمدارس جمعية العلماء المسلمين وعزة في أعمالها. وكانت نيتي معقودة على إنشاء معهدين ثانويين آخرين أحدهما بمدينة الجزائر والثاني بمدينة تلمسان، وقد بلغ تلامذة المعهد الباديسي في السنة الأولى ألفا أو يزيدون، وكلهم منتخبون من مدارسنا الابتدائية من جميع القطر، ثم اشترينا من مال الأمة دارا أخرى تتسع لسكنى سبعمائة طالب، وبعد خروجي لهذه الرحلة افتتحها إخواني من بعدي بعد أن قسموها إلى قاعات نوم فسيحة بأسرتها ودواليب الثياب وكتب المطالعة، على ترتيب بديع، وفي الدار ما يريح الطالب من مغتسلات وحمامات ومطابخ وغرف طعام.

والموارد المالية لجمعية العلماء تأتيها من: اشتراكات الشعب الشهرية والتبرعات غير المحدودة، وميزانيتها في السنوات الأخيرة أصبحت ضخمة قسمت إلى أقسام: مالية المدارس لا تدخل خزينة الجمعية، بل تقبضها هذه الأخيرة وتنفقها على البناء، فإذا تم البناء جرى الحساب علنا على رؤوس الأشهاد بحضرة الرئيس وسد بابها. والمالية الخاصة بأجور المعلمين والقوم ة على المدرسة تؤخذ من آباء التلاميذ بواسطة أمين مال الجمعية المحلية في مقابل إيصالات رسمية مختومة بختمها، ولكل مدرسة جمعية محلية قانونية تنتخبها جمعية العلماء من أعيان المدينة أو القرية، ولا تحاسب جمعية العلماء إلا في آخر السنة أثناء الاجتماع العام، والمال الذي يتحصل من الاشتراك العام هو الذي يدخل إلى خزانتها، ويحاسب عليها أمين مالها في التقرير المالي الذي يتقدم به خلال هذا الاجتماع ، ويضاف إليه ما يتحصل من التبرعات غير المحدودة. أما الجريدة فإنها قائمة بنفسها من أثمان الاشتراك فيها، وقد قرر في كل اجتماع عام أن تعرض على المجلس الإداري جميع المداخيل المذكورة من أجور التعليم والاشتراكات العامة والتبرعات، كل ميزانية على حدة، وكل مدرسة يفيض دخلها على خرجها يدخل المبلغ الفائض الخزينة العامة، وكل مدرسة ينقص دخلها عن خرجها يعتمد لها من الخزينة العامة ما يسدد عجز ميزانيتها، وكل هذا على نظام بديع يؤدي إلى اشتراكية بين المدارس مع بعضها، وبين الشعب والجمعية المحلية.[1]

والحدث البارز من الناحية التنظيمية والإدارة هو بروز أزمة داخلية مشابهة لتلك التي حدثت داخل حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد كتب عنها المؤرخ ***أبو القاسم سعد***

[1] **أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج 5، ص 286، 287.**

الله تحت عنوان: "أزمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سبتمبر 1954م" تحليلا هاما لوثيقة تاريخية تضمنت محضرا لجلسة مقررات المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين التي انعقدت بمدينة الجزائر نهاية سبتمبر 1954م ما يلي: "قد عثرت على هذه الوثيقة طي كتاب من بقايا مكتبة المرحوم ***الفضيل الورتلاني***[1]، عضو جمعية العلماء بالقاهرة، وكانت هذه الوثيقة موجهة في شكل خطاب من قبل ***أحمد توفيق المدني*** [2]، الكاتب العام لجمعية العلماء، إلى المرحوم ***البشير الإبراهيمي***، رئيس الجمعية الذي كان عندئذ مقيما بالقاهرة، وهي مكتوبة بخط ***أحمد توفيق المدني*** في الثاني من أكتوبر سنة 1954م ومرسلة بالطائرة ومسجلة برقم 8741 وعليها علامة البريد المستعجل، تاريخ الظرف 07 أكتوبر1954م، أما مطار القاهرة فقد أرخها 09 أكتوبر 1954م، ولكن طوابع البريد منزوعة من أحد هواة الطوابع، وعلى الظرف عنوان ***الإبراهيمي*** بالقاهرة وهو نفسه عنوان المكتب الرسمي لجمعية العلماء المسلمين بهذه المدينة: شارع شريف رقم 36 الدور 07 شقة 51، والعنوان مكتوب بالعربية والحروف اللاتينية بخط ***أحمد توفيق المدني*** أيضا، وكان يوجد على غلاف الرسالة ختم جريدة البصائر...ويبدو أن الوثيقة انتقلت من مكتبة ***الإبراهيمي*** بالقاهرة إلى مكتبة ***الورتلاني*** للصلة الوطيدة التي كانت بين الرجلين، ولأن الموضوع يهمهما معا حيث جاء فيها اسم ***الورتلاني*** أيضا، وقد يكون ***الإبراهيمي*** قد سلمها إلى *الورتلاني* للإطلاع عليها فوضعها هذا في طيات أحد كتبه و نسيت هناك، وهو الكتاب الذي وجدتها فيه...[3]

لقد أصاب جمعية العلماء في هذه الفترة ما أصاب حزب الشعب الجزائري من خصومة على الزعامة، ومزاحمة الجيل الجديد للجيل القديم، وركود في الهياكل والتوجيه العام، غير أن انقسام حزب الشعب أصبح معلنا ومعروفا، بينما ظل ما أصاب جمعية العلماء في الخفاء لأنه لم يصل إلى درجة الانقسام العلني، ولولا الثورة التي لم تسمح ظروفها بعودة ***الإبراهيمي*** من مصر، ولا بعقد الاجتماع العام المشار إليه في الوثيقة، لكان من الممكن أن يحدث للجمعية ما حدث لحزب الشعب.

وانعقاد المجلس الإداري الذي نقدم اليوم محضر جلسته، يعد خطوة في هذا الطريق. حقا أن أعضاء جمعية العلماء، سيما الجيل القديم منهم كانوا ما يزالون يشعرون بالولاء لبعضهم، وبالتضامن الديني والعقائدي، وبنوع من الحذر الأخلاقي إزاء ما يمكن أن يصيب الجمعية في علاقاتها مع الشعب الذي كان غالبه ينظر إليهم نظرة احترام ديني وأخلاقي، ولم يكن الحال كذلك مع أعضاء

---

[1] ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.
[2] ينظر الملحق 07 ص185 من الدراسة..
[3] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط .خ، 2007، دار البصائر، الجزائر،ج5، ص 63، 64.

حزب الشعب الجزائري الذي كان العامل السياسي هو المحرك لهم بالدرجة الأولى في علاقاتهم مع بعضهم، وفي علاقاتهم مع الشعب.[1]

وأضاف قائلا: "من الظروف والأسباب التي أدت إلى بروز الاختلاف داخل الجمعية غياب ***الإبراهيمي*** عن الجزائر منذ سنة 1952م، وكان من المفروض أنه ذهب إلى فرنسا والمشرق في جولة لصالح الجمعية ثم يعود لقيادتها في ظروف صعبة فرضتها حوادث المغرب وتونس ومصر، والتوتر الداخلي الذي كانت تعيشه الجزائر منذ فشل العمل بالدستور الجزائري، لكنه لم يعد إلى الجزائر، وبدأت الإشاعات تحوم فمن قائل أنه قرر إدارة الجمعية من الخارج لأنه في المشرق يجد لصوته وحركته التأييد والدعاية وسيفيدها بذلك أكثر مما يفيدها في الداخل، ومن قائل أنه قد دخل (مكتب المغرب العربي) بالقاهرة وأصبح نشاطه فيه وعلاقته *بعبد الكريم الخطابي* وأمثاله ستجعل فرنسا تلقي عليه القبض لو رجع إلى الجزائر، ومن قائل أنه قد دخل بتأثير من ***الفضيل الورتلاني*** في بعض الجمعيات الإسلامية بالمشرق، والتي كانت سياسيا مشبوهة في بلادها، وأنه بدخوله فيها جلب على نفسه نقمة بعض النظم السياسية العربية والإسلامية التي لا تتعايش مع تلك الجمعيات، بل هناك من قال عندئذ أن ***الإبراهيمي*** قد "عاد إلى أصله" فاستأثر الحياة الشرقية [2] وجعل مكتب جمعية العلماء ملتقى زعماء الحركات السياسية والدينية والأدبية في العالم العربي والإسلامي، وبذلك ابتعد عن واقع الجزائر ابتعاد ***مصالي الحاج*** مع إصرار كليهما على قيادة حركته من المنفى أو من الخارج. ومن الذين صرحوا لي شخصيا بمؤاخذة ***الإبراهيمي*** على بقائه في المشرق وإهماله شؤون الجمعية المرحوم ***العربي التبسي***[3]، النائب الأول لرئيس الجمعية...

والعربي التبسي رغم تدينه وإخلاصه لفكرة جمعية العلماء لم يكن محل تقدير كل أعضاء الجمعية، فقد كان شديد الغيرة على اختصاصاته وشديد الحساسية لشخصه، ولم يكن يتمتع لا بأدب *الإبراهيمي* ولا بدبلوماسية ***خير الدين***[4]، وكان له مع الجيل القديم للجمعية حرمة لإخلاصه وتفانيه وتدينه، لكنه لا يقنع أكثرهم لقيادتها، خاصة الجيل الجديد للجمعية، إذ كانوا يرون فيه شيخا فوضويا في عمله مع شيء من الغفلة والدروشة في تصرفه، ذلك أن اتساع رقعة عمل الجمعية وتشابك القضايا التي أصبحت تعالجها سياسيا، اجتماعيا وتربويا لم يعد يكفيها الرجل المخلص المتدين فقط،

---

(1) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، المصدر السابق، ج 5، ص 65.

(2) الهجرة إلى المشرق والدول المجاورة كتونس والمغرب الأقصى كانت من أسباب انتقال الفكر النهضوي الإصلاحي في الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وزعماء الجمعية متعودون على مثل هذه الرحلات، فقد ذكر أبو القاسم سعد الله في الجزء الثاني من كتاب الحركة الوطنية الجزائرية، الصفحتين 385 و 386 أن الاضطهاد الذي لحق العلماء كان من أكبر الأسباب التي جعلتهم ينتقلون إلى خارج الوطن، إضافة إلى الحصول على بعض الثقافة العربية والتوجيه الإسلامي... ومن أبرز المهاجرين: عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي،الطيب العقبي... وقد عادوا مفعمين بالحيوية والنشاط والأفكار المعادية للاستعمار، واكتسبوا تجارب، وطوروا وعيا سياسيا...

(3) ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.

(4) ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.

وفي هذه الأثناء(1954م) سافر ***التبسي*** أيضا لأداء فريضة الحج، والتجول في المشرق ولقاء ***الإبراهيمي***، كما سافر لنفس الغرض ***أحمد بوشمال*** أحد أعضاء الجمعية العاملين غير الظاهرين. وهكذا أصبح أربعة رجال من قادة الجمعية في المشرق وهم: ***الإبراهيمي، الورتلاني، التبسي وبوشمال".*** [1]

وبذلك خلا الجو لنائب الرئيس الثاني وهو ***محمد خير الدين*** لقيادة الجمعية، والظاهر أن هذا الأخير الذي لم يكن يصرح بنواياه وخططه قد شعر بأن الجمعية سيصلها الانقسام والفشل إذا لم يتداركها رجالها المخلصون بعملية حقن الدم وإجراء تعديلات وإصلاحات في نظمها وهياكلها، وقد استجابت هذه الخطة لتساؤل الكثير من أعضاء الجمعية عن مصيرها لا سيما الشبان...، وأمام تغيب ***الإبراهيمي*** الذي طال وتغيب ***التبسي*** الذي كان فرصة لتفادي المواجهة بينه وبين زميله من جهة، وبينه وبين الجيل الجديد من أعضاء الجمعية من جهة أخرى، قام *خير الدين* في السنة المذكورة بما أسماه بعضهم عندئذ "بانقلاب" داخل الجمعية، فعلى خلاف عادته قام بجولات في أنحاء القطر يخطب ويعظ ويزور ويتفقد ويفتتح المؤسسات ثم توج ذلك بدعوة المجلس الإداري للجمعية للانعقاد أواخر سبتمبر في غياب الرئيس ونائبه الأول[2]، وفي غياب عشرة أعضاء من أصل سبعة وعشرين عضوا. والملاحظ أنه رغم التعديلات الجذرية التي أدخلها المجلس الإداري على هياكل الجمعية فإنه لم يضف أعضاء جدد من الشبان الذين كانوا يشتكون من احتكار الرعيل الأول لشؤون الجمعية مكتفيا بالدعوة العاجلة والملحة لعقد الاجتماع العام وصياغة دستور جديد للجمعية.[3]

ونلاحظ أيضا من صيغة المحضر الاتجاه إلى التشدد والصرامة من المجلس...فبالإضافة إلى وقف ***الجيلالي الفارسي*** عن العمل تقرر تكليف المكتب الدائم (الهيأة العليا للجمعية) "بإرسال لوم و توبيخ إلى المقصرين من أعضاء الجمعية"، كما لوحظ ترديد كلمة التأديب والمحاكمة والمراقبة ونحوها في المحضر، وعلى كل حال فإن التركيز على ضرورة عقد الاجتماع العام، وصياغة قانون أساسي جديد، ومطالبة ***الإبراهيمي*** بالعودة، والطعن في بعض ما جاء في تقريره، وإعادة تنظيم هياكل الجمعية، كل ذلك بداية ثورة داخل الجمعية قام بها الجناح الشاب بزعامة ***محمد خير الدين*** ،

---

(1) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، المصدر السابق، ج 5، ص 66، 67.

(2) في هذا الصدد كتب أحمد توفيق المدني قائلا: "كان الشيخ العربي التبسي رحمه الله، على علمه الواسع، وتقواه العظيم، وتأثيره التأثير الإصلاح ي الكبير في العامة، كان معتدا بنفسه، متصلبا لرأيه، سريع الغضب،وذهب يوما للحج في موسم سنة 1953م، وكان يعتزم رفع يد الإبراهيمي عن الطلبة في القاهرة... كانت أنباء مساعيه ترد علينا من طلبتنا الأبرار الذين ضاقوا من ذلك ذرعا... اغتنمنا فرصة غيابه لموسم الحج، وجمعنا المجلس الإداري تحت رئاسة الشيخ محمد خير الدين، وعرضنا على المجلس منهاجا إصلاحيا كاملا، يضمن سير الجمعية في طريقها لمستقيم، وينظم أموالها دخلا وصرفا، ويضع طبقات للمعلمين والمديرين، ويقرر لهم مرتبات ثابتة، كما يقرر مرتبات قارة للعاملين ضمن إطار الجمعية".
ينظر: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ب ط ، 1982، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج3، ص20 وأخرى.

(3) أبو القاسم سعد الله، نفسه، ج 5، ص 67.

وهذا الوضع هو الذي جعلنا نشير إلى المقارنة بين ما وقع في حزب الشعب وما وقع في جمعية العلماء من تحولات داخلية.

وعلى المستوى الشخصي نلاحظ عدم الإشارة إلى قيام ***الإبراهيمي*** بأي عمل في نطاق الجمعية، ماعدا تسميته من بين المقترحين لصياغة القانون الأساسي الجديد، وكان من المفروض أن يشيد رئيس الجلسة بدور هذا الأخير في المشرق وتحيته على مواقفه لصالح الجمعية كما جرت العادة. وكان التقرير المرسل منه حول البعثات مثار تعليقات لأنه ربما بتدخل من ***الفضيل الورتلاني*** حاول توجيه البعثات توجيها دينيا عقائديا تحت رعاية بعض الجمعيات والمنظمات الإسلامية الشرقية التي تتعاطف مع جمعية العلماء، بينما كان نظام تعليم الجمعية في الجزائر لا يخضع لعقيدة إسلامية بعينها وإنما يتبع أصول تعاليم ***ابن باديس*** والطريقة السلفية. وهذا التوجيه الجديد هو الذي سبب التوترات في المشرق بين طلاب البعثات ورئيس الجمعية - الظاهر أن ذلك كان أيضا تصرفا من ***الورتلاني***- حيث كان لهذه التوترات صداها في الجزائر أيضا، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المحضر أشار إلى أن المكتب الدائم هو الذي يتولى العلاقات الخارجية بما فيها من اتصال بالجمعيات الإسلامية الكبرى وتوحيد الحركة الإسلامية، ولم يشر في هذا الصدد إلى دور الإبراهيمي الذي ذهب إلى المشرق.[1]

ونكاد نلاحظ غياب ***التبسي*** عن ميدان العمل أيضا، فهو لم يذكر في ذلك إلا مرة واحدة وهي رئاسته للجنة إدارة معهد ابن باديس غير أنه خلافا لرؤساء جميع اللجان الأخرى، فإن رئاسة اللجنة يتولاها أيضا نائبه محمد خير *الدين* في حالة غيابه، وتكون قراراتها "نافذة حالا بمجرد اتخاذها أيا كان الرئيس" وفي ذلك إشارة إلى أ ن العمل في المعهد لا يتوقف على حضور ***التبسي***. كما نلاحظ عدم تكليف ***الفضيل الورتلاني*** بأي عمل ماعدا المشاركة في صياغة القانون الأساسي المقترح، وهي دعوة غير مباشرة له بالعودة أيضا إلى الجزائر التي كان قد غادرها منذ أمد بعيد... ونود أن نلاحظ في النهاية اهتمام المجتمعين ببعض القضايا المحلية في التنظيم الجديد من ذلك إعطاء لجنة الدعاية والتنظيم أهمية خاصة لا سيما في تنظيم "حركة الشبان" والقيام بالوعظ والإرشاد ومقاومة "خصوم" الجمعية، والتركيز على عهد ***ابن باديس*** معنويا وبشريا، والاتصال بالأحزاب والمنظمات والجهات المسؤولة، ومن جهة أخرى نرى المركزية الإدارية تظهر واضحة كجزء من الصرامة والشدة التي تميز بها الاجتماع، ذلك أن كل اللجان وعددها ستة كان مقرها العاصمة ماعدا واحدة (لجنة إدارة المعهد)، كما أعطيت أهمية خاصة للجنة المالية سواء في ابتكار "الطرق التي تنمي موارد الجمعية

---

(1) أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء، المرجع السابق، ج 5، ص 68، 69.

علاوة على الميزانية المقررة" أو في تفصيل المرتبات وزيادتها. ولا شك أن لجنة التعليم قد حظيت أيضا بأهمية خاصة ولا غرابة في ذلك ما دام نشر التعليم هو مبدأ أساسي من مبادئ الجمعية، وقد أعطيت لجنة الطبع و النشر أيضا امتيازات وصلاحيات كبيرة رغم نشاطها مع اللجنة المالية.[1]

وبشهادة من الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** نفسه عن سيرته تحدث عن أثر أعماله وإخوانه في الشعب قائلا: "أثر أعمالنا في الشعب بارز لا ينكره حتى أعداؤنا من الاستعماريين وخصومنا من السياسيين، فمن آثارنا بث الوعي واليقظة في الشعب حتى أصبح يعرف ما له وما عليه، ومنها إحياء تاريخ الإسلام وأمجاد العرب التي كان الاستعمار يسد عليه منافذ شعاعها حتى لا يتسرب إليه شيء من ذلك الشعاع، ومنها تطهير عقائد الإسلام وعباداته من أوضار الضلال والابتداع، وإبراز فضائل الإسلام وأولها الاعتماد على النفس وإيثار العزة والكرامة والنفور من الذلة والاستكانة والاستسلام، ومنها أخذ كل شيء بالقوة، ومنها العلم، هذه الكلمة الصغيرة التي تنطوي تحتها جميع الفضائل، ومنها بذل المال والنفيس في سبيل الدين والوطن، ومنها نشر المحبة والتآخي بين أفراد المجتمع، ومنها التمسك بالحقائق لا بالخيالات والأوهام. فكل هذه الفضائل كان الاستعمار يغطيها عن قصد لينساها المسلمون على مر الزمان، بواسطة التجهيل وانزواء العقل والفكر. وقد وصل الشعب الجزائري إلى ما وصل إليه بفضل جمعية العلماء وما بذلناه من مجهود في محو الرذائل التي مكن لها الاستعمار وتثبيت الفضائل التي جاء بها الإسلام، ولو تأخر وجود الجمعية عشرين سنة أخرى لما وجدنا في الجزائر من يسمع صوتنا، ولو سلكنا سبيلا غير الذي سلكناه في إيقاظ الأمة وتوجيهها إلى السبيل السوي لما قامت هذه الثورة الجارفة في الجزائر التي بيضت وجه العرب والمسلمين، ولو نشاء لقلنا إننا أحيينا اللسان العربي والنخوة العربية، وأحيينا دين الإسلام وتاريخه المشرق وأعدنا لهما سلطانهما في النفوس وتأثيرهما في العقول والأرواح وشأنهما الأول في الاتعاظ والأسوة، فأحيينا بذلك كله الشعب الجزائري فعرف نفسه فاندفع إلى الثورة يحطم الأغلال ويطلب بدمه الحياة السعيدة والعيشة الكريمة، ويسعى بوصل تاريخه الحاضر بتاريخه الغابر".[2]

ما يلاحظ من المادة المذكورة أنها تعمقت في إبراز عدة جوانب حدثت داخل الجمعية، منها قضية صراع الأجيال وحب الزعامة، لكنها كما يبدو لم تظهر إلى العلن مثلما حدث مع حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بسبب عدم تركيز الجمعية على النشاط السياسي بدرجة أولى، وبعدها عن فكرة الكفاح المسلح، كما أنها تفادت الكثير من النقاشات بين الجيلين التي تؤدي إلى التعصب في الآراء.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء، المرجع السابق، ج 5، ص 68، 69، 70.

(2) المرجع نفسه،ج5، ص 68، 69.

والتجديد الحاصل داخل الجمعية أو الأحزاب السياسية بعد انضمام طاقات شابة كان سلاح ذو حدين. فإما أنه يساهم في إعطاء دافع جديد للحركة النضالية، أو قد يعمق الاختلاف ويزيد من التباعد وحدة الحساسية بين الأعضاء، خاصة المناضلون القدامى الذين يعانون التهميش وعدم الأخذ بآرائهم واستشاراتهم ومحاسبتهم على كل كبيرة وصغيرة.

وفيما يخص الكفاح المسلح، فإن الإمام كان مقتنعا أن إعلان الجهاد من غير إعداد الشعب هو إلقاء به إلى التهلكة وتضحية بأبنائه من غير جدوى، وكان يؤمن أن أهم إعداد لذلك الجهاد هو تحرير عقول الجزائريين ونفسياتهم لأنه "محال أن يتحرر بدن يحمل عقلا عبدا"، ولا شك أن تحرير العقول أصعب وأشق من تحرير الحقول، ذلك أن تحرير الحقول يستطيع أن يقوم به أي شخص، أما تحرير العقول فلا يقدر عليه إلا راسخ في العلم عميق في الفهم، صادق في العزم، مخلص في القصد. من أجل ذلك قضى الإمام ا *لإبراهيمي* أزهر مراحل عمره في تحرير عقول الجزائريين وتغيير ما بأنفسهم، وقد عمل في سبيل هذا الهدف في عدة جبهات:[1]

1- **جبهة الطرقية المنحرفة وعلماء الدين الرسميين :** الذين ظل سعيهم واتخذوا الفرنسيين أولياء لهم ورضوا بالدنية في دينهم، وأوحوا إلى الجزائريين أن الاستعمار قضاء وقدر لا مرد له وأن رفضه ومقاومته محادة الله، وكذبوا وصدق الله القائل عن نفسه: "إن الله لا يأمر بالفحشاء" وهل يوجد من هو أفحش من الاستعمار الفرنسي الذي اغتصب البلاد، واستعبد العباد، وأهان الدين، وانتهك الأعراض، ونشر الجهل، وحرم العلم، وأمر بالمنكر ونهى عن المعروف؟

2- **جبهة المستلبين:** الذين نالوا نصيبا من الثقافة الفرنسية فانسلخوا من دينهم، واحتقروا لغتهم، وسخروا من تاريخهم، وكان أكبر همهم أن ترضى عنهم فرنسا فدعوا إلى إدماج الجزائر فيها طوعا أو كرها. وقد كان الإمام الإبراهيمي يعتبرهم ضحايا يجب إنقاذهم ومرضى يجب إسعافهم...

3- **جبهة الطرقية السياسية:** وهم الذين أبدلوا الجزائريين "الزعيم" بشيخ الطريقة وحصروا القضية الوطنية في شخص وهذا ما سماه بيان أول نوفمبر 1954م بـ "التوجيه المنحرف" للحركة الوطنية، وما ندد به مؤتمر الصومام في وثيقته سنة 1956م...

4- الجبهة الفرنسية: فقد عمل على نزع هيبة الفرنسيين ورهبتهم من صدور الجزائريين، وكان يردد في مقالاته وخطبه أن قوة الفرنسيين من ضعف الجزائريين الناشئ عن التفرق والجهل والكسل، ويوحي إليهم بعدم الاستسلام "فلا أظلم من الظالم إلا من يخضع لظلمه ويحترم قوانينه

---

[1] **أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ج5، ص 17، 18، 19.**

الظالمة" و"لاتستيئسوا إن لم يكن لكم بعض ما لديهم من القوة المادية، فعندكم من القوة المعنوية لو أحسنتم تصريفه واستغلاله لغلب ضعفكم قوتهم".

وكان يشيع لفظ الحرية حتى تألفه الأذن، و ويهفوا إليها القلب، وتسعى إلى نيلها اليد، وفي هذا الإطار يدخل وصف مؤسسات الجمعية والمنسبين إليها بالحرية. فمدارسها حرة، وتعليمها حر، ومعلموها أحرار، ومساجدها حرة، وصحافتها حرة... وقد أشار المسؤولون الفرنسيون إلى بعض أعمال الإمام الإبراهيمي في هذا الشأن، حيث جاء في تقرير والي وهران إلى الوالي العام الفرنسي: "إن الإبراهيمي ليس فقط محركا للضمير العام، ولكنه أصبح المحرك لجميع الأنشطة السياسية المحلية الأهلية ذات الطموح المضاد لفرنسا".[1]

ونخلص في الأخير إلى أن جمعية العلماء المسلمين ساهمت في نشر الوعي واليقظة لدى الشعب، وبذلك أصبح يعرف حقوقه وواجباته، وأحيت التاريخ الإسلامي وأمجاد الأمة العربية التي عمل الاستعمار على طمسها، كما عملت على تطهير الدين من البدع والخرافات وإبراز فضائل الإسلام كالاعتماد على النفس وإيثار العزة والكرامة، ونبذ الذل والهوان والاستكانة، والعمل على محو الرذائل التي مكن لها الاستعمار، بتثبيت الفضائل التي جاء بها الإسلام، وحثت الشعب على بذل المال والنفوس في سبيل الدين والوطن.

[1] أبو القاسم سعد الله: الشيخ الإبراهيمي في تلمسان، مجلة الثقافة، عدد 101، الجزائر(1988م)، ص87. نقلا عن أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ج5، ص19.

المبحث الثالـــث:

نشاط الحزب الشيوعي الجزائري

الشيوعية التي أدخلها الفرنسيون أنفسهم إلى الجزائر فشلت في تحقيق أهدافها، رغم الأضواء الكثيرة التي سلطت عليها من هذه البلاد، فقد بولغ في نشاطاتها وإن وقعها لا يكاد يذكر، فالكومينتيرن[1] قبل بالأمر الواقع واعترف بالحزب الشيوعي الفرنسي كممثل شرعي للجزائريين، وهذا الأخير لم يستطع أن يخلص نفسه من إيديولوجية القومية الاستعمارية، فطيلة العشرينات عامل الجزائر كمقاطعة فرنسية، هذا الموقف كان عاملا رئيسيا في الطلاق النهائي بين الشيوعيين والوطنيين الجزائريين. بالطبع إن الشيوعيين الفرنسيين قد شجبوا الإمبريالية الفرنسية في كتاباتهم ونادوا بالتآخي بين البروليتاريا الجزائرية والفرنسية ولكن هذا كان خدمة للثورة العالمية وليس للحركة الوطنية.[2]

ولنذكر أن استقلال الحزب الشيوعي الجزائري لم يتحقق إلا في فترة متأخرة نسبيا. ففي الأصل كان الشيوعيون الجزائريون يتعلقون حزبيا بالحزب الشيوعي الفرنسي -قبل انقسام مؤتمر تور في نوفمبر 1920م، كان الشيوعيون يناضلون داخل الإتحاد الاشتراكي في الجزائر، وهو فرع جزائري للحزب الاشتراكي الذي نشأ عام 1905م - وكانوا يؤلفون إحدى شعبه، وكان على هذه الأخيرة، وهي تنتسب للدولة الثالثة الشيوعية أن تخضع للشرط الثامن من شروط الانتساب والذي يوضح بشكل خاص ما يلي: على كل حزب منتسب للدولية الثالثة أن يكشف القناع بلا أي شفقة عن الحبائل الإمبريالية في المستعمرات، وأن يؤيد بالفعل لا بالكلام كل حركة تحررية في المستعمرات، والمطالبة بطرد إمبرياليي المتروبو ل من المستعمرات، وأن يغذي في قلوب عمال البلد عواطف أخوية حقا اتجاه الشعب الكادح في المستعمرات، وفي الأمم المضطهدة وأن يعمل داخل صفوف جنود المتروبول على إثارة الشغب المستمر تجاه كل اضطهاد للشعوب المستعمرة.

وفي هذا السياق تقرر أن تستقل الشعبتان الجزائريتان (في مؤتمر فيلوربان Villeurbanne) للحزب الشيوعي الفرنسي في جانفي 1936م، وأن ينشأ حزب شيوعي جزائري بعد مؤتمره التأسيسي المنعقد يومي 17-18 أكتوبر 1936م، وسيوجه عمله باتجاه مطالب جزئية، كإنهاء التدابير

---

(1) الكومنتيرن: هي الحركة الشيوعية العالمية الثالثة التي ظهرت سنة 1919م، ووظيفتها هي نشر الشيوعية الدولية بتكوين أحزابا تابعة لها في كل بلد، وعقدت أول مؤتمر لها بموسكو من 02 إلى 19 مارس 1919م.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ، ط6، 2009م، الجزائر: دار البصائر، ج 2، ص347. وأيضا: أحمد بو سجادة: الدعاية الشيوعية في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير(منشورة)،تحت إشراف: د.غضبان مبروك، 1411هـ / 1991م، ص 02.

القمعية ومساواة الأجور، وتوزيع الربح الاستعماري على الموظفين ذوي الأصل الإسلامي والالتقاء بمطالب واهتمامات التيارات الإصلاحية الأخرى، وهكذا سيكون الشيوعيون من بين أعضاء المؤتمر الإسلامي الذي يدعم مشروع "بلوم فيوليت" ويطالب بشكل خاص ربط الجزائر بفرنسا.[1]

فمن جهة نجد الحزب الشيوعي الجزائري عام 1936م يؤيد المطالب التي وضعها المؤتمر الإسلامي المتمثلة في المطالبة بالحرية والاستقلال عن فرنسا، وفي نفس الوقت يؤيد مقترحات "بلوم فيوليت" الداعية إلى الإتحاد ضمن الديمقراطية الفرنسية حسب ما أعلن عنه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ***موريس طوريز*** عام 1938م.[2]

والاشتراك بين النزعة الإصلاحية والماركسية شيء متناقض مبدئيا، ولكن عمل الحزب الشيوعي الجزائري في حالة الجزائر الخاصة يبدو إصلاحيا فعلا، وتنشأ هذه النزعة عن تلاؤم مزدوج بالنسبة إلى الوضع المشخص للبلاد، فالقضية هنا هي المكانة المتميزة الممنوحة لصراع الطبقات في سياق اجتماعي اقتصادي هبط بهذا الصراع إلى المقام الثاني لحساب الانقسام الثنائي الأساسي بين المستعمِرين (بكسر الميم) والمستعمَرين (بفتح الميم). ثم إن هذا الانقسام نفسه قد ضعف من الناحية العملية بحكم الانتساب المختلط للحزب الذي يضم بين صفوفه أعضاء أوربيين ومسلمين، ولكن بغلبة واضحة للأولين، وبحكم ذلك فإن حرص الحزب على مراعاة زبائنه الأوربيين الحساسين موضوعيا تجاه إيديولوجية المسيطر بحكم وضعهم يفرض عليه سياسة إصلاحية.

ويبدو أن برنامج الحزب الجديد قد أغرقه في عمق الإستراتيجية الشيوعية العالمية وإبقاءه في رابطة الحزب الشيوعي الفرنسي، فلم يتم استقلاله إلا شكليا فقط، ذلك أن فكرة استقلال الجزائر لم تكن واردة عنده إلا في إطار الإتحاد مع فرنسا، وبدون هذه الوحدة مع الشعب الفرنسي فإن الجزائر ستقع تحت الإمبريالية الأجنبية. ويرى الشيوعيون الجزائريون بأن مفهوم الجزائر العربية خطرا كبيرا، لأن الجزائر المستقلة عن فرنسا تعني الجزائر العربية، وهذا ما يتوافق مع أفكار مثلهم الأعلى زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ***موريس طوريز*** بأن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية مفاهيم رجعية، ويرى متيقنا بأنه لا وجود لأمة جزائرية بل وجود أجناس من أصل بربري وعربي واسباني وتركي فضلا عن شريحة العمال الفرنسيين الذين يتواجدون في الجزائر، والذين نقلوا خبرتهم التقنية ثم تأقلموا وأصبحوا جزءا من الأرض الجزائرية وفقدوا صفات الفرنسيين بفرنسا.[3]

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 46، 47. ويرى عمار قليل أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس سنة 1924م، لم يكن حزبا جزائريا صرفا، فقد كانت غالبية أعضائه من المستوطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر، ولم تتحصل المجموعة الجزائرية من الحزب على أحقية إنشاء حزب مستقل إلا عام 1935م، بعد عقد مؤتمر في "فيلوربان".
ينظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1412هـ/ 1991، ج1، ص 157.
(2) عمار قليل، المرجع السابق،ج1، ص 158.
(3) زيدان زيبحة: جبهة التحرير جذور الأزمة، د.ط، ص 54، 55.

إذن فقد كشف الشيوعيون عن حقيقتهم، ولم تكن الشعارات المطالبة بالاستقلال إلا للمخادعة والتضليل والمراوغة، والأخطر من هذا فقد طلب من أعضائه أن يعملوا على تكسير مبادئ حزب "نجم شمال إفريقيا" لأنها تتعارض مع مبادئ الشيوعية العالمية، وعلى ضوء ذلك كان هدف الشيوعيين تجريد هذا الحزب من طابعه الوطني والثوري.[1]

وما يوضح موقفهم أكثر تصريحهم الآتي: "ينبغي محاربة الاتجاهات الوطنية للأقلية الأهلية المثقفة بكل حزم، كما يجب فضحها بكل الوسائل في أعين مواطنيهم من نفس الدين، وينبغي التنديد بكل عزم وتصميم بالوطنيين وإعطاء الأهالي انطباعا راسخا من القوة... وذلك أن قيام حركة أهلية حاليا سيكون لها في حالة نجاحها أوخم العواقب على الأوربيين، فالمسلمون إذا ما انتصروا، لن يترددوا في ذبح الرجال، وتحويل النساء والأطفال إلى إماء وعبيد ورقيق، ففي حالة النجاح هذه ستكون النتيجة حتما هي انهزام الاشتراكية وتقهقر الحضارة.[2]

وبالمقابل فإن التنافس الذي قام بين الشيوعيين والجناح الراديكالي للحركة الوطنية الجزائرية الممثلة بالنجمة الإفريقية كان يشتد ويقوى لا سيما وأن الحزب الشيوعي الجزائري، ونجمة شمال إفريقيا ENA كانا يختصمان حول نفس الزبائن داخل الشعب المسلم، أضف إلى ذلك أن النجمة سيتم حلها من قبل حكومة الجبهة الشعبية عام 1937م، في حين أن الحزب الشيوعي يبدو وكأنه حليف موضوعي لهذه الحكومة من خلال سياسة التحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي.[3]

ورغم ذلك فقد تعرض الحزب كباقي التشكيلات السياسية الأخرى لضغوطات الإدارة التي لجأت إلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية وتوقيفها كإجراء احترازي نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية، لكنه عاد مجددا من خلال إعادة طرح موضوع مطالب الجزائريين في ندوته الأولى التي عقدت بحسين داي يومي 13 و15 سبتمبر 1943م، وفي بيان له رفض أنصاف الإجراءات وطالب بممارسة جميع الحقوق الديمقراطية والقضاء على اللامساواة السياسية والقانونية والاجتماعية بين مختلف الجماعات العرقية التي يتكون منها الشعب الجزائري... وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية، وأشار إلى الأهمية الحيوية التي يوليها للجزائريين الذين شاركوا بكامل قواهم وبدون شروط في المعارك التي أدت إلى تحرير فرنسا والعالم من الخطر النازي.[4]

ولم يتغير موقفهم من فكرة استقلال الجزائر التي هي حسب ظنهم جزء من الكل، وهذا الكل هو المعركة العالمية من أجل التحرر الوطني والاجتماعي لجميع البلدان التي لا يمكن فصلها عن

---

(1) أحمد بوسجادة: الدعاية الشيوعية، مذكرة ماجستير سابقة، ص 02، 06.

(2) منظمة المجاهدين: حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954م، سلسلة محاضرات الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، مداخلة الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، المجلد 1، ج 2، ص 43.

(3) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 48.

(4) هنري علاق: مذكرات جزائرية، طبعة وزارة المجاهدين –الذكرى 45 للاستقلال-، 2007، الجزائر، دار لقصبة للنشر، ص 107.

الإتحاد السوفيتي الذي يكرس هذا الأمل منذ ثورة 1917. وانتقدوا بيان فيفري 1943 معتقدين أن ***عباس*** ومحرري البيان قد تلقوا تشجيعا من ***روبير مورفي*** ***Robert Mourphy*** ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، الذي عرض نفسه عليهم كصديق في حين لم يكن الأمر بالنسبة للشيوعيين أكثر خطورة من الاستمرار في الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تناضل من أجل تصفية الاستعمار وتدعيم ومساندة الكفاح التحرري... بيد أن هذه المسائل التي كان على الشيوعيين الجزائريين أن يتصوروا أهميتها من أجل المستقبل لم تكن بعد في المقام الأول من اهتماماتهم لتلك اللحظة.[1]

غير أن الشيوعيين سواء كانوا فرنسيين أم جزائريين لم يبدوا اختلافا جوهريا حول الهدف المحدد في البيان والمتمثل في إقامة جزائر محررة من قيودها... فقد أكدوا على حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال، والدخول في الحرب من أجل الحرية. وكان المناضلون الجزائريون الذين ظهروا إلى العلن بعد سنوات قضوها في المحتشدات وفي السرية يعلمون أن المساهمة المسبقة في انتصار هؤلاء الذين أبقوا عليهم لأكثر من قرن تحت هيمنتهم يشوبه بعض الغموض، ولا يخدم المصالح الحيوية للجزائر، إنهم يسيئون تقدير قوة المطلب الوطني الجزائري إساءة خطيرة قد تكلفهم غاليا.[2]

وبقيت تركيبة الحزب ذات أغلبية أوربية - تدعمت أكثر بتيار جديد في إنخراطات سنة 1943م قبل أن تنقلب الأمور لصالح العرب والبربر- وقد زاد تواجد إطارات من الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر من الضغط الممارس على هذا التيار الذي يتعين التخلص منه مؤقتا لأسباب تكتيكية، بالرغم من وجود المطلب الأساسي في برنامجه وهو الاستقلال. وأنهم كانوا من المتحمسين لفكرة إتحاد القوى المناهضة للاستعمار منذ أمد بعيد، إلا أن الشيوعيين تخلوا عن العرض المقدم لهم بالالتحاق مثلما فعل الأعضاء والمتعاطفون مع حزب الشعب الجزائري ***لمصالي الحاج*** وجمعية أصدقاء البيان لاحقا وأعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري، وخاصة منطقة قسنطينة الذين انتقدوا موقفا اعتبروه عرقيا "فرنسيا" لكن لا أحد استمع إليهم، وإن بعضهم استمر في الدفاع عن وجهة نظره، وصفت بالانتهازية و بالانزلاق نحو الوطنية ولم يفلتوا من الإقصاء.[3]

وفي سنة 1944م أطلق سراح الشيوعيين الذين كانوا في السجون ومعسكرات الاعتقال أين عادوا مرة أخرى إلى الحياة السياسية. أما بفرنسا، فكانوا في أوج قوتهم – خاصة فترة ما بعد

---

[1] هنري علاق، المصدر السابق، ص 105، 106. وقد تمت الإشارة في المبحث الأول إلى موقف الشيوعيين من بيان فيفري 1943. ينظر ص10- 11 من البحث

[2] هنري علاق، المصدر السابق، ص 107.

[3] نفسه، ص 104، 105.

الحرب- رغم اهتمام الحزب الشيوعي الفرنسي في الواقع بالحرب ضد النازية، وكتب ***أتيين فاجون*** وهو عضو أوربي في المكتب السياسي، في صحيفة "الحرية" الأسبوعية لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري: "إن العدو ***هتلر*** يدعم حملتها الإذاعية بالعربية بقصد إضعاف المساعدة للشعب الفرنسي في لحظة حرجة، وذلك بدعوة المسلمين في شمال إفريقيا إلى الانفصال عن فرنسا... وليست جماهير المسلمين هي التي تدعوا إلى الحكم الذاتي وإنما الذين يدعون إليه هم كبار الإقطاعيين، وكبار أصحاب الملايين، ورجال الشركات الموحدة".[1]

هذا يوضح أن الحزب انساق لتيار الانتهازية السياسية مما جعل مواقفه العملية مناقضة لمنطلقاته النظرية، فالشعب الجزائري كان تواقا إلى الحرية والاستقلال باستثناء مجموعة قليلة من دعاة الإدماج والمساواة مع الفرنسيين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على جهل وتجاهل تام من قبل قيادات هذا الحزب بما كان ينادي به غالبية أفراد الشعب الجزائري، ولتغطية هذا التناقض تبنى الحزب الشيوعي النظرية الاستعمارية ذاتها... وهذا يبين بوضوح نظرية الوصاية الاستعمارية على الشعب التي برزت سيطرتها وإخضاعها للشعوب المغلوبة على أمرها. فمن الاستحالة أن يعمل الاستعمار على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، لأن هذا يعني ببساطة نهايته من جهة، ومن جهة ثانية فإن فرنسا في الجزائر لم تكن تعتبر نفسها مستعمرة بل كانت تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ منها مما يجعل النظرية الاستعمارية رغم ما فيها من تناقض لا تنطبق على الجزائر.[2]

وتضاعفت خلايا الحزب الشيوعي الجزائري بمجموعات الشباب بسرعة عبر أنحاء البلاد... وكان انضمام الشباب المسلم والعمال والفلاحين أو البطالين يتم تحت التأثير الواسع للأفكار الوطنية بشكل جماعي، وخاصة في منطقة قسنطينة أو بتحريض من المسئولين المحليين لحزب الشعب الجزائري والشباب الأعضاء أو المتعاطفين مع هذا الحزب، الذين ينخرطون في الحركة على خلفية العثور على تغطية لأنشطهم السياسية الخاصة بهم.[3]

وفي الثلاثينيات انخرط ***أوزقان***[4] في الحزب الشيوعي وكان من قبل موظفا في مصلحة البريد ومناضل في الحركة النقابية، وكان على إطلاع بالمسائل الدولية وخاصة المتصلة بالحركة الشيوعية لمشاركته المؤتمر السابع للدولية الذي عقد في موسكو 1935م... إذ أصبح -بعد خروجه من محتشد (جناين بوزرق) حيث قضى فترة اعتقاله- أحد سكرتيري الحزب الشيوعي، وكان شديد

---

[1] جوان جليسبي: المرجع السابق، ص 84، 85. أيضا: عمار قليل، المرجع السابق،ج1، ص 158.

[2] عمار قليل، المرجع السابق،ج1، ص 159.

[3] هنري علاق: المصدر السابق، ص 106.

وأردف هذا الكلام تعليقا جاء فيه: إن هذا التكتيك ليس إلا سرا شيطانيا في الواقع، ولا يخلق مشاكل حقيقية بل على العكس، فإن وجود الشباب المنخرط القادم من صفوف الوطنيين، لا يحمل عقدة مناهضة للشيوعية والأفكار المسبقة لبعض قادتهم، بل يعطي للتنظيم الذي بقي طويلا يتمتع بالأغلبية الأوربية دما جديدا وحساسية وطنية أكثر عمقا".ينظر الصفحة:107.

[4] ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.

اللهجة وعدواني عندما يهاجم الوطنيين الذين كان يصفهم بـ"المزيفين"، وكان خطابه واللهجة التي يستعملها يبعثان على الاعتقاد في الأخير أن الحزب الشيوعي الجزائري إن لم يكن معارضا فقد كان على الأقل مترددا إزاء الفكرة القائلة بالاستقلال، وعندما نشط الاجتماع الذي عقد بباتنة قال: "إنه من غير المسؤولية الحديث عن الاستقلال والبلد لا يزال غير قادر على صناعة إبرة".[1]

وتحت تصفيقات الحضور، وبنبرة حادة وعدوانية شديدة ندد ***أوزقان*** بتجاوزات الإدارة الاستعمارية وخدمها ومن بينهم الثري الإقطاعي ***بن قانة***، كما تطرق ثانية للوطنيين المزيفين، إلا أن إدارة الحزب الشيوعي الجزائري ستقوم لاحقا بانتقاد مواقفها المعبر عنها بقوة من طرف سكرتيرها الأول وبالدرجة الأولى رفض عدم الأخذ بعين الاعتبار للشعور الوطني المتنامي بقوة [2]. ولم يكن ***أوزقان*** المسؤول الوحيد عن الأخطاء المرتكبة غير أنه تمادى في كبريائه، وكانت إحدى ملامحه الأولى المعبرة عن مزاجه عدم قبوله لأية ملاحظات تقدم له حول تسييره السياسي.[3]

أما عن موقف الشيوعيين من مجازر الثامن ماي فإنه بدل أن يندد الحزب بهذا الموقف اللإنساني –استخدام فرنسا العنف ضد الجزائريين- ذهبوا لحضور المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي، مباشرة بعد مجازر الثامن ماي ووقفوا ضد أماني وتطلعات الشعب الجزائري، بل وذهب بهم الأمر إلى اتهامه بالعمالة للاستعمار حيث قال مندوبو الحزب الشيوعي الجزائري: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر عن وعي أو غير وعي هم عملاء لدولة استعمارية أخرى، بينما نحن نناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي". بالإضافة إلى ذلك فإن الحزب الشيوعي الجزائري كان يؤكد سياسة الاندماج مع فرنسا، وذلك لأن غالبية أعضائه كانوا من الأوربيين المقيمين بالجزائر وهؤلاء بطبيعة الحال لم يكونوا من أنصار الاستقلال أو انفصال الجزائر عن فرنسا.[4]

وما يجب تأكيده أن الحزب الشيوعي الجزائري كانت له مواقف غريبة جدا وخارجة عن المألوف، فهو يرى بأن انفصال الجزائر عن فرنسا معناه أن تصبح عربية، ومن يؤمن بهذه الفكرة فإنه حسب رأيه أن يتم التعامل معه بـ "البطش بسرعة وبدون رحمة" طالبوا السلطات الاستعمارية بأن تفعل ذلك اتجاه الشعب الجزائري إثر مظاهرات 08 ماي 1945م. غير أنه من اللازم القول: أن

---

(1) علاق، المصدر السابق، ص135.
وعلق على كلام أوزقان في نفس الصفحة قائلا: وهو تأكيد عبثي، إذا كان يتعين انتظار بلد تحت نير الاستعمار حتى يستطيع بناء قاعدته الصناعية قبل أن يطالب باستقلاله. يمكن القول أنه لا يستطيع أي شعب مستعمر، وربما يستحيل ذلك أن يكون قادرا على الخروج من الوضع الاستعماري، كون القضية الأساسية لتأخره الصناعي هي بالضبط استمرار تبعيته إزاء الاستعمار ذاته.
(2) ونضرب هنا مثالين عن تنامي الشعور الوطني وانتشاره بين جميع فئات المجتمع، فالأول عندما ألقى أحد المعلمين درسا في التاريخ القديم، وفي سياق حديثه ذكر أن العبيد قد كان مصيرهم مأساويا، فصرخ أحد التلاميذ قائلا: "مثلنا". وفي منطقة بجاية أملى أحد المعلمين الجملة التالية: "أنا فرنسي وفرنسا وطني"، فرد تلميذ مصححا العبارة قائلا: "أنا جزائري والجزائر وطني" (ص 130).
(3) هنري علاق، المصدر السابق، ص 138.
(4) عمار قليل، المرجع السابق، ص 160.

انتشار الشعور الوطني مع ارتفاع مستواه إلى مرتبة أرقى لم يلبث أن قوض الأساس العمالي للحزب الشيوعي الجزائري كما يقوض المبنى على الرمل.."[1]

كما طالب الحزب الشيوعي الفرنسي بمحاكمة المنظمين لهذه المظاهرات بسرعة وبلا أدنى رحمة ونعت الوطنيين بالمواليين للنازية، وبعد أن هلل لسجن ***فرحات عباس*** والدكتور ***سعدان*** قال: "إن دفاع الوطنيين الجزائريين عن الاستقلال لا يتماشى مع وعي الفئات الشعبية، واعتبر الحزب الشيوعي الجزائري - في رسالة وجهت له يوم 30ماي - بأنه المعبر الحقيقي عن طموحات الجزائريين بدون تفرقة عنصرية ولا دينية. من جهته اتهم الحزب الشيوعي الجزائري على لسان ***عمار أوزقان*** مناضلي حزب الشعب بتدبير الأحداث ونعتهم بـ"خدام الفاشية" و"الوطنيين المزيفين" وقال: "الأمة قيد التكوين" وأضاف: "لأن المواطنة الجزائرية لا تطرح الآن بسبب وجود عناصر مختلفة (أوربية ومسلمة ويهودية) تحاول أن تنصهر لتشكل كلا يؤدي في الأخير إلى ميلاد شعب جديد".[2]

وموقف الحزب الشيوعي لم يكن بالأمر المفاجئ لأنه ومنذ بداية انتشار الفكر الشيوعي في الجزائر اصطدم بالثوابت الوطنية التي تناقضه بأن الجزائري لا يرضى بالعيش جنبا إلى جنب مع قاتله وناهب خيراته، والحزب الشيوعي الفرنسي كان دائما يدافع عن الطبقة العاملة الأوربية، وربط مصير الجزائريين بمصير هؤلاء العمال في الكثير من المناسبات، ودعوته إلى الإدماج لا غبار عليها ونذكر أن أول مؤتمر للحركة الشيوعية العالمية الثالثة الذي انعقد بين 02-19 مارس 1919م، حضره الحزب الشيوعي الفرنسي بدلا عن الجزائريين رغم أن نداء 1917م موجه إلى المسلمين خارج روسيا. و قضية الجزائر لم تكن مطروحة لأنه ينظر إلى الفرنسيين والجزائريين على أساس أنهما وطن واحد، حتى موقف الإتحاد السوفيتي من الثورة التحريرية الجزائرية كان سلبيا، فأغلب تصريحات قادته صبت في خانة فرنسا.

والحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي عاد بعد الخفاء إلى الظهور عند التحرير –أي عند نهاية الحرب العالمية الثانية- سيركز كل هجماته ضد سادة الأرض ويؤكد مطالبه في المساواة لمصلحة السكان المحليين ويشمل ذلك رواتب التقاعد والحقوق الاجتماعية والسياسية. إلا أن تخلي عدد كبير من عناصره عنه من -المسلمين في الأصل- وما أصابه من نكسات في انتخابات جوان 1946م، هو الذي جعل الحزب يهجر مواقفه الداعية إلى الوحدة الكاملة بين فرنسا والجزائر من غير

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954م – 1962م)، ص 21. نقلا عن زيدان ، المرجع السابق، ص 55..
كما أكد شارل روبير آجيرون أن الشيوعيين ألفوا أسطورة قائمة على أن الانتفاضة هي نتيجة تحد وحشي وذو طبيعية فاشيستية، وقد رفض هذا عدد من المؤرخين الماركسيين. أنظر المجلة المغربية، العدد 4، جويلية 1975، ص 119.
[2] حميد عبد القادر: عبان رمضان – مرافعة من أجل الحقيقة – د.ط، منشورات الشهاب، باتنة- الجزائر، ص 112، 113.

أن ينحاز إلى مطلب الاستقلال الوطني، بل إنه اكتفى بالدعوة إلى أن تكون الجزائر ضمن إطار الإتحاد الفرنسي. وهكذا فإن التمسك بالشرعية ومبدأ الانتخابات سيتممان عمل الحزب الشيوعي الجزائري الذي ينجح من ناحية أخرى في كسب قواعد جيدة في وسط الفلاحين في منطقة تلمسان (...ولنوضح أن انتساب الفلاحين في هذه المنطقة إلى الحزب الشيوعي لم يكن يتم على أساس إيديولوجي ماركسي، ولكن على أساس أنه كان الحزب الوحيد الذي يتعاطف مع مصير هؤلاء ويهتم بقضاياهم).

أما على المستوى الوطني، فإن تأثيره يبقى محدودا جدا، لأن الانتساب "المختلط" فيه يفرض عليه موقفا يجعله يفضل إقامة الصلات مع الأقلية الأوربية التي تسعى لخدمة مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة -عدم احترام المبدأ الديمقراطي- ولهذا فإن نضاله من أجل تحقيق مطالبه لا يمضي إلى أبعد من العتبة المقبولة لدى هذه الأقلية دون أن يضع المشكلة الاستعمارية أبدا موضع البحث، وفي الأصل سوء تقديره للدور التحرري للحركة الوطنية يحمله على التخوف من أن يؤدي الاستقلال إلى إحلال إمبريالية أخرى مكان الإمبريالية الفرنسية.[1]

لقد تلقى الحزب الشيوعي الجزائري درسا لا ينسى في انتخابات 1945م - 1946م عندما عبر الشعب الجزائري عن رفضه للاندماج وتصويته لصالح دعاة الاستقلال، فقد تنبه قادة الحزب لهذا الواقع فحاولوا تغيير مواقفهم عام 1946م، غير أن هذا التغيير لم يكن جذريا وإنما كان إصلاحيا، حيث عبر سنة 1947م عن موقفه من استقلال الجزائر قائلا: "يعارض الحزب الشيوعي فكرة استقلال الجزائر، وهي الفكرة التي يطرحها حزب الشعب ولا يمكن للشيوعيين دعم تجزئة الحركة الوطنية الجزائرية التي تطالب بالاستقلال الفوري للجزائر ذلك لأن مثل هذه المطالب لا تخدم المصالح الجزائرية ولا تخدم المصالح الفرنسية".[2]

في 13 مارس 1947م أصدر الحزب الشيوعي الجزائري ما سماه بـ "القانون الأساسي للجزائر"، الذي يحتوي على 60 مادة ويقع في 36 صفحة وقدمه نوابه: ***عبد الرحمان شريف، أليس سبورتين، ومختاري محمد، بيير فايي***. هذا القانون الذي تضمن عدة مواد خطيرة مثل التي تنص على عدم الاعتراف بالشعب الجزائري لأنه عبارة عن خليط من الشعوب، وأن الجزائر جزء من فرنسا.[3]

وبانعقاد المؤتمر الرابع في أفريل 1947، ثم الخامس في ماي 1949، حاول الحزب استرداد الأرضية التي خسرها في السنوات الماضية إزاء فكرة الوطنية، فأصبح السباق دائما في الدعوى إلى

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 49.
[2] بسام العسلي: نهج الثورة، ص 125، 126. نقلا عن عمار قليل، المرجع السابق، ص160.
[3] أحمد بوسجادة: الداعية الشيوعية، المرجع السابق، ص 06،07.

العمل الوحدوي... ومن ثم تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية سنة 1951م من أجل توحيد جميع الأقطاب السياسية، وتصور رؤية واحدة لإيجاد حل شامل للقضايا المطروحة على الصعيد المحلي في إطار الشرعية القانونية، وتجنب الدخول في مشاكل مع السلطات الاستعمارية -وهذا ما يجعل هذا الإتحاد كتلة بدون روح من تفاديه لمواجهة السلطات الفرنسية- فأعلن الحزب الشيوعي انضمامه إليها، وضم الوفد الذي توجه إلى المؤتمر العالمي للسلام بفيينا بعض الوطنيين الشيوعيين والتقدميين الأوربيين ونددوا في تصريح مشترك مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء... بالقمع المسلط على المناضلين وبالحجز الذي تتعرض له المنشورات مثل "الجزائر الجمهورية".[1]

وبعد حل الجبهة التي كانت تخدم أفكار الشيوعيين أكثر من أي اتجاه آخر، ركزوا اهتمامهم على إعادة الاعتبار للحزب الذي أصبح غالبية الذين ينشطون فيه من العرب الجزائريين وعلى رأسهم ***العربي بوهالي*** -سكرتير الحزب- الذي كتب معلقا على الخسارة التي مني بها الحزب في الانتخابات التي أجريت بين شهر جوان 1951م وجا نفي 1952م: "يجدر التذكير أن الحزب الشيوعي يتعين أن تكون له قاعدة أساسية تتكون من العرب البربر، إنهم بحكم وضعيتهم السياسية والاقتصادية أكثر صرامة وأكثر وفاء في الكفاح من أجل التحرير. فالطريق إلى الاستقلال لم يكن مزروعا بالورود عندما نرى حجم انفجار قوة الغضب الجماهيري في البلدان المضطهدة مثل تونس، فإنه لا يمكن أن يخطر على بال أي أحد أن الجزائر واحة للهدوء".[2]

ونختم بالقول أن الحزب الشيوعي وحتى بداية الثورة 1954م قد خسر كل شيء لا هو استطاع الحفاظ على طبقة الفلاحين الذين كان يتعاطف معهم لأنهم لم يستفيدوا شيئا من هذا الحزب، ولبعده عن تحقيق طموحاتهم المتمثلة أساسا في مواجهة السياسة الاستعمارية واسترجاع حقوقهم الضائعة. وفي مقدمتها الأرض التي سلبت منهم وحرموا من استغلالها، كما أن عملية تجديد الحزب على المستوى النقابي جعلته يستعين بعناصر جديدة غير متمرسة على العمل السياسي كبدته خسارة في الاستحقاقات التي خاضها، ولأن برنامجه كان بعيدا جدا عن المطالب الوطنية وأساسها التفكير في كيفية التخلص من الاستعمار؟ بينما كان مجال بحثهم عن حل معادلة أخرى عالمية وهي كيف تتحرر الطبقة الكادحة؟ دون النظر هل تعيش في أمة مستقلة بذاتها أم تكون مدمجة داخل إطار أمة أخرى، ولطالما ربط الحل بأطراف خارجية.

---

[1] هنري علاق، المصدر السابق، ص 189. وأيضا: عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون، المرجع السابق، ج3، ص 38.
وقد سبق لأعضاء الحزب ومنهم علاق أن اتصلوا خلال الحرب العالمية الثانية بمصالي الحاج، وطرحوا عليه فكرة تكوين حركة واسعة مناهضة للاستعمار.
ينظر: هنري علاق، المصدر نفسه، ص 107.
[2] هنري علاق، المصدر السابق، ص 189، 190.

المبحث الرابـــــع:

نشاط حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

يعتبر حزب الشعب الجزائري من أهم التشكيلات السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية، فمنذ ظهوره عام 1937م حتى إقدام السلطات الفرنسية على حله في 26 جويلية 1939م حافظ على شعاراته الهادفة إلى تحقيق طموح الشعب الجزائري وفق إيديولوجية وطنية واضحة، فقد أكد على رفض سياسة الإدماج، وجعل الاستقلال مطلبا لا يمكن التخلي عنه. ولسنا هنا بصدد دراسة تحليلية لنشأة حزب الشعب وإنما نود أن نقف على مراحل التطور السياسي داخل هذا الاتجاه حتى نصل إلى إبراز كيفية تبلور فكرة الكفاح المسلح دون غيرها من الأساليب.

كانت فكرة العمل الوحدوي مطروحة في برنامج الحزب، فقد حرص على إنشاء تجمع واسع، مع أحزاب وطنية أخرى تتوحد على أساس برنامج مشترك يتألف من الحد الأدنى لمطالب الجميع، وكان حزب الشعب بحكم هذا الأمل وبدءا من عام 1937م يكرر النداءات من أجل الوحدة، فنراه يقترح عام 1938م إنشاء لجنة تفاهم للتجمعات والأحزاب السياسية الإسلامية، ثم جبهة إسلامية جزائرية... وحتى مشاركته في الانتخابات وضحت ميله إلى الاعتدال في وضع المطالب السياسية التي يتبناها؛ لاسيما إحلال كلمة الاستقلال محل كلمة التحرر الأقل إثارة...[1]

واستمرار الحزب في التأكيد على ضرورة الاستقلال جعل الإدارة الفرنسية تطبق في حقه سياسة ردعية. ففي 27 أوت 1938م قامت بتوقيف خمسة أعضاء من اللجنة الإدارية للحزب، ولم يزد هذا التدبير على أن عمق نفوذ الحزب لدى الجماهير الشعبية الجزائرية، وسيقدم البرهان على ذلك بعد شهرين. ففي أكتوبر 1938م أجريت انتخابات المناطق التي انتخب خلالها ***مصالي*** – وهو في السجن- بأكثرية ساحقة، فتم إلغاؤها من طرف الإدارة، وأما الانتخابات الحزبية التي أجريت بالجزائر شهر نوفمبر 1938م، فقد حقق فيها الحزب من جديد نصرا رائعا... وتعطينا هذه النتائج فكرة عن درجة شعبية الحزب التي حصل عليها بفضل التعبئة الجماهيرية من خلال اللقاءات والاجتماعات والحملات المنظمة لمساعدة السجناء السياسيين، وتوزيع البيانات، ومظاهرات الشوارع، وكذلك بفعل عمل إعلامي عنيف من خلال صحافة الحزب.[2]

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 55، 56.

[2] نفسه، ص 58.

وعلى الرغم من تسجيل هذا الحزب رسميا، ورغم الوسائل الشرعية التي كان يستعملها، ومن بينها المشاركة في الانتخابات البلدية التي أجريت بالجزائر العاصمة، ألقي القبض على رئيسه، وعلى أعضاء المجلس الإداري، بتاريخ 22 غشت 1937م، تحت تهمة«حركة معادية لفرنسا»، وتأسيس لحزب منحل،

وطيلة فترة الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) التي انشغل الكل بأطوارها، دخل الحزب مرحلة النشاط السري، واتجه بعض قادته بعد صدور بيان فيفري 1943، ثم ملحق البيان، نحو الانضمام إلى كتلة أحباب البيان والحرية، إما تهربا من ملاحقات الإدارة أو لأسباب إستراتيجية [1]، وبالمقابل برزت فئة جديدة من الشبان المتحمسين داخل حزب الشعب، واتخذوا موقفا رافضا لبيان فيفري ومعاديا لفرنسا وفكروا في تفجير انتفاضة مستغلين فرصة انهزام فرنسا أمام النازيين.

وفي هذا الشأن صرح ***فرحات عباس*** قائلا: "إن قادة حزب الشعب الجزائري كانوا أحق مني في عدم ثقتهم في تغيير اتجاه السياسة الفرنسية، كما كان لهم الحق في أن لا يولوا أي ثقة في سياسة فرنسا، وقد أصابوا في نظريتهم حيث رأينا حكومة الجنرال ***ديغول*** عوض أن تنهج سياسة تغييرات مهمة جذرية في النظام الاستعماري اكتفت ببعض الإصلاحات السطحية التي لاتسمن ولا تغني من جوع، ولم تستنكف في إثارة استفزازات موجهة ضد حركة أحباب البيان والحرية. بدأت هذه التحرشات بتاريخ 18 أفريل1945م وضع ***مصالي الحاج*** -رئيس حزب الشعب الجزائري- بمجرد خروجه من السجن في بوغاري، إثر مظاهرات وطنية وقعت في هذه القرية نقل إلى شلالة. وأثناء سفر قمت بملاقاة ***مصالي***، أتيح لي أن أرى بأم عيني بأن الناحية كلها متشبعة بروح التحرير الوطني، وكان الشعب الجزائري عن بكرة أبيه يهتم بمصيره، ويتتبع بشغف حوادث الحرب العالمية الثانية، وفي نقيض ذلك فإن الإدارة الفرنسية كان همها الوحيد، وبإيعاز من المعمرين، الغش، التدليس ومراوغة شعبنا لإبقائه تحت السيطرة الاستعمارية". [2]

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، جعل تاريخ 08 ماي 1945م يوما للاحتفال بهزيمة النازيين - القضاء على الدكتاتورية، وحلول الأنظمة الديمقراطية- وكباقي شعوب العالم خرج الشعب الجزائري للاحتفال، وتحول ذلك إلى مظاهرة للمطالبة بالاستقلال، وقد ردت فرنسا ردا في قمة الديمقراطية التي مازالت تتشدق بها إلى يومنا الحالي، وتعددت الآراء حول الطرف الذي كان وراء هذه الأحداث التي خلفت بحسب رأينا كجزائريين أكثر من 45 ألف شهيد، وساهمت في بروز الاختلاف داخل الحزب.

ووقعت الاعتقالات في اليوم الذي ظهر فيه العدد الأول لجريدة «الشعب» الأسبوعية التي كان مديرها ورئيس تحريرها «مفدي زكرياء»... فاعتقل هذا الأخير، والحسين الأحول، وخليفة بن عمار، وغرافة ابراهيم... وعندما صدر العدد الثاني من جريدة الشعب، اعتقل الرئيس الجديد لها «محمد قنانيش» القادم من تلمسان، مع مناضلين آخرين منهم: ابن زروق مصطفي، وموساوي رابح، ومعروف بومدين، وكحال محمد (الذي مات في السجن من جراء التعذيب الذي قاساه أثناء اعتقاله)، وحرثة عبد القادر، وهيواني الأخضر، وعبد الرحيم محمد، وعمور دحمان، ومعزة علاوة، حكم على هؤلاء الوطنيين بعامين سجنا..."

ينظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 145- 146.

[1] سأل زروالي محمد وعمر بوداود حسين عسلة عن جبهة أحباب البيان فأجاب: ...إن أحباب البيان والحرية هم العربة، أما الخيل التي تجرها فهم العباسيون، والسائق هو حزب الشعب الجزائري المستمسك بأزمة العربة، وبالسوط في يديه من أجل تحفيز الخيل

ينظر: عمر بوداود: من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني –مذكرات مناضل- طبعة وزارة المجاهدين في الذكرى 45لعيد الاستقلال، الجزائر: دار القصبة للنشر، ص 30.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص253، 254.

يبدو لي أن حزب الشعب الجزائري كان وراء المظاهرات التي خرجت فيها جموع الجماهير الجزائرية للمطالبة بالاستقلال، وبتأطير مجموعة من المناضلين الشباب أمثال: ***الحسين عسلة*** [1] ***والأمين دباغين*** [2] ***وبودة أحمد***.. وغيرهم.

ونستند إلى ما ذكره ***سطورا*** تحت عنوان: "النشيطون واحترام المبادئ" أن ***مصالي*** كان شغله الأساسي هو اليقظة السياسية للجماهير وتنظيمها، بينما كان *الأمين دباغين* الذي فرض نفسه على قيادة حزب الشعب الجزائري -في غياب مصالي- مهتما بتحضير عمل مسلح للدخول في اختبار قوة مع الاستعمار، فاختلف تقييمهما للظرف السياسي الذي كانت فيه الجزائر، فمصالي يعتبر الدعوة إلى التمرد نوع من الإدعاء لأنه سبق وأن أعطى لـ *دباغين* و*عسلة* موافقته سنة 1945م على تحضير تمرد يجبر الحلفاء - كما كان يعتقد- على التدخل في الجزائر. لكن القيادة أخطأت في هذا العمل، ولم تقم به على أحسن وجه، بل إنها بطابعها الصبياني قد سمحت للمعمرين المهيئين جيدا بإغراق طموحات الشعب الجزائري في حمام من الدم... [4]

كما أن استمرار الإدارة الفرنسية في حملة الاعتقالات التي لحقت بعض قادة أحباب البيان، نتج عنها عدة حوادث، رأت فيها الإدارة الاستعمارية فرصة مواتية لإلقاء القبض على ***مصالي الحاج***... فانتهز حزب الشعب فرصة عيد الفاتح ماي للقيام بمظاهرات في الجزائر العاصمة، التي أطلقت الشرطة فيها الرصاص على المتظاهرين. فقتل جزائري، وجرح عدد كبير من المواطنين. بلغت الولاية العامة مبتغاها، حيث نجحت المناورات التي دبرتها، وحبكتها حسب أغراضها. إن موقف ***ليستراد كاريونيل*** والتهديدات التي قام بها يوم 26 أفريل 1945م، بحضور الدكتور ***سعدان*** إثر انقضاء دورة المجلس العام جاء فيها: "ستدبر عما قريب عمليات واسعة النطاق ضد حزب سياسي تفضي إلي حل هذا الحزب. [5]

وهذا مؤشر يدل على أن الوعي الوطني وصل إلى درجة الإيمان بأن الاستقلال لا يتحقق إلا بالاعتماد على النفس. وقد ارتبط ذلك بعوامل خارجية كانتصار الحلفاء على الأنظمة الديكتاتورية، ومشاركة الجزائريين ضمن الجيوش التي حررت فرنسا، أضف إلى ذلك انطلاق الحركات التحررية ونجاحها...

بعد حوادث الثامن ماي 1945م، وردود الفعل العنيفة عليها من قبل الرأي العام اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إتباع سياسة منافقة ظاهرها الليبرالية والاعتدال لجبر الخواطر، وباطنها

---

[1] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.
[2] ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.
[3] بنيامين سطورا: مصالي الحاج –رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974، ترجمة الصادق عمري – مصطفى ماضي، منشورات الذكرى 40، ص198.
[4] فرحت عباس، المصدر السابق، ص 254، 255.

الخبث لاحتواء الأزمة وامتصاص غضب الجماهير... فقررت إعادة ***مصالي*** من منفاه ببرازافيل سنة 1946م[1]، ويقال أن ***مصالي*** التقى بالوفود العربية في باريس... وأنه أخذ بنصيحتهم في أن يلين من مواقفه المتشددة، ويبدي نوعا من التعاون مع السياسة الفرنسية قصد الوصول إلى حل للمشكل الجزائري، ونتيجة لذلك -وهذا رأي ***محمد بوضياف*** أيضا- فقد أعلن ***مصالي*** بأن الحزب سيشارك في الانتخابات القادمة، زاعما أن ذلك يكسبه شعبية أكثر، وأصدقاء كثر في أوساط الليبراليين الفرنسيين.[2]

ومن نتائج أحداث الثامن ماي التحاق الجماهير الفلاحية والحضرية -من بروليتاريين وشبه بروليتاريين وبطالين- بحزب الشعب الجزائري. وقد استقطب هذا الأخير العديد من المثقفين - برجوازيين صغار: محامون، أطباء وأساتذة- وقد كانوا منتزعين من جذورهم، ومرفوضين من طرف المعمرين الأوربيين الذين كانوا يعتبرونهم دائما أهالي. أما ***مصالي*** فقد كان في عزلة عن هذه التغيرات الحاصلة داخل الحزب، فوجدت الطبقة المثقفة الفرصة مواتية لكي تفرض نفسها على القيادة عند إعادة إنشاء حزب الشعب الجزائري في صيغة حركة شرعية هي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحسبا للانتخابات التشريعية المقررة ليوم 10 فيفري 1946م، وتأكدت مكانتهم داخل هذه القيادة كونهم صاروا منتخبين في البلديات والمقاطعات، وقد انتخبوا لأنهم مثقفون يتكلمون اللغة الفرنسية بطلاقة فأقصوا بذلك إلى الصف الثاني قسما من إطارات حزب الشعب الجزائري، وكونوا داخله هيئة جديدة غريبة عن نضال وبرنامج نجم شمال إفريقيا.[3]

بالمقابل هناك أطراف داخل حزب الشعب الجزائري رفعت شعار مقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التأسيسية في جوان 1946م، وعلى الرغم من عزلتها إلا أنها عملت به إلى جانب عدد كبير من الناخبين المسلمين المتأثرين بفكرة "المشاركة في الانتخاب إثم". فهل بدأ الحزب يركز على العمل المباشر؟ لقد أقام ***أحمد طالب*** على ما يبدو في قسنطينة والقبائل تنظيما سريا شبه عسكري، فهل سيعمم هذا المثال؟ ويقدم لسرية الحزب صفة أكثر راديكالية بإخراجه من موقعه الدفاعي والمتربص؟ أم أنهم سيختارون الدخول من جديد في الصفوف، واستخدام القانون الشرعي؟... وقد اختار الحزب من هذه الثنائية جانب الشرعية، وهكذا فإنه سيعود ليدخل التجربة الانتخابية تحت شعار "من أجل الحريات الديمقراطية" معلنين بذلك عن الاتجاه الجديد للحزب...

---

(1) في 30 أكتوبر 1946م، أصدر وزير العدل في إطار إعطاء مظهر قانوني لوضعية مصالي قرار عفو يخص العقوبة الرئيسية، عقوبة الأشغال الشاقة. لكنه يبقي العقوبة الثانوية، عقوبة حظر الإقامة، وبعد ذلك بقليل لمح الوزير إلى أن هذه العقوبة الثانوية يمكن أن تمحى هي أيضا، فاستقر مصالي في بوزريعة بأعالي مدينة الجزائر، ووجد نفسه من خلال إعادة ربط العلاقة مع الجزائريين التي انقطعت من تسع سنوات ضمن حركة توسعت وتغيرت خلال الفترة... ينظر: بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 197.

(2) الزبير سيف الإسلام وآخرون: مؤامرة من خلف الستار –مسيرة محمد بوضياف وقضية إغتياله- الجزائر: مطبعة النخلة، 1992م/1413هـ، ص 25، 26.

(3) بنيامين سطورا، المرجع سابق، ص 198.

إن هذا الاتجاه بلا ريب نقيض صورة النضال الذي قام به حزب الشعب الجزائري، والذي حل فيه النشاط العملي محل إستراتيجية النضال، وهكذا فإن المدة الطويلة التي قضاها الحزب في السرية لا تكون قد زادت على أنها نمَت الاتجاهات المتناقضة الناشئة عن ذلك النشاط العنيف (Activisme) كالاستعداد للتجنيد وعمل الجماهير من جهة[1]. ثم الميل داخل الجهاز المنحاز إلى الطرق السلطوية المركزية من جهة أخرى.

ومن هنا ضاق مركز اتخاذ القرار وانحصر في الفئة القائدة، فاختصر دور القاعدة، و ما يفسر ذلك أن هذه الأخيرة لم تستشر قط عندما اقتضى الأمر أن يعدل الحزب فجأة عن شعار مقاطعة الانتخابات، و يدخل غمار المشاركة في الانتخابات التي نظمتها السلطة الاستعمارية، ذلك أن عادة الطاعة والانضباط التي اكتسبت خلال العهد السري الطويل، قد حالت بين أنصار العمل المباشر وبين أن يناقشوا قرارات القيادة، أو على الأقل أن يعارضوها بصورة صريحة، ولكن القلق ظل قائما داخل الحزب.[2]

كما يشير ***حربي*** أنه عندما عاد ***مصالي*** إلى الجزائر في تشرين الأول أكتوبر 1946م، وجد حركة تجعل من العمل الشرعي قانون إيمانها، وسوف يسعي من أجل إقناع اللجنة المركزية -التي استعاد القادة المعفى عنهم في مارس 1946م مكانهم فيها- بالتراجع عن مقاطعة الانتخابات. فأسس حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية للتمكن من تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946م ... كما أن حزب الشعب الجزائري كان قد محور نضاله ضد خصومه السياسيين حول موضوعات دينية. ألم يكن التراجع عن الانتخابات هو تقهقر للوراء يعطي للعلمانيين الذين أخذوا على الحزب استخدامه الدين لأغراض سياسية، وللعلماء الذين اتهموه بتلطيخ الإسلام عن طريق جعله تجارة؟ وقد اشترط المعارضون عقد مؤتمر مقابل دعمهم المؤقت لخط القيادة، فعمدت هذه الأخيرة للدعوة إلى ندوة على المستوى الوطني بهدف نزع فتيل انتقاداتهم. هل اتخذت هذا الموقف لتحاشي تغيير الهيئات والعودة إلى خط مناهض للانتخابات؟ يمكن افتراض ذلك حين نعلم أن المعارضة كانت مسيطرة داخل الحزب، وكانت تشرف على لجنة التنظيم، وتضم الفروع الأهم من حيث عدد أعضائها.[3]

---

[1] عند هذه النقطة بالذات أشار فرحات عباس: أنه في الوقت الذي ظهر فيه حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية للحياة كان مناضلون آخرون ذوو حزم اعتصموا بالجبال ليستعدوا للقتال. وأن الذين شاركوا في الحرب العالمية عادوا إلى الجزائر، وما وجدوا إلا الدمار، ففي الوقت الذي كانوا يدافعون عن فرنسا هي كانت تنكل بأهاليهم وبوحشية، فضاقت الدنيا في أعينهم فولوا وجوههم شطر الجبال. أما الجماهير فكانت تلتهب وطنية وتتقد حماسا، مصممة العزم على التطلع إلى حياة حرة مستقلة...
ينظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 256.
[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 60- 61.
[3] محمد حربي: جبهة التحرير: الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، 1983، بيروت: دار الكلمة للنشر، ص 40، 41.

إذن فقد كانت عودة ***مصالي الحاج*** إلى الحياة السياسية في ظروف غير مستقرة، وحزب الشعب تتنازعه آراء مختلفة. فالرأي الأول يريد أصحابه [1] العودة إلى الشرعية لتجنب ملاحقات الإدارة الفرنسية والدخول في الاستحقاقات المقبلة من أجل إيصال صوت الجزائريين والدفاع عن مطالبهم وإعادة تنظيم الحزب خاصة بعد نمو مريديه -اتساع القاعدة- ومن أجل ترك التهور والتخطيط بروية لمستقبل أفضل ينعم فيه الشعب بالحرية. أما الرأي الثاني فيرى بخلاف ذلك، ويؤكد بأن التحضير لعمل مسلح هو الوسيلة الأفضل لتحقيق الاستقلال.

وزعيم الحزب كان يتطلع في الوقت الراهن إلى إعادة إنشاء الحركة وتطويرها، للولوج عبر الثغرات التي تركها النظام مفتوحة، فالوضع كان مناسبا للعمل السياسي. وقد اكتسب هذا الشعور السياسي من اتصاله بالحركة العمالية الفرنسية، لكنه دخل في نزاع مع *الأمين دباغين* وأنصار -منذ نوفمبر 1946م- حول المسائل المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات وإنشاء حركة شرعية. فخلال اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر 1946م، تنازل التيار المعارض للمشاركة في الانتخابات بقيادة ***الأمين دباغين***، وكان الوحيد الذي واصل الاعتراض حتى النهاية على المشاركة هو ***حسين لحول*** الذي أصبح بعد ذلك بعدة سنوات مناصرا عنيدا للإصلاحات المنتزعة عن طريق الانتخابات.

وفي 10 نوفمبر 1946م انتخب في البرلمان الدكتور *دباغين* ***وخيضر ودردور*** [2] ***وبوقادوم*** [3] ***ومزغنة***، وكان قرار المشاركة في الانتخابات قد أدى إلى اضطراب في توجه مناضلي الحزب الذين كان من المفترض أن يمتنعوا مبدئيا عن التصويت، زد على ذلك ذهاب النواب المنتخبون إلى احتلال مقاعدهم في البرلمان خلافا لما سبق الإعلان عنه.[4]

وفي فيفري 1947م عقد الحزب الشرعي الجديد -حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD- مؤتمره التأسيسي بصورة سرية، فتجدد الانقسام بين أنصار الإبقاء على سرية الحزب [5]، وبين أنصار العودة الشرعية، إلا أن المؤتمر انحاز أخيرا لدعاة الشرعية، كونه أرضى الفريق الأول

---

[1] أمثال: محمد طالب، الحاج شرشالي، شوقي مصطفاي، حسين عسلة، معروفين باسم جماعة" الجزائر العاصمة... وأما الجماعة الثانية فكان على رأسها الأمين دباغين، وأحمد بودة، وعبد الله فيلالي، ومسعود بوقادوم، وكانت قوية النفوذ في قسنطينة والقبائل والجزائر العاصمة ووهران، وهي الأكثر جذرية، تستمد سلطتها من إخلاصها للتوجه الذي اتخذه الحزب سنة 1939م.

ينظر: محمد حربي، نفسه، ص 41.

[2] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

[3] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

[4] سطورا، المرجع السابق،ص198، 199.

[5] وهناك اجتماع عقد قبل ذلك في بوزريعة بالجزائر العاصمة في تشرين الأول/ أكتوبر 1946م، دافع فيه مصالي والأحول ومعيزة عن المشاركة في الانتخابات، أما خصومهم عمر أوصديق والطيب بو لحروف وعمار ولد حمودة فدعوا إلى السرية التامة والإعداد الفوري للكفاح المسلح. وقد أبرز مصالي خلالها ضرورة الدمج بين النضال الشرعي، والنضال غير الشرعي، وعدم ترك المجال أمام الخصم إذا كان المراد تهيئة الشعب للمواجهة. وكانت عروبة مصالي تغذي عداء خصومه في القبائل، وفكرة جزائر جزائرية تلوح. وقد بقي الدكتور أمين دباغين صامتا، ففسر خصوم الانتخابات صمته على أنه رفض للمسار الجديد.

ينظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 42. وأيضا: محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة - تقديم محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص 93، 94.

عندما وافق على إنشاء تنظيم سري شبه عسكري يتابع العمل السري بصورة موازية للعمل الشرعي. ولهذا يتحدث الناس أكثر الأحيان عن حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية لكي يشيروا إلى العمل المزدوج الذي كان يقوم به الحزب، ولكن هذه "الثنائية الوظيفية" بدلا أن تهب للحزب نجاعة أكبر زادت في الواقع من اضطرابه وتردده اتجاه الاختيار بين الشرعية والعنف، والحقيقة أن قيادات الحزب القديمة التي أرهقها طول النضال مع ما فيه من اعتقالات وسجن ونفي، أصبحت خائفة بعض الشيء مما جعلها تتعلق بأوهام العمل الشرعي.[1]

وحول هذا المؤتمر كتب ***مصالي***: "تم هذا المؤتمر... في جو من الحذر وتصفية الحسابات. لم تجر دراسة جدية لأي من المشاكل والأحداث السابقة، وكان الأمر يتعلق بالأحرى بدسائس وصراعات أجنحة وسباق إلى السلطة. كان الخروج من السرية لبدء الكفاح المسلح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلا جديا إلى أبعد الحدود، وصريحا وأمينا لأن وسائل الكفاح وطرق العمل لم تعد هي ذاتها التي كانت سابقا، لكن هذا المؤتمر اهتم بأمور أخرى، كان مسرحا للكثير من الديماغوجية والإدعاء الفارغ واليسارية الحمقاء، حيث لم يكن من مجال للدراسة الموضوعية لخطة عمل تتناسب مع فترة الكفاح التي كنا قد بدأناها بمشاركتنا في الانتخابات".[2]

وأضاف: "لما كنت قد بقيت بعيدا عن الحزب طيلة عشر سنوات، ولم أكن أعرف معظم القادة ووجدت نفسي معزولا عن كل شيء تقريبا، اضطررت للقبول بالإنحاء، تواضعا وبفعل المزاج(...)، كنت أكرس جهدي للتعرف بشكل أفضل إلى المشكلات السياسية وحياة الأحزاب قبل إصدار حكم نهائي وموضوعي، كانت المصادر العميقة للمساجلات بين الجماعات تكمن في خلافاتها السياسية، وكان تقويمها للوضع ولميزان القوى مع الإمبريالية ولطرق الثورة الوطنية يختلف اختلافا جذريا.[3]

وخلال هذه المعركة السياسية حدث هجوم على ***مصالي*** جاء من ***عيماش***[4] -الأمين العام السابق لنجم شمال إفريقيا- الذي حرر بقدومه إلى الجزائر في أوائل 1947م رفقة ***سي جيلاني*** رسالة وداع موجهة إلى الجزائريين المقيمين بفرنسا كانت بمثابة لائحة اتهام جاء فيها: "لقد حررناكم من تقديس الشخصية، ومن التعصب، وها أنتم تميلون نحو خطر أكبر. حررناكم من عبادة الأصنام، ونصحناكم بإمعان النظر في كل شيء، وفهم كل شيء، ومراقبة كل شيء، وها أنتم تجثون على

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 61، 62. وأيضا: سطورا، المرجع السابق، ص 200.
[2] سليمان الشيخ، نفسه، ص 200. وأيضا: محمد حربي، المصدر السابق، ص 43.
[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص 43، 44.
[4] ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

ركبكم إعجابا أمام أوثان جديدة وعندكم الجرأة على رؤية الفضيلة الإلهية حتى في شعر اللحية.
أتركوا بهلوانيين المعارض الذين يقدمون لكم سرابا خادعا وعودوا إلى الحقيقة.[1]

وهي رسالة تدل فعلا على النظرة العدائية التي كان يحملها الكثير من أعضاء الحزب لزعيمهم ***مصالي الحاج***، وهنا يخضرني البيت الشعري:

أعلمــه الرمايــة كـل يـوم فلمــا اشتـد ساعـده رمانـــي
وكـم علمتــه نظـم القوافـــي فلمــا قـــال قافيـــة هجانـــي

فمهما كان انحراف ***مصالي الحاج*** عن المسار الذي رسمه الحزب، ما فائدة الاستمرار في تبادل التهم؟ كل يتبرأ من التقصير وينسبه لغيره، وللأسف مازالت هذه الظاهرة مستمرة داخل أحزابنا بصفة خاصة ومجتمعاتنا بصفة عامة، فلا نجد إلا القليل من يتهم نفسه، ثم يحاسبها على التقصير الذي وقعت فيه.

وفي هذه الظروف تمخض عن مؤتمر فيفري 1947م ظهور ثلاث تيارات: حزب الشعب وينشط أعضاؤه في السرية، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومهمتها المواصلة ضمن الشرعية والتحضير للانتخابات، والجناح العسكري، المتمثل في المنظمة الخاصة ومهمتها التحضير سريا للعمل المسلح.

إن التصويت على مسألة الانتخابات يسمح بقياس ميزان القوى الحقيقي بين المجموعات فكان التوجه الذي دافع عنه ***مصالي*** يحوز الأكثرية، إذ جمع 29 صوتا من أصل 55، وعلينا أن نميز قدامى نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب المتهمين بالانضباط والأمن و"مجموعة الجزائر" الأكثر تمسكا بالوحدة الوطنية مع البورجوازية، أما التيار المعادي للانتخابات والأكثر توجها نحو العمل المباشر فاصطف وراء ***الأمين دباغين***، وحاز على 24 صوتا، وقد كان وراءه تحالف ظرفي لم يكن تجانسه سياسيا ولا مذهبيا، كان قائده يريد أن يتغلب على ***مصالي*** لكن دون أن تتوفر له وسائل ذلك.[2]

ودخل الحزب غمار الانتخابات في ظروف جد صعبة، فإلى جانب المعارضة داخل الحزب أصدرت السلطات الفرنسية مشروعا إصلاحيا في 20 سبتمبر 1947[3]، وصادق عليه البرلمان بزعامة ***روني مايير R.Mayer***. وقد رأى بأن الحاكم ***شاتينو Chataigneau*** ضعيف جدا فأبدله

---

(1) سطورا، المرجع السابق، ص 199.
(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 46.
(3) إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم... ونص في البند 39: "إن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليها بأغلبية الأصوات، ولكن إن صدر طلب من الوالي العام أو من اللجنة المالية أو من ربع أعضاء المجلس فحين ذاك لا تصبح تلك المصادقة نافذة المفعول إلا بعد أربع وعشرين ساعة، وبأغلبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين اللهم إلا إذا ظهرت أغلبية في كلا القسمين"، وعليه أصبح في استطاعة ربع أعضاء المجلس أن يحدثوا شللا في دواليب هذا المجلس كلما شاءوا... ولذا نبذ ظهريا مبدأ المساواة في التمثيل نفسه.
ينظر: عباس فرحات،المصدر السابق، ص 221.

بحاكم اشتراكي ذي روح وطنية هو ***إيدموند ناجلين*** ***Ed.Naegelen*** الذي قرر تحطيم نفوذ المسلمين[1]، وأمر الإدارة بأن تجري "إنتخابات جدية"، فكان 41 مقعدا من أصل 61 من نصيب المرشحين الإداريين، و9 مقاعد أعطيت لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأعطي المستقلون مقعدين، والانتخابات التي تلتها كلها انتصارات للإدارة... وبممارسة هذه السياسة بعث الحاكمان ***ناجلين*** ***Naegelen*** ثم ***ليوناردو*** ***Leonardo*** اليأس في نفوس المسلمين، ولكنهما ربحا من فرنسيي الجزائر صداقتهم العارفة بالجميل. واقتناعا من هؤلاء بأن الخديعة والقوة قد تبقيان الحالة الراهنة إلى أمد طويل لم يبدر منهم أي تسامح.[2]

إن قساوة القمع على الحزب والشعب كانت صدمة عنيفة تلقاها المناضلون على وجه الخصوص، كما كانت الحملة الانتخابية مكلفة، من خلال استنزاف المال والرجال... قال ***لحول حسين وحاج شرشالي*** اللذين أوقفا يوم 03 أفريل 1948م، خلال مهرجان انعقد بالبليدة، وحكم عليهما بالسجن لمدة 6 أشهر: "لابد من إعادة النظر في سياستنا، أن نتحمل السجن فلا بأس، بشرط أن يكون على الأقل لذلك فائدة". وكان هذا الشعور هو شعور أغلب الإطارات في المراكز الريفية والسكان الذين طبقوا تعليمات التصويت الصادرة عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية "لا تستدعونا أبدا للصناديق، أعطونا السلاح".[3]

وهذه الصرخة كانت تترجم فتور الحماس أكثر من كونها دليلا على الاستعداد الفوري للعمل المسلح، وستردد هذه الصرخة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتتضخم. ذلك أن تقرير اللجنة المركزية سنة 1948م رفض فكرة ***مصالي وبودة*** المتمثلة في رغبتهما في إعداد مخطط أمن للحركة، وبقي التقرير مركزا على أفق ثورية فورية، وطالب بأن تكون الأولوية للمنظمة الخاصة في

---

(1) لقد كان وراء الإنذار الذي أدلى به رئيس رابطة الشيوخ الاستعماريين في مايو 1947م جاء فيه: "سئمنا من الانتخابات الأهلية المضحكة، إن نجحنا مرة في توجيهها حسب مصالحنا، وتسييرها حسب إرادتنا فلا تسلم الجرة كل مرة. ولذا فيجب أن نقضي عليها نهائيا، فلا حاجة لنا بأولئك الولاة الذين ينقادون لعاطفة لا معنى لها، بل نحن في حاجة إلى رجال شديدي الشكيمة ماهرين في إرغام العرب على احترام حقوقنا بإظهار القوة أو استعمالها إن اقتضى الحال. في سنة 1936م، نسفت بلوم- فيوليت، واستسلمت الحكومة لإرادتي، ومن وسوس للجنرال ديغول حتى تدخل في هذه المسألة من جديد؟، ونحن نعرف بأنه بقدر ما نعطي العرب، بقدر ما تشرئب أعناقهم إلى مطالب أخرى، وإني أعرف كيف أقهرهم".
ينظر: عباس فرحات، نفسه، ص 223.

(2) شارل روبيير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة: عيسى عصفور، ط 01، 1982م، منشورات عويدات، بيروت ص 155 – 156. أيضا: عبد الرحمان كيوان وآخرون: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954. ثلاثة نصوص أساسية (ح.ش.ج – ح.إ.ح.د)، منشورات حلب، الجزائر، 2004، ص 10.

(3) فقد أصبحت الانتخابات على طراز نايجلين قاعدة مضطردة، وكثر التزوير والفضائح، كتزوير انتخابات المجلس الجزائري الجزئية، وفضيحة في تجديد المجلس الجزائري في فبراير 1951م، تزوير وغش في الانتخابات التشريعية في يونيو 1951م، تزوير وفضيحة في الانتخابات البلدية في أفريل 1953م... وقد قاطع الانتخاب حزب ح.إ.ح.د بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951م.
ينظر: عباس فرحات، المصدر السابق، ص 225.
كما يمكن إضافة ما سرده مصالي الحاج: "حين وصلت في جولتي الأولى إلى مدينة في الشرق الجزائري طلب الكلمة شيخ من القاعدة وقال: يا سيدي الحاج لقد كنا ننتظر زيارتك بفارغ الصبر، وكنا نتمنى أن تحدثنا على حالتك وعن آلامك وآمالك وتستمع إلينا وتطلع على حالتنا، ولكن للأسف جئتنا لتقول انتخبوا على قائمتي، وهذه الكلمة أثرت في تأثيرا شديدا، ورجعت من هناك متأسفا وبقيت أنفذ مقترحات الآخرين... وكنت أظن أن الحركة سارية كما كانت من قبل"
ينظر: محمد قنانش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 81.

توزيع الإطارات الذين توفرهم عملية إعادة التنظيم. وصودق على التقرير بالإجماع ما عدا صوتين هما دردور الذي صوت بلا وصوت ***مصالي*** الذي امتنع عن التصويت...[1]

أما فيما يخص تنسيق العمل السياسي مع مختلف الأحزاب الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان هناك اتصال مع الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الإتحاد الديمقراطي بمناسبة الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م، ثم مع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جانفي 1948م، وكان تقارب آخر في ديسمبر 1949م. أما بالنسبة للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي تم إنشاؤها بتاريخ 25 جويلية1951م. فلم تكن سوى ائتلاف انحرافي، ووجدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الفرصة سانحة لتحقيق انفصال نهائي عن المنظمة الخاصة بعد أن كانت ابتعدت عنها سنة 1949م، وهكذا تمكنت الحركة الوطنية من أن تقطع علاقاتها بالثورة المسلحة قطعا واضحا، فلم تأخذ بعين الاعتبار دروس الماضي، ولم تحسب حسابا لمتطلبات المستقبل، ووجد الوطنيون والإصلاحيون أنفسهم في إتحاد هدفه الأساسي الدفاع عن الحرية واحترامها.[2]

ونظرا للخلافات القائمة بين هذه التيارات لم يدم هذا التحالف طويلا: كان *مصالي الحاج* خلال لقائه مع هذه الأحزاب يبدي في كل مرة تنازلا ولو ضمنيا عن مواقفه لعله يجرها إلى اتخاذ موقف صريح وقوي من فكرة الاستقلال لكن دون جدوى ليشتد الخلاف ويتزايد تبادل التهم بين الأحزاب، خاصة بين ***مصالي الحاج وفرحات عباس*** ، فيصف هذا الأخير ***مصالي الحاج*** وأتباعه بالوطنيين المزيفين.[3]

ومنذ بداية نشاط حزب الشعب –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في إطار الشرعية والأمور تتأزم، فلا الانتخابات حققت المسعى السياسي ولا الإدارة الفرنسية تراجعت عن أسلوبها القمعي للحزب ومعاملة أعضائه وخاصة المنتخبون منهم على أساس أنهم عبيد، وفي كثير من الأحيان وتحت الضغط يتخلون عن مسؤولياتهم وينقطعون عن أعمالهم لأنه لا دور لهم. أضف إلى ذلك استمرار الانشقاق بين أعضاء الحزب وخاصة بعد اكتشاف السلطة الكولونيالية للمنظمة الخاصة في مارس 1950م، وأصبح الأمر واضحا وجليا عند انعقاد المؤتمر الثاني من 04 إلى 06 نيسان/ أفريل 1953م.

وقبل الحديث عن هذا المؤتمر نود أن نعرج على المسعى الذي قام به ***مصالي الحاج*** داخليا وخارجيا في الفترة الممتدة بين 1951م و1953م. في بداية سبتمبر 1951م زار مكة المكرمة حاجا ثم في طريق عودته زار القاهرة من أجل التعريف بالقضية الجزائرية وطلبا للمساعدة، ثم انتقل بعد

---

[1] سطورا، المرجع السابق، ص 200، 201.
[2] محمد يوسفي: المرجع السابق، ص 181، 182.
[3] زيدان، المرجع السابق، ص 68.

ذلك إلى باريس للقاء بالشخصيات السياسية للدول العربية والإسلامية وتعريفهم بالقضية الجزائرية وهناك وبالتحديد في "شانتيي" التقى ***بن خدة*** [1] ***وبودة ومزغنة*** [2] وعرض عليهم فكرة إرسال مناضلين على العجل لإجراء تدريبات عسكرية بالقاهرة، لكنه لم يتلق أي جواب. كما يضيف بأن *مصالي* أرسل ***موسى بولكروة*** إلى الجزائر لكي يسلم القيادة مشروع تكوين إطارات تحسبا للعمل المسلح لكن ***بن خدة*** رفض ذلك ولم يشأ عرض القضية على اللجنة المركزية، وهذا ما جعل ***مصالي*** يقوم بجولة في الجزائر عند عودته من "شانتيي"، وحصل على موافقة اللجنة المركزية شرط أن يلتقي فقط بالمسؤوليين المحليين ويتجنب العمل الاستعراضي مع الجماهير. لكن تنقلات هذا الأخير التي بدأها بالقطاع القسنطيني في 05 أفريل 1952م كانت عكس ما سطرته اللجنة المركزية، فقد حرك الجماهير بخطاباته المؤثرة كالعادة وأطلق كلمات نارية مثل: "يجب أن يسيل الدم لكي تصبح الجزائر حرة"، وقد جلب له ذلك المشاكل وطرد من طرف عامل عمالة قسنطينة في 24 أفريل.

واستأنف ***مصالي*** رحلته في ماي خلافا لرأي القيادة وعلى مدى الطريق الذي سلكه تعددت الحوادث مع الشرطة، لكن المواجهة التي كانت قاتلة أكثر حدثت في الأصنام: "في مدخل المدينة جاءت الجماهير الريفية والحضرية إلى عاصمة الشلف لكي تستقبل القائد في حماس وتعبر له عن تعلقها به وكذلك عن إرادتها في مواصلة الكفاح. وشكرهم وحثهم على العودة إلى بيوتهم في هدوء وأمن كبرهان على النضج السياسي الحقيقي. ذهب وتفرقت الجموع، وأراد السكان الدخول إلى المدينة للرجوع إلى انشغالاتهم المعتادة، وهنا اعترضتهم الشرطة وأطلقت النار عليهم عدة مرات قاتلة في الحال شابا جزائريا عمره 22 سنة، وحوصرت المدينة، وخرجت من الثكنات دبابات وحاملات الرشاشات لنشر الرعب وإطلاق النار على الريفيين، فقتل شخصان وجرح العديد من الأشخاص الآخرين. وطوقت الدار التي نزل بها، وصدر قرار الحاكم العام يبلغه بحضر الإقامة في العمالات الثلاث، وفي إقليم الجنوب، وبعد ذلك بعدة ساعات نقل إلى بوفاريك، ثم إلى "فيلاكوبلاي" بالطائرة...ثم اقتيد إلى نيور مكان إقامته الجبرية الجديد. وفي 15 ماي 1952م، صدر قرار عن وزير الداخلية يمنعه من الإقامة في مجموع التراب الفرنسي باستثناء عمالة "دوسافر Deux Sevres" ونفي ***مصالي*** لم يكن عاملا لتخفيف حدة خلافاته مع اللجنة المركزية، بل زاد في تفاقمها.[3]

وبالعودة إلى المؤتمر، فقد عقد في الفترة الممتدة بين 04 و06 نيسان/ أفريل 1953م، بالجزائر العاصمة في مقر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وغاب عنه قادة المنظمة الخاصة

---

[1] ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.
[2] ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.
[3] سطورا، المرجع السابق، ص 206 - 209. بتصرف.

المنحلة بسبب الوضع الأمني[1]، ومصالي الذي كان تحت الإقامة الجبرية بمدينة "نيور" الفرنسية... ويبدو أن هذا المؤتمر كان بمثابة الوقفة الهامة لنقد الذات وللتذكير بمبادئ الحزب، ولتصحيح الأخطاء. لكن في واقع الأمر لم يأت بجديد فيما يخص الشقاق داخل الحزب.

ومن نيور بعث ***مصالي الحاج*** برسالة إلى المناضلين دعاهم فيها إلى فتح نقاش واسع، وذكر فيها بأن الشعب الجزائري لا يجب أن يعتمد إلا على نفسه... ولابد من الكفاح... "..إن حزبنا سياسيا بجدية حقيقية لا ينبغي أن يعتمد إلا على نفسه وعلى روح التضحية، وإرادته في الانتصار على المستغل بجميع الوسائل، وعلينا اليوم نحن الذين خلقنا الأمل في قلب الشعب الجزائري أن ننظر إلى الوضع العالمي كما هو لكي نتجنب تغذية أوهام خطيرة. ولا يوجد أثر في التاريخ لشعوب حررتها شعوب أخرى..."[2]

يبدو لي أن موقف ***مصالي*** قد تغير نحو مساندة فكرة العمل المسلح وذلك لعدة أسباب منها: فشل الحزب في تحقيق نتائج إيجابية عن طريق العملية الانتخابية، تأكده من أن القاعدة لا تريد مواصلة العمل الشرعي، واستمرار الإدارة الفرنسية في عملية القمع مثلما حدث في الشلف،... وبموجب هذا الاجتماع وضعت اللجنة المركزية حجر الأساس للأزمة الداخلية وبدأ اتساع الخلاف بين المركزيين والمصاليين، وبسببه أصاب القيادة تذبذبا وميوعا، ولم تستطع اتخاذ القرار المناسب للحفاظ على المطلب الأساسي وهو الاستقلال. فأعضاء اللجنة المركزية يلقون بالمسؤولية على رئيس الحزب وأنصاره ***مزغنة، مولاي مرباح*** [3]،... بأنهم السبب في تسريع عملية الكفاح المسلح ويرفضون اتخاذ القرار. بالمقابل رئيس الحزب و أنصاره يلقون اللوم والمسؤولية على أعضاء اللجنة المركزية ***حسين الأحول***[4]، ***عبد الرحمان كيوان، بن خدة*** ،... بأنهم لا يريدون الكفاح المسلح، ولا عقد مؤتمر وطني للفصل في الموضوع.[6]

واجتمعت اللجنة المركزية الجديدة[7] لانتخاب الأمين العام - المقترح من طرف ***مصالي - بن خدة***. فقام هذا الأخير بتعيين القيادة التي تمت الموافقة على أعضائها من طرف اللجنة المركزية ***بن خدة، لحول، كيوان، علي عبد الحميد، فروخي*** . ومن أجل وضع قرارات المؤتمر حيز التنفيذ،

---

[1] وقد لجأت الحركة آنذاك إلى إجراءات تنم عن نية مبيتة، فاستدعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: المؤتمرين إلى مقرها الكائن بساحة شارتر بالجزائر العاصمة، وحدث ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه الشرطة تبحث بهمة ونشاط عن إطارات المنظمة الخاصة المتخفين، والمدعوين إلى المشاركة في المؤتمر. فالحركة تريد بذلك أن يسلم أعضاء المنظمة الخاصة أنفسهم إلى قوات القمع أو أن تتأكد على الأقل من امتناعهم عن التصويت." ينظر محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 187، 188.

[2] مصالي: الجزائر في 04، 05، 06 أفريل. المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، نشرة صادرة عن ح.إ.ح.د، ص 13 – 14. نقلا عن سطورا، المرجع السابق، ص 210.

[3] ينظر الملحق 07. ص183 من الدراسة.

[4] ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

[5] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 41.

[6] شكلت اللجنة المركزية الجديدة في بداية شهر ماي 1953، وضمت: علي عبد الحميد، بلعيد عبد السلام، عيسات إيدير، مصطفى بن بولعيد، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، بن خدة، محمد بن مهال، أحمد بودة، الطيب بو لحروف، موسى بولكروة، سعد دحلب، محمد دخلي، ... ينظر: عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق، ص 150.

أعطت اللجنة المركزية الأهمية العاجلة للمنظمة الخاصة، إذ عينت عن طريق الانتخاب السري لجنة خاصة لهذا الغرض ***مصالي، لحول، بن خدة، دخلي، بن بوالعيد*** . وانتقل الأمين العام إلى "نيور Niort" لإعلام ***مصالي*** بقرارات اللجنة المركزية ويطلب منه دراستها لاسيما تلك المتعلقة بالمنظمة الخاصة...[1]

وأثناء انعقاد اللجنة المركزية في سبتمبر 1953م، أعلم ***مولاي مرباح*** – الناطق الرسمي ***لمصالي*** – أعضاء اللجنة بقرار ***مصالي*** سحب ثقته من الأمين العام ومطالبته بالسلطة المطلقة لتسيير الحزب، فعوضا من نقد محكم، وجه ***مصالي*** عتابا مشخصا نوعا ما لقيادة الحزب يصفها فيه بـ"الإنحرافية". لقد رفضت اللجنة المركزية بالإجماع ، باستثناء صوتين ***مرباح ومزغنة*** ضرورة "التفويض الكامل" باسم المبادئ والممارسة الثابتة للحزب معتبرة ذلك منافيا للديمقراطية والنظام الأساسي، مع تأكيدها على رفض السلطة الشخصية وإلحاحها مجددا على مبدأ القيادة الجماعية كون الأزمة قد أعلنت، وحرصا على المحافظة على الانسجام داخل الحزب امتنع أعضاء اللجنة المركزية عن إحاطة المناضلين بها خشية تفاقم الوضع والمخاطر التي من شأنها أن تهدد وحدة الحزب.
وأوفدت وفودا للصلح مع ***مصالي*** تتكون من أعضاء اللجنة المركزية ومن مناضلي الجزائر القدامى أو من فدرالية فرنسا.

وفي جانفي 1954 يهدد ***مصالي الحاج*** بتمديد سحب ثقته لتشمل مجموع القيادة مجددا طلبه الخاص بالسلطة المطلقة، كما رفض استقبال لجنة المساعي الحميدة للجنة المركزية، فنقل النزاع إلى الشارع بما فيه نزاع المنظمة الخاصة، ووجه رسائل باسم "لجنة الإنقاذ العام" المزعومة إلى قسمات فرنسا وقسمات الجزائر يطلب فيها من المناضلين: تجميد الأموال، وقطع كل صلة بالقيادة، والاعتراف فقط ***بمرباح ومزغنة*** كممثلين عنه... وفي بداية 11 مارس 1954م -تاريخ ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري- وجه ***مصالي*** نداءا مباشرا إلى القاعدة ضد القيادة. وحرصا منها على وحدة الحزب منحت اللجنة المركزية هذا الأخير تفويضا لتنظيم مؤتمر يسمح بالمواجهة الديمقراطية، هذا إضافة إلى وسائل الإدارة (المحلات، الصحف، الأموال) ورغم هذا القرار دعم ***مصالي*** هيكل "لجنة الإنقاذ العام".[2]

---

[1] كيوان، المصدر السابق، ص 151.

[2] المصدر نفسه، ص 150، 152.

واشتدت العداوة بين التيارين إلى حد انفجار مشادات في جميع مدن الجزائر، أسفرت عن موتى وجرحى من أجل امتلاك قاعات المناوبة، والمقرات، والجرائد وصناديق الحزب، وفي أفريل 1954م، أمر مصالي أمناء المال في القسمات أن يصبوا الأموال التي في حوزتهم في حساب مصرفي يراقبه هو في الميتروبول وردت اللجنة المركزية فورا بإعطاء الأمر إلى القسمات بتجميد الاشتراكات وافترقت السبل بمناضلي القاعدة خصوصا في الجزائر بسبب هذا الصراع، وظلوا بصفة عامة مقتنعين بأن القادة سيعيدون للحزب وحدته.

ينظر بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 211.

من خلال ما سبق أعتقد أن تراجع ***مصالي*** عن اقتراحه الأول –تعيين ***بن خدة*** أمينا عاما للجنة المركزية- يعود إلى اقتناع ***مصالي*** بأن ***بن خدة*** وجماعته كانوا وراء تجاهل فكرة التحضير للعمل المسلح، فما كان عليه إلا أن اتجه نحو القاعدة مباشرة، هذه الخطوة التي ستزيد من تعقيد القضية أكثر والتعصب للرأي.

ويقول ***بوضياف***[1]: "...وكنت وقتها مكلفا بالتنظيم في اتحادية الحزب بفرنسا، ورغم وجودي في فرنسا بقيت على اتصال دائم بعناصر المنظمة الخاصة الماكثين داخل البلاد... وبناء على ذلك فقد أعربت عن رغبة قيادة اللجنة المركزية في استدعائي إلى الجزائر للحيلولة دون انحياز العناصر الباقية من المنظمة الخاصة إلى صف المصاليين، وهكذا تمت الاستجابة لطلب العودة فورا إلى الجزائر، فدخلت البلاد في بداية مارس/ آذار عام 1954م".[2]

وليس من المستبعد أن فكرة تقرب أعضاء اللجنة المركزية من بعض الثوريين في الحركة جاءتهم في هذه اللحظات بهدف إبعاد تهمة الإصلاحية عنهم... [3]

وعندما التقى ***فرحات عباس*** في يوليو/ جويلية 1955م، بالقاهرة وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة ***خيضر***[4] ***وبن بلة*** [5]، شرحوا له ما حدث في تلك الفترة كما يلي: "إن سنة 1954م كانت بالنسبة للحزب سنة أزمة داخلية، نجمت عن نزاع قام بين المجلس المركزي ***ومصالي الحاج*** الذي كان حينذاك رئيس "الحركة الإنتصارية" وسبب هذا النزاع القائم في رئاسة الحزب عائد إلى تباين في التفكير وأساليب الإدارة. وكنا بين اثنين: إما التسيير الجماعي ، وإما السلطة المطلقة ***لمصالي الحاج*** . وانفجار الأزمة أثار في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح.

استمرت هذه الأزمة إلى نوفمبر 1954م، بانقسام الحزب إلى ثلاث نزعات:

- **<u>نزعة أولى:</u>** تضم أشياع *مصالي*، طالبت أثناء اجتماع عام انعقد في شهر يوليو/ جويلية 1954م[6] بالرئاسة الدائمة ***لمصالي الحاج*** يتقلدها طيلة حياته، وتخويله السلطة المطلقة ليحدد الخطة السياسية لإدارة الحزب ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

---

(1) ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

(2) الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 42.

(3) إبراهيم اللونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير خلال الثورة التحريرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 44.

(4) ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

(5) ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

(6) بعث مصالي الحاج موسى بولكروة إلى الجزائر للقاء بن خدة لكي يسلمه مشروعا لتكوين إطارات تحسبا للعمل العسكري، وحسب بولكروة فإن بن خدة طلب منه ألا يبوح بشيء من ذلك للجنة المركزية... ومنه اتخذ قرارا بعدم الرجوع إلى اللجنة المركزية في العمل والتوجه نحو الجماهير مباشرة، واستدعى بصفته رئيسا من "نيور" أنصاره لعقد مؤتمر "هورنو بيلجيكا" من 14 إلى 16 جويلية 1954م، وجرت الأشغال في جو من التوتر والحماس لمدة 3 أيام

- **<u>نزعة ثانية:</u>** تضم أنصار اللجنة المركزية[1]، قررت أثناء اجتماع عام في شهر غشت/ أوت 1954م تعزيز مبدأ التسيير الجماعي، كما قررت نزع جميع السلطات من يد ***مصالي الحاج***.
- **<u>نزعة ثالثة:</u>** التفت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ضمت إطارات المنظمة الخاصة واتخذت إزاء الأزمة التي ضعضعت الحركة الوطنية المواقف الآتية:

1. إن النزاع حدث حول رئاسة الحزب نفسها وأصبح يقدح في مسؤولية القادة أنفسهم ومن ضمنهم ***مصالي الحاج***.
2. يجب الذود عن وحدة الحزب في الأساس على صعيد المناضلين، وبعد تبديد الالتباس -الذي استحوذ على الحزب إثر الحملات الديماغوجية التي شنت من كل جهة، وحملات الطعن والقذف الناجمة عن تعفن الأزمة الداخلية- على فروع الحزب أن تقطع كل صلة مع اللجنة المركزية ومع ***مصالي الحاج*** وعليها أن تلم شعثه ا حتى يتسنى لها مناقشة داخلية صريحة تعطي جميع الضمانات الديمقراطية لكافة المناضلين بغض النظر عن نزعاتهم، وإن اللجنة الثورية لا تعترف بقرارات الاجتماعات التي اتخذت من طرف أنصار اللجنة المركزية وأنصار ***مصالي الحاج***.
3. في الميدان السياسي إتباع أنجع الطرق لحسم النزاع الداخلي كاستئناف محاربة الاستعمار. أما استئناف النشاط السياسي فإنه يكمن في صلب الكفاح والأخذ بتلابيب العمل المباشر مع مراعاة الوضع السائد في شمال إفريقيا.

فالتف حول اللجنة الثورية جل المناضلين الجزائريين المتكونين في المدارس الثورية والمقتنعين بمذهب يجمع بين الحرص على صيانة الحزب والعزم على شحذ العزائم لنفخ روح جديدة للكفاح الوطني في وقت دعت فيه الحاجة إلى وضع المشكل في صعيد واحد مع المشكل التونسي والمشكل المغربي".[2]

هذا الاختلاف أدى إلى توتر العلاقات وكانت الانفعالات السياسية والمجادلات المنطوية على القذف قد أقامت جدار العداوة بين رفقاء السلاح، وكان ***مصالي*** ينعت القادة بالباشاوات والدائمين

بلا انقطاع، وحضر أكثر من 300 مندوب من كل القطاعات وبشيء أقل: الأوراس وجنوب وهران. وسجل في التقرير الذي أرسله مصالي إلى المؤتمر قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية، واتهمها بالمبالغة في تقييم الخلافات واتباع سياسة انتخابية بلا مبدأ...
ينظر سطورا، المرجع السابق، ص 213. وأيضا: كيوان، المصدر السابق، ص 160.

[1] في أوت 1954م، كانت اللجنة المركزية مشكلة من: علي عبد الحميد، بلعيد عبد السلام، عيسات إيدير، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، عبد المالك بن حبيلس، بن يوسف بن خدة، محمد بن مهل، محمد بن تفتيفة، رمضان بو شبوبة، أحمد بودة، الطيب بولحروف، موسى بولكروة، سعد دحلب، محمد دخلي، محمد بن دماغ العتروس، مبارك الجيلاني، مصطفى فروخي، مسعود قروج، هاشمي حمود، عبد الرحمان كيوان، الطاهر لعجوزي، حسين لحول، محمد صالح الونشي، صالح معيزة، عبد الحميد مهري، بلقاسم رجاف، هواري سويداح، عبد المالك تمام، محمد يزيد. وعقدت مؤتمرا استثنائيا من 13 إلى 16 أوت 1954م ومن قراراته: التنديد بانتهاك مصالي لقرارات المؤتمر الثاني وتجريده ومزغنة ومولاي مرباح من كل الوظائف والمسؤوليات...
ينظر كيوان: المصدر السابق، ص 157، 160.

[2] عباس فرحات ، المصدر السابق، ص 261 وأخرى

المساندين لهم بالشواويش، وهذا ما جعل ***بوضياف*** يصرح: أنا شاويش؟ هذا الدرويش سيدفع الثمن! وفعلا كان عند وعده، فقد عمل على استبعاد أي فكرة للتحالف مع ***مصالي***...[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] **محمد حربي: حياة نحد وصمود 1945- 1962، ترجمة عبد العزيز بوبكير وعلي قسايسية, دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 128.**

المبحث الخامـــــس:

الاتجاه الثوري والإعداد للثورة التحريرية.

نود في هذا المبحث أن نتتبع المراحل التي ظهرت فيها فكرة العمل المسلح ومرت بها عملية التحضير لانطلاقة الثورة التحريرية، حتى قبل إنشاء الجناح العسكري (المنظمة الخاصة) لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – الذي أشرنا إليه في خضم حديثنا عن التطورات السياسية التي حدثت داخل الاتجاه الاستقلالي في المؤتمر الأول الذي انعقد في شهر فيفري 1947م. ثم نعرج عن انعكاسات اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م على نشاط الحزب والاختلافات التي بدأت تظهر بين مختلف القادة لنخلص إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها داخل الحزب، وكيفية التحضير للكفاح المسلح.

أخذت نهاية الحرب العالمية الثانية (08 ماي 1945م) طابعا خاصا بالنسبة للشعب الجزائري، فقد تحولت المظاهرات التي خرج معبرا فيها عن فرحته، مطالبا بحقه الشرعي، متطلعا إلى الحرية والاستقلال، إلى مأساة حقيقية بعدما تفننت الآلة العسكرية الفرنسية في التنكيل بالجزائريين على اختلاف أعمارهم وجنسهم وتشكيلاتهم وشرائحهم...، وقد خلفت هذه الأحداث عدة نتائج منها ذلك التحول الذي طرأ على حزب الشعب -الذي كان ما يزال في تلك الفترة ينشط قادته خاصة المناضلين القدامى في السرية- بعد بروز فئة جديدة في قمة النشاط والحماس للكفاح المسلح ومعارضة للطرح الذي جاء به دعاة الشرعية فيما بعد.

بعد عودة ***مصالي الحاج*** من المنفى إلى الجزائر عام 1946م، كان انشغاله الأساسي يتمحور حول التعرف على الحزب من جديد بعد طول انقطاع عنه وإيجاد إستراتيجية لتنظيم الجماهير المنضمة إليه. في حين كان ***الأمين دباغين*** -الذي فرض نفسه على قيادة الحزب في غياب ***مصالي***- مهتما بتحضير عمل مسلح للدخول في اختبار قوة مع الاستعمار، واعتبر ***مصالي*** أن الدعوة إلى التمرد في هذه الفترة إدعاء لأنه قد سبق وأعطى *لدباغين وعسله* موافقته في 1945م للتحضير للتمرد لكنه أخطأ في إنجاز المهمة وسمحت للمعمرين المهيئين جيدا بارتكاب مجازر في حق الشعب الجزائري.[1]

---

[1] **سطورا، المرجع السابق، ص 198.**

ويبدو أن ***مصالي الحاج*** كان وراء قرار ***الحاج شرشالي***[1]: إحالة ***الأمين دباغين*** إلى المجلس التأديبي بتهمة التسبب بأحداث سطيف [2]، وكانت حجته أن الأمين دباغين كان أثناء وقوع هذه الأحداث في مدينة سطيف والدليل على أن له يد في القرار ما جاء في التقرير الذي أرسله ***مصالي*** إلى المجتمعين بـ"هورنو" عندما قال: "لقد قام مغامرون بأعمال تثير الغضب وليس من الضروري تحديد المسؤوليات بل هناك عقوبات لابد من تسليطها على مثل أولئك الأشخاص".[3]

وفي مؤتمر الكادرات ببوزريعة (الجزائر العاصمة) الذي انعقد في شهر أكتوبر 1946م، دعا ***عمر أوصديق***[4] ***والطيب بولحروف*** [5] ***وعمار ولد حمودة*** [6] إلى استمرار الحزب في السرية مع الإعداد الفوري للكفاح المسلح، بينما أشار كل من ***مصالي والأحول ومعيزة*** [7] إلى العمل في إطار الشرعية، وقد وضح ***مصالي*** التوجه الذي كان يسعى من أجل تحقيقه عندما علق على مؤتمر فيفري 1947م قائلا: "كان الخروج من السرية لبدء الكفاح المسلح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلا جديا إلى أبعد الحدود وصريحا وأمينا لأن وسائل الكفاح والعمل لم تعد هي ذاتها التي كانت سابقا".[8]

ورغم ذلك فقد تقرر في المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (فيفري 1947) الإبقاء على النشاط السري لحزب الشعب وتشكيل تنظيم عسكري عرف بالمنظمة الخاصة، كما تم التأكيد على تأسيس حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من أجل الدخول في الشرعية، ومنه فقد استطاع التيار الثوري الحصول على أمر إنشاء هيئة عسكرية والتحضير للعمل المسلح.

وظهر من جديد النقاش حول الانتقال الفوري للعمل المسلح في أشغال اللجنة المركزية المنعقدة في زيدين[9] شهر ديسمبر 1948م لمدة يومين، ثم نقل إلى البليدة وطرحت فيه عدة تساؤلات واختلفت الآراء، فالغالبية دعت إلى العنف الثوري للرد على استفزازات الإدارة الاستعمارية، ورفضت استخدام مسؤولي المنظمة الخاصة لأغراض سياسية وانتخابية، كما طرح مبدأ الأسبقية

---

(1) ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

(2) محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص41. وأيضا محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 119. وفي هذا الشأن صرح مصالي بأن إقصاء الدكتور الأمين دباغين يعود إلى عدم انضباطه مع الحزب، وأنه يسافر إلى الخارج من غير علم الإدارة، وحين يرجع لا يقدم تقريرا كتابيا أو شفهيا، وتصرفاتع مع المناضلين ومع الخصوم أو مع المحبين تتسم بالبعد عن اللياقة السياسية،... هو الوحيد الذي لا يدفع ما يتقاضاه من المجلس الفرنسي للحزب.."
ينظر: محمد قنّاش، المصدر السابق، ص 82.

(3) سطورا، المرجع السابق، ص 198.

(4) ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

(5) ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

(6) ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

(7) ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

(8) حربي، المصدر السابق، ص 42، 43.

(9) زيدين: بلدة واقعة في منطقة وادي فضة والمحاطة بوادي الشلف، احتضنت في شهر ديسمبر 1948م لقاءا سريا جمع مسؤولي حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة، ودام يومين دون انقطاع .
ينظر محمد يوسفي، الصدر السابق، ص 116.

للمنظمة، ومشكل التسليح، وأشار البعض إلى فكرة التضامن مع المغرب وتونس وانتهى اللقاء دون اتخاذ قرارات حاسمة.[1]

ووفقا ***لآيت أحمد***[2] كان في الجزائر آنذاك وضع ثوري -عام 1945م- فقد كانت القيادة تريد الثورة المسلحة، لكن لم تكن لديها أي فكرة عما يجب فعله، ففكر البعض في انتفاضة مثل تلك التي تمت عام 1871م، وفكر آخرون في الإرهاب، وهذه أفكار عفا عنها الزمن... كان الحزب بحاجة إلى ذراع عسكرية لأنه كان منخدعا قبلا بفكرة أننا قد نفتك الاستقلال على مراحل، ولكي لا يجد حزب الشعب الجزائري نفسه في مثل وضع عام 1945م. وكان لزاما عليه أن ينشئ هيئة أركان للثورة وشبكة مسلحة تبدأ العمل بناءا على أمر اللجنة القيادية ضمن هذا المنظور، عدم إيلاء الثقة إلى من يحنون للإتحاد مع البورجوازية -جماعة الجزائر- ولا إلى أنصار المشاركة في الانتخابات. أما ***مصالي*** فكان يريد من جهته أن يكسب الشعب ويبعده عن التأثير الإصلاحي معتقدا أن المجابهة المسلحة مع فرنسا محتومة: "الاستقلال يؤخذ عنوة ولا يعطى". وخلق منظمة شبه عسكرية أمر سابق لأوانه، ولم يعتقد أن عام 1947م بضرورة اعتماد الطريق العسكري بسرعة. إن موقفه الأكثر حذرا والأكثر تنويعا كان يستجيب أكثر لمتطلبات اللحظة الراهنة وإمكانياتها.[3]

ومصالي الذي دافع عن مواقفه ***الأحول ومصطفاي*** ، اعتبر أن الجزائر أخطأت تحررها في تشرين الثاني /نوفمبر 1942م. لأن الحركة الشعبية تعرضت للكبح في ذلك التاريخ لعدة أسباب، منها: تحمل البرجوازيين والشيوعيين المسؤولية الكاملة في المجرى الذي اتخذته المسألة الوطنية خلال الحرب العالمية حيث كانت فرنسا كلها تحت الاحتلال الألماني ولم يكن هناك في الجزائر غير قوات قليلة جدا في ذلك الوقت...كما اعتبر –حسب رأيه- مناداة مؤتمر أحباب البيان والحرية بالاستقلال في آذار/مارس 1945م لم يكن لينجح لأنه كان متأخرا جدا، فهذه المبادرة كان يجب اتخاذها في 08 تشرين الثاني /نوفمبر 1942م... وانتهى تصادم التكتيكات المختلفة خلال مؤتمر شباط /فبراير1947م بتسوية حول المسائل الأساسية... وبين تلك المنظمات الثلاث أعطت الأولوية

---

(1) محمد يوسفي، المصدر نفسه، ص 116-117-118. أما سطورا فيذكر أن مصالي امتنع عن التصويت، لأنه لم يكن يرى بأن طرح المشكل في صيغة العمل أو اللاعمل أو الشرعية أو السرية، لقد كان مع العمل المسلح لكنه عمل يخضع للمتطلبات السياسية، وليس اعتماد العمل باعتباره مبدءا مطلقا. أنظر ص201.

كما نجد عبد الرحمان كيوان في سياق عرضه التاريخي لحزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- عندما تحدث عن أزمة الحزب يبرز أن اللجنة المركزية عندما تأكدت من محدودية العمل القانوني توصلت إلى إعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة (OS) والمصادقة على تعزيز هذه الأخيرة بالمال والرجال.

ينظر كيوان، المصدر السابق، ص146.

(2) ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

(3) حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص44.

للمنظمة الخاصة فإذا كان المؤتمرون منقسمين بصدد المشاركة في الانتخابات، فقد أجمعوا على هذه النقطة لأنه لم يكن أحد يجرؤ على التعبير علانية عن تحفظاته خشية أن ينظر إليه كمعتدل.[1]

وبين هذا وذاك بقي العمل المسلح مطروحا للنقاش على مستوى اللجنة المركزية، أما ***مصالي الحاج*** وأنصاره فكانت لهم نظرة سياسية مختلفة تنطلق من مبدأ مرحلية العمل الثوري، وذلك بالتوجه نحو تكوين أكبر عدد ممكن من أنصار الحزب تكوينا سياسيا وعسكريا، والتريث في الرد على أحداث 08 ماي 1945م، لأن الخصم استعاد قوته بعد الحرب العالمية الثانية، وأشاروا على تجريب العمل السياسي من جديد لعله ينجح مثلما حدث في الهند لتجنب مواجهة غير متكافئة مع العدو. أما الطرف الآخر فهم الفئة الشبانية المتحمسة التي كانت مستعدة معنويا لكنها تفتقر للجانب المادي خاصة التسليح، لأن في حالة انطلاق المواجهة المسلحة فلا مجال للعودة. وفي الأخير استطاعت التأثير على مواقف *مصالي* وأتباعه وظهر ذلك جليا من خلال تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947م (OS).

إن التغير الملحوظ في مواقف ***مصالي الحاج*** بدأ يبرز عندما قام بجولة نحو المشرق ثم إلى باريس حين استقبل هذا الأخير في شانتيي أربعة أعضاء من القيادة، من بينهم ***بن خده، وبودة، ومزغنة*** وتحدث معهم حول ضرورة إرسال مناضلين عاجلا لإجراء التدريب العسكري في القاهرة، والتعاون مع الأمير ***عبد الكريم الخطابي*** ... ولم يتلق في هذا الصدد أي جواب على هذا الاقتراح، وأرسل كذلك ***موسى بولكروة*** إلى الجزائر لكي يسلم إلى ***بن خدة*** مشروعا لتكوين إطارات تحسبا للعمل المسلح، وحسب هذا الأخير فإن ***بن خدة*** طلب منه ألا يبوح بشيء من ذلك لأعضاء اللجنة المركزية...[2]

وفي الخطاب الموجه من ***مصالي*** إلى المجتمعين في مدينة "هورنو" البلجيكية شهر جويلية 1954م، اتهم اللجنة المركزية رفضها الالتزام بالكفاح المسلح إلى جانب الشعبين التونسي والمغربي[3] ومما جاء فيه: "إن المشاكل التونسية والمغربية عرفت التدويل منذ 1950م إلى اليوم، ولكي نذكر في كلمة واحدة ما هي الوسائل العلمية التي ساعدت على هذا التدويل؟ نقول بأن الوضع في المغرب وتونس قريب من التمرد، ومن وجهة نظر تكتيكية فإن الوقت ملائم للغاية لمحاولة ربط المشكل الجزائري بمشكل المغرب العربي، ومن هنا يكون تدويل المشكل الجزائري، وهذا الأمر

---

(1) حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 44- 46.

(2) سطورا، المرجع السابق، ص 206. كما يضيف في الصفحة 207 أن مصالي خاطب أتباعه في القطاع القسنطيني، وألقى كلمات نارية جاء فيها:" حقا يجب أن يسيل الدم لكي تصبح الجزائر حرة".ينظر أيضا: الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص51، 52.

(3) ويبدو أن أعضاء اللجنة المركزية قد ردوا على هذه الاتهام في بيان أول نوفمبر: "...إن حوادث المغرب وتونس لعبرة، لأنها تشق طريق الكفاح في سبيل تحرير شمال إفريقيا، ومن الملاحظ في هذا الصدد أننا كنا نحن أول من نادى بهذا الكفاح الموحد، ولكن يا للأسف لم تتحقق هذه الوحدة إلى حد الآن. واليوم قد خاض المغرب وتونس غمار الكفاح وبقينا نحن في آخر القافلة متعرضين لمصائب أولئك الذين فاتهم الوقت..."

يعود إلى مبدأ الدبلوماسية التي ينبغي عليها كي تنجح تكون مدعمة بسياسة داخلية وثورية، ولا توجد صيغ عديدة لتدويل مشكل ما، فإما الشروع فيه، وإما التخلي عنه". كما اتهم القيادة بأنها خربت إراديا الجهاز السري وهو المنظمة الخاصة. ومن النتائج البارزة التي قررها مؤتمر المصاليين إنشاء لجنة وطنية للثورة يقودها من الجزائر عامل مسؤول في المنظمة الخاصة ومسؤول اللجنة العمالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة الجزائر، والهدف هو استرجاع المال والمقرات والأسلحة التي كانت بحوزة اللجنة المركزية وإعادة تنظيم الحزب وإعلان الكفاح المسلح.[1]

وقد عرفت فترة الخمسينات عدة أحداث أهمها: كشف العدو للمنظمة الخاصة، وسجن بعض أفرادها وتشتيت معظمهم، ورفض قيادة الحزب إعادة تنظيمها، بل قامت بحلها وإبعاد بعض أعضائها مما خلق جوا من عدم رضا الثوريين على تصرف قيادة حزبهم، ثم انضمام قيادة الحزب إلى التشكيلة الجديدة التي أنشأتها الأحزاب السياسية وجمعية العلماء باسم "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية"، واعتبر أعضاء المنظمة الخاصة هذا الانضمام نكسة سياسية وحجتهم في ذلك أن هذه الجبهة لم تحدد الإطار الذي يتم فيه الدفاع عن الحرية، ثم فشل المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في ربيع عام 1953م في التوفيق بين النظريتين المختلفتين السائدتين وسط مناضلي الحزب –نظرية العنف الثوري ونظرية التمسك برأي زعيم الحزب ***مصالي الحاج*** – بينما بقي أعضاء المنظمة الخاصة في الظل، ولم يصدروا أي حكم لا ضد ***مصالي*** ولا ضد اللجنة المركزية، ولكنهم لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل قاموا في مارس 1954م بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.[2]

وحول موقف أعضاء المنظمة الخاصة من الاختلاف الذي كان بين ***مصالي*** وأتباعه من جهة وأعضاء اللجنة المركزية من جهة ثانية، اتخذ اللاشرعيون أي رجال المقاومة في الجبال، وقدامى إطارات المنظمة الخاصة، موقفا مؤيدا ***لمصالي***، وكتب ***مهساس*** من فرنسا إلى ***آيت أحمد وبن بلة وخيضر*** طالبا منهم دعم ***مصالي الحاج***.[4]

ويبدو لي أن ما طرحه سطورا يوضح المصير الذي وصل إليه الحزب ويبرز التنافس حول مدى استقطاب أكبر عدد ممكن من الشخصيات البارزة داخل الحزب ليدعموا موقف الطرف الذي يختارونه. وفي هذا المجال يذكر ***بوضياف*** أنه في ظل احتدام الصراع دخل إلى الجزائر، وبعد

---

(1) Ahmed Mahsas : Le Mouvement Revolutionaire En Algerie – De la 1er Guerre Mondiale à 1954, Editions Barkat, Alger, 1990, page 301.

أيضا: سطورا، المرجع السابق، ص 213.

(2) Ahmed Mahsas, le même, page 302- 308.

أيضا: جودي الأخضر بوالطمين: الإعداد السياسي والعسكري لاندلاع الثورة التحريرية، العددان 158/157، مجلة أول نوفمبر، ص 18. وأسسها تسعة شبان هم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، رابح بيطاط، مراد ديدوش، محمد خيضر، كريم بلقاسم... وأغلب هؤلاء الشبان كانوا من المناضلين في حزب الشعب.

ينظر: جوان جليسي، المرجع السابق، ص 117.

(3) Harbi، Une Crise Chronique.. Ouvrage cité P 45.215 نقلا عن سطورا، المرجع السابق، ص

استدعائه من طرف اللجنة المركزية للحيلولة دون انحياز العناصر المتبقية من المنظمة الخاصة إلى صف المصاليين.[1]

فكان الهدف الذي جاء من أجله ***محمد بوضياف*** هو البحث عن سبل لتقريب وجهات النظر بين اللجنة المركزية التي أصبح أعضاؤها لا يطيقون تصريحات وتصرفات *مصالي الحاج* ومن يسانده، خاصة عندما أصبح يتوجه في خطاباته وتعاملاته بصفة مباشرة مع القاعدة دون الرجوع إليهم، وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك فكثفوا اتصالاتهم بأعضاء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم *بوضياف* الذي حاول إلى حد ما تجنب الانحياز إلى أي الطرفين والعمل على احتواء الأزمة من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

والطريقة التي أنشأت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل يشرحها لنا ***بوضياف*** من خلال هذا التصريح: "في العاصمة التقيت ***ببن مهيدي وبيطاط***[2]، فقررنا الاتصال ***ببن بولعيد*** .. واتصلت من جهة أخرى بالمناضل ***بشير دخلي*** ، مسؤول التنظيم في الحزب، واتفقنا على عمل شيء ما لوقف التصدع، وإبعاد القاعدة النضالية عن الانقسامات الخطيرة الجارية على مستوى القمة... وقد أعلنا عن ميلاد اللجنة الثورية يوم 23 مارس/آذار عام 1954م، أي قبل استسلام اللجنة المركزية أمام ضغوط القاعدة الحزبية وتنازلها عن صلاحيتها لرئيس الحزب، وإعطائها قسما من المالية الحزبية لتحضير المؤتمر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر".[3]

فلذلك كانت ردود الفعل مختلفة من فريق لآخر... فالدهشة عند البعض... والاستغراب عند البعض الآخر..، والغضب عند رئيس الحزب لأن مثل هذا الموقف يمكن أن يسحب البساط من تحت أقدام جميع الذين يتخاصمون على قيادة الحزب، ونسوا الخصام والتنافس في مجال التضحية من أجل الجزائر، ومن كان أشد غضبا هم أعضاء قيادة الحزب في باريس لأنهم اعتبروا تشكيل لجنة ثورية للوحدة والعمل ستقلل من أهمية عقد المؤتمر الذي تنازلت عنه اللجنة المركزية.[4]

وفي هذا الشأن يقول ***محمد بوضياف*** : "هنا ما يفسر غضب العناصر المصالية علينا، فقد فوجئوا بهذه المبادرة التي من المحتمل أن تعيد النظر في الانتصارات التي حققوها على أعضاء اللجنة المركزية".[5]

---

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 42.

[2] ينظر الملحق 07. ص187 من الدراسة.

[3] محمد عباس: ثوار عظماء. ص 59 نقلا عن الزبير سيف الإسلام، المرجع نفسه، ص43.

[4] كيوان، المصدر السابق، ص 152.

[5] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق،ص 45. لكن مصالي قد تصرف دون أن يعير اهتماما لانعكاسات المعركة على جهاز المنظمة، وكانت حسابات اللجنة المركزية قد وجدت صداها عند بوضياف الذي جاء رد فعله بصفته عضوا في الجهاز، وهذا ما أخطر به مصالي." لما كنا قلقين بسبب ما كان يجري، وتصرفنا كمسؤولين في المنظمة أخطرناه عن طريق فيلالي أنه بصفتنا مناضلين في الصف (في مقابل الأجهزة القيادية) فإننا نبقى في موقعنا دون اتخاذ موقف إذا التزم مصالي من جانبه بإبقاء الصراع محصورا في الدوائر القيادية (...) وأخيرا هذا الحزب هو حزبنا وضحينا كثيرا من أجل وجوده. وكنا نحس أن مصالي من أجل إعادة فرض سلطته، كان مستعدا لتكسير كل شيء... ينظر سطورا، المرجع السابق، ص216.

أما عن تركيبة اللجنة الثورية للوحدة والعمل فقد كان أعضاؤها شبانا (ففي سنة 1945م كان عمرُ ***كريم***[1] 23 عام، و***بوضياف*** 26عام، و***بن طوبال*** 28عام...) ولم يعرفوا النضال الذي قاده نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري ضمن البروليتاريا الفرنسية، لقد عاشوا جميعا في دوارهم أو في مدينتهم الصغيرة وكانت عقلياتهم هي العقلية السائدة في المقاطعات وكانوا في الغالب أصلاء القطاع القسنطيني الذي يتسم في وقت واحد بالفقر والارتباط بالتقاليد العربية الإسلامية (المنطقة التي كان فيها للعلماء الإصلاحيين سهولة كبرى في نشر المدارس) وزيادة على القطاع القسنطيني جاء إطارات اللجنة من الأوراس والقبائل والواحات أي المناطق التي لم تعرف انحلالا كاملا في البنيات الاجتماعية التقليدية، وخرجوا في الغالب من طبقة صغار الملاك العقاريين أو الفلاحين بلا أرض، وأيضا من البرجوازية الحضرية الصغيرة، ولما كانوا يعيشون في السرية فإنهم لم يتمكنوا من متابعة أو فهم الخلافات التي كانت موجودة ضمن حركة انتصار الحريات الديمقراطية (باستثناء ***بوضياف***) بناءا على أن اللجنة المركزية التي كانت تتوفر على المقرات وقاعات المناوبة والاتصال. وكانت تعقد اجتماعاتها في الجزائر، عرفت كيف تخلط الأوراق، فاضطربت اتجاهات أولئك المناضلين وكانوا يريدون من الحزب أن يلتزم بخوض الكفاح المسلح على غرار تونس والمغرب. وكان التيار المتكون منه غير منسجم، ذلك أن ***كريم وأوعمران***[2] لم يقطعا الصلة بـ***مصالي***، وأما ***ديدوش***[3] فقد ساند مواقف اللجنة المركزية، و ***مهساس*** ساير الحركة المصالية دون أن يخفي قصده في صرف المناضلين عنها في الوقت المناسب، وذلك بعد أن كان يدعو إلى الحياد. وتبنى مناضلو الأوراس والقطاع القسنطيني موقف المركزيين (***بن بولعيد***)، وبالنسبة إلى الجميع فإن المحتوى الاجتماعي للأزمة قد أفلت منهم فلم يتطرقوا إلى أزمة الحزب من هذه الناحية واقتصر انتقادهم بأساليب العمل فقد كانوا يسعون إلى تقليص الخلافات بدلا من توضيح الأسس الطبقية.[4]

وعلى الرغم من ظهور اللجنة الثورية وسعيها الجاد لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة إلا أنها فشلت في مسعاها وهذا ما أدى بأقطابها إلى التوجه نحو الأمور التنظيمية التي تؤدي إلى الإعلان عن بداية الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م. ووضح ***بوضياف*** هذه النقطة كما يلي: "...اختلف بنا السبيل فهم يرون رؤيا ونحن لنا رأي آخر، ولم يبق أمامنا غير العمل والتحضير الجدي للثورة المسلحة، كان لقاؤنا الظرفي مع المركزيين في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد جعل المصاليين يتهموننا بأننا مجرد لعبة بين يدي اللجنة المركزية لحركة انتصار

---

[1] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.
[2] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.
[3] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.
[4] سطورا، المرجع السابق، ص 216، 217.

الحريات الديمقراطية، وكانت عناصر من هذه الهيئة تشيع ذلك فعلا، الأمر الذي أحرجنا كثيرا أمام أنصارنا من المحايدين، فعجلنا بعقد اجتماع الـ 22 الشهير".[1]

لقد كان أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل يقومون بلوم كلا الطرفين سواء المصاليين أوالمركزيين، ويحملونهم مسؤولية الخلافات المستمرة داخل الحزب ، واعتقدوا أن الوحدة الحزبية يجب أن يسعى إليها في القاعدة لا في المستويات العليا –قادة الحزب- ويجب أن تنفصل كل جماعة من المناضلين عن الفريقين وتبحث في حل الأزمة بحرية ورفضوا رأي كل من المصاليين والمركزيين. ومن وجهة النظر السياسية مالوا إلى رأي المركزيين من حيث ضرورة الوحدة للنجاح ولكنها خالفتهم في الجدول الزمني الضروري للكفاح.[2]

ولم تنصهر اللجنة الثورية للوحدة والعمل في اللجنة الوطنية للثورة التي أسسها المصاليون من أجل التحضير للعمل المسلح لعدة أسباب منها: مواقف ***بن بولعيد وكريم*** المؤيدة للمركزيين. وأخطاء ***مولاي مرباح*** ، مبعوث ***مصالي*** ، الذي لم يتوصل إلى إقناع كريم بالمشروع المهم للجنة الثورية للوحدة والعمل، وغياب ***مصالي*** نفسه عن الساحة السياسية، وعدم وجود مناسبة للقيام بحملة سياسية، كما أنه لم يكن ينظر بجدية إلى رجال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لأنه كان يعتقد بأن الكفاءة والقيم الثقافية والمرتبة الاجتماعية ولقب الشرف، وحتى الشهادة الجامعية لا يمكنها أن تعوض العمل الجماهيري أو تؤدي إلى شيء ما خارجه. وكان يراهن على تحضيرات العمل المباشر الذي قرره مؤتمر هورنو، كما كانت له محادثة حاسمة حول هذا الموضوع مع ***مزغنة*** في بداية سبتمبر، وأسر له بأنه كان يتمنى لمدة طويلة إما أن يفر من الإقامة الجبرية ويغادر فرنسا، وإما أن يحصل على حريته من الحكومة الفرنسية، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فكان من القدر أن يبقى ***مصالي*** تحت الإقامة الجبرية ويعزل عن كل التطورات التي حصلت بسرعة، سواء من طرف الإدارة الاستعمارية التي من مصلحتها أن يستمر الانقسام بين قادة الحزب وأن يتطور إلى حد الاقتتال، وهذا ما حصل في بداية الثورة، أو من طرف المناضلين بغية حرمان ***مصالي*** شرف انطلاق الكفاح المسلح، والله وحده أعلم بالنيات. ويبدو لي أن خاتمة نضال ***مصالي*** كانت سيئة عندما لم يعلن انضمامه للثورة بعد انطلاقها.[3]

والمناضلون الخمسة: ***مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط*** هم الذين تحملوا مسؤولية الشروع الفوري في الكفاح المسلح، وهم من حضر لاجتماع الاثنين والعشرين. وقد وردت أسماء مجموعة الـ 22 مختلفة في مصادر متعددة، وبعد

---

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 47، 48.
[2] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 117.
[3] سطورا، المرجع السابق، ص 217، 218.

التحقيق مع عدد من المشاركين الذين مازالو ا على قيد الحياة توصلنا إلى التشكيلة الصحيحة وهي: ***مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، يوسف زيغود، عبد الله بن طوبال، بوجمعة سويداني، باجي مختار، أحمد بوشعيب، رمضان بن عبد المالك، حبشي عبد السلام، محمد مشاطي، السعيد بوعلي، سليمان ملاح، عثمان بلوزداد، عبد الحفيظ بوصوف، عمار بن عودة، الزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، يوسف حدادي، عبد القادر لعمودي*** .ولم يفعلوا ذلك إلا أنهم كانوا متأكدين من أن أغلبية عناصر المنظمة الخاصة مستعدون لخوض المعركة دون أي تردد.[1]

وحسب ***بوضياف*** فإنه من أجل إزالة تحفظات زعماء منطقة القبائل، وبعض أعضاء اللجنة المركزية فقد أعدت اللجنة الثورية استبيانا من ثلاثة أسئلة تطرح على الطرفين وهي: هل أنتم مع الثورة؟ وإلا فلماذا؟ وماهي نوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة اندلاعها؟ وكيف يكون موقفكم إذا اندلعت الثورة من خارج صفوفكم؟ وقد قدمت للمرحوم ***كريم بلقاسم*** بمعية ***عمر أوعمران***، وطلبت منهما تقديمها إلى الطرفين المتنازعين والحصول على الرد...، وكانت المفاجئة للإخوة مناضلي جرجرة عندما رفض أنصار رئيس الحزب ردهم على المبادرة بنوع من الازدراء والسخرية، ووصف أصحابها بالديماغوجية والعمل الانقسامي، وأكثر من ذلك ذهب الأخ ***مولاي مرباح*** إلى أمر المرحوم ***كريم بلقاسم*** بالكف عن الاتصال بالمجموعة (***بوضياف*** وزملائه)... أما المركزيين وقيادتهم فقد كان جوابهم نعم للثورة لكن ليس الآن! ويؤكد ***بوضياف*** أن هذه الأجوبة ساهمت كثيرا في إزالة تحفظات مناضلي منطقة القبائل وقيادتهم، من بينهم الإخوة ***كريم بلقاسم وعمر أوعمران*** وقرروا في اجتماع لإطارات المنطقة الانضمام إلى حركة الاثنان والعشرون.[2]

هكذا سارت الأحداث واتجهت نحو الإعداد الفعلي للثورة التحريرية، واكتنفت عملية التحضير طابع السرية التامة، واعتماد عنصر المفاجأة لكي تكون الظروف مواتية وملائمة لانطلاقة الكفاح المسلح، ويكون الصدى واسع في كل الأوساط، رغم الصعوبات التي واجهت قادة الثورة وعلى رأسها قلة الإمكانيات المادية والبشرية.

---

[1]Ahmed Mahsas : Le Mouvement Revolutionaire En Algerie – De la 1er Guerre Mondiale à 1954, pqges 25, 26,…
أيضا: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 118.

[2] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 49، 50.
وتغيير موقف زعماء القبائل وعلى رأسهم كريم بلقاسم راجع انقطاع الاتصال بين كريم وأوعمران و المكلفين في إطار اللجنة الوطنية للثورة.لأنهم واجهوا عدة مشاكل: كنقص المال والسلاح، وكذا الضغوط الممارسة من طرف المركزيين من جهة والإدارة الكولونيالية من جهة أخرى. فقد قامت بتغيير الإقامة الجبرية لمصالي الحاج من "نيور" إلى "صابل دولون" بغية تحييده وعزله... وبالتالي استغل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل هذه الفرصة لإعلان الكفاح المسلح. خاصة بعدما قرر مصالي تأخير هذا الإجراء إلى مطلع سنة 1955...
ينظر سطورا، المرجع السابق،ص 218، 219. أيضا: Ahmed Mahsas : Le même; p 53, 54

من خلال مادة التحليل الواردة في هذا الفصل نخلص إلى أن الأحزاب السياسية أفلست، وأصبحت تعاني من سكرات الموت، فقد انهار بناؤها، وانهدت أركانها، وأخذت عناصر البقاء تختفي منها رويدا رويدا...، إذ لا معنى للحزبية إذا كانت لا تصدر عن أمر واحد، وفقدت النظام والانضباط والطاعة، وأخذت تتطاحن وتتناحر بشتى الأشكال والصور. فالشعب عامة يريد الإتحاد والموجهين الصالحين في قيادته، فكان من الأحرى بالرؤساء أن يتغلغلوا في عامة الشعب ويلملموا شتاته ويتعاونوا على تكوين حركة شعبية متحدة الوسائل والغايات، تعمل في طريق واضحة لا التواء فيها، تجمع بين مغامرة الشباب وتجربة الشيوخ، تتوارى فيها الأنانية والنرجسية، ويتجلى فيها إنكار الذات وخدمة المصالح العامة، ينتزع برنامجها من حاجيات الشعب إلى التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، قبل أن تطغى موجة الغضب الشعبية ويضحى الرؤساء منبوذين

- أسهمت الأحزاب السياسية في الفرقة وإخماد فكرة الوحدة الوطنية، وبالتالي خدمة مصالح المستعمر بدل مصلحة الشعب.
- كل حزب سياسي لا يملك برنامج عمل يتماشى وتطلعات الشعب، ولا يحسن التموقع واختيار المبادئ التي تخدم الوطنية والدين، لن يكون له أي تأثير مثل: الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان بعيدا عن واقع الشعب الجزائري، وتصور الحل بعيدا عن فهم هذا الواقع.
- أنقصت من إعطاء فكرة العمل المسلح حقها في النضال السياسي (الإعداد المادي والبشري) جعلها تعجز عن تصور كيفية العمل الثوري الميداني.

ولا ينكر عاقل الدور الايجابي الذي قامت به على أكثر من صعيد فقد:

- ساهمت في نشر الوعي الوطني، من خلال تكوين فرد متعلم عارف لحقوقه وواجباته اتجاه أمته وكيفية المطالبة بها، ويميز بين الحق والباطل، ومتحرر من عقدة النقص والخوف التي زرعها الاستعمار في نفوس الجزائريين.
- أثبتت وأظهرت حقيقة النظام الاستعماري القائم على الغش والتزوير، والتمييز العنصري، وهضم الحقوق، وانتهاك الحريات، والاستغلال اللامحدود والغاية تبرر الوسيلة، وتمسكه بفكرة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا مثل: مشروع دستور 1947.
- اشتركت في الهدف الأساسي ألا وهو التدرج في المطلب الوطني حتى استرجاع السيادة بطرق سلمية.

- أكدت على أن القوة في العزيمة والصبر والإرادة القوية والتصميم على تحقيق النجاح، وليست في القوة المادية فحسب. والأزمة تولد الهمة، فأزمة حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- كانت دافعا قويا للفئة الشبانية التي كانت حافزا وفجرت الثورة..

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـل الثانـي:

انطلاقة الثورة التحريرية وردود أفعال الأحزاب السياسية الجزائرية.

المبحـــــث الأول:

تفجير الثورة التحريرية.

المبحث الثانـــــي:

رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

المبحث الثالـــــث:

رد فعل جمعية العلماء المسلمين.

المبحث الرابـــــع:

رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري.

المبحث الخامـــس:

رد فعل المركزيين والمصاليين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثانـــي:

انطلاقة الثورة التحريرية وردود أفعال الأحزاب السياسية الجزائرية.

المبحث الأول:

تفجير الثورة التحريرية.

قبل الشروع في الكفاح المسلح عملت اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ تأسيسها على إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين الاتجاه المؤيد لرئيس الحزب ***مصالي الحاج*** (المصاليين)، وأعضاء اللجنة المركزية (المركزيين) المعارضين لفكرة الاستمرار تحت راية مصالي، لكن كل المساعي باءت بالفشل نظرا لتمسك المصاليين بموقفهم الداعي إلى احترام قرارات مؤتمر "هورنو" والتحضير للكفاح المسلح تحت راية اللجنة الوطنية للثورة. بالمقابل رفض المركزيون التخلي عن مبادئهم وخاصة مبدأ القيادة الجماعية والتحضير للعمل المسلح دون التعجيل بذلك.

وقد باشر ***محمد بوضياف*** اتصالاته مع بعض قدماء المنظمة الخاصة بالداخل وفي نفس الوقت اتصل بالسادة: ***محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد*** ، الذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري بالقاهرة. هذه التحركات والمساعي كشفت عن وجود رغبة ملحة وأكيدة لدى هؤلاء، ألا وهي ضرورة التعجيل بالعمل المسلح ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، وقد كللت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنين والعشرون، التي عقدت اجتماعها الأول في الخامس والعشرين جوان من عام 1954م بحي المدنية بالجزائر العاصمة وقد كان هاما وحاسما. فبعد أخذ ورد أخذت المجموعة على عاتقها تبني فكرة العمل المسلح... ونجاحها في الخطوة الأولى جعلها أكثر حزما في تحركاتها واتصالاتها السرية وعقد مجموعة الستة [1] سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة بداية من شهر سبتمبر 1954م إلى غاية آخر اجتماع لهم بتاريخ 24 أكتوبر 1954م. وفي هذه الاجتماعات درست الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة الجزائرية، كما ضبط فيها التاريخ الذي تفجر فيه الثورة. وتم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق جغرافية، وكلف ***بوضياف*** بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج بالإضافة إلى تعبئة الجزائريين بفرنسا، كما تم الاتفاق على تسمية جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني.[2]

---

[1] مجموعة الستة مشكلة من: مصطفى بن بوالعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (54- 62)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007. ص 24، 25. أما بالنسبة للتقسيم الجغرافي، فقد تم إحداث خمس مناطق: المنطقة الأولى:

أما عن كيفية إنشاء هذا الجهاز السياسي -جبهة التحير الوطني- فقد نص المنشور المؤرخ في 22 أكتوبر على ما يلي:"قبل الشروع في الكفاح اتصل الرؤساء العسكريون بالمركزيين والمصاليين وطلبوا منهم المساندة إلا أن كلا الاتجاهين رفضا، فتقرر آنذاك إنشاء جهاز سياسي تمثل في جبهة التحرير الوطني". والسرعة التي تم بها الإعداد للثورة تثير الإعجاب، ونجاح مؤسسي جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن يفهم إلا بالرجوع إلى التجارب الماضية. لقد كانت المنظمة الخاصة مخبرا لتكوين الرجال، ونمت فيه التقاليد النضالية، لقد كان الوضع العام يدعو إلى العمل السريع، فنهاية الحرب في الهند الصينية، وافتتاح المفاوضات التونسية والفرنسية من شأنها أن تؤدي إلى عزلة الثوار الجزائريين، وفي هذه الظروف كان الاجتماعان المنعقدان يومي 10 و25 أكتوبر كافيين لكي تضع لجنة الستة اللمسات الأخيرة للتحضيرات، وغادر ***محمد بوضياف*** فورا الجزائر متجها إلى القاهرة، ومعه برنامج العمليات المسلحة وبيانين لإعلام الجزائريين والرأي العام العالمي بدخول جبهة التحرير الوطني ميدان النضال من أجل الاستقلال.[1]

إن جبهة التحرير الوطني نتيجة حتمية لما آلت إليه حالة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان لابد من تجنيد قوة عسكرية من بين أعضاء الحزب الذين آمنوا بالعمل الثوري المباشر، واعتمدت في ذلك على الفلاحين الذين كانوا حربة الثورة الأولى. واعتبرت بذلك إيديولوجية الجبهة شعبية تقدمية، ويجد هذا الحكم تأييده في تحليل الباحثة ***سعاد مقداد*** التي أكدت على أن التحليل الماركسي لا يعتبر الفلاحين الفقراء طبقة اجتماعية لكونه اعتمد في تحليله لنمط الإنتاج الرأسمالي على صراع طبقتين متنازعتين هما: البرجوازية والبروليتاريا، بينما الحركات الوطنية أكدت على أن الفلاحين الفقراء يمثلون مجموعة اجتماعية يمكنها أن تحدث تغييرا اجتماعيا عميقا -وفق مبدأ تقدمي أو اتجاه تقدمي-. وهذه الإيديولوجية التقدمية مستمدة من معتقدات طبقة الفلاحين الفقيرة والتي ترتكز على الاعتزاز بالشرف والوحدة بين القبائل أو العشائر، ويعني هذا توسيع المفهوم الوحدوي لكل القبائل والأرياف لمواجهة الاحتلال الأجنبي والدفاع عن الوطن، وأن هذه الإيديولوجية تعمل على إنهاء العلاقات القبلية التي أراد الاحتلال توطيدها والعلاقات بين الاستعمار والقبائل المتعاونة معه،

منطقة أوراس النمامشة، وعين بن بولعيد قائدا عليها. الثانية: تشمل الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد، والثالثة تشمل منطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم، والمنطقة الخامسة التي تشمل وهران وجنوبها بقيادة العربي بن مهيدي. وبعد مؤتمر الصومام 1956م تصبح ست ولايات وتضاف المناطق والنواحي والقسمات في إطار استراتيجية الثورة. ينظر أيضا:

Ahmed Mahsas : Le Mouvement Revolutionaire En Algerie, p 316.

[1] مجلة الجيش: العدد 412، نوفمبر 1997م، العلبة 29. في الذكرى الثالثة والأربعون لاندلاع الثورة، من المكتبة، ص 20. أيضا:جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 118.

وإقامة دولة حديثة لأنها الهيئة الوحيدة التي تشجع العمل الوحدوي وتنظمه كما تنظم علاقات الأفراد وتحددها.[1]

أما بالنسبة لمفجري الثورة فقد اكتسبوا ثقافاتهم السياسية داخل حزب الشعب الجزائري، ثم أنهم تعودوا العمل السري منذ عام 1939م، بعد حل الحزب، وفي نفس الوقت كانوا أعضاء في التنظيم السري، وتدربوا عندئذ على استعمال الأسلحة وفن المقاومة الشعبية... لذا تعتبر المرحلة التحضيرية للعمل المسلح من 1947م، تاريخ إنشاء المنظمة الخاصة، وأن المناضلين الذين هيئوا للعمل المباشر خلال هذه المدة الطويلة تحققوا من إخفاق التشكيلات السياسية وقرروا العمل بعيدا عنها.[2]

واتسم قادة الثورة الأوائل بروح التضحية وقوة الإرادة، واحتكاكهم بالشعب جعلهم يؤسسون بقناعة للكفاح المسلح. فقد كان الشهيد ***العربي بن مهيدي*** قبل اندلاع الثورة يردد وينادي: "ساعدوني على إنزال الثورة إلى الشارع، وأنا أضمن لها النجاح". ذلك أنه كان يعرف أن جزءا كبيرا من الجماهير سيتبناها، الأمر الذي يجعلنا اليوم نجزم بأنه كان أقرب إلى الجماهير، وأكثر ثقة فيها وفي قدرتها على التغيير من أي مسؤول سياسي آخر. وعندما اجتمع الشهيد ***ديدوش مراد*** بجنوده الأوائل سأله أحدهم عن المدة التي يمكن أن تدومها الثورة، فقال: "إن على الثوار الأوائل أن ينفقوا أربع سنوات لنشر مبادئ الثورة وتعميم فكرة الاستقلال، وجعلها مألوفة لدى الأهالي، بعد ذلك نخوض كفاحا حقيقيا لمدة أربع سنوات أخرى ثم نبدأ في انتظار الاستقلال".[3]

ومن أجل إعطاء الثورة بعدا شاملا، وفي إطار التعبئة الشعبية والدعاية الثورية [4] صدر بيان أول نوفمبر الذي ركز فيه قادة الثورة على عدة أمور:

- **أولا:** مطالبة الشعب الجزائري بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة بعدم التسرع في الحكم على نجاح الثورة من عدمه.

---

[1] فاطمة بو درهم: حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة سياسية تاريخية واجتماعية مقارنة (1954- 1964)، مذكرة ماجستير تحت إشراف: د. حسين بوقارة، قسم التنظيمات بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص 46.

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 86.

[3] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 122. يبدو لي أن الجزم في هذه النقطة بالذات مبالغ فيه، لأن قادة الثورة الأوائل لم يكونوا معروفين، والأولى أن نجزم بأن الشعب الجزائري كان في حالة احتقان ينتظر فقط من يوجهه ويأخذ بيده إلى الثورة، وهذا ما افتقده فعلا رجال السياسة.

[4] ورد في منهاج الصومام مايلي: "ضرورة التشبع العميق بهذا المبدأ، الدعاية ليست إثارة تتصف بالعنف اللفظي، الذي غالبا ما يكون عميقا وعابرا دون تأثير. وفي هذه اللحظة التي أصبح فيها الشعب الجزائري ناضجا للفعل العسكري الإيجابي والخصب، فإنه على خطاب جبهة التحرير الوطني أن يترجم هذا النضج باتخاذ الصفة الجدية الموزونة والمتميزة دون الانتقاص من الوضوح والحسم والشعلة الثورية. لقد أصبح اليوم لكل بيان أو تصريح أو مقابلة أو إعلان من طرف جبهة التحرير الوطني صداه الدولي، لذا علينا التصرف بحس عال من المسؤولية التي تشرف الموقع العالمي للجزائر في مسيرتها نحو الحرية والاستقلال".
ينظر أندريه مندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص ، ترجمة ميشال سطوف، مراجعة وإشراف: سمير سطوف، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 25.

- **ثانيا:** إبراز أسباب إعلان الكفاح المسلح والتي تتمثل في: اقتناع الشعب الجزائري الذي عاش ظروفا قاسية بضرورة العمل المسلح من أجل الاستقلال. وبلوغ الحركة الوطنية مرحلة التخلي عن العمل السياسي واللجوء إلى الكفاح المسلح الذي يؤدي إلى الاستقلال، خاصة في ظل نجاح بعض الحركات التحررية مثل ما حدث في الهند 1947م، والهند الصينية 1954م، ودخول كفاح الشعبين التونسي والمغربي مرحلة الحسم، ووقوف الدول العربية والمسلمة إلى جانب القضية الجزائرية ...
- **ثالثا:** نبذ الخلاف القائم داخل حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مع إبراز الموقف المحايد إزاء ذلك من طرف قادة الثورة، وإعلان الثورة ينصب في إطار المصلحة العامة للوطن من جهة ولوضع المركزيين والمصاليين أمام أمر الواقع من جهة ثانية، والإقرار بأن الكفاح موجه فقط ضد الاستعمار الفرنسي.
- **رابعا:** توجيه الدعوة إلى عامة الشعب بجميع طبقاته وشرائحه، وإلى جميع الأحزاب السياسية بتشكيلاتها وتوجهاتها للانضمام إلى جبهة التحرير الوطني دون شروط.
- **خامسا:** توضيح الأهداف التي تسعى لتحقيقها جبهة التحرير، وفي مقدمتها الاستقلال الوطني، الذي يؤدي إلى تكوين دولة جزائرية ذات سيادة وطنية تكون ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية، مع احترام جميع الحريات الأساسية دون التفريق لا من حيث الجنس ولا الدين، وتوحيد جميع طاقات الشعب وتنظيمها لمواجهة الاستعمار الفرنسي. أما على الصعيد الخارجي فحدد البيان ثلاثة أهداف:
  1. تدويل المشكل الجزائري، وهذا المسعى قد شرع فيه قبل بداية الثورة.
  2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي وهو النطاق العربي الإسلامي.
  3. تعزيز التعاون الدولي مع جميع الدول في إطار ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المتعاطفة مع الثورة التحريرية الجزائرية.
- **سادسا:** حدد البيان وسائل الكفاح من خلال القيام بمهمتين:

على الصعيد الداخلي: وتتمثل في العمل السياسي والعمل العسكري.

على الصعيد الخارجي: وتتمثل في جعل القضية الجزائرية واقعية يحس بها العالم أجمع مع التركيز على تعبئة جميع الطاقات.

- **سابعا:** الإشارة إلى المفاوضات مع الجانب الفرنسي وحددت معالمها من خلال حسن نية السلطة الفرنسية في اللجوء إلى هذا الخيار، وإذا كان كذلك فلابد من أن تعترف للشعب

الجزائري بحق تقرير مصيره، وبالقومية الجزائرية وإلغاء جميع القوانين والقرارات التي جعلت من الجزائر أرضا فرنسية، وأن تكون المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري. وأن يتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

- **ثامنا:** توجيه خطاب إلى الفرنسيين خاصة الذين يريدون البقاء في الجزائر: أن قادة الثورة يتعهدون بحماية مصالحهم الاقتصادية والثقافية، ولهم الحق في اختيار جنسيتهم.

وفي نهاية النداء تم التركيز على أهمية التفاف الشعب حول الثورة لأنه أساس التغيير وأن قادة الثورة مصممون على مواصلة العمل المسلح الذي شرعوا فيه منذ ليلة الفاتح نوفمبر 1954م من أجل تحرير الوطن.

إن نداء أول نوفمبر 1954م يقدم شهادة على هذه القطيعة بالنقد الذي يوجه للحركة الوطنية التي أصبحت تعاني الجمود والروتين وأسيئ توجيهها، وحرمت الدعم الذي لا يستغنى عنه -أي دعم الرأي الشعبي- وتجاوزتها الأحداث، فبدأت تتحلل... بيد أن هذه القطيعة مهما تكن جذرية، فإنها لا تقوم إلا على مستوى وسائل العمل وصيغه، ذلك أن كل المناقشات التي تمت بين أعضاء المنظمة الخاصة، ثم بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبين القيادة السياسية لحركة انتصار الحريات كانت كلها تدور حول ضرورة العمل المباشر. أما الاستقلال الوطني فقد كان هدفا مشتركا بين الجميع، وكانوا جميعا يأخذون بنفس الإيديولوجية الوطنية، ولكن قليلا من هؤلاء كانوا مستعدين للعمل المسلح.[1]

ومن هنا ركزت الثورة على وحدة الفكر، ودعت الجزائريين جميعا إلى الانضواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني بصرف النظر عن الماضي وعن المعتقدات المختلفة، بشرط أن يعتنقوا هذا المبدأ وأن يندمجوا في منظومة واحدة. وقد رفضت فكرة التشبث بالماضي أو التعصب لأفكار قديمة لا تخدم الفكر الجديد، ولكي تنجح الثورة لابد من القضاء على التشرذم والتمزق والتناحر، فإنه من غير المقبول أن تسمح الثورة بالاجتهادات الفردية في الفكر والسياسة خاصة إبان المعركة.[2]

وعن ليلة الفاتح نوفمبر 1954م، كتب شاعرنا الكبير ***مفدي زكريا***[3]:

تـــأذن ربـك ليلـــة قـــدر وألقـــى الستار على ألف شهـــر
وقــال له الشعب: أمرك ربـــي وقــال له الرب: أمـــرك أمـــري
ودان قصاص فرنسا العجـــوز بما اجترحت مـــن خداع ومـــكر

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 87.

(2) مجلة الأصالة: عدد خاص، السنة الثالثة، عدد 22، ص 47. أعتقد أن الدعوة الموجهة من قادة الثورة إلى الشعب وجميع الأطياف السياسية للانضمام إلى الثورة بصرف النظر عن الماضي استقطبت الكثير منهم، وغيرت مواقفهم، لكن نظرة قادة الثورة لم تتغير اتجاهاتهم.

(3) ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

ولعلع صوت الرصاص يـدوي فـــعاف اليراع خرافات حبـــــر
وتأبى المدافع صـوغ الكـــــلام إذ لم يكـــن مـــن شواظ وجـــمـــر
وتأبى القنابل طبـع الحـــروف إذا لم تكـــن مـــن سبائك حمـــــر
وتأبى الصفائح نشر الصحائـف ما لم تكـــــن بالقرارات تســـــري
ويأبى الحديد استمـــاع الحديـث إذا لم يكن مـــن روائـــع شعـــري
نفمبر..غيرت مجـرى الحيـــاة وكنت نفمبـر..مطلـــع فجـــــر
وذكرتنا في الجزائـــــر بـــدرا فقمنا نضاهـــي صحابـــة بـــــدر [1]

وفيما يلي نذكر الأحداث التي وقعت ليلة الفاتح نوفمبر فبين الساعة الواحدة والخامسة صباحا من يوم الفاتح نوفمبر، وقعت عدة عمليات عسكرية حددت بأكثر من ثلاثين هجوما، شمل أغلب ربوع الوطن بصفة عامة، والأوراس بصفة خاصة، وتناقلت الصحف والجرائد هذا الحدث فكتب في جريدة لوفيقارو، نقلا عن إذاعة صوت العرب ما يلي: "أيها الإخوة إن الجزائر قد استأنفت الكفاح البطولي المجيد في سبيل قضية العروبة والإسلام، فبعد انحراف أراده الاستدمار دام تسع سنوات (منذ 08 مايو 1945م) رفعت الجزائر اليوم رأسها شامخة بأنفها في كل مكان بفخر واعتزاز. اليوم الخامس من ربيع الأول، الموافق للفاتح نوفمبر 1954م، بدأت الجزائر تحيا حياة جديدة كريمة شريفة. اليوم أعلنت لجنة قوية من أبناء الجزائر الأحرار استئناف الكفاح المسلح!"[2]

وكتبت جريدة "جورنال دالجي" يوم 02 نوفمبر: "خلال ليلة الأحد إلى الاثنين انتقل إلى العمل الجهاز الذي تم إنشاؤه منذ 3 أشهر من طرف الجناح المتطرف لحزب الشعب الجزائري، والنتائج معروفة: ثلاثون عملية، خمسة موتى، ملايين الخسائر وجم من الخوف والرعب أصبح سائدا، فقد آن الأوان للنظر إلى ملف حزب انتصار الحريات الديمقراطية -حزب الشعب الجزائري"[3]

و عن عدد الذين قاموا بالهجومات والأماكن التي استهدفوها، تذكر ***جليسبي*** أنه في ليلة 31 أكتوبر- أول نوفمبر شن ثلاثون هجوما في وقت واحد في جميع أنحاء الجزائر على أهداف عسكرية وبوليسية، ولم يقم بالهجوم سوى عدد يتراوح بين 2000 – 3000 محارب مسلحين في الغالب

---

(1) مفدي زكريا: إلياذة الجزائر،إعداد وتوثيق وتقديم د. محمد عيسى وموسى،مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2006، ص 89.
ويتحدث كذلك عن الفاتح نوفمبر في الصفحة 90. ومطلعها:
نفمبر- جل جلالك فينا ألست الذي بث فينا اليقين
(2) جريدة لوفيقارو، 04 نوفمبر 1954م، نقلا عن نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 54 .
(3) سطورا، المرجع السابق، ص 226.

ببنادق الصيد وبالأسلحة المحلية الأخرى، وفي أغلب الحالات انسحبت الجماعات الصغيرة بعد إتمام مهامها.[1]

وفي 02 نوفمبر نشر الحاكم العام ***روجي ليونار***[2] بلاغا جاء فيه: "في الليلة الماضية ارتكب نحو ثلاثون اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس على خطورة متفاوتة من طرف عصابات إرهابية صغيرة فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة وكذلك حارسان ليليان في القبائل. وقد أطلقت عيارات نارية على الدرك، كما استعملت مفرقعات ومحرقات بدائية لم تنشأ عنها خسارة كبيرة، وقد اتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من طرف الولاية العامة التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا"[3]

وبهذا البلاغ حاول الحاكم العام الإنقاص من شأن العمليات العسكرية وبأن تأثيرها بسيط، لكن لو لم يكن كذلك فما الداعي لاتخاذ إجراءات ردعية والاستغاثة بالحكومة الفرنسية لطلب النجدة، والدخول في حالة استنفار قصوى إلى حد إعلان حالة الطوارئ سنة 1955م.

أما جريدة البصائر [4] فقد كتبت تحت عنوان "حوادث الليلة الليلاء" مايلي: "فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة وقعت كلها بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر 1954م، وهو عيد ذكرى الأموات، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران، إلا أنها تمركزت أكثر في عمالة قسنطينة خاصة جهات جبال الأوراس، وفي خط يسير من باتنة إلى خنشلة ثم يشمل الجنوب، وتلي عمالة قسنطينة بعض جهات العمالة الجزائرية كبلاد القبائل والعاصمة وبوفاريك. إننا إلى حد الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث وأسبابها، وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار، فلا نستطيع أن نكتب عليها أدنى تعليق إلى أن تتبين لنا طريق الصواب. فليس من شأن البصائر أن تتسرع في مثل هذه المواطن ولكننا من جهة أخرى رأينا أنه لا يمكن أن يخلو هذا العدد من جريدتنا عن ذكر هذه الحوادث التي تناقلت صحف العالم بأسره تفاصيلها فقررنا الاكتفاء بذكر أهمها تاركين للزمن كشف الحقائق عن أسرارها ولسوف نتتبع ذلك بالدقة والاهتمام.

- **في مدينة الجزائر:** انفجرت قنبلة من الصنع المحلي أمام بوابة راديو الجزائر فأحدثت به أضرارا وقد وجدت قنبلتان لم تنفجرا.

---

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 118.
[2] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.
[3] نايت بلقاسم، المرجع السابق،ص88.
[4] جريدة البصائر: العدد 292، يوم الجمعة 09 ربيع الأول 1374هـ/ 05 نوفمبر 1954م، المجلد 07، ص 173 وأخرى.
أيضا: الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، طبعة وزارة المجاهدين –الذكرى 50 لاندلاع الثورة- دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 181 وأخرى.

- **في مدينة بوفاريك:** انفجرت قنبلة في مستودع خزن الفواكه فاحترق المستودع الذي تبلغ قيمته خمسة ملايين، واحترقت الصناديق الخشبية المعدة للتصدير وقيمتها 25 مليونا.
- **في مدينة عزازقة:** وقعت مهاجمة دار الجندرمة، ورميت بسبعة وأربعين رصاصة تبين أنها من رصاص بنادق طليانية الصنع سنة 1946م.
- **في ذراع الميزان:** وقع التحام قتل فيه أحد حراس الغابة.
- **في عمالة قسنطينة:** كانت الحوادث كثيرة وخاصة في شرقها وجنوبها.
- **وفي خنشلة:** وقعت مهاجمة إدارة الحوز الممتزج، وكوميسارية البوليس كما وقعت مهاجمة رجال العسكرية، ووقع تحطيم الخزان الكهربائي وقتل ثلاثة من رجال الجيش وسحبت السلطة من المنطقة حراس الغابة والمساجين، ثم احتلت فرقتان عسكريتان أريس، ورفعت عنها الحصار وأعلنت حالة الحصار في كامل تلك الجهة باتنة وبسكرة وخنشلة ومنع التجول من الساعة الثامنة.
- **في بسكرة:** وقع تفجير قنبلة أمام المعمل الكهربائي، كما انفجرت قنابل أخرى أمام الثكنة العسكرية وأمام الكميسارية وفي محطة السكة الحديدية، ولقد جرح أحد البوليس كما جرح أحد الحراس.

أما الطريق بين بسكرة وأريس فقد منع التجول بها وأخذت طائرة عسكرية تحوم فوق كامل تلك الجهات.

- **في الأوراس:** وهي المنطقة الجبلية الوعرة الشاسعة وقعت عدة حوادث قي شتى الجهات وكان الرجال المسلحون يباشرون العمليات ثم ينسحبون إلى الجبال ويدمرون وراءهم الجسور، ولقد قتل واحد منهم وجرح آخرون وحاولوا الاستيلاء على منجم أيشمون لكنهم انسحبوا بعد معركة عنيفة أطلقت خلالها ستمائة طلقة نارية وحوصرت مدينة أريس المركزية في الأوراس من طرف الثوار المسلحين.
- **في باتنة:** وقع إطلاق رصاص بقي مدة ساعة من الزمن كان يسمع على مسافة كيلومترين من المدينة، وهوجمت ثكنة فرقة الشاسور فقتل بها جنديان واكتشفت قنبلة في مستودع الثكنات لكنها لم تنفجر.
- **في الخروب:** وقع إطلاق القذائف النارية على حارس مستودع الوقود العسكري لكنه لم يصب بسوء.

- **في السمندو:** وقعت مهاجمة دار الجندرمة وكسر بابها الخارجي، وأطلق الرصاص على داخلها وأسفرت كامل هذه الحوادث عن سبعة من القتلى وعدد من الجرحى لم يعرف بعد.

في المجمل لقد كانت هجومات ليلة الفاتح من نوفمبر ضربة موجعة للاستعمار الفرنسي وقد خلفت خسائر مادية وبشرية، وزرعت الخوف في أوساط المعمرين والإدارة الفرنسية، وخير دليل على ذلك رد الفعل الذي أعقب العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير وخاصة ما كتب في الصحف الفرنسية أو من خلال تصريحات المسؤولين السياسيين والعسكريين، ومحاولة الإنقاص من قيمة هذه الانطلاقة المباركة.

أما التشكيلات السياسية وجمعية العلماء المسلمين فقد فاجأها الأمر، وتساءلت عما إذا كانت هذه الانتفاضة مماثلة لتلك التي حدثت في الثامن ماي ألف وتسعمائة وخمس وأربعين، وعن مصدرها، كما عبرت عن قلقها وتخوفها من رد فعل الاستعمار الفرنسي [1]... وهذا ما نوضحه بتفصيل في المباحث التالية من الدراسة.

وسنكتشف أن جبهة التحرير الوطني تستطيع في فترة قصيرة أن تتفوق على سائر الأحزاب السياسية الموجودة منذ عشرات السنين، ولم يحدث هذا عرضا ولكن نتيجة الاعتماد على مبدأ الإدارة الجماعية ومنع نفوذ الأفراد، ووضوح المذهب فالغاية المنشودة تحقيق الاستقلال بواسطة الثورة ... لكن بالمقابل واجهتها صعوبات كقلة الإطارات والوسائل المادية والمالية.[2]

---

[1] ALI KAFI :Du militant politique au dirigeant militaire, Mèmoires(1946-1962),CASBAH Editions,Alger,2009,p38.

[2] مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تقديم بسام العسلي، دار طلاس، دمشق- سوريا، 1984، ص131.

المبحث الثانـــــي:

رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

بالنسبة لما أورده *فرحات عباس* في كتابه ليل الاستعمار لم يبين الموقف الحقيقي للحزب بل اكتفى بإيضاح القناعة التي توصل إليها في الفصل الثالث الذي كان بعنوان "الثورة بالقانون أمر مستحيل أو تجربة جيلي" وهي أن الاستعمار الفرنسي لن يعترف بحقوق الشعب الجزائري في ظل استمرار الإدارة الفرنسية التعامل بالازدواجية التي تغلب فيها مصلحة المستوطنين على الغالبية الساحقة من المسلمين الجزائريين.

ويرجع الفضل في انطلاقة الثورة التحريرية بالدرجة الأولى إلى أصحاب المبادرة الأولى بقوله: "وسيسجل التاريخ في صك الخلود أسماء أولئك الرجال الذين التفوا حول اللجنة الثورية وأضرموا نار الثورة المباركة"، لملموا أطراف الشعب وجمعوا شتاته ووحدوا صفوف الجماهير الجامدة والثلة الناهضة.

وأضاف أنه من سنة 1943م إلى سنة 1954م، قام البيان وحركة أحباب البيان في أول الأمر، ثم قام الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة الانتصار.. وشرعت جميع الهيئات في العمل بمثابرة وجلد منتهجة طريق القانون، فأقنعت الرأي العام الجزائري وحتى المعتدلين من أبنائه أنه لا رجاء في القانون الفرنسي، وعليه فإننا قضينا بصفة مباشرة أو غير مباشرة على كل ثقة في الوسائل السلمية المؤيدة إلى فض المشكل الجزائري بعدما اتعظ الشعب الجزائري بتجاربنا واستخلص العبر، فولى وجهه شطر وسائل أخرى للكفاح وأدرك حينذاك أنه لم يبق له إلا خيار القتال في قمم الجبال.[1]

وعلق فرحات عباس على بيان أول نوفمبر 1954 قائلا: "نستطيع أن نقول دون محاباة ولا مغالاة بأن هذا النداء يعتبر عقد ازدياد الجزائر الجديدة، وفعلا فإن هذه الجزائر برزت للوجود في غرة نوفمبر، كان هذا اليوم بالنسبة لنا يوم القدر، بمجرد انطلاق الرصاصة الأولى أدرك الشعب مدى أهمية الأمر وخطورة الكفاح...[2]

هذه الدراسة التي أجريت حول جريدة الجمهورية الجزائرية توضح نقاط هامة تتعلق بموقف الحزب من التطورات التي شهدتها الجزائر بداية من الفاتح نوفمبر، فقد عرفت ثورة أول نوفمبر

---

[1] عباس فرحات، المصدر السابق، ص281. ويرفق في هامش الصفحة 282 قائلا: "في أول والثاني نوفمبر 1954م، كانت اللجنة المركزية لحزب البيان مجتمعة بالجزائر العاصمة في مقر جريدة الحزب" الجمهوري ة الجزائرية" بنهج أوراقو، بمجرد ما بلغتها أنباء الحوادث قررت فورا و بالإجماع تأييد الثورة ومساعدتها بجميع الوسائل.". إذا كان هذا صحيحا، فلماذا لم يعلن عباس رسميا حل الحزب والانضمام مباشرة للثورة؟

[2] نفسه، ص 275.

1954م بمصطلح أحداث، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اكتفائها بتوظيف المصطلح المتداول آنذاك على الساحة الجزائرية لا سيما من طرف الحركات الجزائرية بمختلف ألوانها السياسية عبر الصحافة الناطقة باسمها. وهذا من أجل التأكيد على حياد حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إزاء ما يجرى في البلاد من عمل مسلح كحزب معتمد بصفة رسمية، ويعمل في إطار الشرعية الرسمية للقانون الفرنسي المطبق في الجزائر، ولا يمكن له فعل غير ذلك، أي عدم تبني هذه الأحداث بمفاهيم مؤيدة لها يبرز من خلالها تعاطفه وتأييده لها. هذا في الوقت الذي قام فيه بالعكس أي اعتبرها أعمال تمرد على النظام العام، ودعا الحكومة الفرنسية إلى إعادة الأمن في البلاد باستخدام الوسائل التي يبيحها القانون دون الدخول في حرب ضد السكان الجزائريين، ضحايا الممارسات الاستعمارية الفرنسية، الذين سدت سبل الحياة في وجوههم ويسجل في ذلك أن جريدة الجمهورية الجزائرية في حد ذاتها هي أداة من الأدوات التي أوجدها الحزب لرفع راية المطالبة بحقوق هؤلاء الجزائريين سلميا وبعيدا عن الثورة والعمل المسلح وفي إطار السيادة الفرنسية.[1]

وأورد الحزب بيانا له نشر في العدد 46 جاء فيه: "إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يؤكد أن مسؤولية الأحداث هي بفعل تعفن المشكل الجزائري، تعفن مراد ومصان من طرف السلطات العمومية ودعاة الاستعمار محذرا من خطورتها على الوضع القائم آنذاك في الجزائر ومنددا برد الفعل الاستعماري في قمع الجزائريين للقضاء على الثورة بوسائل التقتيل الجماعي..."، كما جاء في العدد 60 أفريل 1955م: "أن الأحداث الناتجة عن تجاهل الاستعمار تطبيق قوانين 1947م، وإعطاء الجزائريين الحق في التمثيل والاستمتاع بالثروة خاصة بعد ظهور هذه القوانين حيث أصبح التزوير الانتخابي ممارسة رسمية مطبقة على نطاق واسع.[2]

إن الملاحظ من قراءة مادة التحليل أن تناول الجريدة للموضوع المدروس كحدث كان بصورة مكثفة في بداية ظهوره على الساحة الجزائرية، لذا حاولت الجريدة إبرازه كظاهرة جديدة حاولت استغلالها لدفع السلطات الاستعمارية إلى إجراء إصلاحات سياسية في إطار السيادة الفرنسية، لم تخرج عن أطروحات الحزب وبرنامجه السياسي وهي آنذاك لم تتردد في وصفها بالأحداث الخطيرة (أربع مرات) والمأساوية والمشكل الخطير لأنها حسب ما ورد في العدد 47 (30 نوفمبر 1954م)، وضعت الجزائر في حداد وتسببت في وقوع العديد من الضحايا الأبرياء، وانطلاق حملة قمع عنيفة ضد الجزائريين أدت بدورها إلى سقوط ضحايا أبرياء آخرين، أو وصفها بمصطلحات: الأزمة

---

[1] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 184. ومحمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص 32، 33.

[2] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 185. أيضا: مولود قاسم، المرجع السابق، ص 64.

الخطيرة (مرتين) والمأساة الكبرى (5مرات) والهاوية والنكبة والكارثة والأحداث الدامية (مرتان) والحريق (مرتان) والانفجار.[1]

وعندما فتح المجلس الجزائري في 24 من نوفمبر 1954 نقاشا واسعا وحادا.... كان اقتراح كتلة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كما يلي: "بالنظر إلى الحوادث الخطيرة التي حلت بالقطر الجزائري وذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، وجرت إلى اضطهاد وحشي أوجد هو الآخر ضحايا بريئة نتيجة لسياسة التغليط التي ترفض مراعاة تطور العالم ويقظة ضمير الشعب الجزائري، يطلب المجلس من حكومة الجمهورية القيام بإصلاحات أساسية عاجلة تتماشى مع آمال الشعب الجزائري ووعود الدستور الفرنسي."[2]

ونشر ***فرحات عباس*** في جريدة الجمهورية افتتاحية يذكر فيها بمشروعه القديم وأنه لا يزال حلا ناجحا... وهو الاستقلال الداخلي: تكون مهمته أساسا تسيير الأمور الداخلية لكل جزء من أجزاء الوحدة الفرنسية في إطار إتحادي فدرالي، يجعل الدفاع والخارجية والبنك من اختصاص "فرنسا الأم". وظل الحزب يقترح حلولا علنية متدرجة قليلا، ولكنها كانت لا تزال تدور في الإطار العام المعروف لأفكاره السابقة، كما ظل يردد تلك الأفكار مدة حتى إعلانه حل الحزب نهائيا في 22 أفريل 1956م والانضمام إلى الثورة.[3]

فكان السيد ***فرحات عباس*** بذلك ضد سياسة حكم استعماري في الجزائر قائم على الاستبداد وقمع الشعب الجزائري، وكان يؤمن الإيمان اليقين أن هذا النظام لا يتردد في استخدام أبشع أساليب الإبادة من أجل الحفاظ على مصالحه، وأن ما حدث في أول نوفمبر 1954م بالنسبة إليه هو الفرصة الملائمة للانقضاض على الشعب الجزائري مثل ما حدث في مجازر 08 ماي 1945م، لذلك لم يؤيد هذه الثورة منذ بداية انطلاقها، وقد تجلى هذا واضحا في تدخل السيد ***شريف حاج سعيد*** ، الذي تكلم باسم منتخبي الاتحاد الديمقراطي الجزائري في المجلس الجزائري، وتأسف على قيام أحداث ثورة أول نوفمبر 1954م، وأبدى حزنه العميق إزاء وقوعها متمنيا عودة الهدوء إلى الجزائر في إطار القانون.[4]

أعتقد أن موقف الحزب وعلى رأسه ***فرحات عباس*** يدل على أن الأحداث فاجأته، لأن ما كتبه في جريدة الجمهورية موجة للقراء سواء كانوا فرنسيين أو مسلمين جزائريين لذا لابد وأن يظهر

---

(1) أحمد بن مرسلي، المرجع نفسه، ص 186.
(2) جريدة البصائر: العدد 295، مجلد 7، ص 197.
(3) مولود قاسم، المرجع السابق، ص 69، 70.
(4) أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 189. أما عمار قليل فأشار إلى أن العلماء وحزب البيان قد أعلنا بشجاعة تأييدهما لجبهة التحرير الوطني. ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ج01، ص 226.

الطرح السياسي الذي يتميز بالليونة وعدم التسرع في الانضمام مباشرة للثورة التي يجهلون مصدرها أو تكون هذه فرصة للضغط على الفرنسيين من أجل افتكاك عدة مطالب.

وبالنسبة لوضع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان يختلف عن وضعية جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي، لم يكن رئيسه يؤمن بالعنف الثوري ويرفض أن يعالج المشكل الجزائري من زاوية الانفصال عن "الوطن الأم" فرنسا... لذا جاء موقف الحزب عند بداية الكفاح المسلح رافضا انطلاقا من معتقداتهم الإيديولوجية، بحيث سلكوا الطريق الليبرالي في طرح المسألة الاجتماعية عن طريق الأحزاب السياسية، وظلوا معتقدين أن هذا الأسلوب الغربي سيمكنهم من انتزاع حقوق الجزائريين المسلوبة، وقد انهار حزبهم أمام ثورة نوفمبر التي كانت قاعدتها الأساسية الأرياف والفلاحين.[1]

ويذكر ***عباس*** أنه التقى بالسيد ***محمد خيضر*** بالقاهرة في شهر جويلية سنة 1954م، فقال له: إن إستراتيجية الجميع (يعني جميع الأحزاب) يجب أن تتجاوز في وقت قريب جدا، لأن هناك وضعا جديدا سيفرض علينا نفسه ويجعلنا مجبرين للعمل في حزب واحد. وردا على سؤال ***عباس*** الذي استفسر عما إذا كان الوضع الجديد يشبه زمن أحباب البيان والحرية، أجاب ***خيضر*** : نعم ولكن بكيفية أفضل.[2]

والحقيقة أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن يؤمن بأن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة، ومع ذلك فإنه كان يعتقد بأن الهزة العنيفة التي أحدثتها في صفوف المعمرين سوف تفتح طريق المفاوضات وسيكون هو أول المستفيدين منها نظرا لماله من خبرة في المناورات السياسية ومقدرة على التلون والتكيف.[3]

ودائما في مجال الموقف المبكر من الثورة يشير ***عباس*** بأن أول اتصال له بجبهة التحرير الوطني كان في شهر جانفي بواسطة الشهيد ***عمار القامة*** . ونحن لا نعتقد أن يكون ذلك قابلا للتصديق.

أولا: لأننا لا نجد له أثرا في أي مصدر من المصادر التي تعالج تاريخ الثورة.

ثانيا: أن ***عباس*** لم يذكر المسؤول الذي كان القامة رسولا له.

---

(1) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 151.
النظرة الاعتدالية للحزب جعلته عقبة في طريق التحرير أكثر ما يكون عنصر من العناصر التي يجب العناية بها في الكفاح الذي يقوم به الشعب الجزائري...
ينظر: عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، ط1، دار هومة، الجزائر 2005، ص 208.
(2) عباس فرحات: تشريح حرب، ص 46. نقلا عن محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 152.
وهذا يدل على أن خيضر لمح بطريقة غير مباشرة إلى عملية التحضير للثورة، ورغم ذلك تجاهل قادة الحزب أمر وقوع عمل عسكري ضد الاستعمار.
(3) فرحات: تشريح حرب، ص 46. نقلا عن محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 154.

ثالثا: لأن العدد الرابع والخمسين من جريدة الجمهورية الجزائرية نقل على أعمدته ما يدعم اعتقادنا، وبالفعل فإن ***عباس*** في هذا العدد قد نشر شروطا (احترام القانون والعودة إلى حرية التصويت – احترام حرية التفكير، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين مع تطبيق العفو الشامل على كل المحكوم عليهم بسبب أفكارهم – حملات القمع في الأوراس والقبائل – المساواة في التمثيل بين الأوربيين والمسلمين داخل المجالس البلدية خاصة...)، قال إنها سهلة التطبيق إذا كانت السلطات مستعدة لدرء الخطر عن الوجود الفرنسي في الجزائر، ولا نظن أن تلك الشروط لها علاقة ببرنامج التحرير الوطني.

وهناك دليل آخر على أن الحزب كان يرفض التسليم بتمثيل جبهة التحرير الوطني للجزائريين، لامتناعه عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بمقاطعة الانتخابات الجهوية، فعلى الرغم من وجود تلك الأوامر وتأكيد قيادات المناطق على ضرورة الامتثال لها فإن ندوة إطارات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقدة بتاريخ 20 مارس 1955م، قررت المساهمة في العملية، وأوصت باتخاذ جميع الإجراءات السياسية والمادية اللازمة للدخول في المعركة الانتخابية.[1]

وهذه التصريحات والاستعدادات، تبرز بوضوح تمسك الحزب بخيار الشرعية، ومناهضة العنف، ودخل في لعبة ***سوستيل*** من خلال الاشتراك بواسطة ***أحمد فرنسيس*** في مفاوضات الثامن والعشرين من شهر مارس المشهور، ووعود الحاكم العام بالسهر على حسن سير الانتخابات فإن هذه الأخيرة قد ضاعت من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسبب التزوير الذي قامت به السلطات الاستعمارية من جهة، وإحجام الأهالي امتثالا لتعاليم جبهة التحرير من جهة ثانية.[2]

وأكد ***فرحات عباس*** بأن "الديمقراطية تقتضي تكوين الجماهير الشعبية فلا تعرف البلاد تحررا حقيقيا إلا بفضل وجود مواطنين واعين ناضجين ، فالحرية صبر وجلد ولنتسلق مع فرنسا كمرشد لنا مدارج الحريات الجمهورية الإنسانية. وأن مشروع دستورنا إن كان شرطا أساسيا فهو أيضا شرط كاف لتطور قطرنا". ومن هنا فإنه من الصعب جدا التخلي عن الانتماء الحزبي بهذه السرعة والانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني، الحزب حديث العهد، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في وجود ضمانات.[3]

وفي إطار الدفاع عن وجهة نظر الحزب حمل مسؤولية تفاقم الأمر في البلاد إلى النظام الاستعماري، ووصف مجاهدي الثورة بأنهم أرغموا من خلال تجاوزات النظام الاستعماري على عمل يائس واستطاعوا أن ينظموا غارات جريئة وهجمات مدبرة -أي أن المجاهدين لديه ربما هم

---

(1) عباس فرحات: تشريح حرب، ص 46. نقلا عن محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 155، 156.
(2) المرجع السابق، ص 157.
(3) عباس فرحات، المصدر السابق، ص 218.

جزائريون أرغمهم الاستبداد الاستعماري ودفعهم اليأس إلى القيام بما أسماه بالغارات الجريئة والهجمات المدبرة- وهنا يسجل بأن صاحب التدخل استخدم أسلوب غير مباشر في تعرضه للموضوع بتوظيفه لأسلوب غير المتأكد من صحة ما ذكره، حتى يبين للحاضرين أن لا علاقة له بهذه الأحداث وبالتالي لا يتبناها كأعمال ضد الشرعية الرسمية من جهة، كما أنه من جهة أخرى حاول إبراز هؤلاء الجزائريين الثوار بأنهم فئة مظلومة من طرف نظام مستبد لابد من القضاء عليه بالحل السياسي للأزمة.[1]

واعتقد السيد ***فرحات عباس*** في قرارات نفسه أنه يتبنى سياسة الاعتدال، وموقف الحياد من الوضع الناتج عن اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، والدعوة إلى الهدوء ونبذ أسلوب القوة في حل المشاكل سيجعله القوة السياسية المعتدلة على الساحة الجزائرية التي ستحظى بالدعم الشعبي والرسمي لإخراج الجزائر من سياسة القوى المتصارعة على ساحتها من معمرين وجزائريين، وكانت الانتخابات بالنسبة إليه الفرصة التي راهن عليها كثيرا لتحقيق اعتقاده.

كما اعتبر دخول حزبه الانتخابات عملا كفاحيا ضد غلاة المعمرين الرافضين لأي تسوية سلمية للوضع في الجزائر بهدف خلق الأجواء التي يحافظون من خلالها على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية، هذا الدخول الذي تم بناءا على ضمانات الحاكم العام شخصيا، لكن الأمور كانت غير ذلك، فالتزوير كان سيد الموقف خاصة في منطقة الأوراس الملتهبة، الأمر الذي جعل ***عباس*** يحمل مسؤولية ذلك إلى ما أسماهم برؤساء البلديات الأوربيين العنصريين الذين رفضوا دائما الاعتراف بسلطة فرنسا، والعمل على احترام القانون مذكرا أن الجزائر تشكل دولة داخل دولة، التي أصبحت ملكية خاصة لبعض العسكريين، وندد بما جرى قائلا: "إذا كلمة إرهابي تعني الخارج عن القانون، نستطيع اليوم مثل الأمس معاينة أن بعض رؤساء البلديات وبعض الإداريين هم الخارجون عن القانون الأوائل الذين عرفتهم الجزائر." مؤكدا بالحرف الواحد: "إنهم رجال فاسدون، الذين دفعوا ويدفعون أيضا بلادنا وسكاننا (يقصد مجاهدي الثورة) نحو اليأس والتطرف".[2]

وعند تدخله في أشغال المجلس الجزائري لشهر ديسمبر 1954م، حسب ما ورد في العدد 47 من جريدة الجمهورية، ذكّرزعيم الحزب الحاضرين بقوله: "لو طبق القانون وسير السكان ديمقراطيا شؤونهم الخاصة أقول أنه كان بالإمكان تجنب وجود مقاومة ومقاومين، ومتمردو هذه الناحية ربما

---

(1) أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 192. وأيضا: سطورا، المرجع السابق، ص 225.
(2) المرجع نفسه، ص 196، 197.

هم أطفال لم يستطيعوا الذهاب إلى المدرسة وفي سن الرجال لم يتمكنوا من التعبير بحرية المواطن".[1]

وقد ورد في العددين 50 و62 في الصفحة الأخيرة نداء كتب باللغة العربية باسم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري موجة للشعب الجزائري، والذي تم التأكيد فيه على أن جماعة من الأمة الجزائرية اضطرها اليأس في مواجهتها للنظام الاستعماري، فلجأت إلى استعمال وسائل الشدة الخاصة بالعدو. أي أن صاحب البيان هنا لم يفرق بين عمل الاستعمار والمجاهدين من حيث وسيلة القوة المستخدمة في مواجهة الآخر.[2]

ووجه الحزب في 15 (28 جانفي 1955م) خطابا إلى رئيس الحكومة الفرنسية ***منديس فرانس*** جاء فيه: "إنه من واجب حكومته إثبات أن باريس هي التي تحكم الجزائر عن طريق تطبيق القانون، وأما إذا كان العكس أي المعمرون هم الحكام الفعليون لهذه الأخيرة، فإن الجزائريين لم يبق أمامهم إلا الذهاب إلى السجن أو التمرد على السلطة عبر الالتحاق بالجبل." بمعنى أن العمل المسلح لمجاهدي جبهة التحرير الوطني هو مرة أخرى لدى صاحب القول تمرد على السلطات العمومية أمام تجاهل فرنسا لحقوقهم المنصوص عليها في القانون الفرنسي.

وتبعا لما ورد، فإن نشاط ثوار جبهة التحرير الوطني في الجريدة ما هو إلا –كما يعبر عنه باللغة الفرنسية (DES ATTENTATS)"اعتداءات"، أي هجمات إجرامية وغير قانونية ضد الأشخاص والممتلكات... الخ. وقد جاء ذلك كما رأينا سابقا في العدد 50 من طرف السيد ***فرحات عباس*** على مستوى الرسالة التي وجهها إلى الشعبين الجزائري والفرنسي بمناسبة حلول العام الجديد 1955م، التي أشار فيها إلى الوضع الخطير في الجزائر نتيجة اندلاع ما أسماه بأحداث نوفمبر، وما تلاها من قمع للجزائريين حيث ذكر في هذا الصدد: "يجب على الجزائر أن تتمكن من توقيف هذا السير الجهنمي نحو غد مأساوي مليء بالاعتداءات والتمشيط والأعمال الانتقامية والقتل الجماعي.[3]

أما رد فعل الحزب عن السياسة الفرنسية المنتهجة ضد الثورة. فنشر في العدد 47 (03 نوفمبر 1954م) رسالة احتجاج ضد قرار السلطات العسكرية الفرنسية القاضي بترحيل سكان بعض القرى في منطقة الأوراس نحو مناطق أخرى، محاولة منها لعزل مجاهدي الثورة عن السكان، عارض فيها بشدة شن حرب استعمارية ضد الجزائريين. هذه الحرب التي من شأنها كما عقب تعقد العلاقة بين الجزائر وفرنسا، ورفض فيها بقوة تحميل -الأهالي- ما آل إليه الوضع في البلاد لأن

---

(1) أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 199.
(2) المرجع نفسه، ص 202.
(3) المرجع نفسه، ص 204- 206.

الجبهة التي لم تحترم القانون -بحسبه- هي المعنية الأولى بهذا الاتهام مضيفا أنه لابد من تسوية الوضع سلميا طبقا لما يحقق مصالح فرنسا والجزائر في البلاد.[1]

ومع ازدياد قمع السلطات العمومية الفرنسية للجزائريين في إطار تصميمها على حسم الوضع لصالحها في الجزائر بالقوة ضد مجاهدي الثورة بالعدة والعتاد، لم يعد ذلك خفيا على أحد لاسيما على مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذين واصلوا عبر جريدة الجمهورية الجزائرية عمليات التنديد بسياسة المحتل الفرنسي ضد الجزائريين من خلال التركيز أكثر بدءا من نهاية جانفي 1955م، على كشف عمليات القمع الممارسة ميدانيا ضد السكان لفضح مرتكبيها أمام الملأ خاصة وأن الجهات الفرنسية والرسمية في الجزائر حملت شعارات وفاء الجزائريين لها... كما فعل ***أحمد بن زايدي*** في العدد 53 (18 فيفري 1955م) حينما أقدم على نشر تعليق فضح فيه القوات الفرنسية على قيامها يوم 20 جانفي 1955م بقتل عشرة جزائريين في منطقة الأوراس أي قبل شهر دون أن يشير إلى ذلك الإعلام الفرنسي الرسمي أو التابع للمعمرين..الخ[2]

والمسجل في طرح حل الأزمة الجزائرية موضوع الدراسة هو أن الأفكار المقدمة في هذا الصدد ركزت على عامل إصلاحات قانونية تفضي إلى إقامة جمهورية جزائرية قبل الإصلاحات الاقتصادية، وهذا لمواجهة أطروحات أنصار بقاء الوضع في الجزائر كما هو دون تغيير، خاصة غلاة المعمرين الذين ربطوا نظريا الوضع الناجم عن ثورة أول نوفمبر 1954م، بالوضع المعيشي السيئ للجزائريين نفيا لوجود مشكل سياسي في البلاد. لذلك راح ممثلوهم في الهيئة الانتخابية الأولى للمجلس الجزائري يدعون إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية عاجلة، الأمر الذي رفضه ممثلو حزب الاتحاد الديمقراطي في المجلس المذكور، وتجلى هذا الرفض في التدخل محل التحليل للسيد ***أحمد فرنسيس*** ، الذي خاطب الحاضرين في الهيئة الانتخابية الأولى بما يلي: "لحد الآن تريدون تجاهل المشكل السياسي ولا تعترفون إلا قولا بضرورة إحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية عاجلة، والتقدم الاجتماعي لا يمكن أن يحقق دون إصلاحات سياسية." هذه الإصلاحات السياسية التي تنهي كما ذكر حالة التزوير الانتخابي في الممارسة منذ أفريل 1948م في التصويت على أول مجلس جزائري وتلغي العمل بقانون البلديات المختلطة لتحرير الجزائريين وجعلهم يشاركون في تسيير الشؤون المحلية، وتضع حدا للنظام المطبق على مناطق الجنوب الجزائري، ولنظام التسيير الإداري لشؤون العبادة الدينية الخاصة بالمسلمين، وتضمن تعليم اللغة العربية والتمدرس لمليون

---

[1] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 209.

[2] المرجع نفسه، ص 213، 214.

ونصف المليون للأطفال الجزائريين خارج المدرسة، والقضاء على بؤس الفلاحين الجزائريين في الريف.[1]

هذا ما أثبتته الرسالة التي بعثها ***يوسف بن خدة، أحمد بودة، ومصطفى فروخي*** إلى ***فرانسوا ميتيرون*** –وزير الداخلية- التي تحمل: "من الضروري أن تتعجل في تغيير السياسة المطروحة وتعترفوا بحرية كل القادة السياسيين، الانتخابات النزيهة، وأخيرا الاعتراف بأن لكل الجزائريين الحق في ممارسة نشاطاتهم بحرية وديمقراطية مضمونة من السلطة الفرنسية في المقام الأول".[2]

يتجلي من خلال ما تقدم أن رد فعل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حول انطلاقة الثورة كان متوقعا بحسب توجهاته السياسية، فقد كان يدعو إلى الإدماج في بداية الأمر، ثم منذ سنة 1943م، ركز على مطلب تكوين اتحاد فدرالي مع فرنسا، إضافة إلى أنه كان يدعو إلى الحل السلمي للقضية الجزائرية، نظرا لعدم تكافؤ القوة العسكرية بين الطرفين. والملاحظة التي استوقفتني أن كتاب ليل الاستعمار ***لفرحات عباس*** أشار بأنه منذ الوهلة الأولى لانطلاقة الثورة قد أيدها الحزب وانضم إليها أكبر قادته وأن الطرح الذي يقول بأن الحزب كان يعتمد على ما يسمى "الثورة بالقانون" هي من أجل إثبات عدم صلاحية القانون الفرنسي... "أما ما يخص حزبنا، فإن الفاتح نوفمبر 1954م، لم يحدث أي مشكلة بل كان ذلك اليوم حلا للمشاكل التي كنا نجابهها منذ عشرات السنين... فأصبحنا بين أمرين لا ثالث لهما الالتحام بالشعب أو الانفصال عنه، فاختار حزبنا بالإجماع طريقة التضامن الوطني. إن هذا الاختيار لم يكن بالأمر المرتجل، ففي سبتمبر 1948م، وجهت في مدينة سطيف نداء لشباب حزبنا فأهبت بهم أن يبقوا دائما في الكفاح وقع ما وقع، إن للشباب مسؤوليات خاصة به، ولكنني أكدت لهم بأنهم سيجدوننا – نحن القدماء– دوما بجانبهم إذا جد الجد ودقت ساعة التضحيات".[3]

أعتقد أنه لا يمكن التسليم بما ورد في هذا القول لأنه سبق وان ذكرنا ما يثبت أن الحزب لم يكن مع خيار العمل المسلح، ولم يلتحق البيانيون بالثورة إلا بعدما استنفذوا كل الوسائل والطرق التي تمنكنهم من إيجاد حل للمشكل الجزائري بطريق سلمية.

وقد ظل رئيس الحزب متمسكا بالآمال وينتظر استجابة الإدارة الفرنسية لمطالبه، من أجل ذلك اتصل بها عدة مرات، والتقى بالسيد ***جاك سوستيل*** [4] مرتين، الأولى في نهاية شهر مارس 1955م، والثانية في شهر ماي من السنة نفسها وقبيل التحاقه بالقاهرة في شهر مارس 1956م، التقى

---

[1] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 219.

[2]ALI KAFI :Du militant politique au dirigeant militaire, Mèmoires(1946-1962),CASBAH Editions,Alger,2009,p38.

[3] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 281، 282.

[4] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

بالسيد ***روبيير لاكوست***[1] وناقش معه -حسب عباس نفسه- المشكلة الجزائرية بمختلف أوجهها، كما أعاد عليه ما كان قد ذكره من السيد ***جاك سوستيل*** وهو أن الحل الأسهل والواقعي هو إقامة دولة جزائرية لأن الجزائر الفرنسية لم تستطع تحقيق التكامل.[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] ينظر الملحق 07. ص184 من الدراسة.

[2] العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص 33، 34.

المبحث الثالـــــث:

رد فعل جمعية العلماء المسلمين.

نبدأ تحليلنا لموقف جمعية العلماء المسلمين بما قاله الباحث ***مصطفى هشماوي*** في سياق حديثه عن ردود فعل الأحزاب السياسية عند انطلاقة الثورة: "أما جمعية العلماء الجزائريين، فكانت قيادتها أثناء بداية الكفاح المسلح مقسمة بين القاهرة وقسنطينة، وكانت تكرس كل مجهوداتها في التعليم والإرشاد الديني لتبعد عن نفسها كل شبهة. من ذلك أن رئيسها الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** اتصل به ***أحمد بن بلة*** -حسب رواية هذا الأخير- وطلب منه أن يوجه نداء إلى الجزائريين للالتحاق بالثورة ومساعدة المجاهدين لكنه رفض ذلك رفضا قاطعا. كما كانت جريدة البصائر الناطقة باسمهم لا تتطرق إلى الموضوع لا من قريب ولا من بعيد متجاهلة ذلك وكأن شيئا لم يكن".[1]

ويرى المؤرخ ***محمد حربي*** أنه: "من بين كل اتجاهات الرأي القومي كان موقف العلماء هو الأكثر بطئا في الظهور، ففي أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، حين التمس ***بن بلة*** من الشيخ ***الإبراهيمي*** أن يتوجه بالنداء إلى الجزائريين كي ينخرطوا في الكفاح المسلح، رفض الشيخ المذكور رفضا باتا، وفي الجزائر امتنعت صحيفة جمعية العلماء عن أي تعليق عن الحدث وكان التحفظ لابد منه: "لا نملك حاليا معلومات مفصلة وكافية... لا يمكننا إذا أن نقوم بأدنى تعليق، أضف إلى ذلك أن ليست البصائر هي التي في وسعها السماح لنفسها بإظهار العجلة في هكذا حقول". وفي كانون الثاني/ يناير 1955م، وجه العلماء نداء إلى تجمع شعبي جزائري يضم كل المنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بتعاطفها مع القضية الجزائرية، كانت هذه المبادرة تعكس مباشرة الأهداف التي كانت تتوخاها جبهة التحرير الوطني، وتلتقي في بعض وجوهها مع النداء الذي أطلقه المركزيون في 02 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م.[2]

ومن الممكن أن نضع جمعية العلماء في مقدمة التشكيلات السياسية والهيئات الثقافية والاجتماعية التي وجدت نفسها صبيحة ذلك الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954م وجها لوجه مع وضع ظلت تنشده مدة وجودها لكنها لم تهتد إليه، وهو الآن مفروض عليها دون أن تعلم الجهة المسؤولة عنه، أو الأسباب المباشرة التي قادت إليه لتتأكد من أنه الأمل الذي يصحب التغيير للحالة الراهنة

---

[1] مصطفى هشماوي: جذور ثورة نوفمبر في الجزائر- دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ط1، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 72.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 121.

التي كان عليها الأهالي... وكانت افتتاحية البصائر الصادرة بتاريخ الخامس من نوفمبر معبرة عن دهشة الجمعية وعن الحالة النفسية التي كان عليها أعضاؤها البارزون: "فلحد تلك الساعة يقول الكاتب –أي كاتب الافتتاحية – لم نتوصل إلى التفاصيل المقنعة عن الحوادث وليس بأيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار(وكالات الأنباء)". ومن خلال أعداد البصائر في الشهرين الأخيرين من سنة 1954م، أصاب الجمعية التذبذب وارتكبت قيادتها أول غلطة في حق الثورة، تتجلى في معارضتها العفوية واللاشعورية لبيان أول نوفمبر. وكان من المفروض أن تواصل ملازمتها الصمت مادامت غير مقتنعة أو غير مؤمنة بما حدث، خاصة وأنه لم يكن هناك ما يحتم عليها الإفصاح عن رأي يختلف كل الاختلافات عما جاء في النداء الموجه للشعب الجزائري الذي قد تكون قيادة الجمعية تحصلت على نسخة منه.[1]

وأوردت جريدة البصائر في عددها الصادر بتاريخ السابع من ديسمبر –دون الأخذ بعين الاعتبار دعوة جبهة التحرير إلى العنف الثوري- أنه بإمكان الحكومة الفرنسية معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة وإعلان برنامجها إعلانا صريحا، وإقدامها على تنفيذه مهما كانت معارضة رجال الرجعية الاستعمارية الذين يريدون الرجوع إلى الوراء، وسلوك سياسة الشدة والعنف والقسوة والانتقام الجماعي، وأنها تدعو إلى تطبيق ما يسمى بقانون الجزائر الذي ظهر سنة 1947م، ثم اختفى بسبب رفض المعمرين له ومحاربته بكل الوسائل... وبمجرد أن اطلع على ذلك قادة الثورة في الأوراس، ومنطقة الشمال القسنطيني، وجهوا إنذارا شديد اللهجة لقيادة جمعية العلماء، وطالبوها من جديد الامتثال للنداء وبحل نفسها ليلتحق أعضاؤها ومحبوها فرادى بجبهة التحرير.[2]

هذا عن الاتجاه المجدد والمعتدل داخل الجمعية. أما الاتجاه الثاني ويتزعمه الشيخ العربي التبسي بمساعدة الشيخ ***حماني*** والشهيد ***رضا حوحو*** ، فدعا إلى الالتحاق بالثورة والامتثال لأوامر القيادة الثورية واحترام كل ما جاء في نداء أول نوفمبر، ويبدو هذا جليا من خلال افتتاحية الثامن من شهر فيفري التي يعتقد أنها بقلم الشهيد الشيخ ***العربي التبسي*** ، لحملها دعوة صريحة إلى الجهاد ووصف فيها الثوار: "إنهم رجال تململوا وتحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم أمامها كل معترض مهما كان قويا، وتقدموا إلى الأمام ولا يتقهقرون أبدا إلى الخلف".

---

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق ص 181، 182. ويشير في الهامش أنه علم فيما بعد أن قيادة الجمعية تحصلت بالفعل على مجموعة من النسخ، وأولتها في ذلك الحين عناية كبرى لكنها فضلت أن يكون موقفها مماثلا لموقف الإتحاد الديمقراطي... ويتوافق هذا مع ما كتبه أحمد توفيق المدني في كتابه حياة كفاح، ج3 ، ص 19: أنه قد تسلم منشور الثورة السري، وكان يعلم بميقاتها... ومن الملاحظ أن محمد الزبيري لم يحدد المكان والزمان والكيفية التي تسلمت فيها الجمعية نسخ البيان. وبالنسبة لتوفيق المدني، فما دام أنه كان يعلم، فلماذا لم يؤيد الثورة منذ انطلاقتها مثل الشيخ العربي التبسي، أو الشيخ الإبراهيمي فيما بعد؟

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 183.

وأصبحت بذلك جريدة البصائر تعكس رأي تيارين سياسيين مختلفين. الأول: التيار الثوري الذي يبدو واضحا في النداء الذي صدر في البصائر بتاريخ 25 فيفري، ومن جهة ثانية التيار الذي يطلق عليه أصحابه صفة الاعتدال، والذي يتمثل في محاولات الانفتاح على السلطات الرسمية آملا في إيجاد طريق التفاوض قصد التوصل إلى إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تطبيق الإصلاح الذي من خصائصه: العدل والمساواة بين كافة سكان الجزائر...[1]

وينبغي التمييز بين قيادة جمعية العلماء في الخارج وقيادتها في الداخل. أما الأولى فتتمثل بصفة خاصة في شخص ***البشير الإبراهيمي*** الذي كان يعيش في القاهرة ويتنقل باستمرار عبر مختلف البلاد العربية في المشرق، ولقد نشر بتاريخ الثامن من شهر نوفمبر بيانا أعلن فيه عن تأييده للثورة[2]. وأما قيادة الداخل، فإن زعماءها باستثناء الشيخ ***العربي التبسي*** - الذي كانت مواقفه مشرفة وثورية منذ أن دوت الرصاصة الأولى- لم يستجيبوا لنداءات الثورة وظلوا يناورون سواء من أجل تجاوز جبهة التحرير والتفاهم مع العدو، أو لربح الوقت لعل الجيش يتمكن من إخماد النار بسرعة.[3]

وفي إطار توضيح رأي الشيخ ***العربي التبسي*** ، فقد أدان باسم الجمعية -بحكم أنه الرئيس الرسمي لها- المشاركة في المفاوضات مع الوالي العام ***جاك سوستيل*** ، ولكنه كان معزولا عن كل نشاط بسبب معارضته لتصرفات رفاقه... فتدخل ***عبان رمضان*** وأرسل الشيخ ***الحسين بن الميلي*** في مستهل شهر ماي 1955م، يدعو أعضاء الجمعية للانضمام فرادى وللقيام بدور المناصر لجبهة التحرير الوطني في أوساط الجماهير الشعبية وفقا لما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر 1954م... وقد استقبل من طرف الشيخ ***العربي التبسي*** في مكتبه وحينما فاتحه في الموضوع الذي جاء من أجله قال له بأنه مستعد شخصيا لتنفيذ كل ما تأمر به الجبهة، وأنه مؤمن بأن الكفاح المسلح هو أسلم وأقصر طريق للتخلص من الاستعمار . أما عن باقي الأعضاء فأكد له عدم استعدادهم في ذلك الوقت للانضمام إلى أي حركة تشتمل على العنف خاصة وأنهم ممثلون رسميا في الوفد الذي مازال لم ينته من التفاوض مع ***جاك سوستيل***.[4]

... ثم تحدث مبعوث ***عبان*** مع الشيخ ***خير الدين*** شخصيا فأكد له هذا الأخير بأن هناك آمالا كبيرة للتوصل إلى نتائج إيجابية من خلال المحادثات التي كانت جارية مع الوالي العام ثم سأله: هل

---

(1) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 184. وفي نفس العدد ذكر ما يلي: "...ولا تقبل الأمة بأية حال ولا ترضى عن برنامج إصلاحي إلا إذا حقق رغبتها التحريرية الكبرى في كل ما يتعلق بالحكم، والإدارة والشؤون العامة وكل ما يتعلق بدينها ولغتها وتتوجه الجمعية إلى الأمة بكلمة طيبة تستحثها فيها على التماسك والتكتل والوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريتها المنتهكة وحقها المغصوب وكرامتها المهدورة وروحياتها التي امتهنت حتى تخرج من هذه الأزمة الطويلة المدى بتحقيقيها أهدافها وبلوغ غايتها الكبرى وأن تصبر الصبر الجميل على ما تعانيه من إرهاق ومظالم، فساعة الفرج قريبة بحول الله".

ينظر مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص71.

(2) عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 145. وللتفصيل أكثر في هذه النقطة بداية من الصفحة 105.

(3) رأي عبر عنه العقيدين: بوبنيدر وبن طوبال –من مسؤولي المنطقة الثالثة-

ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 186.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 187.

للثورة من القوة ما يمكنها من مواجهة القوات الفرنسية والانتصار عليها؟ فأجابه ***بن الميلي*** : إن جبهة التحرير الوطني كالفلاح مهمتها الحرث والبذر، أما الباقي فالله يتولاه بالنسبة للزرع فإن الشعب فيما يتعلق بالكفاح هو الذي يتولاه بيده النصر أو الهزيمة.[1]

ولم ينكر *الشيخ* ***خير الدين*** - موضوع التفاوض مع ***سوستيل*** ، ولكنه أشار بان جبهة التحرير الوطني عندما علمت بذلك اتصلت به وبباقي أعضاء الوفد عن طريق الشهيد ***عبان رمضان*** ، وطلب منهم أن يواصلوا مساعيهم شريطة ألا يتورطوا مع العدو. وهذا الزعم ليس من السهل تصديقه خاصة وأن ***عبان رمضان*** لم يترك مذكرات أو غيرها من الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة هذا الموضوع. غير أن هناك حقيقة يعترف بها جميع المسؤولين الذين ما زالوا على قيد الحياة ومفادها أن ***عبان رمضان*** اتصل فعلا بالمفاوضين الجزائريين وأمرهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتستجيب تشكيلاتهم المختلفة لنداء الفاتح نوفمبر. ومن المعلوم أن النداء واضح، ومما جاء فيه: "لا يخول لأحد كان من كان أن يتفاوض باسم جبهة التحرير الوطني"، ومهما يكن من أمر فإن حكم الإعدام الذي أصدرته المنطقة الثانية ضد أعضاء الجمعية الذين قاموا بأعمال تتعارض مع مضمون النداء قد حوله ***عبان*** إلى نوع من العفو شريطة أن تعترف الجمعية بأخطائها وتدعوا أعضاءها للالتحاق فرادى بصفوف جبهة التحرير الوطني في داخل الوطن أو خارجه.[2]

ومن بين العلماء كان الشيخ ***خير الدين***، المالك الكبير للأراضي في أقاليم بسكرة يؤيد إجراء اتصالات مع السلطات الفرنسية وقد تمت تلك الاتصالات فعلا لكن دون الوصول إلى نتيجة، وبصورة عامة كان العلماء يقدرون أن الاستقلال متعذر التحقيق وقد عبروا في تموز/ يوليو 1955م، عن تمنيهم إلغاء هيئة الناخبين الثانية وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم يشاركوا في الإعداد للثورة وإجراء انتخابات حرة. ولم يتبدل موقفهم إلا مع نهاية عام 1955م... وقد ضاعف حينئذ رئيسهم الشيخ ***العربي التبسي***، اتصالاته بالجبهة وفي 07 كانون الثاني/ يناير 1956م، وبعد أن يئس العلماء من إيجاد صدى لمساعيهم في فرنسا، وضغطت عليهم الأحداث، ونفذ صبر الكادرات الشابة نشروا بيانا يعلنون فيه: "إنه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسميا ودون مداورة بالوجود الحر للأمة الجزائرية، وبشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية

---

[1] شهادة للشيخ حسين بن الميلي.
ينظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 187، 188.

[2] وقد اختلف السياسيون حول هذه النقطة بالذات فمنهم من يراها انحرافا من عبان لأنه يكسر حكما صدر عن منطقة دون الرجوع إليها أو إشراكها في عملية إعادة النظر التي تمخضت عن العفو، وأنه لم يكن ضمن القيادة المشكلة، وقد فتح أبواب المسؤوليات القيادية لغير مناضلي ح.إ.ح.د وأعضاء المنظمة الخاصة على وجه الخصوص، وكان ذلك في نظر أصحاب هذا الرأي هو السبب الرئيسي في وقوع الأزمة السياسية الخطيرة التي كادت أن تؤدي إلى الحرب الأهلية سنة 1962م، والتي مازالت عواقبها قائمة تعاني منها البلاد في جميع الميادين، ومنهم من يرى بأن تصرف عبان لم يكن موجها للعلماء وحدهم، وقد ساعد كثيرا على توسيع القاعدة الثورية ومكن القيادة خارج الوطن بصفة خاصة من توظيف خبرات وإمكانات العديد من إطارات التشكيلات السياسية المختلفة.
ينظر العربي الزبيري، نفسه، ص 189، 199.

وجمعيتها التشريعية السيدة وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف" حتى بالنسبة للبرجوازيين الذين لم تكن تطمئنهم الطرائق المستعجلة لبعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني المعارضة مع التعليمات الدينية.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية: هل اهتمت جمعية العلماء عند بداية الثورة بالتعليم والإرشاد فقط من أجل إبعاد نفسها عن كل شبهة؟ ولماذا يرفض الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** توجيه نداء للأمة الجزائرية كي تلتحق بالثورة؟ وهل فعلا لم تهتم جريدة البصائر بموضوع الثورة لا من قريب ولا من بعيد وتجاهل الأمر وكأن شيئا لم يحدث؟ لماذا ربط ***الزبيري*** موقف الجمعية بموقف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؟

وحاولت فيما يأتي أن أجد إجابات لهذه التساؤلات، ومن جملة ما اطلعت عليه ما كتبه ***أحمد توفيق المدني*** تحت عنوان "العلماء والثورة " قائلا: "...أسلفت فيما مضى من حديث، أي آخر الجزء الثاني أنني كنت قد اتصلت في باتنة أيام احتفالنا بافتتاح مدرستها الكبرى برجل من أكبر رجال الحركة الجديدة وعلمت منه في سرية تامة أن نبوءتي فيما يتعلق بالثورة ستحقق عما قريب، وأنه سيمدني أول بأول بالمعلومات المتعلقة بالحدث العظيم حتى أسعى جاهدا مع إخواني الأبرار بكل ما في أنفسنا من قوة وإيمان لربط جمعية العلماء بموكب الثورة كي تعمل في دائرتها الخاصة بواسطة نظامها المحكم على نشر دعوة الثورة وإمدادها بالرجال والأموال، كما تسلمت منه أخيرا قبيل غرة نوفمبر منشور الثورة السري وعلمت بميقاتها المعلوم".

و يضيف: "بادرت حالا بالاتفاق مع الأخ المجاهد الكبير الشيخ ***محمد خير الدين*** بإرسال الدعوة المستعجلة لجمع المجلس الإداري لجماعة العلماء المسلمين على أن ينعقد بقسنطينة في معهد عبد الحميد بن باديس يوم غرة نوفمبر 1954م على الساعة العاشرة صباحا من أجل انجاز مذكراتنا حول قرارات سبتمبر... هكذا كان سير الجمعية إلى ذلك اليوم، وهي تذكر أنها اصطدمت أثناء سيرها هذا بحزب الشعب أولا وبحزب انتصار الحريات الديمقراطية - وهو نفس الحزب- ثانيا، بل تطور ذلك التصادم المؤلم إلى مبارزة صحفية حادة شارك فيها شيخنا ***محمد البشير الإبراهيمي*** ... فكيف يكون موقف الجمعية من الثورة المعلنة، والذين أعلنوها هم قسم من الحزب المذكور؟ نعم إن منشور الثورة يقول بنص صريح إنها ثورة شعبية لا حزبية وأن قيادتها شعبية لا حزبية، وأن قيادتها جماعية لا فردية، وأنها تدعو الأمة الجزائرية قاطبة للمشاركة ببذل الدم والسخاء بالأرواح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الذي يعيد لكل ذي حق حقه... وبعد مذاكرات طويلة ومفاهمات خاصة وعامة رأينا

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 121.

أننا من الثورة ومع الثورة، ولا يمكن إطلاقا أن لا نكون معها، مع الحذر التام. من أجل ذلك فنحن نهيب بكل سرعة بكل رجالنا وطلبتنا ومنظماتنا أن يعملوا ما استطاعوا مع الثورة ويبذلوا في سبيل نصرتها كل نفس ونفيس مع وجوب المحافظة التامة على مكتسبات الأمة التي هي المعاهد والمدارس الابتدائية على أن تعلن الجمعية موقفها في اجتماع عام، وخرجنا من الاجتماع مجاهدين في سبيل الله صفا واحدا، وأقول أداء للأمانة واعترافا بالحق أن الشيخ ***العربي التبسي*** -رحمه الله رحمة واسعة- قد سار سيرا موفقا، وتدرج في الثورة إلى الذروة، وكتب الله له -ولنعم ما كتب الله- أن يموت شهيدا من شهداء الثورة الأبرار... كان أول ما علمته هو أنني راسلت الرئيس ***محمد البشير الإبراهيمي*** أعلمه بالثورة وأهدافها ومما قلت له: وهكذا أيها الشيخ الجليل استجابت الأمة لدعوة الجهاد التي نشرناها مدى عشرين عاما، وأعلنتها ثورة عارمة على الغاصبين، وأسندت قيادتها لجبهة التحرير الوطني لا لحزب ولا لفرد، وإنما هي قيادة جماعية على قاعدة ***سعد زغلول*** -رحمه الله-"في ميدان التضحية متسع للجميع"، أما وقد انضممنا نحن للثورة... فنرجوك أستاذي الجليل أن تفجر من ينبوع فكرك الصافي موردا عذبا يشفي غلة الأمة الصدئة، وأن تنشر باسمك وبصفتك رئيسا للعلماء المسلمين الجزائريين منشورا عاما يبارك الثورة ويمجدها، ويدعو الأمة للمشاركة فيها روحا وبدنا ومالا فالساعة حاسمة، والمسؤولية جسيمة، ومن تأخر عن الكفاح اليوم فلن يتقدم بعدها للكفاح إطلاقا.[1]

وأود أن أبرز هنا بعض الملاحظات:

أولها: أنه لا يوجد تحديد واضح لهذا الاجتماع الذي عقده المجلس الإداري للجمعية، وما إذا كان رئيس الجمعية ونائبه الأول (الإبراهيمي والتبسي) على اطلاع بهذا الاجتماع، ويبدو من كلامه في الصفحة 20 انه تم عقد اجتماع قبل هذا دون علم الرئيس ونائبه، بل تحينوا فرصة غياب الشيخ ***العربي التبسي*** وعقدوا هذا الاجتماع.

الأمر الثاني: أنه في نفس الصفحة 20 يوجه نوعا من الانتقاد لشخص ***العربي التبسي*** بقوله: "كان *الشيخ العربي التبسي* -رحمه الله- على علمه الواسع، وتقواه العظيم، وتأثيره التأثير الإصلاحي الكبير في العامة، كان معتدا بنفسه متصلبا لرأيه، سريع الغضب"، ثم عندما يتكلم عن تأييدهم للثورة نوه بموقف الشيخ *العربي التبسي* الذي كان مؤيدا للثورة منذ الوهلة الأولى، لكن الشيخ ***خير الدين وأحمد توفيق المدني*** كانا مترددين وتريثا كثيرا في اتخاذ موقف حاسم.

والأمر الثالث: أنه طرح استفهاما عندما قال: فكيف يكون موقف الجمعية من الثورة المعلنة، والذين أعلنوها هم قسم من الحزب المذكور؟ فكان من الطبيعي التريث وعدم اتخاذ موقف حاسم يساند الثورة

---

[1] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ص 19 وأخرى. ويبدو لي أن في هذا الكلام تناقض، فبادئ الأمر يتحدث عن اتصاله بقادة الثورة دون ذكر اسم أحد. وأنه مستعد والجمعية للمبادرة، ثم يعود للحديث عن علاقة الجمعية بحزب الشعب، ونقرأ من خلالها أن الجمعية كانت متحفظة وموقفها جد غامض، ولم يحدد تاريخ الانضمام إلا في البيان الحاسم (جانفي 1956)، ولم يوضح تاريخ مراسلة الشيخ البشير الإبراهيمي.

التي يقودها من كانت الجمعية على خلاف معهم وغير معروفين بالنسبة إليها. وهذا يدل على أن بعض قادة الجمعية لم يوافقوا على العمل المسلح.

وتحت عنوان "حوادث الليلة الليلاء" تطرقت جريدة البصائر إلى الموضوع، لكنها لم تبرز موقفا واضحا وحاسما إزاء رفض أو قبول العمل العسكري، فقد كتبت: "فوجئت البلاد الجزائرية بعدد من الحوادث المزعجة، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر وهو عيد ذكرى الأموات، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين، ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران، إلا أن عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها، وكادت تتركز الحوادث في جهات جبال الأوراس وفي خط يسير من باتنة إلى خنشلة ثم يشمل الجنوب، وتلي عمالة قسنطينة بعض جهات العمالة الجزائرية كبلاد القبائل والعاصمة الجزائر وبوفاريك. إننا إلى حد الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث وأسبابها، وليس بين أيدينا إلا ما تنقلته الصحف وشركات الأخبار، فلا نستطيع أن نعلق عليها أدنى تعليق إلى أن تتبين لنا طريق الصواب. فليس من شأن البصائر أن تتسرع في مثل هذه المواطن ولكننا من جهة أخرى رأينا أنه لا يمكن أن يخلو هذا العدد من جريدتنا عن ذكر هذه الحوادث التي تناقلت صحف العالم بأسره تفاصيله فقررنا الاكتفاء بذكر أهمها تاركين للزمن كشف الحقائق عن أسرارها ولسوف نتتبع ذلك بالدقة والاهتمام..."[1]

ومن الإنصاف أن نشير إلى الفرق بين تبني الثورة والدعوة لها وبين الانضمام لجبهة التحرير والالتزام بشرعيتها، والذي يدرس تطور الأحداث خلال خريف وشتاء 1954م، يدرك أن اللجنة التي كونت جبهة التحرير وأعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب الذي خرجت منه، فما بالك بقيادة التنظيمات الأخرى لاسيما من كان منهم بالخارج مثل ***الشيخ الإبراهيمي***، ومن الطبيعي أن يبادر الشيخ إلى تأييد الثورة والدعوة لها دون التسرع في الانضمام للهيكل الذي يقودها وهو جبهة التحرير. حقيقة أن الجبهة قد عينت ممثلين عنها في الخارج، وكان مقر هؤلاء بالقاهرة أيضا، ولا شك أن الاتصالات قد وقعت بين هؤلاء وبين الشيخ ***البشير الإبراهيمي***، لكن هؤلاء الأعضاء كانوا أيضا مجهولين لديه... إضافة إلى ذلك فإن الصلة الوطيدة التي كانت بين أعضاء مكتب المغرب العربي وبين السلطات المصرية كانت لا تساعد الشيخ ***الإبراهيمي*** على إعلان تأييده السريع لجبهة

---

[1] جريدة البصائر، المصدر السابق، المجلد 7، العدد 292، ص 173.
ينظر: الورتلاني، المصدر السابق، ص 181. أيضا: أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج 5، ص 41.

التحرير من أول وهلة، مكتفيا بتبني الثورة باعتبارها حدثا شعبيا وتاريخيا في انتظار انجلاء الوضع عن هيكلة الثورة وقيادتها الجديدة".[1]

ويبدو أن الشيخ ***محمد البشير الإبراهيمي*** كزعيم وطني كان الوحيد الذي لم ينحرف عن الخط الذي رسمته الجمعية كما انحرف غيره من الزعماء عن الخط الذي رسمه تنظيمهم. فقد واصل الدفاع عن مبادئ الجمعية، وحق الشعب الجزائري في التمتع بشخصيته السياسية والحضارية خارج البوتقة الاستعمارية الفرنسية، وقد وقف الشيخ مع هذا المبدأ سواء كان في الجزائر أو خارجها، وعندما أعلن الشعب ثورته كان الشيخ ***الإبراهيمي*** أول من احتضنها من الزعماء (نقصد بالخصوص *مصالي وعباس*) رغم أنه كان في المشرق بعيدا عن الوطن".[2]

ولقد أصدر مكتب الجمعية بالقاهرة يوم 02 نوفمبر 1954م بيانا جاء فيه: "أذاعت عدة محطات عالمية في ليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري... ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض التفاصيل لما أجملته الإذاعات فخفقت القلوب لذكر الجهاد الذي لو قسمت فرائضه لكان للجزائر منها حظان بالفرض والتعصيب، واهتزت النفوس طربا لهذه البداية، ثم طرقنا طارق الأسى لأن تكون تلك الشجاعة التي هي مضرب المثل لا يضاهيها سلاح، وتلك الجموع التي هي روق الأمل لا يقودها سلاح. إن اللحن الذي يشجي الجزائري هو قعقعة الحديد في معمعة الوغى، وإن الرائحة التي تعطر مشامه هي رائحة هذه المادة التي يسمونها البارود، أما نحن المغتربين عن الجزائر فوالله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية –حين سمعنا الخبر – روائح الدم زكية، فشارك الشم الذي نشق، السمع الذي سمع، والبصر الذي قرأ، فيتألق من ذلك إحساس مشبوب يصيرنا –ونحن في القاهرة– وكأننا في مواقع النار من خنشلة وباتنة".[3]

كما أصدر مكتب الجمعية بالقاهرة بيانا آخر تحت عنوان "أوسع المعلومات عن بداية الثورة في الجزائر" جاء فيه: "انفجر بركان الثورة المباركة في الجزائر ليلة اليوم الأول من نوفمبر الحالي، وقد كنا نحن الجزائريون الموجودون خارج الجزائر نترقب هذه الثورة ونتوقعها، لأنها الأمل الوحيد في تحريرنا من التعسف الفرنسي الذي لا يعرفه إلا من ابتلي به، ونتوقعها لأن هذا وقتها... ومضى على الثورة عشرة أيام ونحن نحترق شوقا إلى الإطلاع على حقيقة ما يجري هناك، وكيف ابتدأت الثورة؟ ومن هي العناصر التي قامت بها؟ وبأي صبغة تصطبغ؟ وإلى أي اتجاه تتجه؟ وهل انتشرت حتى نبني على مقدماتها الصحيحة نتائج صحيحة، ونستطيع أن نتحدث عليها بالصدق ونصفها

---

(1) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، المرجع السابق، ج5، ص 277.
(2) نفسه،ج5، ص 266.
(3) أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإبراهيمي، المصدر السابق،ج5، ص 37.

لإخواننا الذين لا يعرفون الجزائر، ونصورها بصورتها الحقيقية من غير مبالغة نغريهم بها، ولا تقصير يثبط العزائم، وحتى نغذيها بما نستطيع من وقود روحي أو مادي، إذ لا يستطيع العاقل أن يتحدث عن شيء يجهل تفاصيله وإن كان يعرف أسبابه".[1]

ومن النصوص التي تبرز موقف رئيس الجمعية الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** البيان الذي نشر في 15 نوفمبر 1954م، عن مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة تحت قيادة ***محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني*** في ثلاث صفحات تقريبا ومما جاء فيه: "أيها المسلمون الجزائريون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته حياكم الله وأحياكم ، وأحيا بكم الجزائر وجعل منكم نورا يمشي من بين يديها ومن خلفها... إن أقل القليل مما وقع على رؤوسكم من بلاء الاستعمار الفرنسي يوجب عليكم الثورة عليه من زمان بعيد، ولكنكم صبرتم ورجوتم من الصخرة أن تلين وطمعتم في المحال، وقد قمتم الآن قومة المسلم الحر الأبي فنعيذكم بالله وبالإسلام أن تتراجعوا أو تنكصوا على أعقابكم. إن التراجع معناه الفناء الأبدي والذل السرمدي، إن شريعة فرنسا تأخذ البريء بذنب المجرم وإنها تنظر إليكم مسالمين أو ثائرين نظرة واحدة وهي أنها عدو لكم وأنكم عدو لها، ووالله لو سألتموها ألف سنة لما تغيرت نظريتها العدائية لكم، وهي بذلك مصممة على محوكم ومحو دينكم وعروبتكم وجميع مقوماتكم. إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه ونهايته الموت فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت... أخلصوا العمل وأخلصوا بصائركم في الله واذكروا دائما وفي جميع أعمالكم ما دعاكم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق ومن بذل المهج والأموال في سبيل الدين واذكروا قبل ذلك كله قول الله: " **وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله** "[2] وقول الله:" **كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين**"[3] أيها لإخوة الأحرار، هلموا إلى الكفاح المسلح إننا كلما ذكرنا ما فعلت فرنسا بالدين الإسلامي في الجزائر وذكرنا فضائعها في معاملة المسلمين لا لشيء إلا لأنهم مسلمون، كلما ذكرنا ذلك احتقرنا أنفسنا، واحتقرنا المسلمين، وخجلنا من الله أن يرانا ويراهم مقصرين في الجهاد لإعلاء كلمته، وكلما استعرضنا الواجبات وجدنا أوجبها وألزمها في أعناقنا، إنما هو الكفاح المسلح فهو الذي يسقط علينا الواجب ويدفع عنا وعن ديننا العار، فسيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح إنه السبيل الواحد إلى إحدى

---

[1] الورتلاني، المصدر السابق، ص 179.أيضا: أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 40، 41.
ويبدو من هذا الكلام أن الشيخ الإبراهيمي لم تصله معلومات كافية عن الثورة، ولو اتصل به بن بلة في بداية الثورة لوضح الأمر.
[2] سورة التوبة، الآية 41.
[3] سورة البقرة، الآية 247.

الحسنيين: إما موت وراءه الجنة، وإما حياة وراءها العزة والكرامة... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."[1]

أعتقد أن هذه البيانات الثلاث الصادرة عن مكتب الجمعية بالقاهرة تزامنت مع انطلاقة الثورة، ووضحت جليا موقف قادة الجمعية بالخارج والمتمثل في احتضانها رغم قلة المعلومات التي وصلت إليهم، فقد ذكر البيان رقم 02 أنها مرت عشرة أيام دون أن يتعرفوا على المصدر والعناصر التي فجرت الثورة، لذا من الطبيعي التريث في إبراز موقف حاسم، والذي تضمنه فيما بعد البيان الصادر في 15 نوفمبر 1954م، حيث حث فيه الشيخ ***الإبراهيمي*** الثوار على مواصلة النضال دون انقطاع.

أما عن بيان أول نوفمبر وجبهة التحرير الوطني فقد ذكرنا سابقا أن ***أحمد توفيق المدني*** قد أشار إلى أنه كان يعلم بمنشور الثورة والجهة التي تبنتها، لكن بالنسبة لرئيس الجمعية الشيخ ***محمد البشير الإبراهيمي،*** لم أتحصل على دليل يثبت أنه كان على اطلاع بالأمر غير أنه لفت انتباهي ما كتبه المؤرخ أبو القاسم سعد الله عندما قال: "إن من يطالع بيان أول نوفمبر سنة 1954م، يلاحظ بدون شك أن هناك غيابا لمبادئ جمعية العلماء التي رسمتها للجزائر ماضيا ومستقبلا، كما يلاحظ أن البيان لا يجيب عن بعض النقاط بوضوح كالهوية والإسلام والعروبة، وأنه ليس ميثاقا بمرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية وإنما هو وثيقة سياسية –صحفية- كتب فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية، فكيف نتوقع أن يتبنى *الشيخ الإبراهيمي* ذلك البيان على علاته، وهو الأديب النابغ والممثل الرمز لجمعية أخذت على عاتقها استرجاع الشخصية العربية الإسلامية للجزائر؟ نقول هذا لكي يكون مفهوما عند من يفهم لماذا احتضن الشيخ ***الإبراهيمي*** الثورة من أول وهلة ولم يفعل ذلك مع جبهة التحرير ولكي يكون مفهوما أيضا أن بضعة أسابيع وربما بضعة أشهر قد مرت خلال سنة 1954م، دون أن يربط كل الجزائريين اسم الثورة باسم جبهة التحرير. والمعروف أن المسألة ظلت في الخارج بدون حل إلى مارس 1955م، عندما تكونت في القاهرة جبهة أخرى سميت "جبهة تحرير الجزائر" حضرها ممثلون عن كل الاتجاهات الوطنية بما فيها وفد جبهة التحرير الوطني، ويبدو أن الشيخ *البشير الإبراهيمي* قد لعب دورا أساسيا في تكوين جبهة تحرير الجزائر المذكورة، وفي لملمة أطراف كانت متباعدة مثل ممثلي ***مصالي*** وممثلي مكتب المغرب العربي".[2]

وجاء في ميثاق جبهة تحرير الجزائر – وثيقة مؤرخة بالقاهرة يوم 24 جمادى الثانية 1374هـ/17 فبراير 1955م- ما يلي: "...تداعي أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في مصر إلى

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 33 وأخرى. أيضا: الورتلاني، المصدر السابق، ص 147 وأخرى.

[2] سعد الله: أبحاث وآراء، المرجع السابق، ج5، ص 277. أيضا: أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 8.

يبدو لي أن بيان نوفمبر أشار إلى أن السيادة تكون في إطار المبادئ الإسلامية، وأن الشيخ الإبراهيمي لم يتبنى موقفه على بساطة العبارات التي كتب بها البيان، بل لعدم تبنيه حقيقة ما يجري في الجزائر، وخير دليل على ذلك ما صدر عن مكتب الجمعية من بيانات موضحة لقناعة أعضاء الجمعية.

مدارسة كل ما جرى ويجري في بلادهم من عدوان وتنكيل وتقتيل وتشريد من جانب استعمار غاشم حقود، ولقد استقر رأيهم على الوثيقة التالية... ولقد كان من الطبيعي والحالة هذه أن تتوحد جهود المسؤولين الجزائريين الموجودين في القاهرة الموقعين أسفله وأن يكونوا يدا واحدة في خدمة الجزائر والكفاح في سبيل تحريرها واستقلالها مساندين بذلك جيش التحرير وعاملين على إنجاح الحركة الثورية القومية القائمة الآن في الجزائر".[1]

وأشارت الوثيقة إلى أن الكل اقتنع وأقر جملة من النقاط في مجملها اعتبار الشعب الجزائري كتلة واحدة دون التفريق بين الهيئات أو الأفراد وأن يطلق اسم "جبهة تحرير الجزائر" على الكتلة التي أسسها المسؤولون المقيمون بالقاهرة، وأن تعمل هذه الجبهة على تحرير الجزائر من الاستعمار باستخدام كل الوسائل وهي مستعدة للاندماج في هيئة أجمع تشمل الأقطار المغربية الثلاث واعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، والإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المعرب العربي: تونس، الجزائر ومراكش... واشتملت اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر -المؤرخة في القاهرة يوم 25 جمادى الثانية 1374هـ/ 18 فبراير 1955م- على عدة مواد تنص على: ضرورة التنسيق مع جبهة التحرير الوطني، وحث الشعب الجزائري بجميع هيئاته وأفراده على تأييد الثورة من أجل الاستقلال، ومراقبة التطور السياسي في الداخل والخارج والدعاية لصالح القضية الجزائرية. كما نصت على تشكيل لجنتين: الأولى: تعمل على تدبير حاجيات جيش التحرير في الداخل. والثانية: تعمل على إثارة الرأي العام الدولي باتخاذ كل الإجراءات والأسباب للحصول على العون الأدبي والسياسي والمادي من الشعوب والحكومات لصالح القضية الجزائرية، إضافة إلى تشكيل مكتب إداري والذي أوكلت له مهمة تسيير الإدارة وإعداد جدول الأعمال والمحافظة على أموال الجبهة، وعلى أوراقها ويخضع الكل لتسيير الجبهة. وتم حصر حضور جلسات الجبهة إلا في الأعضاء المؤسسين وأن تعقد الاجتماعات بحضور أكثر من ثلثا الأعضاء مرة كل أسبوع على الأقل. وأشارت المادة التاسعة إلى إمكانية قيام الأعضاء بنشاطات خارج نطاق الجبهة دون المساس بميثاقها، وفي الأخير تم الإشارة أيضا إلى أن هذه اللائحة قابلة للتعديل استجابة للمصلحة العامة وبموافقة جميع الأعضاء.[2]

كما أصدرت جبهة تحرير الجزائر عدة بيانات منها البيان الذي يبرز عزم الحكومة الفرنسية إعلان حالة الطوارئ في الجزائر، وقد أشير إلى أن هذا البيان وجد في أوراق الإمام ***البشير الإبراهيمي*** ومكتوب بخط يده، ووجه من خلاله نداء إلى الشعب الجزائري وجميع الديمقراطيين في

---

(1) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ص 644، 645. نقلا عن: أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 53.
(2) أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر نفسه، ج5، ص 55.

العالم بما فيها المنظمات والحكومات الدولية الحرة وإلى الشعب الفرنسي مع إبراز خطورة إقدام فرنسا الاستعمارية على مثل هذه الإجراءات التي ينص عليها قانون الطوارئ.[1]

وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجبهة بالقاهرة يوم الاثنين 11 مارس 1955م، وجهت بيانا مطولا وضحت فيه الوضع في الجزائر، وأن الشعب الجزائري مستمر في المطالبة بحقه في الحرية مهما كلفه ذلك، وعودة فرنسا إلى استخدام العنف بجميع ألوانه مثلما هي متعودة، وهذا ما يزيد في حدة الصراع كما تعرض لذكر بعض مظاهر القمع الفرنسي، وعرج في الأخير على تأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها، وشكر كل الحكومات العربية والإسلامية التي قدمت المساعدة.[2]

ونود أن نبدي ملاحظة هامة هنا وهي أن رأي الشيخ ***الإبراهيمي*** عندئذ لم يكن مجرد رأي سياسي يعبر عن قبول كذا أو رفضه مثل بقية الزعماء، وسواء تعلق الأمر بممثلي جبهة التحرير الوطني أو بالسلطات المصرية، فإن رأيه كان عبارة عن (فتوى) تقول للشعب الجزائري إن الجهاد قد حق عليك وإن السلطات الفرنسية في الجزائر إنما هي سلطات كافرة يجب مكافحتها شرعا.

بالإضافة إلى الوزن السياسي لهذه الفتوى فالشيخ ***الإبراهيمي*** كان من رجال الدين البارزين وكان مشهودا له بالتعمق في الفقه والأصول وأحكام الشريعة الإسلامية وكان زعيما لهيئة دافعت عن الدين الإسلامي، وحرية التعليم العربي وإحياء الشخصية العربية الإسلامية، ولذلك قلنا إن رأيه ليس في وزن رأي زعيم آخر في بلاده أو خارجها. لقد كان ينظر إليه على أنه يمثل فتوى شرعية للجهاد والتحرير، وسنلاحظ أن العناوين وروح المقالات التي سنقرؤها مليئة بالعبارات الدينية والجهادية مثل (الرضى بسلب الدين كفر) ومثل (موالاة المستعمر خروج عن الإسلام) كما أنها مليئة بقوة البيان وبلاغة الأسلوب.[3]

وواصل الشيخ من خلال مكتب الجمعية في القاهرة مسيرته النضالية بتوجيه الخطب مثل التي كانت تحت عنوان "كيف تنجح الثورة؟" والتي ركز فيها على ثلاثة أشياء وهي: الإطالة وضرب مثالا بالثورة الليبية التي قادها الزعيم عمر المختار التي امتدت لعشرات السنين. والأمر الثاني الشمولية من أجل توزيع القوى الفرنسية وتشتيتها ، والثالث: التسليح.[4]

وهناك العديد من الكلمات التي ألقاها عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة تعددت مواضيعها بحسب الظروف والمستجدات وأخذت عناوين مختلفة مثل: التكالب الاستعماري على الجزائر وموالاة الاستعمار خروج عن الإسلام، والإسلام في الجزائر، والجزائر المجاهدة، ودور الدول

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 57، 58.
(2) المصدر نفسه، ج5، ص 59 وأخرى.
(3) سعد الله، المرجع السابق، ج5، ص 278. أيضا: أحمد طالب، المصدر السابق، ج5، ص 8.
(4) أحمد طالب، المصدر نفسه، ج5، ص 64.

الإسلامية في المؤتمر الآسيوي –الإفريقي– بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ 1955م، وعبرة من ذكرى بدر والتي ألقاها يوم 15 ماي 1955م، ونفحات من ذكرى فتح مكة ومن وحي العيد 21 ماي 1955م، وشرعة الحرب في الإسلام وكلها كانت في سنة 1955م، وبعض المحاضرات مثل التي ألقاها في معهد الدراسات العليا بالقاهرة في ماي 1955م، والتي كانت بعنوان "الاستعمار الفرنسي في الجزائر" بدأها بالتعريف بالجزائر والتأكيد على الروابط المتينة التي تربطها بباقي الشعوب العربية والإسلامية وعرف بتاريخ الجزائر منذ الفتح الإسلامي حتى فترة الاستعمار الفرنسي.[1]

إذا فرصيد الجمعية حافل بالمحطات البارزة والمواقف الواضحة المعبرة عن توجهها الذي يحمل الصبغة الدينية والنهج الإصلاحي بالدرجة الأولى، وقد ساهمت إلى أبعد الحدود في استمرار تمسك الأمة الجزائرية بثوابتها وهويتها الوطنية وانتمائها إلى الأمة العربية والإسلامية. وانطلاقة الثورة لم تفاجئ الجمعية وحدها فقط بل فاجأت الجميع من تنظيمات سياسية بصفة خاصة والشعب بصفة عامة، وصداها كان يتطلب وقت وإمكانيات مادية وخاصة في مجال الإعلام والاتصال. أما استمرار بعض كوادر الجمعية مثل الشيخ ***محمد خير الدين*** وغيره ترددهم وعدم إبداء موقف واضح فيبدو أنهم كانت تنقصهم روح المبادرة وطغت عليهم الحسابات مثلما تبرزه البصائر في العدد 300 الذي نشر بتاريخ 13جمادى الأولى 1374هـ الموافق لـ 07 ديسمبر 1954م، في المجلد السابع الصفحة 237 كتبت تحت عنوان: "بعد الزوبعة" فنحن نقف أمام افتراضين:

فإما أن تتغلب قوى الحكومة الشاكية السلاح المتعددة الفرق في أيام قليلة على الجماعات الثائرة المسلحة، التي لا تزال ترابط في أعالي الجبال في نقاط كثيرة من جهات البلاد، وينتهي أمر الملاحم في أمر قريب.

وإما أن تستطيع تلك الجماعات الثائرة النجاة بنفسها كلما أحدق بها، وتستمر على أعمالها فإذا ما خسرت ميدانا ظهرت في ميدان آخر، وبهذا تستمر الحوادث وتزداد الحالة تحرجا وكدرا...

وتواصل. فلو سرنا مع الافتراض الأول وكانت الحوادث قد انتهت أو هي في حكم المنتهية. فالواجب هو الإسراع لإقامة دعائم السياسة الحرة الرشيدة التي ترضي الشعب، وتبعد عنه أشباح الماضي المؤلم... أما في حالة ما إذا تحقق الافتراض الثاني ودامت هذه الحوادث أكثر مما يعتقد الإداريون أنها ستدوم، أو في حالة ما إذا عاد لها نشاطها القديم، ويجب أن نتوقع كل شيء مادمنا في عالم الافتراض... وهذا الكلام لخير دليل على صعوبة اتخاذ الموقف. و استمرار التردد قد يفهم منه اتخاذ

---

[1] لمعرفة التفاصيل ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 66 وأخرى.

موقف معادي للثورة وهذا ما يتوصل إليه كل عاقل. ويبقى أنه من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابـــــع:

رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري.

قبل انطلاقة الثورة وضحنا في الفصل الأول أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يستطع التخلص من عقدة التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي وقرارات العناصر الأوربية، ومن الإيديولوجية التي ورثها عن الكومنتيرن، رغم التجديد الحاصل داخله والذي مس القاعدة –انضمام عناصر جزائرية ينتمي غالبيتها إلى الطبقة البروليتاريا- وانتشار الوعي السياسي داخل المجتمع الجزائري، واندلاع الكفاح التحرري على المستوى الخارجي خاصة في فيتنام، تونس والمغرب...

كان الحزب يعرف منذ الوهلة الأولى أن أحداث ليلة الفاتح نوفمبر 1954م، هي بداية الثورة، كونه لم يكن غائبا عن مجريات الأحداث في الجزائر، ولكن كان من الصعب عليه أن يقر هذه الحقيقة علنا، وذلك نتيجة استمرار تأثير العنصر الأوربي داخل الحزب، وبالتالي عدم القبول بانفصال الجزائر عن فرنسا هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن نجاح هذه الثورة يعني قيام نظام وطني ديمقراطي يسوي بين جميع أبناء المجتمع الجزائري، وهذا ما ترفضه الفئة الأوربية حتى ولو كانت تؤمن بالشيوعية وأفكارها. كما أن مفهوم الثورة عندهم لا يتعدى مفهوم الطبقية، وثورة التحرير هدفها جمع شمل كل الجزائريين، والعمل من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ولو انضم الشيوعيون إلى الثورة معناه الاعتراف بالزعامة للحركة الوطنية.[1]

وقد تطرقت يومية "الجزائر الجمهورية" -عدد 02 نوفمبر- على امتداد ثمانية أعمدة، إلى الأعمال المسلحة التي وقعت عشية ذلك اليوم مذكرة بالمواقف التي ما انفكت تدافع عنها: وضع حد للنظام الكولونيالي من خلال مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للسكان الجزائريين هو السبيل الوحيد الذي يمكن من تفادي تكرار مآسي أحداث في مدغشقر والفيتنام.[2]

فقد فاجأت انطلاقة الثورة الحزب الشيوعي الجزائري، ففي بيانه الصادر في 02 تشرين الثاني/نوفمبر 1954م، أبرز مواقفه المبدئية بشأن المسألة الجزائرية، إذ لم يأت فيها لا من قريب أو من بعيد على أي ذكر لمطلب الاستقلال، كما لا تجد فيه موقفا واضحا ضد هذا المطلب إلا أن ثمة

---

(1) العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 165، 166. أيضا: أحمد بوسجادة: رسالة ماحستير سابقة، ص 11.

(2) هنري علاق، المصدر السابق، ص 203. أعتقد أنه يقصد بالممثلين الحقيقيين أنصار النزعة الإصلاحية ودعاة التعايش بين الجنسين الأوربي والأهلي مع المساواة في الحقوق والواجبات، كما وصفوها بأنها "حوادث واعتداءات"، ووصفتها نقابة العمال الشيوعية بأنها "أعمال".
ينظر: جودي الأخضر بو الطمين: الإعداد السياسي والعسكري لاندلاع الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان: 158/157، 1418هـ /1997م، ص 20.

اهتماما موسوسا لمصالح فرنسا ودعوة إلى حل ديمقراطي يحترم مصالح كل سكان الجزائر. وإذا نظرنا إلى البيان ضمن الظرف الذي صدر فيه، فإنه يتخذ بوضوح تام معنى الإدانة للحركة المصورة –عمليا– على أنها غير مسؤولة ومن عمل أقلية. كما يظهر أيضا رفض العنف والدعوة إلى حل ديمقراطي في إطار التعايش بين الجماعات السكانية. هل هذا التعايش ممكن في الإطار الكولونيالي؟ لا شيء في البيان يسمح بالاعتقاد بالعكس، حتى إذا كان سبب الأعمال المسلحة موجودا في "السياسة الاستعمارية بخنق الحريات، والاستغلال مع ما يلازم ذلك من العنصرية وبؤس وبطالة".وقد تمايز رد الفعل الأولي للحزب الشيوعي الجزائري عن رد فعل الحزب الشيوعي الفرنسي الذي قدم كفرضية معقولة بعد أول تشرين الثاني/ نوفمبر فكرة مؤامرة وأدان الاعتداءات الفردية. فهل يعني ذلك أن موقف الحزب الشيوعي الجزائري كان مستقلا؟ كلا إطلاقا.[1]

وفيما يخص البيا ن الصادر عن الحزب يوم 02 نوفمبر، يقول الباحث ***محمد العربي الزبيري*** :

"ففي اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة ***نيكولا زانتاكسي*** ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لا حظ لها في النجاح ويأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد، وورد في البيان كذلك أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا. وواضح من خلال القراءة الأولى لهذا البيان أن القيادة الشيوعية كانت تحاول المراوغة وإخفاء الحقيقة وإلا كيف ينتظر من الاستعمار أن يسلك طريق الديمقراطية لحل النزاع القائم بينه وبين المطالبين بحقهم من المستعبدين، فالاستعمار الذي يستعمل العنف للسيطرة لا يمكن أن يخرج بدون عنف اللهم إذا كانت هناك عملية تكيف وتحول إلى استعمار جديد وليس ذلك ما كان يرغب فيه الوطنيون الجزائريون .

ثم كيف يمكن لعاقل أن يتصور حلا ديمقراطيا لواقع استعماري استيطاني مع مراعاة مصالح كل الذين يسكنون الجزائر على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم وتنوع أديانهم وإيديولوجياتهم، والأخذ بعين الاعتبار مصالح المستعمر نفسه؟ هذا لا يفهمه إلا من يريد إنكار الحقيقة والتنكر للواقع، وعندما يعرض الدارس بيان المكتب السياسي للقراءة الثانية، فإنه يلاحظ بكل سهولة أن الموقف الشيوعي يدل دلالة قاطعة على أن الحزب تجاوزته الأحداث ولم يعد قادرا على فهم نضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال، ويلاحظ أن القيادة السياسية العليا لم يعد همها التمسك بالمبادئ والدفاع عنها في جميع الحالات ولكنها صارت تعمل فقط على ضمان أسباب الاستمرار وذلك بمحاولة التوفيق بين

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 122.

مطامح المناضلين الشيوعيين الجزائريين من جهة والأوربيين من جهة أخرى ومثل هذه النزعة كافية وحدها لإثبات ما ذكرنا.[1]

إن التشكيلات السياسية آنذاك لم تكن تهيأ مناضليها إلا لخوض المعارك السياسية من أجل الحصول على بعض المناصب المخصصة في مختلف المستويات للمواطنين الجزائريين من الدرجة الثانية، لأن الدرجة الأولى مقصورة على الأوربيين ونستثني من هذا الجزم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت لها منظمة خاصة تعد للحياة العسكرية، والتي سينبثق منها كل قادة الجبهة ومناضلوها وجنودها الأوائل. ومما لا ريب فيه أن التكوين العسكري ماديا ونفسيا يتطلب وقتا أدنى لا يقل عن ستة أشهر، الأمر الذي جعل التشكيلات المذكورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي تلجأ إلى التردد حينا والمعارضة المقنعة حينا آخر، وتعمل سرا متصلة أو منفصلة على التقرب من السلطات الاستعمارية بقصد التفاوض من أجل الوصول إلى حل يكون على حساب التنظيم الجديد الذي وضعهم أمام الأمر الواقع وتركهم في حيرة يتخبطون.[2]

وأرجع المكتب السياسي للحزب في بيان له بتاريخ 08 نوفمبر 1954م، أي بعد أسبوع من ليلة القديسين، مسؤولية الأحداث للحكام الذين رفضوا المطالب الوطنية للأغلبية الساحقة من الجزائريين، وطالب بالاعتراف بجوهر القضية وبمطالب الشعب الجزائري في الحرية. وباستثناء بعض الشخصيات التي أعربت عن قلقها وعن تحفظاتها، فقد أجمع الحزب مثل باقي التشكيلات السياسية على أن هذه الأوضاع ستجر فرنسا إلى نزاع دموي استعماري جديد يدوم لسنوات طوال، وبقيت الأفكار غامضة سواء في فرنسا أو في الجزائر حول ما سيأتي بعد هذه الهزة المرعبة لأول نوفمبر في الأوساط الحاكمة.[3]

وقد اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 09 نوفمبر قرارا بشأن الفاتح نوفمبر أهم ما جاء فيه "أن المشكل في الجزائر استدماري" وأن "هناك مطالب وطنية للأغلبية الجزائرية" و"قضايا سياسية ذات طابع وطني تحترم إرادة شعب كامل في أن يحيا حرا، وأن يسير أموره ديمقراطيا، وأنه يجب الاعتراف بشرعية مطالبه، ومناقشتها مع الممثلين المؤهلين لمجموع الرأي العام الجزائري من أحزاب ومنظمات مهنية وثقافية وشخصيات للوصول إلى حل يضمن أيضا مصالح فرنسا". وبهذا يبرهن الحزب الشيوعي الفرنسي مرة أخرى أنه مترجم أممية العمال التي لا تنفصل عن المصلحة الوطنية، ويضيف: "وفي هذه الظروف فإن الحزب الشيوعي الفرنسي وفاء منه لتعاليم ***لينين*** لا يمكنه

---

(1) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 67، 68.
(2) المرجع نفسه، ص 170، 171.
(3) هنري علاق، المصدر السابق، ص 204.

أن يوافق على استعمال التصرفات الفردية (أي الأعمال الفدائية) التي يمكن للأعداء الإمبرياليين أن يقلبوها لصالحهم هذا إن لم يكونوا هم الذين دبروها في الخفاء".[1]

وتحت تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي تغيرت المواقف التي تبناها الحزب الشيوعي الجزائري في البداية، فقد اجتمعت لجنته المركزية يوم 14 نوفمبر، واتخذت قرارا بتعديل البيان السابق كما يلي: "بعد تحليل النداء السياسي الذي صاحب هذه الأعمال المسلحة تؤكد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أنها تميل كل الميل إلى الاعتقاد أن هذه الأعمال ليست صادرة عن استفزاز أو مؤامرة من الاستدمار، لكنها صادرة عن حركة جزائرية وذلك أن الجزائريين لم يعودوا قابلين بنظام استعماري". وتضيف متسائلة: "ما هي السياسة الشيوعية تجاه التصرفات (الأعمال) الفردية؟" ثم تجيب: "إن الشيوعيين لم يسبق لهم أبدا أن وافقوا على الأعمال الفردية، لأن هذه الأعمال تنم عموما عن انعدام ثقة بالجماهير، وعاجزة على أن تجعل قضايا الشعوب تتقدم إلى الأمام، والعمل الفردي يمكن أن يضر بقضية الشعب إذا ما أدى إلى تأخير عمل الجماهير وعرضه للاضطهاد". وكأن أول نوفمبر مجرد اعتداءات فردية ولم يكن ميلادا لجيش تحرير وطني وجبهة تحرير وطنية".[2]

وقد تساءل أصحاب هذا الحزب كباقي التيارات الأخرى عن مدى نجاح الثورة، وفي هذا الشأن يقول ***علاق***: "...وكانت التساؤلات حول المبادرين بالحركة المسلحة وقدرتهم على قيادة الكفاح المسلح، وقوتهم الحقيقية ومدى تواجدهم ضمن سكان الأوراس، ومناطق أخرى لا تزال مهيمنة، بعد أن شمل الدعم الفعال للانتفاضة جميع أنحاء البلاد... إن واجب المناهضين للاستعمار مهما كانت جذورهم هو مساندة الانتفاضة أو الالتحاق بها متى كان ذلك ممكنا، بدون إهمال العمل السياسي الشرعي. إنها التوجيهات التي اعتمدتها قيادة الحزب الشيوعي الجزائري والتي تم تبنيها من طرف رفاقي الشيوعيين في الجريدة وأنا شخصيا، والتي أصبحت قضيتنا. ففي الأيام الأولى لنوفمبر اتصل مبعوث عن ***شيحاني بشير***[3] نائب ***مصطفى بن بولعيد*** -أحد مؤسسي اللجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل، وأحد رواد جبهة التحرير الوطني وقائد الانتفاضة بالأوراس- بـ "الجزائر الجمهورية" بواسطة ***عبد الحميد بنزين*** محرر بالجريدة وعضو سابق في حزب الشعب الجزائري، وتم الاتفاق على إبقاء الاتصال من خلاله، وكانت علاقات مراسل الجريدة على غرار شيوعي منطقة باتنة والأوراس مع ***مصطفى بن بولعيد*** وراء تسهيل الاتصالات.[4]

---

[1] نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 204. يبدو لي أن هذا البيان الذي أورده مولود قاسم، والصادر في 09 نوفمبر 1954م، نفسه البيان الذي ذكره هنري علاق، والصادر عن المكتب السياسي في 08 نوفمبر 1954م. كما نلاحظ أن البيان لم يأت بشيء جديد عن البيان الأول الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 1954م الذي وضع الثوار الجزائريين والاستعمار في خانة واحدة.

[2] نايت بلقاسم، نفسه، ص 78، 79. أيضا: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 122.

[3] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

[4] هنري علاق، المصدر السابق، ص 205.

وحسب ***علاق*** فإن الحزب الشيوعي كان يعتقد أيضا أن الانتفاضة ستؤثر على تسريع تسوية المشكلة ودفع الحكومة الفرنسية للخروج في الأخير من جمودها، وأن تتحمل مسؤوليتها وتستفيد من دروس الهزيمة التي تعرضت لها في الفيتنام [1]، ولكنه في نفس السياق يتحدث عن مدى مساهمة جريدة الجمهورية التي أطلقت عليها السلطات الفرنسية اسم "جريدة الفلاقة"، فلقد كان بعض المبعوثين يأخذون الجريدة من المدينة إلى الجبال وكان محاربو الاستقلال ينادونهم بـ "الجنود" الأمر الذي يعني عسكري أو مجاهدين بصيغة الجمع، وهي تسمية عممت لاحقا، وكانوا يجدون في الجريدة عددا من المؤشرات والمعلومات السياسية والعسكرية غير الموجودة في جرائد أخرى رغم الرقابة المفروضة على الجريدة من طرف الإدارة الكولونيالية.[2]

كيف يمكن لحزب سياسي أن ينتقل من حالة رفض اللجوء إلى العمل المسلح إلى عملية المساعدة بهذه البساطة؟ يبدو أن صدمة الثورة قد أثرت على الشيوعيين، فلا هم أعلنوا بشجاعة عن حل حزبهم والانضمام مباشرة إلى جبهة التحرير وجيش التحرير وبالتالي إعلان العداوة ضد فرنسا، ولا هم وضحوا موقفهم أكثر وذلك بالرفض التام لطريقة المطالبة بالحق. ففي مثل هذه المواقف لا يمكن مسك العصا من الوسط، ولا يمكن أن تكون الحكم والخصم في نفس الوقت. أما بالنسبة لجريدة الجمهورية هل بالإمكان أن تعتمد الجبهة أو تنتظر حتى تأتيها الجريدة لاستقاء المعلومات؟ وكيف يمكن للسلطات الفرنسية أن تسمح بمثل هذا العمل وهي التي كرست كل الوسائل واعتمدت كل الأساليب من أجل عزل الثورة خاصة في مرحلة البداية؟

وقد أجاب ***أوزقان*** على بعض التساؤلات التي تستهدف الغموض الذي رافق الحزب الشيوعي عندما كتب: "لقد منحت الانتلجنسيا (سماها في العنوان الانتلجنسيا المجاهدة في الجزائر) الحق والترف في زج الحزب الشيوعي الجزائري والكولون في بوتقة الفشل في آن واحد، وعلى مرأى من الجموع التي بات وجودها ضروريا... وهي التي ألحقت هزيمة إيديولوجية وسياسية بالحزب الشيوعي الجزائري يسارا وبالمستعمر يمينا... وسوف يكشف الفحص الدقيق لسياسة الحزب الشيوعي الجزائري بأن هذا الموقف كان النتيجة المنطقية لنظرية غامضة غير واضحة أين كانت تجتمع اللينينية مع الاجتماع الاستعماري والانتهازية الجبانة والطائفية ضد الحس الوطني... أضف إلى كل هذا التسويفية، ثم حالة الاستعداد المزمنة في سبيل انتفاضة تحمد خاتمتها".[3]

---

(1) كيف يمكن تجاهل موقف الحكومة الفرنسية، وهي التي في كل مرة تؤكد تمسكها بالجزائر، وعلاق نفسه كتب في الصفحة 130 أن الحاكم العام كاترو عبر عن رأي جد واضح ومطابق لرأي ديغول وهو أن وحدة فرنسا والجزائر تشكل عقيدة، ولن توافق فرنسا إطلاقا على استقلال الجزائر.

(2) علاق، المصدر السابق، ص 206.

(3) عمار أوزقان: <u>الجهاد الأفضل –كلمة حق عند سلطان جائر-</u> تعريب ميشال سطوف وآخرون، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 09، 16.

وهذه شهادة واضحة لأحد أقطاب الحزب الشيوعي سابقا، وكلامه يوضح أن ثورة التحرير أحرجت كل الأطراف فإما أن تكون مع الثورة أو ضدها، والقبول بإيديولوجيتها. أما فيما يخص الاستمرار في تطبيق النهج أو الفكر اللينيني فـ***أوزقان*** نفسه كان في وقت من الأوقات وبشهادة *علاق* ضمن التيار الذي اعتبر أن قضية تحرير الجزائر بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة تتطلب إستراتيجية وحيدة وهي الاتحاد مع جميع قوى التقدم والتي تعبر في فرنسا على الخصوص من خلال المقاومة وعمل الشيوعيين بقوة متنامية ويطالب أيضا بتضامن دولي غير مشروط مع جميع الحركات التحررية والاجتماعية ومع الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى....[1]

وبالعودة إلى البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب يوم 14 نوفمبر والذي جاء فيه: "إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضرارا بقضية الشعب إذا كان يؤدي إلى تباطؤ عمل الجماهير ويضعف معنوياتهم ويسهل القمع بجميع أنواعه...". وعلق ***عبد الحفيظ بوصوف***[2] على هذه الفقرة : "إن الشيوعيين يعتبرون العمل الفردي كل ما يتم دون مبادرة منهم"، وبما أنهم ضد العنف الثوري فإن أمل القيام بالكفاح المسلح كمبادرة منهم كان مقطوعا، أضف إلى ذلك أن أهداف الحركة الوطنية التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني وأهداف الحركة الشيوعية الجزائرية والفرنسية على حد سواء كانت متباينة ومتناقضة: فالأولى تعتمد على المبادئ الإسلامية والروح الوطنية، والثانية تنطلق من اللائكية وواقع الأممية.[3]

كما نشرت جريدة الحرية في عددها الصادر بتاريخ 13 جانفي 1955م بيانا جديدا للحزب الشيوعي الجزائري جاء فيه ما يلي: "لقد امتنع الحزب دائما عن استعمال الشعارات التي في غير محلها والأعمال الفردية التي لا تتلاءم مع إرادة الجماهير الواسعة وإمكانياتها الحقيقية، والتي قد تكون عنصر انشقاق في أوساط العمال الجزائريين أو قد تكون في خدمة المصالح الاستعمارية". وبهذا التصريح لم يعد هناك أدنى شك في أن الحزب الشيوعي الجزائري اختار نهائيا ولفترة طويلة طريقه المتمثل في استنكار العمل الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني، وفي تكثيف جهوده قصد الاستمرار في تنفيذ سياسته القديمة، بل إن التصريح يتضمن دعوة خفية إلى إلقاء السلاح فينتهي القمع ويصدر العفو... وإذا رجعنا إلى الظروف التي وقع فيها هذا التصريح الأخير استطعنا بكل بساطة أن نستخلص بأنه كان بمثابة ورقة الدخول إلى معركة الانتخابات التشريعية الجزئية التي تقرر أن تجرى في عمالة قسنطينة آنذاك. وبالفعل، فإن الحزب رغم إنذارات جبهة التحرير المتكررة، أعلن يوم 24 فيفري بأن الشيوعيون سيشاركون بقوة ودعا إلى الإسهام الوطني المادي

---

[1] هنري علاق، المصدر السابق، ص 134.

[2] ينظر الملحق 07. ص185 من الدراسة.

[3] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 171، 172.

ابتداء من يوم 10مارس وعين مرشحه السيد *العمراني*، ثم تلتها انتخابات الدوائر يومي 17 و24 أفريل 1955م طمعا في الفوز بعدد كبير من المقاعد.[1]

ورغم توقيف الكثير من الأعضاء الناشطين في جريدة "الجزائر الجمهورية" وطردهم من المناطق والمقاطعات حيث يناضلون وإرغام بعض قادتها أمثال ***العربي بوهالي وبشير حاج علي*** – الذي انخرط في الحزب الشيوعي سنة 1945م، ثم عضو في اللجنة المركزية سنة 1947م، والمكتب السياسي سنة 1949م ثم سكرتير الحزب – على العمل السري رغم القرار الرسمي بمنع نشاط الحزب... وقدم الحزب الشيوعي الجزائري مرشحين للانتخابات البلدية لشهر مارس 1955م، وبالرغم من النتائج المزورة كما جرت العادة فلم يمتنع من انتخاب الدكتور***الصادق هجرس***[2] – الذي كان عضوا في المكتب السياسي 1955م - ظنا منهم أن المشاركة لا تتعارض مع التجنيد الشعبي لدعم الذين حملوا السلاح من قبل، بل على العكس تتيح الحملة الانتخابية إمكانية عرض أسباب وأهداف كفاحهم على الرأي العام والدعوة للتضامن معهم.

لقد فضل قادة الحزب الشيوعي أن يستمروا في النشاط السياسي، وهو قرار تحدي للإدارة الفرنسية، ولجبهة التحرير الوطني على حد سواء، ويبدو من خلاله تحكم العنصر الأوربي في زمام الأمور، فلا يعقل أن يشارك الحزب في الانتخابات التي يعلم مسبقا أنها شكلية. ويبدي في نفس الوقت معارضته للعمل المسلح، ويختزل الثورة في "أعمال فردية" مع تقديمه يد المساعدة للذين حملوا السلاح.

واستمرار الحزب في الشرعية قد يفيد الثورة مثلما استفادت منه الحركة الوطنية من قبل من نشاطه السياسي [3]... والشيء الهام الذي نود الوصول إليه: هل يستطيع الشيوعيون حل الحزب والانصهار في جبهة التحرير الوطني؟ أم يستمر في غموضه ويبقى لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء؟

---

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 172، 173.

[2] ينظر الملحق 07. ص186 من الدراسة.

[3] فقد جنت الحركة الوطنية الجزائرية بعض الثمار من نشاطات الشيوعيين في الجزائر منها:

- **هذه النشاطات كانت إحدى العوامل التي فتحت آفاقا جديدة أمام الجزائريين خلال العهد المدروس.**
- **إن بعض الجزائريين قد وجدوا في الحزب الشيوعي الفرنسي ملجأ لكي يتقوا تعسف قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.**
- **ساهموا في تأييد الوطنيين بواسطة وسائل الإعلام في مطالبهم التي تدعو إلى المساواة في الحقوق وإعادة توزيع الأراضي.**
- **إن مهاجمة الشيوعيين للاستعمار عموما جذبت إليهم أنظار الكثير من الجزائريين رغم أن هدف الطرفين كان مختلفا.**
- **أن الجزائريين قد تعلموا تكتيكا جديدا من الشيوعيين في معارضة الحكم الفرنسي مثل النظام الصارم، والمناورات السياسية، وشعارات مختلفة عن الثورة، والاستعمار، والامبريالية، والبرجوازية، وما شابه ذلك.**

فقد كان الشيوعيون يحتاجون الوطنيين ليتسربوا إلى الجزائر، والوطنيون في حاجة الشيوعيين لمواجهة الإدارة الفرنسية.

ينظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق،ج 2، ص 339.

إن الواجب يحتم علينا قبل الانتقال إلى نقطة أخرى أن نشير إلى مسألة هامة وهي أن معظم الشيوعيين الجزائريين لم يكونوا ماركسيين ولا لينينيين، وإنما انخرطوا في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي أو الجزائري ليجدوا غطاء يستعملونه في نضالهم ضد الممارسات الاستعمارية التي تتعرض لها يوميا جماهيرنا الشعبية، لأجل ذلك فإنهم عندما بدأ القمع يسلط على الوطنيين وصارت السلطات الفرنسية تضطهد المسلمين بدون تمييز راحوا يراجعون ضمائرهم ويتساءلون عن حقيقة الصلات التي تربطهم برفاقهم الأوربيين.

ينظر: العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 174.

المبحث الخامـــس:

رد فعل المركزيين والمصاليين

• رد فعـل المركـزيين:

ذكرنا فيما سبق أن اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عقدت مؤتمرها الاستثنائي من 13 إلى 16 أوت 1954م، كرد فعل على انعقاد مؤتمر المصاليين، وزادت الهوة بين الطرفين. كما أن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل حاولوا التقرب منهم من أجل ضمهم إلى الجناح الثوري، فكان الجواب من خلال المؤتمر السالف الذكر بأنه في حالة ما إذا ساعدت الأحداث على الصعيد الشمال إفريقي والدولي على خلق ظروف مواتية لكفاح أكثر فعالية من أجل بلوغ أهداف الحزب والشعب الجزائري، يتوجب إعداد الحزب كي يستطيع مجابهة هذه الوضعية ولعب دور تاريخي[1]، ولم يؤكدوا نيتهم في بداية العمل المسلح.

وقد جعلوا من وحدة كل القوميين شرطا مسبقا للعمل المسلح، ولما كانت اللجنة المركزية قد أبلغت بتحديد 15 تشرين الأول/ أكتوبر يوما لبدء القتال، فقد انتدبت ***حسين الأحول ومحمد يزيد*** [2] ليذهبا إلى القاهرة ويتدخلا لدى ***بن بلة*** ويقنعاه بإخضاع العمل المسلح لتحقيق مشروع المؤتمر الوطني الجزائري. وأخبر هذا الأخير المركزيين بأن مصر مستعدة لتقديم دعمها للثورة في الجزائر، واعتقدوا بذلك أن هذا الأخير هو الذي حفز التزام ***بوضياف*** وأصحابه، ونسبوا إليه مسؤولية تفجير الثورة.[3]

ويتحمل بذلك أعضاء اللجنة المركزية كامل المسؤولية في إيصاد باب الثورة، لأنهم كانوا حين تخلوا عن المنظمة الخاصة قد اختاروا طريقا متجها نحو النشاط السياسي، وبرزت للوجود داخل منظمتهم أنواع الشقاق المستترة بستار الليبرالية.[4]

---

[1] عبد الرحمان كيوان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 160.
أيضا: Mahfoud Kaddache: Et L'ALGERIE Se LIBERA , Edition Paris-Méditerranée, 200, P 14
[2] ينظر الملحق 07، ص186 من الدراسة.
[3] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 119، 120.
[4] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 195. وتضيف فاطمة بودرهم أن السبب في هذا التوجه قد يعود إلى تركيبة اللجنة المركزية التي تتألف في مجموعها من البرجوازيين المثقفين وحتى البرجوازية الصغيرة.
ينظر: فاطمة بودرهم: رسالة ماجستير سابقة، ص 49.

وبعد انطلاقة الثورة أصدر المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بيانا نشرته جريدة "الجمهورية الجزائرية" في 04 نوفمبر جاء فيه: "إن أحداث مشابهة لأحداث تونس والمغرب وقعت في الجزائر(...)، ولا واحد يجهل أن الأسباب العميقة تكمن من جهة في تجاهل عنيد لحقائق أفرزت المشكل سواء في الجزائر أو في المغرب وتونس، ومن جهة أخرى في سياسة القوة والقمع التي تواجه بها بقسوة طموحات الشعب الشمال الإفريقي". إذا فحركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تقم بإدانة أول نوفمبر، ورغم ذلك جاء قرار مجلس الوزراء في 04 نوفمبر بحل الحزب رافقته مجموعة من الاعتقالات شملت عدة فئات من المسؤولين والمناضلين ليلة 04 إلى 05 نوفمبر 1954م.[1]

وتحت عنوان "سننتصر مهما كان الثمن" كتب ***الأخضر بن طوبال*** -القائد الثاني للولاية الثانية- قائلا: "...لقد كان المجاهدون قليلين واعترضتنا منذ خطواتها الأولى عراقيل لا تعد واستمر الوضع –حتى بعد الفاتح نوفمبر 1954م- بعض المؤيدين "للمركزية" يذيعون أفكارهم "الانتهازية" و"التثبيطية" وسط الشعب زاعمين أنه لم يقم بالثورة إلا أفراد استولى عليهم اليأس يسعون إلى الانتحار".[2]

وأرسل المركزيون عدة برقيات إلى باريس يحتجون ويقترحون ويؤكدون أن "المشكل سياسي، وأن الأحداث نابعة من الجزائر فلا روسيا ولا أمريكا ولا بريطانيا ولا مصر" وشاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم سواءا في الجزائر، أو في وفد مشترك من جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية إلى أن اعتقلوا...."[3]

وفي أواخر الصيف وأوائل خريف 1955م، وزعت الجبهة في أنحاء الجزائر نشرة كشف فيها حساب عن الأشهر التسعة الأولى من القتال، وكما كان شأن الكثير من النشرات الأخرى التي أصدرتها الجبهة، هاجمت هذه النشرة المصاليين كما هاجمت المركزيين في هذه المرة بسبب نشاطهم المضاد للثورة وذكرت عدد القتلى والجرحى من الجانب الفرنسي ومن جانب الجبهة وكشفت أن الجبهة قد حصلت حديثا على أسلحة مضادة للطائرات غير أن أهمية النشرة تكمن في مجالين آخرين

---

(1) بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 226، 227.
فعلا لقد كان أول نوفمبر نقمة على الشخصيات المعروفة من اللجنة المركزية فقد طالها الاعتقال خاصة الموجودين في الداخل أمثال: كيوان وبن يوسف بن خدة وأحمد بودة... وقد صح كلام ديدوش مراد عندما قال للهاشمي حمود:"... لن تذهب إلى القاهرة ولا إلى سوريا ولا إلى أي مكان آخر سنعود إلى "البلاد" ونشعل النارفي البارود. أما عن المسؤولين في الحزب العاجزين عن التفاهم، فسيجدون أنفسهم في السجن حيث أنهم معروفون من طرف مصالح المخابرات فسيتحملون تبعات الانتفاضة، أما نحن المجهولون فسنفلت من ذلك".
ينظر: عمر بوداود: من حزب الشعب إلى جبهة التحرير ، مذكرات مناضل، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، طبعة وزارة المجاهدين، الذكرى 45 لعيد الاستقلال، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 83. أيضا: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 89.
(2) جريدة المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين في الذكرى 45 لعيد الاستقلال، المجلد 1، ج 1، العدد 3، ص 114.
(3) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 68.

فقد قالت:" إن القتال ضد الجيش الفرنسي لم يجعلنا ننسى الخونة في صفوفنا ، لقد قتل أكثر من خمسمائة وسيحمل نحو مائة منهم مدى الحياة علامة خياناتهم".[1]

ولقد ساهمت عدة عوامل في التغيير المبكر لتوجه أغلبية المركزيين في فترة مبكرة نحو الانضمام إلى الثورة ومن جملة هذه العوامل: قيام السلطة الفرنسية بملاحقة عناصر اللجنة المركزية ظنا منها أنهم وراء الثورة، كما قامت جبهة التحرير بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى كل المترددين من المركزيين بصفة خاصة وشخصيات تابعة لأحزاب وتوجهات أخرى بصفة عامة وخاصة بعد أحداث 20 أوت 1955م.

وفي الوقت الذي وضع فيه ***محمد يزيد وحسين الأحول*** نفسيهما في خدمة جبهة التحرير الوطني، فإن ***بن خدة وكيوان وسيد علي وبود ة***... إلخ الموجودون في الجزائر حبذوا الانتظار ووجدوا أنفسهم في وضع يدفعهم فيه العجز إلى عدم الالتزام، وفي الوقت ذاته إلى عدم استبعاد أي خيار، وقد أكسبهم توقيفهم الوقت كي يراقبوا تطور الأحداث. فبالنسبة***لكيوان*** الذي كان أول من أطلق سراحه في آذار/ مارس 1955م، دافع عن حل يقوم على الحكم الذاتي الداخلي للجزائر، وكان آخرون ***كالحاج شرشالي*** مع فكرة إعادة تشكيل منظمة شرعية. أما ***بودة وبن خدة*** اللذان أطلق سراحهما في أيار/ مايو، فتداولا مع ***عبان رمضان*** المستشار السياسي لمنطقة القبائل.[2]

وبالنسبة للذين كانوا مترددين سواء داخل الجزائر أو خارجها لم يكونوا متأكدين من مصدر الثورة، وقد وضح الأمر ***عمر بوداود***[3] قائلا: "ونحن بباريس لم نكن عن دراية دقيقة بالأسماء التي بادرت للقيام بالعمليات المسلحة لكننا توصلنا إلى التكهن بها... فيما يخصنا نحن قدماء المناضلين الموجودين في باريس وبمعزل عن أعمال التحضير، فقد كنا على الأقل على إطلاع بأن شيئا ما يتم الإعداد له. ماذا بالضبط؟ أين ومتى؟ كنا نجهل ذلك، كنا بالتقريب على يقين بأن العمل الميداني قد اقترب، وكان من المعقول غداة أول نوفمبر.... وكنا على يقين بأن التفجير لن يصدر سوى عن قدماء رفاقنا في المنظمة الخاصة... إلى أن جاء اليوم الذي تدخل فيه ***محمد بوضياف***، بصفته مسؤولا سابقا عن فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا، كان على دراية بذوي الثقة من المناضلين الذين تربطهم به علاقة جادة. وهكذا فقد كلف *مراد طربوش* بإنشاء الخلية الأساسية لجبهة التحرير في فرنسا... في الوقت الذي شرع المناضلون الأوائل في تنظيم أمورهم. لم يكن ***مهساس*** مع مناضلين آخرين ولا كنت أنا، أعضاء في ذلك الهيكل الأساسي، بالمقابل كنا على اتصال ب"دواويرنا" الأصلية ، وكان العديد من المناضلين يبعثون بعد باشتراكاتهم إلى قراهم، كانوا يرون

---

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 148.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 120.

أن أفضل وسيلة للمساهمة بفعالية في الكفاح الذي شرع فيه هي: القيام بالتمويل المباشر "للخاوة في الجبال".

"فيما يخص جماعتنا فقد غادر ***عمر أوصديق*** باريس فور اندلاع الثورة للالتحاق بمدينة الجزائر، كما توجه ***مهساس*** إلى القاهرة استجابة لنداء ***بن بلة*** الذي كان على صلة به منذ مدة طويلة، أما أنا فقررت بدوري في أفريل 1955م مغادرة فرنسا، كنت قد برمجت وقتها أن ألتحق بالمجاهدين بالجبال مرورا بالمغرب".[1]

إذن فعملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار المنحلة قد قطعت خطوة عملاقة في بداية الثورة وخاصة بعد يوم 13 ماي 1955م، الذي أطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني داخل البلاد وخارجها على حد سواء، ومن أبرز أولئك الأعضاء السيد ***بن يوسف بن خدة*** الذي التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني إلى جانب ***عبان رمضان*** وشارك في معركة الجزائر وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية وترأس الحكومة الثانية ابتداء من شهر أوت 1961م.[2]

[1] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 83 وأخرى.

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 134.

- **رد فعـل المصاليـيـن:**

قبل بدء الكفاح المسلح في الجزائر، كانت رؤية المصاليين خاصة المتواجدين بالخارج وعلى رأسهم ***مصالي الحاج*** هي إخضاع المركزيين للولاء. وبالنسبة للعمل المسلح فقد أعلنوا في مؤتمر هورنو عن بداية التحضير للثورة من خلال تأسيس "لجنة وطنية للثورة" [1] والتي يترأسها من الجزائر مسؤول ينتمي إلى المنظمة الخاصة، وقد أشرنا إلى ذلك في المبحث الرابع (نشاط حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل الثورة)، فموقف المصاليين بدأ يتغير منذ بداية الخمسينيات فيما يخص تبني العمل المسلح في الجزائر، لكن استمرار *مصالي* تحت الإقامة الجبرية وغياب التنسيق... أبطأ كثيرا في اتخاذ موقف حاسم حول تفجير العمل العسكري. وحتى اتصال أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالمصاليين ينظر إليه بأنه محاولة من ***بوضياف*** وجماعته لأخذ مبادرة ***مصالي*** دون أخذ مباركته وهو الذي كان يرجع إليه في كل الأمور.

ويبدو أن ما ميز موقف المصاليين من انطلاقة الثورة هو الاختلاف في وجهات النظر حول موقف ***مصالي*** وأتباعه، فيذكر ***رابح بيطاط*** في حديث له مع مجلة "روز اليوسف" المصرية قائلا: "كان ***مصالي الحاج*** قد وافق على فكرة إشعال نار الثورة التي عرضها عليه كل من ***حسين عسلة*** وهو أحد المناضلين في صفوف الحركة الوطنية والدكتور ***لمين دباغين،*** الذي أصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير في القاهرة، وحسب ما ورد عن ***ديدوش مراد*** أن ***مصالي الحاج*** صرح بأنه آن الأوان للانتقال إلى مرحلة العمل الثوري المسلح في حين أن اللجنة المركزية تعلن العكس وأن أوان مرحلة العمل المسلح لم يحن بعد، ولا شك أن ما يهم ***مصالي الحاج*** هو المحافظة على زعامة اتفقنا عليها زهاء خمس وعشرين سنة."[2]

ما يمكن قوله على هذه الرواية أن ***مصالي*** قد وافق على إنشاء جناح عسكري والمتمثل في المنظمة الخاصة 1947م، ولم يكن في تلك الفترة موافق على العمل المسلح. وقد سبق ووضحنا سالفا بأنه كان يعاتب ***الأمين دباغين*** وجماعته على عدم استغلالهم لظروف سنة 1942م، ولم يوافق على بداية التحضير للعمل المسلح إلا بعد زيارته إلى المشرق [3] والتقائه ***بعبد الكريم الخطابي***

---

[1] فهل هذه اللجنة هي النواة الأولى لما سميت ب "الحركة الوطنية الجزائرية"؟ يبدو لي أن تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية كان في مؤتمر هورنو ببلجيكا في شهر جويلية 1954م، بينما العربي الزبيري(كتاب مرجعي)، الصفحة 37، يذكر أنها تأسست في شهر ديسمبر 1954م بدلا عن الحركة من أجل إ.ح.د. ينظر: مصطفى هشماوي، ص 68. وأيضا: سطورا، ص 228.

[2] زيدان، المرجع السابق، ص 70.

[3] ينظر الفصل الأول من الدراسة، ص55.

بالقاهرة، ثم جولته الداخلية في العديد من المدن وكذلك بسبب استمرار اختلافه مع المناضلين الجدد على مستوى اللجنة المركزية. وأما لقاؤه مع ***ديدوش مراد*** فيذكر ***بوداود*** أنه في إطار سعي أعضاء الجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل تقريب وجهات النظر بين المصاليين والمركزيين سافر ***بن بولعيد وديدوش مراد وهاشمي حمود*** إلى باريس من أجل إقناع ***مصالي***، وقد التقى بهم في مقهى (Lutéce) في شارع سان مشال، وقد جاؤوا وكلهم ثقة تامة في نجاح هذا اللقاء مع الشيخ الزعيم الذي كان يعتبر اللقاء الفرصة الأخيرة، وقد خيب أملهم وخرج ***هاشمي حمود*** *من* الاجتماع محبطا، لأن ***مصالي*** أظهر تصلبا في موقفه ولم يبق أي بصيص من الأمل، لعقد أي اتصال بالإخوة الأعداء داخل أسرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

وقد كان هذا الاتصال قبل بداية الثورة بأشهر ولو أراد ***مصالي*** أن يتبع أعضاء اللجنة المركزية لفعل ذلك، أما القول بأنه وافق من أجل الحفاظ على زعامته فلا يمكن الجزم بمثل هذه الأحكام، وقد أهين ***مصالي الحاج*** كثيرا بسبب موقفه هذا، ونضرب مثالا عن ذلك ما كتبه ***عمر أوعمران***: "انخرطت في حزب الشعب الجزائري منذ نعومة أظافري، وأنا أتمنى أن أحمل السلاح في يوم من الأيام فأطرد المحتل الباغي... كنت في عداد الكثيرين الذين وضعوا ثقتهم بـ***مصالي***، وقد خيب آمالنا، بل خدعنا ذلك الطامع العقيم بأحاديثه المهرجة ولم يتحقق الاستقلال الذي كان يعدنا بأخذه دائما وما كان ليتحقق، وكان المدار في نظره على "تنفيخ" الشعب حتى يؤلهه، كان الذين لم تسنح لهم الفرصة منا لمقابلته يعتبرونه كنبي لكن سرعان ما ظهر لنا وجهه الحقيقي على ضوء النزاع المعروف، وانكشف القناع وتبين أنه مضاد للثورة ومعاون للعدو، فلقد قابل ***مصالي*** الوزير المقيم ***لاكوست*** في الوقت الذي أوشكت فيه ثورتنا أن تبلغ أهدافها العاجلة ألا وهي استقلال الجزائر، وكان قبل ذلك في تنقلات استجمامية دائمة بين إقامة فاخرة وأخرى أفخر منها... برع ***مصالي*** بالأمس في فن التفرقة بين صفوفنا وهو يوجه مباشرة للمسيرين الصغار تقارير كثيرة يتشكر فيها من المساعدين المسؤولين دون أن يقيم عليهم أية حجة ذات أهمية..."[2]

نلاحظ من هذا الكلام أن ***أوعمران*** وكثير على شاكلته لم يترك مجالا إلا وجرح فيه الرجل، وأعتقد أنه إلى يومنا هذا مازال من يحمل عبارات أسوء من التي ذكرت حول ***مصالي***. ألا يمكن التساؤل بأن فكرة خيانة هذا الأخير قد تكون فكرة خاطئة توارثتها الأجيال؟ ومن يجرؤ على القول بأن حادثة المحرقة لا وجود لها يتهم بمعاداته للسامية. وحتى وإن كان ***مصالي*** قد تطرف إلى هذا الحد، فإنه لا يصل إلى الحد الذي وصلت إليه الإدارة الفرنسية التي لم تترك لا الأخضر ولا اليابس

---

[1] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 82.

[2] جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد 2، ج1، ص 70.

للجزائريين، كما أنه لا يمكن استبعاد فكرة أن فرنسا قد روجت لمثل هذه الأفكار وهي المعروفة بسياسة فرق تسد، ثم أين البعد الديني في مثل هده القضايا، فالنصيحة أولى من الفضيحة، والتماس الأعذار للآخرين واجب. وللأسف مازلنا إلى اليوم نقرأ ونسمع عن مجاهدين يتبادلون التهم... فلكل إنسان إيجابيات وسلبيات، ومن هذا المنطلق لابد أن نؤسس لفكرة الاختلاف البناء لا أن نورث فكرة الاتهام والشتم والانتقاص من شأن الآخرين الذي يؤدي إلى التناحر والشقاق والتفرقة...

أما ***بن طوبال*** فكتب: "أما المصاليون فإنهم أشاعوا دعايات سامة واختلط بعضهم برجال جيش التحرير الوطني لفك الأواصر التي تربط بينهم وليستولوا على مراكز الرئاسة، فكان هدفهم القضاء على الرؤساء المخالفين لهم وتسيير الثورة باسم ***مصالي***".[1]

واستمرار الثورة بدون مساندة حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان مستحيلا غداة أول نوفمبر 1954م، ومع ذلك فإن ***مصالي*** لم يتخذ موقفا علنيا إلا يوم 08 نوفمبر 1954م، وهذا التأجيل لمدة أسبوع لا يفسر فقط بتشديد الرقابة عليه في إقامته الجبرية (حيث منع عليه من الآن الخروج من مسكنه واستقبال الزوار) ولكنه كان يرغب بلا شك في ترك الأحداث تتطور حتى يتمكن من تقييم الوضع الجديد كما هو، وكان أمامه حلان: كان بإمكانه أن يشجب العمل الذي تم في أول نوفمبر، أو يفر من فرنسا ويلتحق بالقاهرة للقيام بعمل مشترك مع ***بن بلة وخيضر*** كما أشار عليه رجال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واختار حلا ثالثا: فلم يشجب العمل الذي تم في أول نوفمبر واعتبره مرحلة أخيرة منطقية في كفاح الشعب الجزائري وحزبه مع رفض تقييد حريته في التصرف وحرية حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[2]

فقد أدلى يوم 08 نوفمبر 1954م بتصريح لوكالة الأنباء الفرنسية جاء فيه: "بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر ليلة 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر، عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة حول شخصي... لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرره اليوم: إنه بانتهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا يائسة، وهنا يمكن العلاج" ...وعلى عكس الحركات الأخرى عبر المصاليون عن كونهم طرفا في الثورة ولم يتغير نهج سلوكهم، فأول نوفمبر من حيث الجوهر هو تعبير عن معركة متواصلة منذ سنوات. وهناك جانبا تضمنته وثيقة 08 نوفمبر 1954م يجب أن نتوقف عنده.

لقد بنى ***مصالي*** تحليله على واقعة مفادها أن القاعدة الاجتماعية للكفاح من أجل الاستقلال يعبر عنها شعب من عشرة ملايين انتزعت أملاكهم، ولا يوجد تمايز جوهري آخر غير تصنيفهم إلى

---

[1] جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد 3، ج1، ص 114.

[2] سطورا، المرجع السابق، ص 227.

جماعة من الفلاحين بلا أرض ومن الحرفيين والتجار الصغار ترتبط مشاعرهم ومصالحهم مع كتلة من اليد العاملة والبطالين...[1]

إن الحركة الوطنية الجزائرية التي تأسست غداة انشقاق الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي وجدت نفسها أمام ضخامة الثورة المسلحة المندلعة في الفاتح من نوفمبر 1954م، انقلبت سريعا من موقف الحذر إلى موقف العداء الخاسئ ثم إلى عداء معلن عنه. هكذا تدهورت إيديولوجية الاستسلام إلى إيديولوجية الثورة المضادة.[2]

أما موقف ***مصالي*** بخصوص تناوله مشكل التحالفات –دعوة جبهة التحرير كل الأحزاب إلى حل نفسها والانضواء تحت رايتها- كان متأثرا بالتربية السياسية التي اكتسبها من سنواته الأولى في النضال المتصل بالحركة العمالية الفرنسية، فقد رفض الوحدة بأي ثمن سواء في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، أو في الجبهة الجزائرية سنة 1951م، وكان ***مزغنة وفيلالي*** قد رجعا من القاهرة بعد خبر ثورة أول نوفمبر بمدة قصيرة، واتصلا ***بمصالي*** من سويسرا فكان ***فيلالي*** مكلف بقيادة فيدرالية الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا، أما ***مزغنة*** فقد عاد إلى مصر لتكوين لجنة تضم جميع الشخصيات للدفاع عن الثورة، اتخذت في البداية اسم (الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر)... إن هذه المحاولة لتوحيد العمل كانت قصيرة المدة وجاء الإعلان عن تحقيقها في بيان مؤرخ في القاهرة يوم 11 جانفي 1955م يذكر أن لجنة تمثل جبهة التحرير الوطني قد تأسست في القاهرة تتكون من السادة ***أحمد مزغنة*** عن الحركة الوطنية الجزائرية، ***محمد خيضر*** عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ***وحسين لحول*** عن اللجنة المركزية السابقة. وحتى الآن فإن ***مصالي*** كان موافقا على مبادرة ***مزغنة***، لكنه تراجع عندما بدأت هذه اللجنة في التوسع، فقد ظهرت لجنة تتكون من "عشرة" بأمر من ***عثمان نوري*** -الرئيس المباشر ***لفتحي الذيب***- انضم إليها بالإضافة إلى العناصر السابقة عناصر برجوازية ودينية مثل الشيخ *الإبراهيمي* ممثل جمعية العلماء، و ***بيوض*** ممثل الاتحاد الديمقراطي ل ***فرحات عباس***، واتهم ***مصالي مزغنة*** بالخيانة، وبرفضه لهذه التركيبة كان قد أدرك قبل فوات الأوان الانتهازية اللاحقة لجبهة التحرير الوطني التي امتصت في الأخير جميع العناصر البرجوازية والدينية.[3]

وفي هذا الإطار عقد يوم 10 جانفي 1955م، اجتماع بهدف توحيد الصفوف في مصر وحضره كل من ***أحمد بن بلة، محمد بوضياف، خيضر، أحمد مزغنة***، وطرح في الاجتماع ***أحمد بن بلة*** المبادئ الثلاثة التي وضعها جيش التحرير كشرط أساسي للانضمام إلى جبهة التحرير وهي:

---

[1] سطورا، المرجع السابق، ص 228
[2] أوزقان، المصدر السابق، ص 17.
[3] سطورا، المرجع نفسه، ص 231، 232.

- الاعتراف بجيش التحرير.
- الاعتراف بالكفاح المسلح كأسلوب وطريق لانتزاع الاستقلال.
- الاعتراف بوحدة الكفاح في شمال إفريقيا.

ووافق ممثل ***مصالي أحمد مزغنة*** على المبادئ الثلاثة وأعلن إيمانه بها، ثم توالت الاتصالات والاجتماعات حيث عقد اجتماع بمنزل الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** يوم 21 جانفي 1955م، وعقد اجتماع آخر يوم 17 فيفري 1955م حضره : الشيخ ***البشير الإبراهيمي والورتلاني*** عن جمعية العماء، ***وأحمد مزغنة والشاذلي المكي*** ممثلين ***لمصالي ، وأحمد بيوض*** ممثلا ***لفرحات عباس ، وحسين لحول وامحمد يزيد*** ممثلا اللجنة المركزية، و***أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد*** ممثل عن جبهة التحرير الوطني، وبعد نقاش طويل مثمر أجمعوا على توقيع اتفاق سمي بميثاق جبهة تحرير الجزائر، ثم كانت الخطوة الثانية وهي وضع اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر والتي تم إقرارها والتوقيع عليها مساء يوم 18 فيفري 1955م[1]. وفي نفس الشهر التحق ***عبد الله فيلالي*** [2] بالقاهرة مرة أخرى من أجل العمل على جمع الصف وتوحيد الجهود ودعم الاتفاق الذي وافقت عليه الأحزاب الجزائرية... لكن بعد التوقيع على الاتفاق أي الميثاق تراجع ممثلو جيش التحرير، واتفقوا مع السلطات المصرية على إيقاف ممثلي ***مصالي الحاج*** الثلاثة: ***أحمد مزغنة، الشاذلي المكي، عبد الله فيلالي***، حيث تم إلقاء القبض في المطار على ***أحمد مزغنة والشاذلي المكي*** أما ***فيلالي*** فتمكن من الفرار إلى تونس.[3]

وذهب ***الزبير سيف الإسلام*** إلى القول بأنه لا يمكن موافقة مؤسسي جبهة التحرير الوطني في افتراضاتهم التي تقول بأن ***مصالي*** كان معاديا للعصيان، إن الوقائع تبعث على الاعتقاد بأن ***مصالي*** كان يعمل على التحضير لهذه العملية رغما عن اللجنة المركزية التي كان يسودها المترددون والتوفيقيون، ولم تكن خطته خطة متآمر، فقد كان يعمل بطريقة علنية ولكن بكيفية يبقى معها هدفه خفيا، كما كان يحرص على تعبئة الشعب بينما لم يكن المتطرفون يفكرون سوى في بناء آلة عصيانية، وسيكون لهؤلاء في نظر التاريخ مزية كونهم اهتموا أكثر بالمسألة العسكرية... لأنه إذا كان الاختلاف بين ***مصالي*** وأتباعه القدامى يتعلق بجدوى العمل المسلح وبمشكل السلطة في الحزب، فإن نزاعه مع الوطنيين المعتدلين إلى غاية الثورة كان يتعلق بالغاية والوسائل.[4]

---

[1] لمزيد من التفصيل ينظر الملحقين: 04 و05.
[2] ينظر الملحق 07، ص186 من الدراسة.
[3] عمار نجار: مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 184 وأخرى.
[4] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص 52.

ومن أسباب فشل محاولات المصاليين من أجل الانضمام إلى الثورة، تمسكهم بشروطهم دون شروط جبهة التحرير الوطني، كأن يكون ***مصالي*** قائدا للثورة ولن يرضخ لمطالب المنشقين عليه - من كانوا يعارضونه الرأي. ويبدو لي أن هذه الحساسية مبالغ فيها- إضافة إلى بعد ***مصالي*** وتضييق الخناق عليه من طرف الفرنسيين في الإقامة الجبرية زاد من حدة سوء الفهم بين الأطراف المختلفة، وستزداد الأمور تعقيدا باستمرار المصاليين في نشاطهم ومحاولاتهم دخول الثورة كتيار موازي لجبهة وجيش التحرير مما ينتج عنها تصادم عسكري كما هو آت في الفصل الثالث.

من خلال تتبعنا لمسار أحداث الثورة منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954، وما تلاها من ردود أفعال خاصة مواقف الأحزاب السياسية نستنتج:

- الإعلان عن بداية الكفاح المسلح في الجزائر لم يكن وليد أزمة حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية- فحسب بل كان نتيجة ظروف وأسباب داخلية وخارجية قد وضحها بيان أول نوفمبر.
- التحضير السري للثورة ساهم إلى حد ما في عدم تسرع قادة الأحزاب الوطنية في اتخاذ مواقف حاسمة، وأوجد نوع من الحذر، بالمقابل كان عاملا من عوامل نجاح العمل المسلح ضد الاستعمار.
- ساهمت صحافة كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء، والحزب الشيوعي..في أخذ انطباع سيء على مواقف الأحزاب السياسية لأنها ركزت على تشخيص أسباب انطلاقة الثورة،ووصف العمليات العسكرية لجيش التحرير محملة كل من الإدارة الاستعمارية وقادة الثورة النتائج السلبية التي قد تنجر عن ذلك إمكانية مساهمتهما في تعميق جراح الشعب وتعقيد المشكل الجزائري أكثر.
- حاولت الأحزاب السياسية استغلال فرصة انطلاقة الثورة كورقة أخيرة لممارسة ضغط سياسي سلمي على الفرنسيين بهدف الوصول إلى حل يرضي كل الأطراف، وهذا ما يفسر استمراريتها في النشاط الشرعي دون الانضواء تحت راية جبهة وجيش التحرير الوطنيين.
- انطلاقة الثورة ساهمت في بروز عدة تناقضات داخل أقطاب الحركة الوطنية مثل انقسام الحزب الشيوعي الجزائري بين دعاة الاستمرار في النشاط السري للحزب ومساندة الثورة وبين دعاة حل الحزب والانضمام إلى الثورة، وتباين موقف العلماء بين مؤيد –جماعة

الخارج يضاف إليهم الشيخ العربي التبسي..- ومعارض –جماعة الداخل- وتردد المركزيين، وبروز المصاليين كتيار موازي ومعارض للثورة.

ومن أسباب معارضة الأحزاب السياسية انطلاقة الثورة، وترددها للانضمام إليها نذكـــــر:

- المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح غير معروفة لدى قادة الأحزاب السياسية والأوساط الشعبية، ومن ثمة فإنه يصعب على هذه التشكيلات تصديق وتقبل الأمر الواقع، والسير وراء جهة تجهل عنها كل شيء قد تدخلهم في مغامرة مجهولة العواقب.
- انشغال التشكيلات بأزمات داخلية شهدتها في هذه الأثناء، مثل أزمة حزب الشعب التي تطرقنا إلى بعض جوانبها، وأزمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، واصطلح عليها أزمة سبتمبر 1954.
- فشل المسعى الوحدوي بين هذه التشكيلات، ومسعى جبهة التحرير الوطني الهادف إلى تشكيل جبهة تحرير الجزائر، وجيش تحرير الجزائر بقيادة جماعية مشتركة، قد أجهض الاتفاق المبرم في العاشر من فيفري 1954 بعد تدخل المخابرات المصرية في الأمر بإيعاز من السيد ***أحمد بن بلة***.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـــل الثـــالث:

تطور أحداث الثورة وتطور مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية.

المبحـــــث الأول:

تطور أحداث الثورة (أحداث 20 أوت 1955 – انعقاد مؤتمر الصومام).

المبحث الثانـــــي:

انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للثورة.

المبحث الثالـــــث:

انضمام العلماء للثورة التحريرية.

المبحث الرابـــــع:

تطور موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

المبحث الخامـــس:

استمرار رفض المصاليين الانضمام إلى الثورة التحريرية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـل الثـالـث:

تطور أحداث الثورة وتطور مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية

المبحث الأول:

تطور أحداث الثورة (أحداث 20 أوت 1955 – انعقاد مؤتمر الصومام).

بعد الحديث عن انطلاقة الثورة في المبحث الأول للفصل الثاني، وتأثير ذلك على مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية، التي فاجأتها العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني، ارتأيت أن أركز في هذا المبحث على حدثين هامين: حدث عسكري: والمتمثل في أحداث الشمال القسنطيني وما تلاها من انعكاسات على المستوى العسكري والسياسي. وحدث سياسي: والمتمثل في مؤتمر الصومام والنتائج المترتبة عنه سياسيا وعسكريا، وربطت ذلك بتطور مواقف الأحزاب السياسية.

- **أحداث الشمال القسنطيني:**

يقول المفكر الجزائري ***مالك بن نبي*** أن: "أول نوفمبر بالنسبة لنا كان بداية الانطلاقة، لكن 20 أوت 1955م، هو بداية حرب أعلناها على لفرنسا. لم يكن عدد المجاهدين الأوائل في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يتجاوز العشرات ليلة الفاتح نوفمبر عام 1954م، كان جلهم من الأعضاء القدامى للمنظمة السرية التابعة لحزب الشعب ثم حزب حركة انتصار الحريات فيما بعد، لكن هذا العدد بدأ يتضاعف بسرعة نتيجة للجهد والحركة الدائبة التي كان يتمتع بها هؤلاء المجاهدون الأوائل، وبذلك انتشرت الخلايا السرية للمجاهدين وأصبح لهم وجود في جميع المشاتي والدواوير والقرى، وفي تلك الفترة التي أعقبت انطلاقة الثورة وحتى 20 أوت 1955م، تحملت منطقة الأوراس عبئا كبيرا في المحافظة على شعلة الثورة حتى لا تنطفئ تحت ضغط وهجومات القوات الاستعمارية عليها، بالإضافة إلى الحصار المحكم الذي ضرب على المنطقة بأسرها، وأمام هذه الوضعية الحرجة كان على قيادة الثورة أن تتحرك وبسرعة لمواجهة الأمور قبل تفاقمها، بحيث أصبح هناك خطر يهدد استمرارية الثورة وفعاليتها، وبإيعاز من الشهيد ***زيغود يوسف*** -قائد الولاية الثانية- خلفا للشهيد

ديدوش مراد، قررت الولاية الثانية لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير القيام بشن هجوم شامل على المستوطنين والسلطات الاستعمارية".[1]

إن المسؤولين الذين عاشوا تلك الفترة يجمعون على أن ***زيغود يوسف*** هو صاحب فكرة الانتفاضة، وعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه وفي مقدمتهم ***لخضر بن طوبال***، لقد كان ***زيغود*** من قدماء المنظمة الخاصة، ومن المناضلين البارزين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعلى العكس مما يزعم بأنه لم يكن يعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة، فإننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقدرا لكل الاحتمالات.[2]

وقد ساهمت عدة أسباب في اندلاع أحداث الشمال القسنطيني من بينها:

- إدعاء فرنسا أنها استطاعت حصر الثورة في منطقة الأوراس، والقضاء عليها قضية وقت.
- استمرار الكثير من قادة الأحزاب السياسية في نهج التمسك بمواقفها القديمة مثل استمرار الشيوعيين التركيز على المطالب الاقتصادية والاجتماعية ورفض العمل المسلح، والمشاركة في الانتخابات، وتردد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، واتصالاته المستمرة مع الفرنسيين.
- عدم تغلغل الثورة وتجذرها في الأوساط الشعبية.
- استشهاد بعض قادة الثورة مثل ***ديدوش مراد***، وانبعاث نوع من التوتر والانقطاع بين المجاهدين.
- انطلاقة الحركات التحررية وبشكل حاسم، مثل نجاح الثورة الفيتنامية، واستمرار الثورة التونسية والمغربية.

ولقد اختير 20 أوت لشن الهجمات وروعي في التوقيت عنصر المفاجأة، والمبادرة بأخذ زمام المعركة، فقد وافق هذا اليوم عطلة نهاية الأسبوع عند الأوربيين، وبداية العطل والإجازات بالنسبة لجنود العدو ورجال الشرطة والدرك، كما صادف أيضا يوم سوق سكيكدة الذي تنشط فيه الحركة وتتوافد عليه أعداد هائلة من مواطني الجهات المجاورة، فيسهل على جنود جيش التحرير التستر والتنكر والدخول مع الوافدين... وحددت الساعة منتصف النهار لانطلاق العمليات لأن الجو يكون حارا، وهو وقت خروج الأوربيين من أعمالهم لتناول وجبة الغداء.[3]... وقد اختير 39 هدفا من

---

(1) مجلة أول نوفمبر، عدد سنة 1977. نقلا عن عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 315.

(2) العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 142.

(3) أما العربي الزبيري، فقد أعطاها بعدا دينيا فذكر أن الدافع الذي جعل زيغود يوسف يختار تلك الساعة من النهار، لأنها تتزامن وقت آذان الظهر، وأراد أن تمتزج الدعوة إلى الصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وهو ما حدث في أغلبية القرى والمدن.ينظر: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 145. أيضا:
Patrik Eveno Et Jean Planchais : La Guerre D'Algérie, Editions La Decouverte Et Journal Le Monde, Paris, 1989. p 90, 91.

القطاع القسنطيني وعلى وجه الخصوص المدن والأماكن التالية: قسنطينة، الخروب، سكيكدة، القل، عين عبيد، وادي الزناتي، كلارمان (المجاز)، سمندو(زيغود يوسف حاليا)، الحروش، قالمة، عزابة، الميلية،... وقد كان اختيار هذه الأماكن بالذات هدفا للهجوم يعود لكونها تحتوي على معسكرات للجيش الفرنسي ومطارات وموانئ ومراكز للشرطة والدرك، بالإضافة إلى كونها تشهد نشاطا مدنيا من قبل سكانها المعمرين البالغ عددهم حوالي مائة وعشرين ألف يسكنون المزارع والضيع ويشتغلون بالتجارة والصناعة وتتوفر هذه المدن على الأهداف الاقتصادية كالمصانع وخطوط السكك الحديدية ومحلات المعمرين... [1]

وكان الشهيد ***زيغود يوسف*** –رحمه الله- مسرورا جدا بنتائج هجوم 20 أوت، وقال: "إذا كنا قد خسرنا عسكريا ونجحنا سياسيا في شمال شرق قسنطينة – يعني بذلك سكيكدة وضواحيها– فإننا قد ربحنا سياسيا وعسكريا في شمال غرب قسنطينة – يعني دائرة الميلية–"، وبهذه المناسبة قدم الشهيد ***زيغود يوسف*** قائد المنطقة جائزة *لمسعود بوعلي* عبارة عن مصحف للقرآن الكريم، ذلك للنجاح الكبير الذي حققه ورفاقه في المعارك التي لم يسقط فيها أي شهيد من أبناء الشعب.[2]

وقد كان رد فعل السلطات الفرنسية عنيفا، فقد نشرت جبهة التحرير الوطني وقتها أسماء وعناوين اثني عشرة ألف قتيل وقتيلة، ونحن نعتقد أن شهداء الانتفاضة كانوا أكثر بكثير، والدليل على ذلك شهادة أحد الجنود الفرنسيين يتحدث عن مجازر سكيكدة قائلا: "إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق... وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم... وظللنا مدة ساعتين لا تسمع غير صوت الأسلحة الأوتوماتيكية تقذف النار على الجمهور. بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الأسرى، وفي الغد على الساعة السادسة صباحا سطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم أطلق الرصاص، وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء، وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة.[3]

كان يوم 20 أغسطس نقطة التحول بالنسبة لسنة 1955م، وربما للثورة بصورتها الكلية. فبالرغم من ازدياد التعزيزات الفرنسية وإعلان حالة الطوارئ، واصل الجيش الجزائري أعمال حرب العصابات، وأشاع جوا من عدم الأمان عن طريق حرق المزارع ومخازن الطعام وقطع المواصلات... وبعد عدة شهور من الاستعداد قام جيش التحرير الوطني بسلسلة من الهجمات في

---

(1) عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 317- 319.

(2) نفسه، ص 323.

(3) العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 146. كما قام المستوطنون من جهتهم بتوسيع دائرة القتل وارتكبوا مجازر ضد الجزائريين العزل. وقد وقف طبيبا فرنسيا يعمل بمدينة سكيكدة خاطبا في جموع المستوطنين قائلا:" كم يبلغ عدد العرب الجزائريين؟ تسعة ملايين ونحن – يقصد الأوربيين- مليون إذن على كل واحد منا أن يقتل تسعة من الجزائريين، وبهذا تنتهي المشكلة إلى الأبد".
ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص 324.

وقت واحد على أهداف في منطقة قسنطينة وكان القتال مريرا بوجه خاص في (سكيكدة) والعلمة وقسنطينة بأسرها.

وتلتها ردود فعل كثيرة، فوجه الفرنسيون عملياتهم ضد الثوار، وكانت هناك دعوة جديدة لزيادة التعزيزات من فرنسا. وانتقدت الصحافة الفرنسية الطرق التي استعملها الجيش لقمع الثورة، وبدا أن الرأي العام الفرنسي قد تأثر للمرة الأولى بنشاط الثوار، وفي سبتمبر ألغي الحزب الشيوعي الجزائري، ورفض "بنو نعم، نعم" في الجمعية الجزائرية بحث الإصلاحات القائمة على مبدأ الإدماج التي اقترحها ***جاك سوستيل*** الذي قد أصبح حاكما عاما في فبراير، وهؤلاء المسلمون الراضون في المعتاد رفضوا القمع الأعمى، واستنكروا مبدأ المسؤولية الجماعية، واضطروا إلى "ملاحظة أن السياسة المعروفة باسم التكامل، والتي لم تطبق بإخلاص على الإطلاق، قد فات أوانها، وأن الغالبية العظمى من الشعب تخلص لفكرة القومية الجزائرية".[1]

فلقد حققت الانتفاضة معظم الأهداف التي سطرتها، وعلى سبيل المثال نذكر يقظة الحس الوطني لدى منتخبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون لائحتهم المشهورة بعد حوالي شهر من وقوع الانتفاضة، كما نشير إلى أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص، نتيجة لذلك ثلاثة أيام في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها بفضل موقف بلدان العالم الثالث، سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة 1955م، وكان ذلك بأغلبية صوت واحد، واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب، بينما في الجزائر صرح ***سوستيل*** قائلا: "إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني".

وبذلك فقد كسرت جناح السيد ***جاك سوستيل*** الذي كان قد جمع كل قواه وجند سائر إمكانياته في جميع الميادين ليطبق قانون 1947م. لقد كان يؤمن أن الإصلاحات الاجتماعية وبعض الحقوق للجزائريين تكفي لعزل جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها، وكان يعتمد في حساباته على مجموعة من المعتدلين وبالضبط على السيد ***فرحات عباس*** وأتباعه.[2]

إذن فتاريخ 20 أوت 1955م، كان له وقع خاص على جميع الأصعدة:

فعلى المستوى الداخلي: ساهمت أحداث الشمال القسنطيني في تجديد العمل العسكري بأكثر احترافية، والتأكيد على نجاح حرب العصابات. وباستطاعة قادة جيش التحرير الوطني تحقيق أهدافهم العسكرية على الرغم من قلة الأسلحة التي كانت من أبرز المشاكل التي واجهت الثورة في

---

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 148.

[2] العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 143، 144، 147.

عامها الأول، وتمكنت هذه العمليات السريعة والخاطفة من زرع الخوف داخل الجيش الفرنسي والمستوطنين، كما أنها ساهمت في مضاعفة العمليات العسكرية لجيش التحرير خارج دائرة الشمال القسنطيني والأوراس، التي خففت عنها الأحداث الضغط العسكري المفروض منذ بداية الثورة. وتم نقل الثورة إلى داخل المدن، وأثرت كثيرا على مواقف الأحزاب السياسية التي كانت مترددة في الانضمام إلى الثورة...

أما على الصعيد الخارجي: فإن العمليات أثبتت مرة أخرى المبدأ الذي تم التأكيد عليه في ميثاق أول نوفمبر، المتعلق بالبعد المغاربي للكفاح التحرري. فقد تزامنت هجمات الشمال القسنطيني مع ذكرى نفي السلطان المغربي، وكذا إعطاء دافع للثورة في المغرب الأقصى وتونس التي دخلت مرحلتها الحاسمة، وتحقيقهما للاستقلال بداية من مارس 1956م، وتم تدويل القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة شهر سبتمبر1955.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:**

لقد قطعت الثورة شوطا معتبرا من الكفاح ضد العدو، واستطاعت أن توحد صفوف الشعب خلفها بعد أن ثبت عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق أي شيء يذكر على الساحة الوطنية، وأخذت الثورة تتوسع وتتطور، وفي المقابل أخذت الحكومة الفرنسية تطور من وسائلها وإمكاناتها في محاولة لخنقها في مهدها، لذلك فإن أسباب عقد مؤتمر وطني أصبحت ملحة وضرورية قصد تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بإيجابياتها وسلبياتها ووضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي للخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي، وإيصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي، وتوحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية.[1]

ولم تكن فكرة عقد مؤتمر قومي يضم الزعماء الثوريين بالفكرة الجديدة، لكنها وجدت نصيرا جديدا في ***يوسف زيغود***، ثم تبناها ***عبان، كريم***، وغيرهما من أعضاء المقاومة. وقد أجري استعداد كبير للمؤتمر في قسنطينة ولاية ***زيغود***، فعندما سمحت الظروف، انعقد في 20 أغسطس في وادي الصومام[2]، وكان الجيش الفرنسي قد أعلن أن هذا الوادي منطقة "هادئة" والواقع أن الذين يعملون في الداخل لاقوا صعوبة كبيرة في الاتصال بالخارج، ولم يحضر المؤتمر عدد من الزعماء، بما فيهم البعثة الخارجية التي ظلت تنتظر في إيطاليا وليبيا، وكان من كبار المشاركين: ***كريم، عبان، أوعمران، بن مهيدي، زيغود، ملاح، وبن طوبال، وعمر بن بولعيد*** شقيق الزعيم الأوراسي القتيل[3].... وقد شمل جدول الأعمال النقاط التالية:[4]

1. دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية والمالية.
2. دراسة المجالات التالية:

- **النظامي:** التقسيم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.
- **العسكري:** الوحدات، الرتب والنياشين، المرتبات، المنح العائلية، التسليح.

---

(1) عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 383.
(2) بقرية أوزلاقن في غابة أكفادو بوادي الصومام –بجاية-
(3) Patrik Eveno Et Jean Planchais :. p 113.
أيضا: جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 160.
(4) مجلة أول نوفمبر، العدد 78، سنة 1986. نقلا عن عمار قليل ، نفسه، ص 339، 340.

- **السياسي:** المحافظون السياسيون ومهامهم.
- **الإداري:** المجالس الشعبية.

3. جبهة التحرير الوطني: المذهب، القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.
4. جيش التحرير الوطني: مجاهد، مسبل، فدائي، بالإضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.
5. العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.
6. العلاقة بين الداخل والخارج.
7. بحث العلاقة الدولية الخارجية خاصة مع تونس والمغرب وفرنسا والأمم المتحدة.
8. العتاد والسلاح.
9. شؤون مختلفة.

وفي سرية تامة انكب المشاركون في المؤتمر على مناقشة البنود المذكورة أعلاه، بحيث لم يكن يسمح لأحد بدخول قاعة المؤتمر إلا أولئك الذين وضعوا في خدمة المؤتمرين... وهكذا درست كل نقطة من جدول الأعمال دراسة متأنية... وفي اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر في قرية أيفري على الوثيقة السياسية للمؤتمر، ثم عقدوا اجتماعا مع كبار ضباط الولاية الثالثة حيث قدموا لهم عرضا عن سير المؤتمر والنتائج التي خرج بها... وفي 24 أوت 1955م بدأت وفود المناطق المشاركة في المؤتمر بمغادرة الولاية الثالثة، حيث صاحبتهم مجموعات من مجاهدي الولاية حتى حدود ولاياتهم.[1]

وقد انبثقت عن مؤتمر الصومام وثيقة سياسية هامة عرفت بمنهاج الصومام، واشتمل على عدة نقاط هامة:

1. إنشاء المجالس الشعبية، وكان الهدف من تكوينها هو إنشاء نظام سياسي- إداري بديل للإدارة الاستعمارية. فهو تنظيم سياسي بحسب أعمال الدعاية والتجنيد والتأطير التي أسندت إليه، وإداري من خلال مختلف الأنشطة التي كانت مجالس الشعب تمارسها في مجال الحياة الإدارية بمختلف مظاهرها. كان الهدف السياسي المباشر: توفير الظروف الملائمة ليقوم جيش التحرير بمهامه العسكرية، وعزل الإدارة الفرنسية والحلول محلها حيثما أمكن ذلك، وهو ما تحقق على نطاق واسع في الجبال والأرياف لا سيما في فترة 1956م -1957م. وثيقة الصومام وصفت الوضع في هذا المجال ولخصت مهام هذا التنظيم السياسي الإداري

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 391، 392.

بالعبارات التالية: "هذا التفكك البطيء والعميق الذي أصاب الإدارة الفرنسية مكن في البداية من ظهور ازدواجية السلطة، وسمح بتطويرها بعد ذلك، فهناك إدارة ثورية تعمل من خلال "وحدات الجماعة السرية" وهيئات تتكفل بالتموين، وتحصيل الضرائب، والقضاء، وتجنيد المجاهدين، ومصالح الأمن والاستخبارات. ولسوف تأخذ إدارة جبهة التحرير منعرجا جديدا بتأسيس مجالس الشعب التي ستنتخب من قبل سكان الأرياف قبل الذكرى الثانية لثورتنا.[1]

2. تحديد الولايات الستة بعد ما كانت قبل مؤتمر الصومام خمس مناطق، فتم إضافة الصحراء كولاية سادسة.[2]
3. تم التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي التنظيم الوحيد ذا أبعاد وطنية حقيقية، وتأثيرها واضح على طول التراب الوطني، وقد نجحت بعد فترة قصيرة في امتحان القوة لاستبدال جميع الأحزاب السياسية القائمة منذ عشرات السنين وهذا نتيجة:[3]

- التخلص من سلطة الشخص وتكريس مبدأ الإدارة الجماعية المكونة من رجال نظيفين شرفاء، لا يخترقهم الفساد شجعان ولا يخشون المخاطر أو السجن أو الخوف من الموت.
- وضوح العقيدة، حيث أن الهدف المطلوب هو الاستقلال الوطني أما الأسلوب فهو (الثورة) لتدمير النظام الكولونيالي.
- تحقيق الوحدة الشعبية خلال المعركة ضد العدو المشترك بعيدا عن الفئوية. فلقد أكدت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة أن تحرير الجزائر سيكون مهمة جميع الجزائريين وليس مهمة فئة من الشعب الجزائري مهما كانت أهميتها. لذا فإن جبهة التحرير ستأخذ بعين الاعتبار في نضالها جميع القوى المعارضة للإستدمار حتى ولو كانت حتى الحين خارج رقابتها.
- الإدانة القطعية لعبادة الشخص، والنضال المفتوح ضد المغامرين الوشاة وأعوان الإدارة والمخبرين والشرطة... من هنا تأتي قدرة جبهة التحرير الوطني على إجهاض المناورات السياسية وجميع حيل جهاز الشرطة الفرنسية.

4. تعيين المفوضين السياسيين وأوكلت لهم عدة وظائف:[4]

---

[1] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1431هـ/2010، ص 38، 39.

[2] للتفصيل بدقة أكثر حول تقسيم الولايات والمناطق ينظر: صالح بلحاج، نفسه، ص 37. أيضا: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرون، الجزء الثالث: من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954- 1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص 34، 35.

[3] Patrik Eveno Et Jean Planchais : La Guerre D'Algérie, p 114.

أيضا: منهاج الصومام، الباب الأول 1.أ. نقلا عن أندريه مندور: الثورة الجزائرية عبر النصوص، المر جع السابق، ص 89، 90.

[4] بوعزيز: ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص 42 وأخرى.

- ***تنظيم الشعب وتهذيبه:*** وذلك بتعيين لجنة من ثلاثة أعضاء تكلف بتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني، ويتولى المفوض الإشراف على هذه اللجنة الثلاثية وإرشادها، ويجمعون أتباع الخلايا العاملين حينما يمرون بالقرية، ويلقون عليهم أحاديث وخطب تهذيبية في شتى المواضيع، ويحرص على أن لا يقع تصادم بين اللجنة الثلاثية واللجنة المنتخبة...
- ***الدعاية والأخبار:*** يقومون بإذاعة أوامر جبهة التحرير الوطني، وما يكتب في المجاهد والمقاومة الجزائرية أو المناشير في أوساط الشعب، وعليهم القيام بدعاية مضادة لتكذيب ما تنشره الإدارة الفرنسية وخاصة أقسام الإدارة الخاصة بشؤون المدنيين المسلمين (لصاص LA SAS)...
- ***الحرب النفسية:*** العمل على رفع معنويات المجاهدين ومواجهة الحرب النفسية التي تقوم بها فرنسا، وتوطيد العلاقات الأخوية بين المجاهدين والشعب...
- ***المالية والتموين:*** يكلف المفوضون السياسيون كذلك بالمالية والتموين، وذلك بالبحث عن أصحاب المال وحثهم على جمع الاشتراكات، وتنظيم التموين...

5. توضيح العلاقة بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، فكانت السمة الغالبة للتنظيم هي الاندماج التام بين جبهة وجيش التحرير من ناحية، وغلبة الثاني على الأول من ناحية ثانية. فلا يمكن الفصل في الداخل بين الجبهة كحركة سياسية، وجيش التحرير بوصفه الجناح العسكري لها. هذا الاندماج يتجلى في أن قادة مختلف المستويات التنظيمية هم في آن واحد سياسيون وعسكريون. ما يمكن اعتباره للوهلة الأولى تنظيما سياسيا فقط، أي هرم النواب السياسيين في مختلف المستويات أو من كانوا يسمون بالمحافظين السياسيين (للولاية والمنطقة والناحية والقسم)، غير كاف لإضفاء الطابع السياسي المتميز على هذا الهرم لأن هؤلاء المحافظين السياسيين هم في الوقت نفسه بموجب قرارات الصومام والممارسة التي تلته إلى آخر الثورة، ضباط في جيش التحرير بنفس الرتب العسكرية التي يحملها زملاؤهم في مجلس الولاية والمنطقة.[1]

وتم ترجيح الحكم السياسي على الحكم العسكري، ولكن على المسؤولين السياسيين والعسكريين في مراكز القيادة المركزية أن يحرصوا على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 41، 42.

ولا ننسى أبدا أننا كلنا وطنيين ننتمي إلى منطقة واحدة تعمل على تحرير البلاد وعلى تحقيق السعادة للشعب الجزائري.[1]

إن أولوية العمل السياسي على العمل العسكري والسلطة في الداخل على السلطة في الخارج، المذكورة في البرنامج، ترسم إطار حرب التحرير الوطني، فيما بعد مصدر مناقشات وصراعات داخلية.

أما المبدأ القاضي بأولوية السياسي على العسكري، فإنه يبرز الصفة السياسية أصلا للعنف. وبحكم ذلك فإنها تكرس خضوع الرؤساء العسكريين للمسؤولين السياسيين، وتعلن حينها عن التطور الذي يبدأ اعتبارا من مؤتمر الصومام، باتجاه تقسيم العمل بين الساسة والعسكريين على حين أن الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954 عسكريين أيضا.

أما مبدأ أولوية الداخل على الخارج فإنه يشتمل على معنيين، فهو يوضح أولا أولوية المعركة الداخلية على العمل الدبلوماسي، ويهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني عن أن تقاد من الخارج. من قبل أناس مقطوعين عن مسرح العمل الأساسي، ويضع بهذه الصورة أساسا لخضوع المسؤولين في الخارج للمسؤولين الذين يقودون المعركة في الداخل. ويشتمل هذا المبدأ على بذور الصراع داخل جبهة التحرير.[2]

كما تقرر إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة لتسيير شؤون الثورة مكونة من خمسة أعضاء.

والمجلس الوطني للثورة المكون من أربعة وثلاثون عضوا كهيئة تشريعية تضم مختلف الأقطاب السياسية المنضوية تحت راية جبهة التحرير. وتم إحداث عدة تغييرات على المستوى العسكري، كتحديد الرتب (جندي أول- عريف أول - عريف ثاني- مساعد- ملازم أول- ملازم ثاني- ضابط أول- ضابط ثاني- صاغ أول- صاغ ثاني)، والرواتب (1000 فرنك للجندي- 1200ف للجندي الأول- 4500ف لصاغ أول- 5000ف لصاغ ثاني.)، كما تم تحديد وحدات الجيش التي شملت نصف الفوج، والفوج، والفرقة، والكتيبة، ثم الفيلق، وتصغير وحدات الجيش كان وفقا لما يتماشى مع حرب العصابات...

أما بالنسبة للبعد المغاربي فقد نص المنهاج على مايلي: ".. يتمي ز الوضع في شمال إفريقيا بواقع أن القضية الجزائرية توجد في صلب القضايا المغربية والتونسية، التي تشكل وحدة متكاملة حيث أن استقلال المغرب وتونس يبقى في النتيجة (مغواة) دون استقلال الجزائر، كما لم ينس التونسيون والمغاربة أن احتلال بلدانه من قبل فرنسا إنما تبع احتلال الجزائر وشعوب المغرب

---

[1] بوعزيز،المرجع السابق، ص 50.

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 93.

مقتنعة اليوم عبر التجربة أن النظام المبعثر ضد العدو المشترك لن يكون له مخرج سوى الفشل للجميع حيث يتعرض كل على حدة للانسحاق".[1]

كما تمت الإشارة إلى قضية التفاوض: "إن احتمال فتح مفاوضات من أجل السلم ليس له أن يولد بأي حال من الأحوال نشوة النصر، مؤديا بالضرورة إلى استرخاء خطير لليقظة وتراجع في استنفار الطاقات بما يعرض إلى اهتزاز التماسك السياسي للشعب، بل على العكس من ذلك، تقتضي المرحلة الراهنة للثورة الجزائرية المتابعة الباسلة للكفاح المسلح وتعزيز المواقع وتطوير الإمكانات العسكرية والسياسية للمقاومة، إن افتتاح المفاوضات وقيادتها بنجاح يرتبطان قبل كل شيء بميزان القوى القائم.[2]

لقد كان لمؤتمر الصومام دورا هاما في التأثير على تطور مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال فتح المجال أمام الثورة بشقيها السياسي والعسكري، وبذلك ضمت لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة أقطابا سياسية مختلفة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] أندريه مندوز، المرجع السابق، ص 76.
[2] نفسه، ص 145.

المبحث الثانـــي:

انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للثورة.

تطرقت فيما سبق إلى موقف الحزب من انطلاقة الثورة، وبدا واضحا تحميله للإدارة مسؤولية اندلاع الأحداث التي رفض الاعتراف بها ووصفها بالحوادث الخطيرة، وتنبأ بفشلها نتيجة عدم توفر المناخ الملائم للكفاح المسلح، وعدم امتلاك الوسائل الكافية لذلك، والتخوف من تكرار أحداث 08 ماي 1945م، التي كانت انعكاساتها جد سلبية على الحركة الوطنية، ولم يستجب الحزب لما جاء في بيان أول نوفمبر، وظل زعيمه متمسك بآمال ضائعة. فكيف يمكن له الوثوق في السلطات الفرنسية وانتظار تغيير سياستها الاستعمارية؟

وحتى بعد الاتصالات الرسمية الأولى بقيادة المنطقة الرابعة ممثلة في ***عبان رمضان*** والعقيد ***أوعمران*** خلال النصف الثاني من شهر ماي، فإن ***عباس*** سيظل متأرجحا بين وفائه للوطن الأم وضرورة التحاقه بصفوف جيش التحرير، وفي اللقاء الذي كان له مع المسؤولين المذكورين أعلاه، طلب الترخيص له بمواصلة اتصالاته ومناوراته السياسية، لكن ***عبان*** – نقلا عن ***عباس*** نفسه- كان صارما إذ أفهمه بأنه لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني ومع ذلك فإنه لم يمتثل. ففي يوم 29 جويلية 1955م، أدلى بتصريح لإذاعة أوربا رقم واحد جاء فيه: "ردا على سؤال ما إذا كان حزبه يقترح حلا معينا: فأجاب نعم، نحن نقترح مبدأ الفدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي، ومتحدة مع الجمهورية الفرنسية، مع العلم أن الدفاع والخارجية والمشاكل الاقتصادية الكبرى تبقى من اختصاص السلطات الاتحادية... وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الآليات ممارسة السيادة... إني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسؤولين، وعلى الرأي العام الفرنسي، وأطلب فتح حوار واسع بين المسلمين والأوربيين لأنه أصبح من الضروري الإسراع في بناء مجموعة فرنسية إسلامية حرة وأخوية". إن هذا التصريح وحده يكفي لكي تحكم جبهة التحرير الوطني بإعدام *عباس*، لأنه مليء بالأخطاء السياسية وبالتحديات لمواقف الثورة.

وقد طالب ***عباس*** من خلال هذا البيان أن تعترف فرنسا بالجنسية الجزائرية بكيفية علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية التاريخ والجغرافيا واللغة والدين، وأن تحدد الروابط بين البلدين وتكون موضوع اتفاق بين القوتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل كما يقترح فتح مفاوضات بين الأوربيين والمسلمين في حين يؤكد برنامج الثورة

أنه لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني. و اقترح السيادة للأقليات، والدعوة إلى بناء مجموعة فرنسية إسلامية متآخية واحترام المصالح الاقتصادية والثقافية بين البلدين ونفس الشيء بالنسبة للأشخاص والعائلات ...[1]

وبعد هذا الاستجواب بثلاثة أسابيع فقط وقعت انتفاضة العشرين أوت 1955م، وعلم ***عباس*** بعد إعدام ابن أخيه *علاوة* أنه كان شخصيا في قائمة المحكوم عليهم بالموت، الأمر الذي جعله يحقد بشدة على قائد المنطقة الثانية آنذاك الشهيد ***زيغود يوسف*** ويزيد من حقده المتأصل على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية... وقد جعلت هذه الأحداث الإطارات القيادية في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يعيدون التفكير بجدية في نوعية العلاقات التي ينبغي إقامتها مع جبهة التحرير الوطني.[2]

وفشل اتصالات قادة الحزب وعلى رأسهم ***فرحات عباس*** بالإدارة الفرنسية كرست مرة أخرى بأنه لا مجال للثقة بالطرف الفرنسي[3] وبأن هذه اللقاءات ما هي إلا وسيلة لكسب الوقت. وإيجاد قوة ثالثة تستخدما فرنسا لإثارة البلبلة وإحياء سياسة "فرق تسد"، وكذا النتائج الإيجابية لأحداث 20 أوت 1955م، التي أكدت فيها جبهة وجيش التحرير على مواصلة الكفاح وفق سياسة واضحة المعالم، ولا مجال للتسامح مع أي طرف يريد إجهاض الثورة. وعدم جدوى المشاركة في الانتخابات التي أصبحت لا معنى لها[4]، كما أن الشعب الجزائري أصبح يعي تماما الطرف الذي لابد من مساعدته، وأنه لا جدوى من مواصلة العمل السياسي... إذن فهذه جملة من العوامل التي أدت إلى تغيير موقف الحزب واتجاهه نحو فكرة التخلي عن النشاط الحزبي وانضمام المنخرطين فيه فرديا لجبهة وجيش التحرير الوطنيين.

وبنهاية العام الأول للثورة وبالتحديد في 26 سبتمبر 1955م، صيغت لائحة من طرف حركة المنتخبين الجزائريين عرفت بلائحة الواحد والستين ، ومن ضمنهم أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي التي اعترفوا فيها بجبهة التحرير الوطني... وبعد ذلك كان التحاق *فرحات عباس* وجماعته فرادى بالثورة والانضمام الرسمي كان في 29 أفريل 1956م.[5]

---

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 157- 159.

[2] نفسه، ص 159، 160.

[3] في نهاية سنة 1955م، بدأ يظهر التحول في خطاب الحزب على مستوى جريدة "الجمهورية الجزائرية"، ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا التحول تصريح جاك سوستيل - الذي جاء على رأس الحكومة في فيفري 1955م خلفا لـ ماتديس فرانس – بأن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا الأم، ثم التزوير الحاصل في انتخابات أفريل 1955م، وتوقيف جريدة الجمهورية عن الصدور في 16 ديسمبر 1955م.

[4] تزوير انتخابات الأقاليم في نيسان/أفريل 1955 أخرج عباس من أحلامه وجعله يقتنع بأنه لما كان الحاكم العام جاك سوستيل عاجزا على جعل الأوربيين يقبلون بتغييرات، فهو يناور على الجزائريين بهدف عزل جبهة التحرير الوطني. بدل القبول بالوضع القائم غير وارد بالنسبة لعباس، فإذا ترك المقاومين يسحقون يعني الدخول في اللعبة الفرنسية من دون أية فائدة تعود على لعبته الخاصة به، هكذا أقام فرحات عباس حوالي منتصف أيار/ ماي 1955 علاقات مع جبهة التحرير الوطني دون أن يقطع علاقته مع مندوب الحكومة الفرنسية.
ينظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 118.

[5] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 161. وأيضا: كتاب مرجعي، ص 34.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1955م، رد منتخبو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على طلب جبهة التحرير الوطني بمقاطعة المؤسسات الكولونيالية بالاستقالة من مناصبهم، ثم في 30 كانون الثاني/ يناير 1956م، اجتمع قادة الاتحاد الديمقراطي الرئيسيون في سويسرا لاتخاذ قرار بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني... واستنادا إلى ***رولا ميت*** لم يكن زوال الخطوة لدى الشعب غريبا عن هذا القرار: "إن دراسة أجراها على الفور مناضلو البيان بينت أن هذا الحزب يفقد جمهوره في الأرياف التي تلتحق بنسبة 90٪. لقد اقتنع ***بومنجل*** وهو أحد السياسيين الأكثر بصيرة في الحزب (...)، كما اقتنع ***فرحات عباس وأحمد فرنسيس*** بأن التحاقهما بالجبهة أصبح أمرا لا غنى عنه وقد استسلم أمام حججه... وفي 22 نيسان/ أفريل أعلن ***عباس*** في القاهرة عن انضمامه رسميا إلى جبهة التحرير الوطني هو ***وأحمد فرنسيس وتوفيق المدني*** . وقال ***فرنسيس*** : "خرجت الأمور اليوم من بين أيدينا"، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن ***فرحات عباس*** بقي خصما للحزب الواحد، وكان ينوي استعادة حريته السياسية ما أن يتم التوصل إلى حل للمشكلة الجزائرية، وقد كان انضمامه نافعا لجبهة التحرير الوطني والتي نما جمهورها في مدن ولاية وهران حيث كان للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مواقع قوية.[1]

وبالفعل كان انضمام ***فرحات عباس*** للثورة تحولا خطيرا في تاريخ الصراع ضد السلطات الاستعمارية، مما دفع فرنسا إلى الاعتراف صراحة: بأن الحركة الجزائرية قد أصابت نصرا حاسما بانضمام ***فرحات عباس*** إلى صفوفها، فقد كانت فرنسا تشجعهم وتعدهم ليكونوا دعامة استقرارها بالجزائر والمحافظة على مصالحها، لذلك فإن قدوم *فرحات عباس* إلى القاهرة كان ضربة عنيفة هزت أوساط الإدارات الفرنسية المختلفة وزادها فزعا ما أعلنه عند وصوله إذ وجه إنذارا إلى فرنسا بالتسليم لمطالب الجزائريين العادلة وتهديده لها بأن الجزائريين لن يكتفوا بشن الحرب ضدها في الجزائر فقط وإنما سيعملون على نقل الحرب إلى أراضي فرنسا ذاتها.[2]

وهكذا كانت النهاية بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اختار أعضاؤه ترك الأنانية الحزبية والمساهمة في الثورة التحريرية استجابة لنداء جبهة التحرير، وحفاظا على المصلحة العامة، وصونا للكرامة الوطنية، و كان دورهم بارزا في تفعيل النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني أمثال ***فرحات عباس*** الذي عين بعد مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة (1956- 1962)، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (1957- 1958)، ورئيسا للحكومة

---

[1]ALI KAFI :Du militant politique au dirigeant militaire, Mèmoires(1946-1962), p 40.
أيضا: فاطمة بودرهم: حزب جبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير سابقة،ص 50.
[2] محمد حربي: جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 119. وأيضا: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 71، 72.

المؤقتة الجزائرية لمرتين (1958- 1961) إلى جانب ***أحمد فرنسيس*** الذي نشط كعضو في المجلس الوطني للثورة...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثـــالـــث:

انضمام العلماء للثورة التحريرية.

أشرنا في الفصل الثاني إلى بروز موقفين داخل جمعية العلماء المسلمين، فالموقف الأول يمثله قادة الجمعية خارج الوطن أي بالقاهرة، يتزعمه رئيس الجمعية الشيخ ***محمد البشير الإبراهيمي*** الذي كان مهتما بقضايا تخص الأمة الجزائرية وفي مقدمتها التعليم، ومع ذلك فقد كان موقفه مؤيدا للعمل الثوري والجهاد. أما الموقف الثاني فكان يمثله بعض قادة الجمعية في الداخل وعلى رأسهم النائب الثاني الشيخ ***محمد خير الدين*** والأمين العام ***أحمد توفيق المدني*** وكانوا مترددين خاصة ***محمد خير الدين*** الذي سعى من أجل الحل السلمي للقضية.

ونود أن نبرز أن الانضمام الرسمي تحت راية جبهة التحرير الوطني كان بالنسبة لزعماء الجمعية المتواجدين في القاهرة عندما وقعوا على ميثاق ثم اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر، والتي تنص في المادة الأولى على أن عمل جبهة تحرير الجزائر في مصر لتنسيق أعمالها مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر تنسيقا وثيقا، وفي المادة الثانية تعمل لجنة المساعدة للعمل الإيجابي في الداخل على تدبير حاجيات جيش التحرير، وكان هذا يومي 17 و18 فبراير 1955م.[1]

واستمر قادة الجمعية وعلى رأسهم الشيخ ***محمد البشير الإبراهيمي*** على النهج الذي رسموه من أجل مؤازرة الثورة وتدويل القضية الجزائرية، ومن ذلك ما نشره في مجلة العرفان اللبنانية المجلد 43 الجزء الثالث، المؤرخ في كانون الأول (ديسمبر) 1955م، بعنوان "في الذكرى الأولى للثورة" كتب: "هذا المولود الذي ستكون نتيجته أو ثمرته أن تبلغ الجزائر كل استقلالها، هذا المولود الذي هو تلك الثورة العارمة التي نشنها على الاستعمار الغاشم ولن تكون نتيجتها إلا التحرير وبلوغ الحرية التامة للوطن الجزائري، بل المغربي كله... وهذا قول خبير بفرنسا أقول عن علم ودراية وأنا الجزائري الذي عرف فرنسا في بلده المستعمر من قبلها، المظلوم بحكمها، الملتاع بقسوتها وأؤكد لكم أنه لا يستطيع إنسان أن يعرف فرنسا على حقيقتها إلا أن يراها في الجزائر، فهناك يرى فيها الأنانية المجسمة والوحشية القصوى... نعم أيها الإخوان العرب لنمجد ثورة الجزائر المقدسة، لنمجد هذه

---

[1] **ينظر الملحقين: 04 و05 ص178،179،180 من الدراسة.**

الثورة التي تحمي الوطن العربي الجزائري المسلم وسيحيا هؤلاء الأبطال الذين سينصرونها... هؤلاء الذين يجاهدون كشخص واحد".[1]

كما ترأس الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** وفد جبهة التحرير الوطني عام 1956م، إلى باكستان بعد أن تعافى من مرضه هناك أدلى بكلمة للصحافة الباكستانية جاء فيها: "إن زيارتي هذه هي الزيارة الثانية التي أتشرف فيها بلقاء إخواني الباكستانيين، وقد كانت الأولى سنة 1952م، حين مثلت بلادي في مؤتمر شعوب العالم الإسلامي، وفي أثناء هاتين الزيارتين أتيح لي أن أتجول في مختلف نواحي الباكستان الغربية، والتقيت طبقات الشعب وألقيت عشرات المحاضرات في المعاهد والجامعات وكثيرا من الخطب في الاجتماعات الشعبية التي انعقدت لاستقبال وفد الجزائر في المدن والقرى كي تستمع منه إلى صوت الجزائر المجاهدة..."[2]

وتفضل رئيس الجمعية بإلقاء كلمة نيابة عن جبهة التحرير الوطني، عند افتتاح أسبوع الجزائر بالعراق ونقلت عبر إذاعة تطوان بالمغرب سنة 1957م: " إن ثورة الجزائر شبت على طوق الأقوال وأصبحت في مرحلة لا غناء فيها للخطب وإن طالت ولا للأقلام وإن صالت وجالت، وقد أعربت هذه الثورة عن نفسها وفرضت على العالم أن يسمع صداها ويتعرف مداها ويلمس أثرها، ويتتبع أخبارها باهتمام وعناية... إن الجيش الفرنسي يعجز عن قتل المحاربين الجزائريين فيعمد إلى القرى العامرة بالمستضعفين من الولدان والشيوخ، فيهدمها عليهم فلا يكاد ينجو من الموت أحد منهم ولا ينزعج الأحياء من هذه المناظر المذهلة، بل يفر من استطاع منهم إلى مجالات الثورة مبشرا بما وقع مخبرا بما يهم من اتجاه العدو وحركاته... إن الشعب الجزائري قد جمع الفضائل من أطرافها بهذه الثورة، فهو يجاهد منذ شبت لظاها بالعزيزين: النفس والمال، وهو مصمم على هذه التضحية الثقيلة إلى أن يفنى أو يحكم الله له بالنصر... إن ثورة الجزائر في حقيقتها العليا صفحة ذهبية في تاريخ العروبة الطويل، وقبسة نورانية من مشرق الإسلام، ونفحة علوية من أرواح الفاتحين الأوليين... وإن أعمال إخوانكم المجاهدين الجزائريين أعمال وصلت أمجاد العرب في الآخرين بأمجادهم في الأولين، وإن مواقف الشعب الجزائري كلها حسنات ذهبت بسيئات العرب، وكفرت عن جميع ما اجترموه من ذنوب في جنب الإسلام والعروبة، وإن التعاون الذي ظهر بين أفراد الشعب الجزائري في هذه الثورة هو التفسير الصحيح لكلمة الأخوة الإسلامية.... إننا لا نعلمكم شيئا جديدا عن الثورات فقد سبقتمونا إليها وكنتم أئمتنا فيها ونلتم استقلالكم بالضحايا والدماء والأشلاء، وما من قطر عربي أو إسلامي استقل بدون ثورة وإنما هي بث من متعب إلى مستريح وشكوى خابط في

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإبراهيمي، المصدر السابق، ج5، ص 171، 172.

[2] المصدر نفسه،ج 5، ص 177.

الدياجي طال ليله فطال ويله إلى أخ كريم له قد أطلق سراحه تبلج على نور الحرية صباحه. فأعذروا إخوانكم الجزائريين إذا ألحوا واعذروا إخوانكم العراقيين إذا هم بالنجدة شحوا. إنكم لم تجتمعوا في هذا المكان والزمان لبناء بيت أو تكفين ميت، وإنما اجتمعتم لإحياء شعب من بني أبيكم حياته حياتكم وعزه عزكم وفي انتصاره انتصاركم وفي اندحاره اندحاركم..."[1]

أما على الصعيد الداخلي، فإن تطور الأحداث مثل هجومات الشمال القسنطيني التي كانت من أكثر الأسباب التي ساهمت في تغير موقف جماعة الداخل للجمعية. فخلال الانتفاضة المذكورة يؤكد الأحياء من قادة الشمال القسنطيني بأن تعليمات صارمة أعطيت لإعدام بعض المسؤولين من جمعية العلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وإذا كان بعضهم قد نجا... هكذا فإن استعمال العنف هو الذي دعم الحس الوطني لدى مسؤولي التشكيلات السياسية السابقة لاندلاع الثورة، ومما لا شك فيه أن معظم أعضاء جمعية العلماء إنما بدؤوا يؤمنون بضرورة الكفاح المسلح فقط عندما اقترب الموت من الأبواب، وعندما تأكدوا من أن الثوار عازمون على الضرب إذا ما اقتضى الحال ليمنعوا أيا كان من عرقلة المسيرة الطبيعية للثورة، وإذا كان أعضاء الجمعية قد شرعوا في التقرب من أجهزة جبهة التحرير الوطني ابتداء من الأشهر الأخيرة لسنة 1955م، فإن الانضمام الرسمي لم يتم إلا بعد أن صدر بيان يوم 07 جانفي 1956.[2]

من الملاحظ أن أحداث 20 أوت 1955م قد كان لها التأثير البالغ، فهي من بين الأسباب التي ساهمت في استقطاب المترددين وانضمامهم إلى جبهة التحرير، وقد بينا فيما سبق أن العلماء وعلى رأسهم الشيخ ***البشير الإبراهيمي*** واصلوا مسيرتهم النضالية خاصة في الخارج، أما القول بأنهم غيروا رأيهم فهذا ما لم يرد حسب إطلاعي، ولو كان صحيحا بأنهم غيروا موقفهم فلماذا استمر الكثير منهم بشغل مناصب حساسة داخل الجبهة مثل ***توفيق المدني***؟

مع نهاية 1955م ضاعف الشيخ ***العربي التبسي*** وجماعة العلماء اتصالاتهم بالجبهة، بعد أن يئسوا من إيجاد صدى لمساعيهم في فرنسا وضغطت عليهم الأحداث ونفذ صبر الكادرات الشابة، اهتدوا إلى نشر البيان الصادر في 7 كانون الثاني/ يناير 1956م، أعلنوا فيه أنه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسميا ودون مداورة بالوجود الحر

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإبراهيمي، المصدر السابق،ج 5، ص 179 وأخرى.

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 191. أيضا: جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 144. والتي أضافت بأن سبب رفض العلماء الالتحاق والاعتراف بجبهة التحرير يعود إلى استخدامها الإرهاب، أي التصفيات التي تعارض مبادئ الدين، وهذا أمر كان موجودا وذهب ضحية ذلك أناس أبرياء.

للأمة الجزائرية وبشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية وجمعياتها التشريعية السيدة، وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف.[1]

وفي شهر أكتوبر 1955م، أرسل أعضاء الجمعية برقية إلى مجلس الأمة الفرنسي الذي ناقش المشكل الجزائري جاء فيها: "جمعية العلماء المسلمين ترى من واجبها إعلامكم قبل تصويت المجلس الوطني على القضية الجزائرية، أن سياسة الإصلاحات غير مجدية وقد تعدتها الحوادث بصفة واضحة، أما سياسة الامتزاج التي تقاومها الأمة الجزائرية في شبه إجماع فهي مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي. فالسياسة الواقعية الواجبة الإتباع هي سياسة الاعتراف بحقوق الجزائري وإرضاء رغائبه وذلك بالمفاهمة الصادقة مع ممثليه الحقيقيين -إن كل سياسة تخالف هذه السياسة لا تزيد الهوة السحيقة التي تفصل بين الجانبين إلا عمقا واتساعا- تفضلوا بقبول عميق احترامنا".[2]

ونشر على صفحات البصائر عدة بيانات ونداءات بيان 28 فيفري 1955م، وفيه تم فضح الأساليب الوحشية القطيعة التي استعملها السلطة لمحاولة قمع حركة الثورة بواسطة الإرهاب والبطش وكانت الحكومة والسلطة في الجزائر وعدت منذ أيام الحوادث الأولى أن أعمال التأديب لا تصيب إلا الذين ثبتت إدانتهم خاصة ولا تتعداهم إلى غيرهم، لكن سرعان ما ظهر أن تلك الوعود قد تبخرت على أيدي الذين يسيرون دفة أمور البلاد ونحن نرى أن نعلق من جديد بعدما أفضنا في بيان أفكارنا الأساسية على صفحات البصائر، وبحكم اتصالنا بالأمة الاتصال الوثيق الذي يجعلنا نفصح عن رغباتنا ونعبر عن آمالنا، إن البلاد في حاجة أكيدة إلى تغيرات أصولية أساسية تتناول سائر الأسس التي بني عليها النظام الجزائري، لا إلى إصلاحات صورية طفيفة تؤيد الحالة الحاضرة المنكرة، وإن برنامج التغيرات الأساسية الأصولية في أمور البلاد لا يمكن أن يرتجل في باريس ارتجالا، بل يجب أن يكون نتيجة بحث ودراسة عميقة مع ممثلي الأحزاب والهيئات والمنظمات القومية[3] ولا تقبل الأمة بأية حال ولا ترضى عن برنامج إصلاحي إلا إذا حقق رغبتها التحريرية الكبرى في كل ما يتعلق بالحكم والإدارة والشؤون العامة، وكل ما يتعلق بدينها ولغتها... وتتوجه الجمعية إلى الأمة بكلمة طيبة تستحثها فيها على التماسك والتكتل والوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريتها المنتهكة، وحقها المغصوب وكرامتها المهدورة وروحياتها التي امتهنت حتى تخرج من هذه الأزمة الطويلة المدى بتحقيقها أهدافها وبلوغ غايتها الكبرى".[4]

---

[1] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 121. أعتقد أن موقف العربي التبسي كان واضحا منذ البداية بتأييده للثورة عكس ما ذكر حربي.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 32.

[3] وقد أضاف عند هذه العبارة أحمد توفيق المدني في هامش الصفحة 33 أن المقصود هنا جبهة التحرير الوطني، بينما نجد الباحث محمد العربي الزبيري يفسرها على أساس أنها دعوة إلى التفاوض مع فرنسا ومعارضة بيان أول نوفمبر.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 71. أيضا:أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص33.

وتحت عنوان "بيان الجمعية الحاسم" كتب ***أحمد توفيق المدني***: "... اتفقت مع الشيوخ: ***محمد خير الدين والعباس بن الشيخ الحسين، وعبد اللطيف سلطاني ونعيم النعيمي*** على وجوب عقد اجتماع عام للجمعية بأسرع ما يمكن لتقول الجمعية كلمتها الحاسمة، ولكي يعرف الخاص والعام في الجزائر وفي فرنسا وفي بقية أصقاع العالم موقف الجمعية من الكفاح ومكانتها من الأمة ووقوفها خلال هذه الحرب القاسية الفضيعة في الطليعة، وأحطنا الشيخ *العربي التبسي* برأينا فصادق عليه، ثم كلفني بأن أحرر بيانا ينشر على الأمة بعد مصادقة الاجتماع العام وحررته وتلوته عليهم وقلت لهم بعد التلاوة هل توافقون عليه؟ قال الشيخ *العربي* بداهة: من لم يوافق عليه فليس بمسلم! كان الشيخ قد اختمر بفكرة الثورة حتى الأعماق".

"...نحن المجتمعون من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: نعلن بكل صراحة أن الاستعمار المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1830م، هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات التي وقعت في الجزائر... ونرفع عقيرتنا بالاحتجاج الصارم العنيف على ما ارتكب في مختلف جهات البلاد من أعمال البطش والإرهاب والتنكيل، وما وقع من الفضائع والفضائح والمنكرات بدعوى الزجر ومحاولة إخماد الثورة... ونترحم على الشهداء الأبرار الذين أوصدت عليهم أبواب السجن، أو أطبقت عليهم الأسلاك الشائكة في المحتشدات، ونشاركهم في تلك المحنة التي تقبلوها بثغور باسمة وصدور رحبة ونعلمهم أن الأمة الحية الشاعرة لن تنسى لهم تضحيتهم، وأنهم سيكونون غدا في طليعة العاملين على إنشاء الهيكل الوطني العظيم... ونعلن مرة أخرى أن كل سياسة مبنية على ترقيع الماضي وإجراء (إصلاحات) على قاعدة النظم الاستعمارية الحالية مهما تغير اسمها إنما هو من قبيل العبث والاستهتار والإمعان في الزج بالأمة الجزائرية في مضيق اليأس الذي لا يحدث إلا الانفجار. ونقول كلمة صريحة علنية نرجو أن يسمعها المسؤولون في باريس وأن يسمعها العالم أجمع وهي أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة إلا بالاعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة وجنسيتها الخاصة العربية وحكومتها القومية ومجلسها التشريعي المطلق التصرف في دائرة احترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع.

ونؤكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة والإقدام على بناء النظام الحر الجديد إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيي ن للشعب الجزائري من رجال الحل والعقد، الذين أظهرهم الكفاح الجزائري... ونوصي الأمة ختاما بالحق ونوصيها بالصبر، ونستحثها على العمل الصالح والثبات وتوحيد الصفوف ونسيان الخلافات القديمة حتى تستطيع متحدة متضافرة

أن تصل قريبا إلى الدرجة الرفيعة التي أهلها لها جهادها المستمر منذ أحقاب وكفاحها الشريف الذي أصبح في العالم مضرب المثل..."[1]

وعلق السيد ***مولود قاسم نايت بلقاسم*** على هذا البيان: "ثم نشرت جمعية العلماء نداء رابعا واضحا إثر اجتماعها العام في مقرها بالعاصمة يوم 07 يناير 1956م، والذي عنونته هذه المرة بـ "بلاغ من الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحالة الحاضرة في القطر الجزائري وموقف الجمعية منها" وأية مقارنة بين هذا البلاغ وما سبق من البيان والنداءين لا تستطيع إلا أن تبرز في الواقع أن موقف جمعية العلماء كجمعية لا كأفراد لم يتضح حقا ولم يتبلور في مساندة الثورة إلا في هذا النداء الرابع أو البلاغ، بالنداء إلى الأمة وإلى العالم أجمع تنضم فيه إلى الكفاح".[2]

وقد علقت جريدة لومند (Le Monde) على هذا البلاغ بغاية البذاءة والسخف والوقاحة حيث اتهمت الجمعية بجهل تاريخ الجزائر، وتجاهل كل ما أنجزته فرنسا فيها من خيرات... ومما يؤكد أن هذا البلاغ كان الموقف الأول المناصر من جمعية العلماء كجمعية للكفاح المسلح أن البصائر نشرت افتتاحية تحت عنوان "فأخذتهم الصيحة"، نشرت فيه أصداء هذا البلاغ ومنها الصدي الإكسبريس الباريسية التي كتبت: "إن لهذا البلاغ الذي ينشره العلماء أهمية عظمى، لأنه يعتبر أول تأييد ديني رسمي للثورة الجزائرية".[3]

أما جريدة "كومبا" التي كانت في وقت من الأوقات لسان المقاومين الأحرار الفرنسيين فقد كتبت عن بلاغ الجمعية مقالا طويل الذيل جاء فيه: "إن جمعية العلماء في القطر الجزائري إنما هي تعمل بإيحاء من الدول العربية ومنظمات القاهرة، ثم استخلصت من البلاغ: أن الدول العربية قد عدلت عن الميدان السياسي في القطر الجزائري إلى الميدان الديني. وأن العلماء المسلمين بنشرهم لبلاغهم المذكور يرشحون أنفسهم ليكونوا "مفاوضين صالحين". وبعد أن انتقدت العلماء نتيجة رفضهم للإصلاحات مؤكدة أن اسمهم هو "العلماء الإصلاحيون"، هذا خلط مخجل بين الإصلاح الديني الذي قامت عليه الجمعية، وبين الإصلاحات السياسية المرفوضة، وذكرت: إن بلاغ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان حدثا سياسيا عظيم الخطورة، ذلك أن ***العربي التبسي وأحمد توفيق المدني***، صديقي ***البشير الإبراهيمي*** هما اللذان يمثلان في القطر الجزائري هذا التهيج الإسلامي الذي يقوم به رجال الجامعة الإسلامية ومقره مدينة القاهرة وإن البعض من سادتهم، ومن أصدقائهم يعتقدون أن "الجهاد" هو الأخذ بالثأر من الحروب الصليبية..."[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 35 وأخرى. أيضا: نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 73، 74.

[2] نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 73.

[3] BenYoucef Ben KHedda : Les Origines Du 1er novembre 1954, Edition Dahlab, Alger, 1989, p 248.

[4] توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 41.

وبداية من سنة 1955م، أصبح الكثير من مسؤولي الجمعية وخاصة الذين التحقوا مبكرا يشرفون على عدة مناصب وبصفة كبيرة في المنطقة الثانية التي تشمل مدينة قسنطينة حيث مقر الجمعية العملي، وحيث معهد الشيخ *بن باديس*، ومن جملة الأعضاء البارزين يذكر السيد ***إبراهيم مزهودي*** الذي حضر مؤتمر الصومام برتبة رائد وكعضو من أقرب مساعدي الشهيد ***يوسف زيغود*** وكذلك *مصطفى بوغابة* الذي لعب دورا أساسيا في المجال التنظيمي بالولاية الثانية، والسيد ***محمد الميلي*** الذي جند قلمه لخدمة "المقاومة الجزائرية"، ومن بعدها "المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ثم الشيخ ***أحمد حماني*** ، *والشيخ* ***الطاهر حراث*** وغيرهم ممن سارعوا لتلبية نداء الفاتح من نوفمبر 1954م.[1]

ومنهم من عمل في البريد السري فيذكر الأمين العام للجمعية سابقا ***أحمد توفيق المدني*** أنه في مارس 1956م، نشط العديد من شخصيات الجمعية في مهام كلفهم بها مركز بريد الجبهة، ...فالسيد ***ساطور الخياط*** بناحية بلكور، كان يفد علي تباعا إلى مركز الجمعية يحمل فوق ذراعه بدلة من أجل تحديد المقاس، حتى إذا ما اختلي بي في مكتبي، سحب من تلك البدلة رسالة أو رسائل كان علي أن أوصلها بكل سرعة لأصحابها، وكنت استعمل في تبليغ ذلك البريد جماعة من المجاهدين الفضلاء أمثال *الشيخ* ***حمزة بوكوشة*** ، الشيخ ***أحمد سحنون*** ، الشيخ ***الجيلالي الفارسي*** ، الشيخ ***مصباح الحويذق*** ، وغيرهم من رجالات الجمعية الأمناء. كانوا يمتطون (متن) عربات سكة الحديد وهم يشعرون بأن ما يحملونه ربما أوصلهم لآلة الإعدام أو السجن الضيق الطويل، فيبلغون الأمانة ويأتون غالبا بالجواب الذي يأخذه الأخ *ساطور* ضمن البدلة التي وردت علي كي أقيسها عشرات المرات وليست لي".[2]

ودائما في سياق ردود الفعل حول بيان العلماء بالانضمام رسميا إلى الثورة استرسل ***أحمد توفيق المدني*** في سرد بعض الاتصالات التي وردت إليه، نتحدث عن اتصال الأستاذ ***ريمون هارون***، الذي كان مهتما بالقضية الجزائرية وعرض عليه فكرة وضع حد لهذه الحرب وهذا كلامه: "نحن رجال الفكر والقلم علينا خلال هذه الأوقات الحرجة واجبات كثيرة منها أن ننصر الحق، ومنها أننا نسعى لوضع حد لهذه الحرب التي يتفاقم أمرها يوما فيوما، وقد جئتك باقتراح خاص محدد هو أن نضع بين أيديكم معشر العلماء المسلمين أربعا من الرهائن من كبار كتاب فرنسا وعلمائها على أن تسعى الجمعية لإجراء اتصال بيننا وبين رجال الجبهة، كي نفاوضهم في أمر وضع حد لهذه الحرب،

---

[1] العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 186.
[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ج3، ص 42، 43.

وإيجاد صيغة لتفاهم معقول يحقق مطامح وآمال الجزائريين، ويحفظ مصالح المستوطنين الفرنسيين، إننا لا نجد غيرك وسيلة لتحقيق هذا الأمر".

فرد عليه ***توفيق المدني*** بأنه لابد من استشارة قيادة الجمعية وجبهة التحرير لأن الموضوع بالغ الخطورة، وكانت نتيجة الاتصالات أن أعضاء الجمعية ومنهم: ***الشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين ونعيم النعيمي والسعيد الزموشي*** حبذوا فكرة التفاوض، وعارضوا فكرة الرهائن لكنهم ربطوا موقفهم بموقف الجبهة، ومن أجل ذلك اتصل ***توفيق المدني بعبان رمضان*** عن طريق الأستاذ ***مندوز*** وفي هذا الشأن يقول: وكنت أتجاذب أطراف الحديث مع محدثي -***ريمون هارون*** - عندما قرع الجرس وتناولت السماعة، فإذا بالرفيق ***مندوز*** يقول دون مقدمة ودون سلام، إن الرفقاء يرون عدم جدوى هذا العمل لأنهم لا يثقون بهذا الشخص الذي يتصل بالولاية العامة اتصالا وثيقا ويرون في هذا العرض مناورة خبيثة، وانتهى الحديث. فقلت لمخاطبي: أن الجماعة لا يرون إجراء اتصال الآن، فإلى فرصة أخرى فظهر عليه الامتعاض والألم العميق، ثم توادعنا وخرج ولم أره بعد ذلك إطلاقا".[1]

وحدث اتصال آخر هذه المرة من رئيس حكومة فرنسا فيقول: "وما هي إلا أيام حتى دق جرس الهاتف وإذا بالمتحدث مجهول يقول لي: إن مسيو ***غي مولي*** يود أن يتحدث معك قليلا، فهل تستطيع القدوم إلى الولاية العامة يوم الأربعاء الساعة الخامسة من أجل الاتصال به؟ قلت: لو لم تكن الجزائر في حرب، ولو لم يكن الخلاف قد وصل بين الجزائر وفرنسا إلى حد المذابح الجماعية واستعمال الوسائل الوحشية القذرة لكنت اتصلت به مسرورا... فليست لي أدنى صفة تخولني الاجتماع برئيس الحكومة والتكلم معه حول وضعية الجزائر وهو سيد العارفين بمن يجب الاتصال به من رجال الجبهة التي تتولى قيادة الكفاح الجزائري وقطعت الاتصال".[2]

وحسب اعتقادي أنه منذ 1956م، أصبحت الجمعية جزءا من جبهة التحرير الوطني، وكرس رجالها أنفسهم لخدمة وتحقيق كل الأهداف المسطرة في جميع محطات الثورة التحريرية وعلى رأسهم الشيخ العلامة ***محمد البشير الإبراهيمي***، الذي كان القدوة في الكفاح والعمل الدبلوماسي خارج الجزائر، والشيخ ***خير الدين***، الذي أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة 1959م، ومثل الجبهة في الرباط (1959- 1961)، ***وأحمد توفيق المدني***، الذي عين هو الآخر كعضو في المجلس الوطني للثورة (1956م- 1957م)، ثم وزيرا للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة الأولى (1958- 1959)،

---

[1] توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 43، 44، 45.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص 46.

وبعد الاستقلال عين وزيرا للأوقاف، ***وبن الشيخ الحسين عباس*** الذي مثل جبهة التحرير بالمملكة العربية السعودية (1957- 1962) ...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابـع:

تطور موقف الحزب الشيوعي الجزائري

سبق وأن رأينا أن موقف الحزب كان رافضا للعمل المسلح، ثم توجه نحو تأييد الثورة وتقديم المساعدة، وفي نفس الوقت يؤكد قادته على فكرة الاحتفاظ بالعمل الحزبي في إطار الشرعية...

ولم يتطور موقف الحزب الشيوعي الجزائري إلا في صيف 1955م، حيث اقتنع بعد سبعة أشهر من الفاتح نوفمبر، واستمرار الكفاح، بأن العمل السياسي وحده لم يعد يكفي خلافا لما كان يدعيه في بادئ الأمر، باعتراف ***البشير الحاج علي*** الشخصية الثانية في الحزب الشيوعي إذ ذاك، لأن أغلب أعضائه من الجزائريين بدؤوا يتفرقون عنه لموقفه المعادي أو على الأقل السلبي من الفاتح نوفمبر، ولأنه اقتنع بأن نسبة النجاح أكبر من خطر الفشل، فسمح بتكوين جماعات مسلحة التحق المنخرطون فيها كأفراد بجيش التحرير الوطني وتحت قيادة جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار كتبت جريدة العامل الجزائري مايلي: " لقد تغير الوضع منذ الفاتح نوفمبر 1954م تغيرا كبيرا فما أبعدنا اليوم عن الأعمال الفردية المتباعدة في الزمن، التي كانت تقع في عدد قليل جدا من الأماكن في البلاد، أما اليوم فمن مرتفعات مغنية وتلمسان حتى الحدود التونسية نجد الكفاح عارما فهناك معارك حقيقية تدور رحاها إنها الحرب !"[1]

وفي ظل اتساع نطاق الثورة على الصعيد الداخلي، وبلوغ الكفاح في تونس والمغرب مرحلته الحاسمة، وعدم قدرة الإدارة الاستعمارية على إيجاد حل وخطة واضحة للقضاء على كفاح الشعب الجزائري. ازدادت الضغوط على الحزب الشيوعي، واتسعت الهوة بين الجزائريين والأوربيين فكان من الضروري تغيير الإستراتيجية فاتجه جزء كبير صوب إيجاد طريقة للانضمام إلى الثورة. بينما استمر جزء آخر من المناضلين يسيرون الحزب بصفة سرية من بينهم ***هنري علاق*** ونحن بصدد نقاش هذه النقاط.

فبين تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، ونيسان/ أفريل 1955م ضاقت المسافة بين تفسيرات الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي وتوصياتهما، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر أولا، و 13 كانون الثاني/ يناير ثانيا تبنى الحزب الشيوعي الجزائري الانتقادات التي وجهها الحزب الشيوعي الفرنسي إلى أنصار العمل المسلح، ثم بعد ذلك أصبح نوعا من التضارب داخل الحزب، فالجزائريون

---

[1] نايت بلقاسم، المرجع السابق،ص 85.

وهذا ما يؤ كد أن الحزب لم يكن واثقا عند انطلاقة الثورة من استمراريتها، لذلك اختار أن يكون رافضا للعمل المسلح.

يريدون المشاركة في العمل المسلح. وفي هذا الإطار اتصل مناضلو الأوراس الشيوعيون ***بن بولعيد*** ، بينما الأوربيون معادون له رغم انخراط بعض العشرات منهم في النضال الوطني بهدف الشهادة للمستقبل، لكن يبقى ثقلهم في ميزان القوى شبه معدوم، وحتى حزيران/ يونيو 1955م لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري المنقسم على ذاته يعتقد باستمرار ونجاح الثورة، لكن لما كان الوضع يتطور فقد أعاد اجتماع اللجنة المركزية في حزيران/ يونيو النظر بالمواقف الأولى، وفي الشلف وإقليم البليدة كما في الوسط الطلابي بدأ المناضلون يتحولون نحو جبهة التحرير الوطني، لقد حان الوقت لحزم النفس لإنقاذ الحزب الشيوعي الجزائري من الضلال.[1]

وفي أثناء هذه المراجعة للقرارات السابقة –نقد ذاتي- بدأ الشك يفرض نفسه، وشرع كثير من المناضلين والإطارات خاصة الشباب منهم يفكرون في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وفقا لما جاء في نداء أول نوفمبر، وزاد هذا الموقف تدعيما وتشجيعا ما كان يقوم به المسؤولون عن الثورة من اتصالات فردية بأولئك المناضلين والإطارات، ولقد شعرت قيادة الحزب بهذا الخطر وأرادت أن تتفاداه فدعت إلى انعقاد دورة اللجنة المركزية في شهر جوان.[2]

وفي سياق الاتصالات التي كانت بين أعضاء من جبهة التحرير وأعضاء من الحزب الشيوعي يذكر ***هنري علاق*** في سياق حديثه عن جريدة الجمهورية والصعوبات والمضايقات التي أصبحت تمارس على أعضاء الحزب الناشطين في مجال تحرير وتوزيع الجريدة ما يلي: "قام البعض باتخاذ الاحتياطات للالتحاق بالجبال أو المشاركة في العمل السري، وفيما يخصني وبالاتفاق مع أصدقائي في الجريدة والحزب قررنا أن أبقى في "الشرعية" أطول فترة ممكنة وتم تكليفي بالدفاع عن حقوق ومصالح الجريدة، وبعد وقت قصير من فوز اليسار في الانتخابات (الاشتراكيين بزعامة ***غي مولي*** 1956م)، وفي الوقت الذي كانت لا تزال فيه "الجزائر الجمهورية" ممنوعة من الصدور منذ ديسمبر 1955م قابلت ***فرحات عباس*** رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ثم ***بن يوسف بن خدة*** الذي أصبح بعد القطيعة مع ***مصالي*** أحد مسيري جناح المركزيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLP) التي تم حلها ابتداء من نوفمبر 1954م... أردت معرفة رأيها في المساعي المبذولة قصد استئناف محتمل، وقد شجعني ***بن خدة*** بحرارة لمواصلة المساعي أما ***عباس*** فقد بقي مشككا في التوصل إلى نتيجة إيجابية، غير أنه كان موافقا على عدم إهمال هذه الإمكانيات".[3]

---

[1] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص122، 123.
[2] العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص175.
[3] هنري علاق، مرجع سابق، ص 215 وأخرى.

ومن الأساليب التي لجأ إليها الحزب تشكيل وحدات عسكرية، ونذكر هنا شهادتين لقياديين في الحزب الشيوعي، الأولى ***للحاج بشير علي*** الذي قال: "لقد خلق الشيوعيون مقاتلي التحرير لسبب بسيط هو عدم الاستجابة لطلبهم المتكرر بعقد محادثات مع جبهة التحرير الوطني، لم يكن في نية الشيوعيين الجزائريين إطلاقا خلق قوة يجري الاحتفاظ بها بصورة مستقلة... بل أعتقد أن في وسعي القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المقاتلين في جيش التحرير الوطني، وأكدنا أنه لن يكون لرفاقنا رابط عضوي وسياسي بالحزب، لكنهم سيحتفظون بقناعاتهم السياسية."[1]

أما الشهادة الثانية فهي شبه مطابقة للأولى والتي يقول فيها ***هنري علاق***: "وبدون الإعلان عن قراره للرأي العام، لأنه لا يزال بعد في الشرعية قرر أيضا خلق وحداته المسلحة الخاصة به ومحاربي التحرير ليس من أجل وضع قوة منافسة لقوات جيش التحرير الوطني لكن لكي لا يبقى على هامش المعركة، وكون هذا الحزب تم منعه بعد ثلاثة أشهر لاحقا إلا أنه حيا عبر صحافته السرية ميلاد وتطور جبهة التحرير الوطني وأعلن عن إرادته في التعاون".[2]

وقد فتحت هاتين الشهادتين وغيرها باب التأويل أمام الجميع، فالقرار المتعلق بتكوين أداة عسكرية يعنى أن القيادة تراجعت كليا عما كانت تسميه بالمبدأ المقدس والمتمثل في رفض العمل الفردي، وتخلت دون سابق إنذار عن برنامج عملها الرامي إلى تنمية الكفاح السياسي كوسيلة وحيدة لحل المشكل الجزائري، وليس من الصعب التوصل إلى أن تكون الأداة العسكرية التي جاءت إلى الوجود تحمل اسم "المحاربون من أجل الحرية" إنما يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين:

الأول: منع الجزائريين من الالتحاق بجيش التحرير الوطني إذ توفر لهم الإطار العسكري الذي يمكنهم من حمل السلاح داخله.

الثاني: حمل جبهة التحرير الوطني على التفاوض من أجل وضع ما يسمى ببرنامج مشترك للعمل الثوري مع احترام الاستقلال السياسي لكل من الكيانين"[3]

و بخطوتهم هذه أراد الشيوعيون التكفير عن أخطائهم لكنهم لم يستفيدوا كثيرا من هذا القرار الذي أقدموا عليه لأنهم غالبا ما جرى ذبحهم في المعارك مع الجيش الفرنسي لأنه استقر الأمر على عدم إعطائهم أسلحة، وذلك بفعل العداء للشيوعية. أما أولئك الذين قدموا ضمانات بالوفاء فسوف

إذا كان اختيار علاق هو الاستمرار في النشاط الشرعي للحزب، فما الفائدة من الاتصال ببعض قادة الثورة؟ يبدو لي أن هذا اللقاء كان بعد تأسيس أول حكومة مؤقتة لأنه ذكر لقاءه مع عباس بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة، وبن يوسف بن خدة وزيرا للشؤون الاجتماعية. والهدف منه توضيح موقف الأوربيين لكسب ثقة قادة الثورة من جهة، وعدم معاداة الإدارة الفرنسية من جهة أخرى، وبالتالي تجنب المشاكل والاستفادة منها مهما كانت النتائج.

(1) محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص123

(2) هنري علاق، المصدر السابق،ص 220.

(3) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 175.

يصبحون الخصوم الأكثر شراسة للحزب الشيوعي، بينما الذين رفضوا ذلك ***كمصطفى سعدون*** ، ***عبد الحميد بوضياف*** ... فسيجدون أنفسهم معرضين باستمرار للاتهام بالتآمر.[1]

ويبدو لي من خلال تصريحات الشيوعيي ن بصفة عامة وهاتين الشهادتين بصفة خاصة أن الخلل يتعلق بقرارات الحزب، فكيف يعقل أن تتفاوض جبهة التحرير مع حزب رفض الالتزام ببيان نوفمبر الذي يقضي بحل جميع التشكيلات السياسية والانضواء تحت راية الجبهة، وبعدها يتم التعامل مع كيفية تنظيم المنخرطين الجدد، الذين حسب *الحاج بشير* علي جسديا مع جبهة التحرير وروحيا مع الحزب الشيوعي -احتفاظهم بقناعاتهم السياسية- والمحير في الأمر أننا نجد هؤلاء القادة ينصحون بالانتماء إلى الجبهة بينما هم يرفضون الأمر ويفضلون البقاء في الشرعية.

وبالنسبة لموقف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين فقد لازمه تحفظا حذرا من طرف الكثير من قادة الثورة، فيذكر ***أوعمران*** أن الشيوعيين الجزائريين وافقوا على الانضمام للثورة بصفة أفراد، أما الأعضاء الأوربيون فقد أرادوا الانضمام كحزب بناءا على أوامر تلقوها من ***موريس طوريز*** رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي، ولم يكتب النجاح للمحاربين من أجل الحرية وذلك لقلة عددهم من جهة، ونضالهم من أجل مصلحة الحزب على حساب مصالح الأمة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم التفاف الجماهير حولهم مما جعلهم يشعرون بغربتهم وسط الشعب، علاوة على ذلك فإن الكثير منهم لم يتحملوا حياة الجبال ومشقة الثورة وصعوباتها، فمنهم من عاد إلى بيته ومنهم من التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني.[2]

وجرى في الولاية الرابعة التي كان الشيوعيون فيها هم الأكثر عددا، تكليف ***عمر أوصديق*** أحد قدامى رفاق طريقتهم بدمجهم في جيش التحرير، وقد كان الاختبار مقصودا فإما يضطلع بهذه المهمة بلطف ومراعاة، وبذلك يخاطر كثيرا، أو ينجزها بصرامة ويقطع نفسه عن حلفاء محتملين، وطلب منه تقديم ضمانات، واستنادا إلى الرائد ***عزالدين*** فإن ***أوصديق*** وجههم في البدء إلى المناطق الصعبة إلى مراكز إدارية لم يكن له غير علاقات قليلة جدا بالسكان لكنهم قدموا لنا خدمات كبيرة، والكثير منهم ماتوا في ساحة الشرف، واندمج آخرون فيما بعد في جيش التحرير الوطني بصورة ممتازة لدرجة أننا نسينا مواقعهم القديمة.[3]

---

[1] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 123.

[2] عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 163.

[3] حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 123.

ويضيف علاق أنه على المستوى العسكري كان يتم إدماج الشيوعيين فرديا وجماعيا، واستشهد الكثير منهم في ساحة القتال مثل: هنري مايو، موريس لابان في جبال الشلف.

ينظر: علاق، المصدر السابق، ص 222.

وفي إطار رد فعل الشيوعيين على تصرفات بعض قادة جبهة التحرير الوطني، صب ***هنري علاق*** جام غضبه على الوطنيين قائلا: "غير أن القادة الوطنيين ورثة المواقف القديمة لأحزابهم إزاء الشيوعيين، كانوا يبدون جد متمرنين في الرد على المقترحات المؤكدة على التلاقي والعمل الموحد محاولة منهم إبقاء الحزب على الهامش قصد تحييده وحصره في دائرة العاجية حسب تعبير ***عمر أوزقان*** - مسؤول شيوعي سابق، ثم أصبح أحد ملهمي ومحرري ميثاق الصومام- فقد كان مطلب جبهة التحرير الوطني الذي تبناه ***فرحات عباس*** عن الاتحاد الديمقراطي للبيان والزعماء المركزيين عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية باسم الوحدة النضالية الضرورية هو حل جميع الأحزاب حلا مطلقا والانخراط الفردي لأعضائها في الجبهة، وكان هذا يمثل مسألة أساسية بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري تفرض استشارة لجنته المركزية، ولأسباب أمنية وجيهة لا يمكن عقد اجتماع لمناقشة عامة وجماعية، لذا كان عقد اجتماعات لمجموعات من اثنين إلى ثلاثة أو بصفة فردية يدعى إليها أعضاء القيادة لإعطاء رأيهم حول هذه المسألة الوحيدة من قبول حل الحزب -الشرط المسبق المقدم من جبهة التحرير الوطني لأي تعاون- أو رفضه للحفاظ على الاستقلالية الإيديولوجية والسياسية للحزب مع الإبقاء على التزامه الوحدوي ودعم أكثر لتأييده في جميع الميادين للجبهة وجيش التحرير الوطني".

ويضيف: "كان يتعين علي وعلى ***نيكولا*** [1] انطلاقا من المبدأ وضرورات المعركة الجارية والمصلحة الوطنية الجزائرية اتخاذ موقف، حيث بدا لنا من الواضح استبعاد حل الحزب الشيوعي الجزائري، الذي هو حزب للعمال يدافع في الواقع عن مطالب وآمال هؤلاء في مجتمع جديد خال في نفس الوقت من الاضطهاد الاستعماري والاستغلال الرأسمالي بدون إثارة تساؤلات مخيفة في صفوف الذين يساندون الكفاح التحرري للجزائر عبر العالم وخاصة في البلدان الاشتراكية، وبدا لنا واضحا أيضا أنه حتى ولو أردنا تفادي الجدال لن نتطرق إلى هذا الجانب من المشكلة... وإن إرادة القضاء على الوجود الشيوعي في المشهد السياسي تخضع هي الأخرى لرغبة خفية لبعض العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في فرض هيمنتها على مجمل حركة التحرير الوطني، وكان أعضاء اللجنة المركزية وبأصوات قليلة قد صادقوا على الموقف المتخذ من طرف مجموعتنا نحن الاثنين مثل: ***الحاج علي والصادق هجرس*** ، مما جعلني مسرورا والتقيا ***عبان رمضان*** بعد انتظار طويل وكذا ***بن يوسف بن خدة*** ، وكلاهما قياديان في الجبهة ويتواجدان في مدينة الجزائر وعرضا

[1] نيكولا زيناتشي: عضو اللجنة المركزية، عضو دائم في الكونفدرالية العامة لعمال البناء وسكريتيرا للحزب الشيوعي لمنطقة وهران.

عليهما وجهة نظر الشيوعيين، وقد تمسك ممثلا الجبهة بمطالبهما الأولى في حين أكد ممثلا الحزب الشيوعي الجزائري رفضهما لحل الحزب".[1]

وكان واضحا للشيوعيين في الجزائر أن جبهة التحرير لن تقبل بمثل هذا الشرط، لأن ذلك عمليا تحويل جيش التحرير الوطني إلى مجموعة فرق واتجاهات وتحويل قيادة هذا الجيش، وجبهة التحرير إلى عدة قيادات ومعناه فقدان الانضباط العسكري الذي هو شرط لمجابهة الجيوش الفرنسية.[2]

ولا جدال في أن الشيوعيين كانوا مقاتلين أمجادا، وأحيانا مقاتلين نموذجيين حين توفرت لهم الفرصة، كما أنه لا يمكن أن يعترض أحد على واقع أن الشيوعيين الأوربيين ***لابان، إيفتون، مايو،*** ...إلخ الذين انقطعوا عن أصولهم دون أن يعترف بهم الشعب الجزائري كليا، كانوا عظيمين في مأساتهم، لكن المسألة ليست هنا، بل هي ذات طبيعة سياسية أكثر من ذلك وإن مواقفهم المثالية وتضحياتهم أفسدها النهج السياسي الذي اعتمده الحزب، والقائم على المناورة وجعلها غير مجدية.[3]

وواصل الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه السياسي في السرية وأصدر بيانا في جويلية 1956م حث فيه الشيوعيين المنخرطين في محاربي التحرير أن يلتحقوا بجيش التحرير الوطني، وأن يلتزموا بقطع أي صلة عضوية مع حزبهم طيلة فترة الحرب، لكن دون التخلي عن قناعاتهم السياسية، ونص كذلك على استمرار التعاون المشترك مثل تحسيس الجنود الفرنسيين حول شرعية كفاح الجزائريين من خلال إصدار وتوزيع نشرات سرية "صوت الجندي " (La Voix du Soldat)... كما يتم تقديم بعض الإمكانيات التقنية مثل الاستعمال المحتمل لمطبعته من طرف جبهة التحرير من أجل صناعة بطاقات تعريف مزيفة غير أن جبهة التحرير الوطني أصرت على أن تبقى هذه المشاريع والوسائل في السرية.[4]

يبدو لي أن هذا الكلام غير منطقي، وقد علقنا على نصوص أخرى تشابهه، فكلام القادة الشيوعيين لم يتغير إطلاقا وبقي يدور في نفس النقطة وهي العمل المشترك مع الجبهة دون التخلي عن الانتماء الحزبي والنشاط الشرعي، ولا أدري مع من اتفق الشيوعيون حتى تتفق وتتعاون معهم جبهة التحرير في السرية. ثم يذكر بعد ذلك أنه تم نشر بنود هذا الاتفاق في مارس 1957م، أهو

---

(1) هنري علاق، المصدر السابق، ص 221، 222.

(2) قدري قلعجي: تجربة عربي في الحزب الشيوعي، ص 207. نقلا عن أحمد بوسجادة، رسالة ماجساير سابقة، ص 13، 14.
وقد سببت هذه المواقف الكثير من الإحراج لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة. ويذكر الأخضر بن طوبال: أن الحكومة السوفياتية دعت وفدا من الحكومة الجزائرية المؤقتة لحضور الاحتفالات بانتصار الثورة الروسية، وعند وصول وفد حكومة جبهة التحرير إلى مكان الاحتفال فوجئوا بوجود ممثلين عن الحزب الشيوعي الجزائري، وهنا انسحب أعضاء وفد الحكومة المؤقتة احتجاجا على هذا الوجود للحزب الشيوعي الجزائري وذلك أن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
ينظر عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص 163، 164.

(3) محمد حربي:جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 124.

(4) علاق، المصدر السابق، ص 223.

لفضح قادة الجبهة أم للاعتراف والبرهنة على أن الحزب فعلا كان ينشط ويقدم أعمالا جليلة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين؟

ويذكر كل الذين عاشوا تلك الفترة أن تلك المجموعات المسلحة التي وجدت لموازنة جيش التحرير الوطني ولتبرير مطالب الحزب الشيوعي الجزائري بتكوين تنظيم مشترك مع جبهة التحرير الوطني حسب المقترحات الذكورة أعلاه، لم تدخل المعركة فعلا ولكنها سرعان ما ملت حياة الجبال واصطدمت بالواقع الذي أراها أن جيش التحرير الوطني صعب المراس سهل التحرك في أوساط الجماهير، أما الإطارات الشيوعية السامية فإنها تذكر اليوم بأن "المحاربين من أجل الحرية" أعطوا الأوامر للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني ولكن السيد ***عمار أوزقان*** يؤكد بأن ذلك غير صحيح، ثم طلب منهم فرادى الاختيار بين الالتحاق بجبهة وجيش التحرير الوطني، أو الحياة المدنية. فمنهم وهم قلة قليلة من فضل الحل الأول ومنهم وهم الأكثرية السباقة من اختار العودة إلى بيته أو مغادرة البلاد نهائيا... غير أن السيد ***عبد الحميد بن الزين*** الذي كان موجودا بقاعة الموقار يوم 05 نوفمبر 1982م، عندما عرض على الجمهور المعلومات السابقة عن الحزب الشيوعي، وحاول تبرير موقف هذا الحزب فقال: "لو أن الحزب الشيوعي الجزائري كان مناهضا للثورة أو خائنا فلماذا لم يطلب ***سوستيل*** أن يكون ممثلا في الوفد الذي تفاوض معه في السداسي الأول من عام 1955م؟ ولقد أجاب العقيد ***الصالح بوبنيدر*** قائلا: "لقد كانت السلطات الفرنسية الاستعمارية تعرف أكثر من غيرها أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن له تمثيل يذكر في أوساط الجماهير الشعبية، وأن سياسته قريبة جدا من السياسة الفرنسية ولذلك فإن ***سوستيل*** لم يرى داعيا لإشراكه في المفاوضات المذكورة".[1]

فإذا كانت العلاقات بين الشيوعيين "المندمجين" والمسؤولين عن جيش التحرير الوطني تقوم على أساس قاعدة من الثقة والاحترام المتبادل في مدينة الجزائر، والقطاع الوهراني، فالأمر يختلف في مناطق أخرى من القبائل والأوراس على الخصوص، فقد بلغ الأمر ببعض المسؤولين مدفوعين بمشاعرهم المناهضة للشيوعية إلى إعطاء أوامر بإعدام أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، الذين التحقوا بالجبال من الذين يرفضون أن يتنكروا لانتمائهم كما اشترطوا عليهم أن يفعلوا. وهكذا قتل ***العيد العمراني وجورج رافيين*** ، وهما عضوان في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومناضلون آخرون من المسلمين والأوربيين، وترك الانطباع يسود طويلا على أنهم قتلوا في المعركة. واليوم

[1] العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 176، 177.

وبعد عقود أتساءل عما إذا كانت هذه الأعمال قد تمت بسبب الجهل أو اللاتسامح والحقد؟ هذه السلوكيات التي لم يكن الشيوعيون وحدهم ضحاياها...[1]

دائما وفي إطار إبراز موقف الجبهة من الحزب الشيوعي وتصرفاته غير المسؤولة يبدو لي أن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، الذي تمخض عنه جملة من القرارات احتوتها وثيقة الصومام، والتي رسمت من خلالها إستراتيجية جديدة للحفاظ على المسار الصحيح للثورة سياسيا وعسكريا، إلى جانب التصدي للسياسة الاستعمارية قد كان لها بعدا آخر وهو الاستمرار في مواجهة المترددين في الانضمام إلى الثورة، ومنهم الحزب الشيوعي الجزائري. ويظهر ذلك من خلال اهتمامها بطبقة الفلاحين حيث وجهت لهم نداء بعدم السير وراء سياسة الإصلاحات التي تلجأ إليها الإدارة الفرنسية، التي تعدهم فيها بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من أجل صرفهم عن الثورة، كما أن جبهة التحرير قامت بإنشاء المنظمات الجماهيرية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956م، والاتحاد العام للتجار الجزائريين 20 سبتمبر 1956م من أجل صرف نظر كل الأطراف على هاته الطبقة من الجزائريين، ثم استخدامها كوسيلة ضغط ومثال ذلك الدعوة إلى الإضراب الشامل لمدة ثمانية أيام بداية من 28 جانفي 1957م.

ومما يجدر بنا ذكره أن الحزب الشيوعي لم يحل نفسه كبقية الأحزاب، ولكنه بقي كحزب مغمور طوال فترة الثورة التحريرية، حيث عاد للظهور بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وقدم برنامجا قبل انعقاد مؤتمر طرابلس يتضمن اقتراحات حول شكل الحكومة والدولة المستقلة التي يجب -حسب رأيه- أن تكون في المستقبل، ومما جاء في هذا البيان "أن الحزب الشيوعي الجزائري يعارض فكرة تأليف حزب واحد على أسس المعتقدات الوطنية البرجوازية لأن مثل هذا الحزب حتى ولو كان تأليفه شعبيا وقادته من الطبقة العاملة أو من رفقاء الفلاحين، فإنه سيصبح يوما ما طال الزمن أو قصر أداة استبدادية على الجماهير الكادحة... " كما اشتمل البيان ايضا على: "إن اتحاد الوطنيين مع الشيوعيين يجب أن يتحقق في كيان جبهة تحرير وطنية تكون تكتلا، لا حزبا مع احترام استقلال الحزب الشيوعي الجزائري داخل هذا الاتحاد..." ويتضح من خلال هذه الأطروحات إسرار الحزب الشيوعي الجزائري على الاحتفاظ بكيان مستقل بعيدا عن جبهة التحرير الوطني.[2]

---

[1] هنري علاق، المصدر السابق، ص 224.
ونذكر هنا أنه يمكن أن تكون المخابرات الفرنسية وراء مثل هذه البلبلة، وكمثال عن ذلك نبرز ما ذكره سليمان الشيخ عندما تحدث عمل المخابرات الفرنسية في الولاية الثالثة، أن هذه الولاية كانت تمر بأزمة خطيرة إذ أن موجة من الشك أطلق عليها اسم الزرقاء التي كان وراءها العقيد غودارGodard نشأت عنها موجة تصفيات متسلسلة يثير بعضها البعض، وقد أمر بها العقيد عميروش، فأثرت في معنويات جيش التحرير تأثيرا سيئا إذ أن العمل الذي قامت به في الظلام دوائر المخابرات الفرنسية بدا أدعى إلى الخوف، وأسوء أثرا من عمليات التمشيط المنظمة.
ينظر: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 103.
[2] عمار قليل، المرجع السابق، ج1، ص163.

لقد كان باستطاعة أعضاء الحزب الشيوعي المترددين والمتمسكين بالعمل الشرعي في السرية، أن يصبحوا أعضاء بارزين في جبهة وجيش التحرير مثلما فعل ***أوزقان*** وغيره خدمة لمصلحة العامة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحـث الخامــس:

استمرار رفض المصاليين الانضمام إلى الثورة التحريرية.

بينا فيما سبق أن ردة فعل المصاليين لم تختلف عن ردود الفعل التي تبنتها الاتجاهات الأخرى، وقد واصلوا على النهج الذي رسمه لهم زعيمهم ***مصالي*** من خلال التركيز على دخول معترك المواجهة مع العدو باسمهم الخاص، لذلك شكلوا الحركة الوطنية الجزائرية كتنظيم سياسي رافضين فكرة التحالف مع جبهة التحرير الوطني.

وإذا رجعنا إلى الرسالة التي وجهها رئيس الحركة الوطنية الجزائرية إلى رئيس مجلس وزراء سوريا يوم 10 مارس 1957م، فإننا نفهم أن جبهة التحرير الوطني المكونة من عناصر مطرودة من حركة الانتصار، قد فشلت في إشعال فتيلة الثورة، إذ ولدت وماتت في يوم واحد، وفي اليوم الثاني من نوفمبر قامت الحركة الوطنية الجزائرية برفع لواء الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري، وأن الثورة بقيادة ***مصالي*** قد تمركزت في الأوراس، وفي منطقة القبائل حيث يوجد مسؤولان عرفا بوفائهما وولائهما للزعيم وهما: ***مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم.***[1]

لكن الحقيقة أن هذه الحركة تندرج ضمن الحركات المناوئة للثورة التي خططت لها السلطات الفرنسية لإجهاضها وتفجيرها من الداخل، في محاولة للقضاء عليها، واتخذت أشكالا مختلفة وحملت أسماء متعددة من ضعفاء النفوس والحاقدين على الثورة والشعب الجزائري أمثال : ***بلحاج الجيلالي كوبيس***[2] في الولاية الرابعة، ***والشريف بن السعيدي*** الذي تآمر على العقيد الشهيد ***علي ملاح*** [3] - بشهادة المجاهد ***لخضر بورقعة*** سنة 1998م- الذي كان أحد مساعديه الأقربين، والقائد ***السبتي*** في الشرق الجزائري بالولاية الأولى.[4]

أما نشاط المصاليين فنتطرق إليه من ناحيتين: النشاط العسكري، والعمل السياسي.

فبالنسبة للنشاط العسكري: نستعرض قضية تكوين الجيش الوطني للشعب الجزائري كقوة موازية لجيش التحرير الوطني، والتي ستقود في بادئ الأمر عملياتها العسكرية ضد أهداف فرنسية، ثم تتحول إلى قوة ثالثة معادية لجبهة التحرير.

---

(1) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 197.

(2) ينظر الملحق 07، ص187 من الدراسة.

(3) ينظر الملحق 07، ص187 من الدراسة.

(4) الهادي درواز: الولاية السادة التاريخية تنظيم ووقائع 1954- 1962 –سلسلة أوراق من الذاكرة- الورقة الأولى ، ط1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 118

ونخص بالذكر هنا الحركة العسكرية التي قادها ***محمد بلونيس***، والتي يروي قصتها المجاهد ***مصطفى بن عمر*** كما يلي: "تزعم ***بلونيس*** حركة مماثلة برزت إلى الوجود ما بين 1955م - 1956م، إثر انشقاقه عن رفقائه القدامى في النشاط الحزبي، وخاصة منهم ***كريم بلقاسم وأوعمران***، فقد استحوذ في محيط برج منايل -مسقط رأسه- على عشرات من محبي الحركة الوطنية الجزائرية متذرعا بالانتماء إلى تلك التشكيلة، والاشتراك مع *مصالي الحاج* في قضية واحدة، والدفاع عنها، فشكل منهم عصابات أطلقت على نفسها اسم المصاليين، ثم عوضت هذا الاسم بأتباع ***بلونيس***، وتحت مطاردة جيش التحرير الوطني لجأت إلى الجبال قرب "أومال" (سور الغزلان) قبل أن تستقر بسهول سيدي عيسى".[1]

كانت العمليات العسكرية موجهة بشكل خاص ضد جبهة التحرير الوطني، وبطريقة عشوائية، وبمعزل عن جيش التحرير الوطني، وبدأت الحركة الوطنية بتوزيع أوامر من أجل مقاطعة المشروبات الروحية والتبغ، كما هاجمت بعض التجار من سكان الجنوب الجزائريين، ثم إلتأم شمل أفرادها في وحدات أسندت قيادتها إلى المدعو ***محمد لونيس***، وقد استغل هذا الأخير ذلك الغموض وبدأ ينشر نفوذه في المناطق التي كانت ولا تزال وفية ***لمصالي***، والتي لم يصلها نداء أول نوفمبر، فاستولى على مناطق كثيرة من منطقة القبائل، ومنطقة وهران وفي الجنوب، وكان يدعم جيشه من الجزائريين المهاجرين في أوربا، كما كان له طموح كبير في السعي الجاد إلى دمج جيش وجبهة التحرير داخل تنظيمه مستدركا الخطوات التي تجاوزته بها جبهة التحرير الوطني.[2]

وخلال الربيع والصيف كانت بلاد القبائل مغطاة بجثث القتلى بلباس جيش التحرير الوطني متروكين في الميدان، وكانوا جميعا من المصاليين، فتخلت بذلك مقاومة الجبهة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية عن الميدان وانسحبت أولا إلى جرجرة ثم إلى المناطق شبه الصحراوية... وفي بداية 1956م، اغتيل المناضلون الأوائل من الحركة الوطنية الجزائرية في مدينة الجزائر: ***سي أحمد المدعو الفراشة، بوجريدة عمار، معادي محمد***، وفي الجبال تواصلت المعركة وبلغت أشدها في واد الصومام ومنطقة البويرة، فخلال سنة 1957م، اتخذت تصفية الحساب بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية منعرجا مأساويا، ففي كل يوم كان يسقط من الطرفين عشرات الجزائريين.[3]

---

[1] مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 224.
[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 256.
[3] سطورا، المرجع السابق، ص 256.

وعندما تغلبت جبهة التحرير على *بلونيس* في القبائل [1]، استقر به الأمر في الجنوب وجعل مركز قيادته بدار الشيوخ بالقرب من الجلفة، وفي أفريل 1957م، دخل إلى جبهة التحرير أربعة من معاونيه: ***بوشريط، حواس، عمر إدريس، وزيان*** بسبب قلة التسليح، وتحت إغراء الوعود بمنحهم قيادة أوسع. وبذلك بقي *بلونيس* مع 300 رجل محاطا بمقاومة الجبل التابعة لجبهة التحرير الوطني، وفي المنطقة التي كان يوجد فيها حدثت مجزرة ملوزة[2] وعندما أحس قرب نهايته، قبل التعاون مع السلطات الفرنسية من جوان إلى نوفمبر 1957م، مواصلا العمل بالانتساب إلى الحركة الوطنية الجزائرية. فكل المناشير التي كان يوزعها في المنطقة تحمل اسم جيش ***بلونيس*** (الجيش الوطني الشعبي – ج.و.ش.ج)، وكانت تختتم بصفة دائمة بتحيا الحركة الوطنية الجزائرية ! يحيا ***مصالي الحاج***.[3]

وبشهادة ***المجاهدين عمر صخري والطيب فرحات*** في الملتقى الجهوي الثاني ببسكرة 1985م، أن ***بلونيس*** بعث إلى القائد ***زيان بن عاشور*** -كان قائدا عاما للناحية الغربية- يستعطفه في تقديم المساعدة بإدعائه التعرض للاضطهاد والقمع والمطاردة من القبائل، وما كان من *الشيخ* ***زيان*** إلا أن راسل القائد ***سي الحواس*** يستفسر الأمر بحكم التنسيق القائم بينهما، وقبل أن يصل رد ***الحواس*** - التأكد من حقيقة الأمر- شرع ***بلونيس*** في إنشاء تنظيم تابع له، وهو يعلم أن المنطقة تابعة للشيخ ***زيان***، كما بدأت تظهر منه بعض التصرفات المنافية لمبادئ الثورة والقيم الأخلاقية...[4]

أما ***بن طوبال*** فيذكر أن بعض المصاليين اختلطوا برجال جيش التحرير الوطني لفك الأواصر التي تربط بينهم، والإستلاء على مراكز الرئاسة. فكان هدفهم القضاء على الرؤساء المخالفين لهم، وتسيير الثورة باسم ***مصالي***. ففي الشمال القسنطيني مثلا أرسلوا إلينا المسميين: ***زادي شريف وزيكت إسماعيل*** زاعمين أن الشرطة في طلبهما، فوضعنا فيهما ثقتنا وكلفناهما بمهام من الخطورة بما كا ن فسهل لهما ذلك الاتصال بفرد يدعى ***بخوش عبد السلام*** ونظموا فيما بينهم مؤامرة غايتها القضاء على أكبر المسيرين بالشمال القسنطيني، ومن حسن الحظ تم الإطلاع على عملهم الإجرامي وألقي عليهم القبض عندما أوشكوا على تنفيذه فحكمت عليهم بالإعدام محكمة حربية وقتلوا جزاء خيانتهم.[5]

---

[1] لقد قام السيد كريم بلقاسم بمحاربة ذلك الجيش الذي كونه بلونيس في مستهل سنة 1955م (حوالي 600 جندي لديهم 1200 بندقية) على الصعيدين السياسي والعسكري.ينظر: العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 198.

[2] تحدث سطورا عن موقعة ملوزة في الصفحة 256، بأنها وقعت في 28 ماي 1957م، وذبح فيها 303 شخص من الرجال والنساء والأطفال واحتجت جبهة التحرير الوطني ببراءتها بعد أن وجهت لها التهمة وذهبت إلى القول أن الجريمة يمكن أن تقع على عاتق الحركيين (عملاء فرنسا) ومن الآن فإنه من الثابت على نحو مؤكد أن مجموعات تابعة لجبهة التحرير الوطني تتحمل مسؤولية هذه المجزرة... ووجدت ما يتوافق مع هذا الطرح شهادة مصطفى هشماوي عندما تكلم عن القضية في الصفحة 69، وأشار أن المرحوم محمدي السعيد أعطى الأمر بقوله: "نظفوا المنطقة من كل العناصر الضارة". ينظر: جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 179.

[3] سطورا، المرجع السابق، ص 260.

[4] الهادي درواز، المصدر السابق، ص 121.

[5] جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد 03، ج 1، ص 114.

ولم يبخل الفرنسيون في دعم هذه الحركة التآمرية، ومدوها بكل ما تحتاجه من سلاح وعتاد وتأطير وحماية واختيار مواقع التمركز من أجل محاربة جبهة التحرير الوطني، وكشف خلاياها وتنظيماتها وطرق تمويلها وبعد لقاء "ببني سليمان" في 31 ماس 1957م بين ***بلونيس*** وضابط من المخابرات الفرنسية قادما من الجزائر الذي توج الاتصالات السابقة، وبذلك دخلت الحركة التطبيق الفعلي ووضعت تحت تصرفه رجل المخابرات ***ريكول*** وفرقة من الكومندوس إلى جانب عدد كبير من الجزائريين المدربين على التعامل مع المخابرات، ممثلين في الزرق بالعاصمة، وأعوانه القدماء أمثال: ***الوهراني، رابح القبايلي، رابح البرادي***، وتجنيد العناصر المصالية من مختلف أنحاء الوطن، كما سمح له بفرض التجنيد الإجباري على الأعراش بمعدل 60 فرد لكل عرش، وفرض الضرائب عليهم واختارت له بلدة حوش النعاس لموقعها وقربها من المطار العسكري الذي يضمن له التغطية بالطيران والمظليين.[1]

وقد وضعت جبهة التحرير خطة إستراتيجية بالولاية السادسة ذات شقين: سياسي وعسكري لمحاربة مؤامرة ***بلونيس*** واعتمدت **الخطة السياسية** على:

- رفع معنويات الشعب والإكثار من حملات توعية الأعراش وإشاعة روح التنافس بين القبائل للتصدي لهذه الحركة.
- تجديد خلايا الاتصال، وإنشاء عناصر مناضلة جديدة وغير معروفة لدى الحركة.
- تغيير مواقع وطرق التموين بإحداث شبكة جديدة بمواقعها ورجالها.
- اختراق صفوف الحركة عن طريق الاتصال ومراسلة رؤساء الأعراش ومن لهم نفوذ من أهاليهم لاستمالتهم وعودتهم لجادة الصواب.
- الإكثار من الحملات الإعلامية المكتوبة لفضح المؤامرة ومدبريها وأهدافها.

كما كلفت قيادة الولاية الرابعة الشهيد ***علي زويوش*** في خريف 1956 بمهمة الاتصال بالمصاليين للتفاوض معهم على صيغة للتعاون المشترك ضد العدو وسار إليهم في فصيلة من المجاهدين تعدادهم خمس وثلاثون رجلا... وفي غمرة تسارع الأحداث عاد أحد المجاهدين ممن كلفوا بالاتصال مع المصاليين وحيدا مذعورا وطلب الاتصال فورا بالقائد العام للولاية وأخبره بأنه فر بأعجوبة من الموت بعد أن اكتشف أن المصاليين غدروا بالفصيلة وقائدها وذبحوهم جميعا... إن هدف المصاليين هو منع جيش التحرير من أن يتمركزوا حول دوائر العاصمة ويسيطر على المناطق

---

[1] الهادي درواز، المصدر السابق، ص 121.

الإستراتيجية التي تمكنه من التموين والتزود بالعتاد والرجال، ويسددوا ضربات موجعة للعدو وعملائه ومعمريه بل ويكون على صلة دائمة بالجماهير ووسائل الدعاية...[1]

أما الخطة العسكرية: فكانت الحرب بدون هوادة على الخونة أعداء الأمة...، فبعد عودة القائد ***عمر إدريس*** من المغرب في أواخر 1957م مزودا بكتيبتين من الولاية الخامسة. أصبحت قوات ***بلونيس*** بين شقي رحى، فحوصرت من الغرب بقوات ***عمر إدريس*** ، ومن الجنوب والشرق بقوات ***سي الحواس***، وأعطت هذه الخطة ثمارها بإلحاق الهزيمة بهذه الحركة في جبال مناعة، بوكحيل، النسنيسة، الميمونة، أكحيلة، بوديرين، قرون الكبش،...[2]

وقد صرح ***بلونيس*** لإذاعة فرنسا يوم 03 ديسمبر 1957م، بأن الجزائر يجب أن تبقى في جميع الأحوال مرتبطة بفرنسا، ورغم هذا الموقف الذي اتخذه ظل ***مصالي*** مترددا، ويبقى ينتظر نتائج مبعوثه ***سي العربي*** الذي أرسله إلى عين المكان. ومن ديسمبر 1957م إلى مارس 1958م، لم يرسل ***سي العربي*** أي تقرير إلى ***مصالي*** تاركا هذا الأخير في موقف الانتظار الحذر، موقف الانتظار الذي تجلى في التقرير الذي أرسله ***مصالي*** إلى ندوة إطارات الحركة الوطنية الجزائرية في أفريل 1958م: "حتى يومنا هذا يجهل الحزب الوقائع التي كانت سببا في نشوء قضية ***بلونيس*** (...)، وإذا اكتفينا بتصريحات الصحافة يلزم علينا أن نعترف بأن هذا الأخير كان ضحية تلاعب مصالح المكتب العربي للحكومة العامة بالجزائر، ومن جهة أخرى إنه يرفض بقوة أن يكون "باوداي" (...). فهل هذا مجرد تكتيك؟ ". لقد وضع ***مصالي*** قضية ***بلونيس*** في المرتبة الأولى لمخطط العمل الذي يتعين على الحركة الوطنية الجزائرية تطويره، دون توضيح السبب ! ذلك أن الهجوم الذي قام به خصومه السياسيون المستفيدون من هذه القضية عجل بانحلال الحركة الوطنية الجزائرية. لكن ***بلونيس*** الذي استدار على عقبيه بعد أحداث ماي 1958م، مات بالسلاح في اليد ضد الجيش الفرنسي في جويلية 1958م. وبالنسبة *لمصالي* والحركة الوطنية الجزائرية انتهت قضية ***بلونيس*** كما ابتدأت: بنقطة استفهام. وقد كشفت عن فقدان رقابة الحركة المصالية على المقاومين المقاتلين فوق التراب الجزائري. ونتيجة ذلك أدت إلى اضطراب سياسي مؤكد في فرنسا.[3]

بالفعل لقد امتد هذا الاقتتال إلى فرنسا، وكانت الغلبة في البداية لجماعة ***مصالي***، ووصلت قوتهم في فترة قصيرة إلى تصفية 82 إطارا من إطارات جبهة التحرير، وكانت هذه الأخيرة تقابل

---

[1] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة،مذكرات، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص109،108.

[2] الهادي درواز، المصدر السابق، 123، 124، 125.

[3] سطورا، المرجع السابق، ص 261، 262.

وتشير جليسبي أن بلونيس لم يعقد اتفاقا سياسيا مع الفرنسيين، ورفض الانضمام إلى القضية في مايو سنة 1958م، عندما دعا الجيش الفرنسي إلى تعاون أوثق بين المسلمين والفرنسيين في الجزائر، وقد قتل بلونيس في للانقلاب الذي دبره جيش المستوطنين في 13 ماي، وزعم الفرنسيون بعد ذلك أنهم أعدموه.ينظر: جليسبي، المرجع السابق، ص 180.

ذلك بالمثل وسقط الكثير من الضحايا، ودخلت المخابرات الفرنسية في الوسط وغذت الخلاف واستمر الوضع على ما هو عليه إلى أن وقع تدخل من اليسار البلجيكي ممثلا في وزير داخليته، وقام بوساطة أدت إلى فرض هدنة بين الطرفين.[1]

وكانت مهمة ***بوضياف*** في فرنسا جد معقدة بسب سيطرة ***مصالي*** الشبه كلية على هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. لذلك ترك فكرة التسليح مؤقتا، وراح يقوم بحملة توعية واسعة النطاق في أوساط مناضلي الحركة المذكورة إلى أن تمكن من استمالة عدد كبير منهم سمح له بإنشاء هياكل جبهة التحرير الوطني وإرساء قواعدها الثابتة التي ستبرهن على نجاعتها فيما بعد.[2]

وعندما استطاعت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا -منذ مطلع 1955م- رغم كل المشاكل والعراقيل بجميع أنواعها، أن تنشئ هياكلها وتجند مناضليها ومسؤوليها الأوائل فإن الحركة الوطنية الجزائرية لم تتردد في استعمال العنف الذي ذهب ضحيته كثير من الإطارات الوطنية. ولئن كانت الجبهة قد ردت على العنف بالعنف، فإن القتال بين الأشقاء في تلك السنة الأولى من الثورة، لم يبلغ أشده، بل إن الجانب الدبلوماسي قد طغى وكان من الممكن أن ينتصر...[3]

أما من ناحية النشاط السياسي: فإن ***مصالي*** ظل متمسكا بمواقفه القديمة الرافضة لأي تنسيق سياسي أو عسكري مع من عارضوا سياسته، وقد مثلت الحركة الوطنية الجزائرية بعد 1956م تيار المعارضة لجبهة التحرير الوطني، فاتجه إلى التفاوض مع الفرنسيين. ففي بداية جويلية 1956م، جرى لقاء مع الحاكم العام للجزائر ***لاكوست*** ، وانحصرت مطالب المصاليين في ضرورة إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين، ووقف العنف ضد عناصر الحركة الوطنية الجزائرية. بالمقابل وجه نقدا لاذعا للساسة المصرين وجبهة التحرير الوطني. أما من جهة *لاكوست*، فإنه لم تكن لديه نية الوصول إلى مفاوضات جدية، بل هي محاولة لتأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة، وكسب الوقت للقضاء على الثورة. ورغم ذلك استمر ***مصالي*** في العمل من أجل الشروع في مفاوضات حول طاولة مستديرة بدون إقصاء لأي حزب سياسي.[4]

وقد صرح ***مصالي*** قائلا: "لقد اقترحنا دائما ألا يكون أي إقصاء لأي حزب سياسي، وأريد أن أوضح هذه المشكلة، فبالنسبة إلينا ليست الديمقراطية شيئا مجردا، ولأجل ذلك طالبنا بمشاركة جميع ممثلي الحركات الوطنية الجزائرية في ندوة الطاولة المستديرة بقصد التعبير بحرية وعلانية عن مفاهيم تخص حل المشكل الجزائري. إننا نؤمن بحزم بأن السيادة تكمن في الشعب، وأن هذا الأخير

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 69.
[2] العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 125.
[3] نفسه، ص 199.
[4] سطورا: المرجع السابق، ص 236، 237. بتصرف.

يجب أن تكون له دوما الكلمة الأخيرة لكي يحكم ويقيم جميع المسائل التي تمس مستقبله الوطني. إننا نؤمن ونؤكد ذلك بجلاء بأن لا فائدة على الإطلاق من مواصلة السير على طريق القمع المتزايد حاليا سعيا وراء أمل لا طائل من ورائه في الإجهاز على الشعب الجزائري. لقد اتبعت مثل هذه الأساليب طوال السنوات الـ 127 من طرف النظام الاستعماري والنتائج أمامنا... فالشعب الجزائري لا يقبل اليوم أكثر منه بالأمس بالعبودية تحت أي شكل كانت وبأية وسيلة كانت، إننا نعتقد بحزم بأن السلم والوفاق مفضلان عند الشعبين الجزائري والفرنسي على مواصلة الحرب.[1]

غير أن ***أوزقان*** وغيره يعتبر بأن المصالية كانت آخر ورقة في يد الحكومة الفرنسية، وذلك باعتراف الحاكم العام ***جاك سوستيل*** للأستاذ ***ماسينيون***[2]. وقد فند ***سطورا*** ذلك قائلا: "وأما عن الجملة الشهيرة "***مصالي*** هو ورقتي الأخيرة" فتوجد شهادة ***دانيال غيرين***: ...أعتقد أنه من الواجب أن أدحض تهمة زور من بين تهم أخرى، ومفادها أن الحاكم العام ***جاك سوستيل*** ، كان قد أسر إلى ***لوريس ماسينيون*** في نوفمبر 1955م: "***مصالي*** هو ورقتي الأخيرة". وبعد بحث عن التفسير لدى *ماسينيون*، الذي كان موجودا وقتئذ بالقاهرة، أصدر مرتين تكذيبا استنكر فيه هذا الكلام المسموم. فقد كتب أولا في فرانس أوبسارفاتور لاستنكار الاستشهاد غير الصحيح لـ *جونسون* الذي قد يؤدي (كما أضاف) بتحريفه لفكرتي إلى إلحاق الضرر بالرجل ***مصالي الحاج*** وهو الوطني والمؤمن المقتنع. واحتج بعد ذلك بعدة أشهر أي في نوفمبر 1956م، في منشور خاص موجه إلى أصدقائه "النص البغيض المنشور في غيابي وبدون علمي، من طرف ***كوليت وفرنسيس جونسون*** ". ومع ذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تتردد في إعطاء مكانة هامة لهذا "النص البغيض" في أرضية مؤتمر الصومام، وجددت نشره سنة 1959م فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في كراسة دعائية مضادة للمصالية.[3]

وعلى مستوى العمل النقابي: قرر ***مصالي*** تأسيس مركزية نقابية هي الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين، وكان ذلك في 14 نوفمبر 1956م بالجزائر، وعزم على النضال من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاقتصادية والمهنية للعمال الجزائريين، والدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان... وقد عقدت فيدرالية فرنسا لاتحاد للعمال الجزائريين مؤتمرها الأول أيام 29 و30 جوان 1957م، وشارك فيه 300 مندوب برئاسة الأمين العام: ***أحمد بخات*** وأثيرت فيه نقاط هامة:

- عرض مطالب العمال الجزائريين المغتربين.

---

[1] Massali; interview au journal la commune № : 1، Avril 1957.23 نقلا عن سطورا، ص

[2] عمر أوزقان: الجهاد الأفضل، المصدر السابق، ص 17.

[3] سطورا، المرجع السابق، ص 255.

- حرية التنقل، والأمن في الجزائر.
- الكفاح ضد الأمية ودراسة مخطط لتصنيع الجزائر.
- مسألة الصحراء...[1]

وخلال سنة 1958م، فقدت الحركة الوطنية مكانتها السياسية، وتلاشت قوات الجيش الوطني للشعب الجزائري على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي، فقد بدا واضحا تنامي دور جبهة التحرير الوطني. ونذكر كمثال: تلك الندوة التي عقدت بمدينة طنجة المغربية في 25 أفريل 1958م، وقد أبعدت فيها الحركة الوطنية الجزائرية نهائيا من تمثيل الشعب الجزائري، ولأول مرة جلست جبهة التحرير الوطني كمحاور كامل العضوية، واعتبرت في مرتبة واحدة مع حزب الدستور الجديد، وحزب الاستقلال، والحجة التي قدمت هي أن الحركة الوطنية الجزائرية ***ومصالي الحاج*** قد تجاوزتهما الأحداث. وقد أعطيت إشارة الاستبعاد في ندوة القاهرة يوم 02 جانفي 1958م.[2]

ونتيجة لكثرة الاغتيالات التي راح ضحيتها الكثير من المناضلين، سواء في جبهة التحرير الوطني أو الحركة الوطنية الجزائرية. فقد فقدت هذه الأخيرة: ***أولبصير العربي، ومحمد بلبقرة*** (مسؤولان بالمغرب الأقصى)، ***وأحمد شماس، وملولي السعيد*** (بفرنسا)، ***حسين مبروك، وأحمد بخات ومبارك فيلالي*** [3]. وتدخل بعض إطارات الحزب القدامى لدى *مصالي* منهم: ***محمد بلكبير***، وأصدر بعد ذلك ***مصالي*** أمرا بإيقاف العنف وكلف أحد أتباعه وهو: ***عبد الله فيلالي*** بنزع سلاح مقاتليه وبذلك طويت الصفحة الدامية[4] وانضم عدد كبير من رجال الجيش الوطني للشعب الجزائري إلى صفوف جيش التحرير الوطني.

أما بالنسبة لـ***مصالي*** فإنه لم يحسم موقفه اتجاه الثورة[5]، ولم يعلن انضمامه على الرغم من تدخل الزعيم التونسي ***الحبيب بورقيبة*** عندما وجه له رسالة يوم 22 جانفي 1959م جاء فيها: "...فالشعب الجزائري يشهد اليوم تجمعا عظيما لكافة القوى الحية، ولكل العناصر القادرة أي العازمة على الكفاح حتى النصر، مما مكن من تحقيق معجزة التصدي لكافة القوات المسلحة الفرنسية، بمساندة لا مشروطة من طرف البلدين الشقيقين. لقد أسفت كثيرا ألا يحصل هذا التجمع حول شخصك، لكن المأساة هنا هو أن يتحقق الأمر ضدك وفي غيابك في نهاية المطاف، ونظرا لكوني قد

---

(1) سطورا، المرجع السابق، ص 241.
(2) نفسه، ص 244.
(3) نفسه، ص 257 وأخرى.
(4) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 69.
(5) كما أنه لم يبد موقفا بارزا اتجاه من رفعوا شعار المصالية وقاوموا جيش التحرير الوطني، فقد ذكر مجموعة من المصاليين المنضمين إلى جيش التحرير عام 1959أ، مصالي لم يتخذ قرارا حاسما فيما يخص حركة بلونيس، وهذا ما يكون متواطئا هو الآخر مع الإدارة الفرنسية.
ينظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954- 1962، ط1، دار الغرب للنشر، وهران- الجزائر، 2005، ج3، القسم الأول، ص208.

شاهدت وأحسست بكل ذلك بمفردي، فقد نصحتك منذ الوهلة الأولى أن تتغاضى ولو لفترة زمنية عن التهم القديمة والخصومات القديمة والتشبث القديم، التي لم تعد متزامنة مع المعطيات الراهنة أو مثيرة للسخرية، والالتحاق بشكل مبهر، دون تحفظ بالتجمع الجديد الذي يتمتع بالشرف المهيب المتمثل في خوض حرب ضروس من أجل استقلال الجزائر...

ألعلك رحت ضحية لسوء إعلام أو معلومات مغشوشة؟ غير أنك لم تفعل شيئا، والنتيجة هي ذلك المشهد المخزي، وتصفية الحسابات بين الوطنيين الذي ساهم في إضعاف المجهود الذي تبذله الأمة في مرحلة حاسمة من صيرورتها، كما أن قلوب مناضليك القدماء أو معظمهم تمتلئ بالغضب، بل بالغيظ ضد الرجل الذي أحاطوه باحترامهم وتقديرهم، فهم لا يفهمون الأسباب التي أقعدت الرجل الذي لا تمثل حياته كلها شيئا غير كونها مثلا في المصابرة ونموذجا للتضحية عن القيام بالتضحية بأحقاده وبـ"كرامته"، قصد تحقيق إجماع الشعب الجزائري، وهو شرط لانتصاره.

... فإني أجدد لك مناشدتي الالتحاق، ليس بشخص ***فرحات عباس*** ، ولكن بجبهة التحرير الوطني وبكافة المجاهدين، الذين يخوضون في أرض الوطن حرب الحرية، إنني على يقين بأن الشعب الجزائري سيكون ممنونا لهذا العمل الرمزي الصادر من أول وأقدم مجاهد جزائري، باعتباره مساهمة حاسمة في تحقيق النصر النهائي للجزائر، وبالنسبة إلي كشخص يعرف قيمة التضحية بالكرامة لأنني قد فعلتها مرارا وتكرارا أثناء حياتي كمناضل ثم كمسؤول، فإنني أعتبر هذه التضحية أحب عند الله من سنوات المنفى الطويلة أو السجن الذين كانا من نصيبك في هذه الحياة الدنيا..."[1]

تبرز هذه الرسالة مدى رغبة ***بورقيبة*** في أن ينضم المصاليون إلى الثورة التحريرية وأن تحذيره من مغبة الاستمرار كتيار مضاد لها كان في محله، كما يبدو أن رفض ***مصالي*** الانضواء تحت جبهة التحرير يعود إلى الخلاف الذي سبق الثورة، أو إلى حاجة في نفسه. وقد فوت بذلك فرصة تاريخية لا مثيل لها، وعادت به الأحداث إلى نقطة البداية و مواصلة النضال في فرنسا وهناك قضى نحبه. ورغم هذا الموقف تبقى مساهماته في مسيرة الحركة الوطنية رائدة و لا يمكن تجاهل ذلك، وقد تكون فكرة خيانته فكرة مغلوطة توارثتها الأجيال.

---

[1] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 258.

من خلال ما سبق أعتقد أن سنتي 1955و1956م كانتا نقطة تحول في المسار العسكري والسياسي للثورة، فقد كان تأثير أحداث 20أوت 1955 ونتائج مؤتمر الصومام واضحا وفعالا بالنظر إلى التغيير الذي طرأ على مستوى فعالية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني-حرب العصابات في المدن- وعلى المستوى السياسي أعادت الأحزاب السياسية النظر في مواقفها السلبية من الكفاح المسلح كخيار أساسي في نضال الشعب الجزائري.

فقد اختار قادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعلى رأسهم ***فرحات عباس*** الانضمام إلى الثورة بعدما اقتنعوا بقوة جبهة وجيش التحرير، وفقدوا الأمل نهائيا في الحلول التي تبنتها الإدارة الاستعمارية، ونفس الحال كان عليه المترددون داخل جمعية العلماء المسلمين، فقد أصدروا بيانا بحل الجمعية والانضمام رسميا على الثورة في بداية 1956.

أما من اختاروا البقاء خارج دائرة الوحدة الوطنية، ورفض الانضواء تحت راية جبهة وجيش التحرير الوطنيين فهم القسم الثاني من الحزب الشيوعي وعلى رأسهم بشير ***حاج علي وهنري علاق...*** ومنهم من كون ما يسمى بـ"مقاتلي التحرير"، أما المصاليين فقد واصلوا نشاطهم تحت اسم الحركة الوطنية الجزائرية وجيش تحرير الجزائر، وقد استغلت فرنسا الوضع من أجل خلق تيار ثالث يعيق مسار الثورة..

لكن هذه التحديات لم تزد قادة الثورة والشعب الملتف حولهم إلا عزيمة وإصرارا على تحقيق المطلب الأساسي وهو استرجاع السيادة الوطنية وإفشال المخططات الاستعمارية .

خـــــاتمـــــــة:

وفي الختام أشير إلى أن إعادة القراءة في محطات هامة من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بشيء من التعمق يتطلب بذل مجهود جبار، لذا حاولت التركيز على مرحلة الانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، وأخص بالذكر فترة 1954- 1956 والتي لا تقل أهمية عن باقي أحداث الثورة الجزائرية. وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج حاولت الإجابة من خلالها عن التساؤلات المطروحة ألخصها فيما يلي:

أولا: النشاط السياسي الذي تبنته مختلف اتجاهات الحركة الوطنية من 1945 حتى 1954 قد ساهم في تنشئة ثلة من الشباب متطلعة إلى آفاق التغيير الإصلاحي أو الثوري، وقد كانت المساهمة متفاوتة من حزب إلى آخر، كما أثبتت عن طريق المطالب المطروحة مدى تعنت الإدارة الكولونيالية وتمسكها بالجزائر.لكنها فشلت في إيجاد الكيفية الملائمة للانتقال إلى الكفاح المسلح أو كانت رافضة له بحجة عدم إعطاء فرصة للاستعمار كي يعيد مأساة 8 ماي 1945.

ثانيا: كانت انطلاقة الثورة حدثا مفاجئا لأغلب تيارات الحركة الوطنية رغم أنها كانت تتوقع اندلاع أحداث مشابهة لتلك التي انطلقت في تونس والمغرب الأقصى،ويكمن عنصر المفاجأة في مصدر الثورة والكيفية التي ستستمر عليها في ظل قلة الإمكانيات المادية والبشرية غير المتكافئة مع القوة الفرنسية، ولم تختلف ردود أفعالها كثيرا ففي المجمل وصفت على أنها أعمال لا مبرر لها إلا عدم استجابة الفرنسيين لمطالب الشعب الجزائري..لكنها لم تتبنى موقفا واضحا إما أن تكون مؤيدة للعمل المسلح أو رافضة له.

ثالثا: الاختلاف الذي كان بين تيارات الحركة الوطنية طيلة فترة نشاطها السياسي كان عائقا أمام العمل الوحدوي لأنها غلبت مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، وخدم مصلحة الاستعمار بالدرجة الأولى، وانتقل الاختلاف إلى داخل الأحزاب مثل أزمة حزب الشعب التي كانت نقمة ونعمة في نفس الوقت، نعمة من خلال بروز التيار الثوري ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حضرت للكفاح، ونقمة من خلال استمرار تعنت المصاليين وعدم إتاحة بعض قادة الجبهة الفرصة لهم لتمسكهم بالخلافات السابقة والاتهامات المتبادلة... فالنزاع والشقاق نتيجته الفرقة والتناحر وتغييب مصالح الأمة، وقد كتب جمال الدين الأفغاني:" فقوة الأمة تكمن في وفاقها وسلمها، وضياعها يكمن قي انشقاقها ووقوع النزاعات بينها".

وفي الأخير أرجو أن أكون بدراستي لموضوع مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية من انطلاقة الثورة التحريرية (1954- 1956)، قد ساهمت في تبسيط ما كان معقدا وإزالة اللبس عما كان غامضا، وعسى أن أكون من الذين اجتهدوا فأصابوا في وضع بصمة على واحدة من أهم المحطات التي جعلت الجزائر تنعم اليوم بالأمن والسيادة الوطنية، وأسأل الله أن أكون ممن يفتح باب المساهمة في تحقيق أمنية الشيخ البشير الإبراهيمي الذي تمني أن يقيض الله لثورة الجزائر مؤرخا من أبنائها مستنير البصيرة مسدد الفكر والقلم، صحيح الاستنتاج، سديد الملاحظة، فقيها بربط الأسباب بالمسببات ، ليكتب تاريخا لا يقف عند الظواهر والسطحيات.. بل يتغلغل إلى ما وراء ذلك من الأسباب النفسية التي تحرك فرنسا إلى هذه المجازر البشرية، والتي تدفع المقاتلين(الجزائريين) إلى هذه الاستماتة في حرب حارت فيها العقول...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحـــــــــق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق: 01

مشروع دستور الجمهورية الجزائرية*

09 أوت 1946.

المواد الرئيسية لهذا المشروع:

البند الأول: إن الجمهورية الفرنسية تعترف بالاستقلال الذاتي التام للجزائر وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالحكومة الجزائرية وبالراية الجزائرية.

البند الثاني: إن الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

البند الثالث: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر وتشرف على جميع المرافق الداخلية وحتى على الشرطة.

البند الرابع: يتمتع كل فرنسي في الجزائر بالجنسية الجزائرية وعليه فيتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع في التراب الفرنسي بجميع الحقوق المخولة للمواطنين الفرنسيين وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية.

ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما...

البند السابع: تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية ويكون التدريس العمومي إجباريا بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول يد جميع الجزائريين.

البند الثامن: إن المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

البند التاسع: سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.

وهكذا أصبحت المطامح الوطنية مثبتة ومجسمة في روح من التسامح والتنازل لا في روح من التعصب العنصري وما فتئنا لاصقين بالواقع متمسكين به. وكنا متيقنين بأن مصالح الجزائريين قاطبة، من كل جنس ودين، ستكون محترمة، كما تبقى محترمة مصالح فرنسا، وهكذا لا يقع أي انفصال، بل يقع تشييد مبني على أسس الحرية.

* **نقلا عن: فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 203 وأخرى.**

ملحق: 02

نـــداء أول نوفمبـــــر*

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني

إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954م

" أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة – نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثورية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة، أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

---

* **نقلا عن أندريه مندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، من الصفحة 165 إلى 170.**

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجعة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدني حرية.

ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

1. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد، وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية .
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتي تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليي ن، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954م

الأمانة الوطنية

ملحق: 03

مبادئ الثورة في الجزائر

بيان من مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة*

أذاعت عدة محطات عالمية في الليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري، وسمت عدة بلدان من وطننا العزيز بعضها صحيح اللفظ، وبعضها محرف، ولكننا عرفناها ولو من لحن القول، لأنها أفلاذ من ذلك الوطن العزيز الذي لا نسلوه ولو سلا المجنون ليلاه، لأننا درجنا على ثراه من نوط التمائم، إلى لوث العمائم، وستختلط مع ثراه أعظم الرمائم.

ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض تفصيل لما أجملته الإذاعات، فخفقت القلوب لذكرى الجهاد الذي لو قسمت فرائضه لكان للجزائر منه حظان بالفرض والتعصيب، واهتزت النفوس طربا لهذه البداية التي سيكون لها ما بعدها، ثم طرقنا طارق الأسى لأن تكون تلك الشجاعة التي هي مضرب المثل لا يظاهرها سلاح، وتلك الجموع التي هي روق الأمل لا يقودها سلاح. إن اللحن الذي يشجي الجزائري هو قعقعة الحديد في معمعة الوغى، وإن الرائحة التي تعطر مشامه هي رائحة هذه المادة التي يسمونها البارود.

أما نحن المغتربين عن الجزائر فوالله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية – حين سمعنا الخبر – روائح الدم زكية، فشارك الشم الذي نشق السمع الذي سمع و البصر الذي قرأ، فيتألق من ذلك إحساس مشبوب يصيرنا – ونحن في القاهرة – وكأننا في مواقع النار من خنشلة وباتنة.

هذه بوادر الانفجار الذي يؤدي إليه الضغط، على كل واع في الأرض إلا فرنسا، وهذا هو الحرف الأول من أبجدية أطول من الأبجدية الصينية مما تنطوي عليه نفس الجزائري لفرنسا من غل وحقد وبغضاء، ومن غرس الحنظل جنى المر، فقد غرست فرنسا أسباب هذه المعاني في نفسه، ثم عاملته معاملة لا يعامل الحيوان الأعجم بعشر معشارها، في حقبة من الزمن تمتد إلى مائة وأربع وعشرون سنة.

وهذه عواقب السياسة البليدة التي تسوس بها فرنسا شمال إفريقيا في هذا الزمن الذي تحرك ما فيه حتى الحجر، وثارت فيه كل الشعوب المظلومة تنتصر لنفسها من ظلم الطغاة، فلم تتعظ فرنسا بشيء من ذلك، ولم توقظها النذر المتلاحقة والحروب الماحقة، ولا ذكرت أمسها القريب حين أحاطت بها خطيئاتها وأوبقتها جرائرها فسقطت فريسة تحت أرجل عدوها في مثل فواق الحالب. ووالله لو أن فرنسا أبقت في قلوبنا مثقال ذرة من الرحمة لها، لأشفقنا عليها من هذا الإفلاس الذي أصابها في رأس مالها من مال ورجال ورأي وفكر، حتى لو أن قائلا قال لها: إن اليوم غير الأمس، لحاولت من عنادها أن ترد الشمس.

تأجج اللهيب بتونس فقلنا: هذا نذير من النذر الأولى، وعسى أن تكون لفرنسا فيه عبرة، وتأجج في مراكش، فقلنا: عسى أن يكون لها فيه مزدجر، وها هو ذا يتأجج في الجزائر، ولو كانت فرنسا عل بقية من كياس وعقل لحارت تيار الزمن ولم تعاكسه ولضمنت لنفسها البقاء مع الناس، ولو بضع سنين، فأما الدوام مع الظلم فلا مطمع فيه، وإن كانت في ريب من تحول الأحوال فلتسأل رفات أمها روما... ولكن الذي علمناه من احتكاكنا بهذه

* نقلا عن: أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 5، ص 37 وأخرى.

المخلوقة العجيبة ودرسناه من أهوائها وطبائعها أنها لا تصدر عن عقل، ولا ترد عن بصيرة، وأنها لا ترضى المشاركة في الحياة وأن القاعدة التي تبني عليها أمرها هي: إما ربح كامل، وإما خسار شامل، وإن حياتها مشروطة بموت غيرها، وعليه فلماذا تلوم الناس إذا اعتقدوا أن حياتهم مشروطة بموتها؟

الشمال الإفريقي قطع متجاورات من إرث العروبة والإسلام، اجتمعت في كل شيء وهو من صنع الله، واجتمعت في شيء واحد من عقل الشيطان وهو الاستعمار الفرنسي، فإذا اجتمعت اليوم في الثورة على ظلم فرنسا وطغيانها، فلعل هذه هو آخر الجوامع الإلهية التي تغض بها إلى أولها، كما تغض الحلقة الأخيرة من السلسلة المفصومة إلى الحلقة فإذا هي دائرة...

ومن صنع الله للأمم الضعيفة حينما يهيئها لأن تكون من الأئمة الوارثين أن يخلف فيها من الاستعدادات ما لم يكن فهو كائن، فكيف بالأمة التي أعطاها كل شيء، فملكت بالعدل وساست بالإحسان، و وسارت على نور الحق، ثم زاغت على صراطه قليلا فتخلى عنها قليلا، زها هي ترجع قليلا، وتسير إلى مرضاته دبيبا، وتغير ما بنفسها عسى أن يغير حكمه عليها.

إن أعداءنا الأقوياء بالأمس هم اليوم ضعفاء، وقد أصبحوا يلوذون بأكناف الأقوياء لذلك نراهم في هلع دائم يحسبون كل صيحة عليهم، يتقاوون وهم يتهاوون، وعلامة ضعف الضعيف أن يكثر الحديث عن قوته ويدل بها على الضعفاء، وأن يكثر اهتمامه بما يقوله الناس فيه، وأن يغضب للهمة واللحظة لا غضب الكبرياء المقرون بالتحدي، ولكن غضب الضعف المقرون بالشكوى، وهكذا يفعل الفرنسيون اليوم.

ولقد صاح الرئيس جمال عبد الناصر بالأمس صيحة وهتف بالجزائر التي هي قطعة ثمينة من وطنه العربي الأكبر، فثارت ثائرة الفرنسيين ولم يجدوا منطقا تؤيده الحجة ولا حجة يثبنها المنطق إلا قولهم إن الجزائر قطعة من فرنسا، وهي أغنية بلهاء ليس فيها ذوق ولا انسجام.

تعوز هذه الحركات المتأججة في المغرب العربي – وهي سائرة إلى الالتحام والانسجام – لفئات صادقة من حكومات الشرق العربي بالإمداد والتشجيع، فإن أخش ما نخشاه على هذه الحركات أن تشتعل ثم تنطفئ لعدم الوقود. ولو أن أغنياءنا في هذا الشرق – ممن ينفقون الملايين على شهواتهم الشخصية – أنفقوا بعض ذلك في سبيل إخوانهم المعذبين لتحررت أرض المغرب كلها ومعها فلسطين.

إن هذه البوارق التي لاحت في جو مصر من تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ومن رجال الثورة ستتبعها صواعق تنقض على الاستعمار الفرنسي، فتدكه دكا، وإننا واثقون بأنها لا تضيع هباء في الهواء، معتقدون أن لكل كلمة من تلك الكلمات موقعا نكينا من كل نفس من إخوانهم في المغرب العربي.

إن فرنسا ابتلعت أجزاء الوطن الواحد على ثلاث لقم، ثم أوهمتنا وأوهمت العالم أن هذه العملية لا تسمى ابتلاعا، وإنما هي تكييف كيماوي تصبح به أمة متمدنة، وكذبها الله وكذبها طبع السوء فيها فكنا في حشاها أشواكا تخز وأوجاعا تؤلم، فإذا هدأ الوخز والإيلام فإنما هي هدأة عارضة ثم تعود وستلفظنا مكرهة عند الحشرجة الأخيرة من حياتها، وسنكون سبب موتها.

عن مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة 02 نوفمبر 1954م

محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني

ملحق: 04

ميثاق جبهة تحرير الجزائر*

بسم الله الرحمن الرحيم

تداعى أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في مصر إلى مدارسة كل ما جرى ويجري في بلادهم من عدوان وتنكيل وتقتيل وتشريد، من جانب استعمار غاشم حقود. ولقد استقر رأيهم على الوثيقة التالية والتي وقعها السادة: محمد البشير الإبراهيمي، أحمد مزغنة، أحمد بيوض، محمد خيضر، الشاذلي مكي، الفضيل الورتلاني، حسين الأحول، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد يزيد.

في الجزائر العربية المسلمة، اليوم، كفاح مسلح خطير، لأجل استرجاع سيادتها واستقلالها، دفعها إليه استعمار بغيض، تسلط عليها بقوة الحديد والنار، واسترق خيراتها، وحاول طمس معالمها، وتحطيم كيانها، وجردها من كل حق في الحياة الحرة العزيزة الكريمة، ضاربا صفحا عن تطور الزمن، وعن أن الاستعمار لم يعد في القرن العشرين أسلوبا صالحا للبقاء.

ولقد كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تتوحد جهود المسؤولين الجزائريين الموجودين في القاهرة الموقعين أسفله، وأن يكونوا يدا واحدة في خدمة الجزائر، والكفاح في سبيل تحريرها واستقلالها مساندين بذلك جيش التحرير، وعاملين على إنجاح الحركة الثورية القومية القائمة الآن في الجزائر.

ولقد اقتنع الجميع بما تضمنته هذه الديباجة، وقرروا بالإجماع ما يأتي:

1. يعتبر الشعب الجزائري، على اختلاف أفراده وهيئاته – فيما يختص بالكفاح الرهيب – كتلة واحدة هي الأمة الجزائرية. ومن شذ شذ في النار.
2. تسمى الهيئة المنضوي تحت لوائها أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في القاهرة "جبهة تحرير الجزائر".
3. تعمل الجبهة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي ومن كل سيطرة أجنبية، مستعملة كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها.
4. الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش. وهي في ذلك تحترم سائر الأديان، والمعتقدات والأجناس، وتشتهر بسائر النظم العنصرية الاستعمارية.
5. الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير، وأن اتجاهها إلى العروبة، وتعاونها مع الشعوب، والحكومات، والجامعة العربية أمر طبيعي.
6. الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر، مراكش.

---

* **نقلا عن: احمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ج 5، ص 53، 54.**

7. جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاثة بنظام يوضع، ومسؤوليات تتحدد. وتهيب بالقائمين عل الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش أن يضعوا أيديهم في يدها، وأن يعملوا معها على تأسيس هيئة تنظم الجميع.
8. تنتهز الجبهة هذه الفرصة لتبعث بتحياتها الأخوية إلى سائر المكافحين في الجزائر، سواء منهم من حمل السلاح، أم من كان عاملا وراء الميدان، وإلى المساجين والمعتقلين السياسيين ضحايا القمع والإرهاب، مترحمة على الشهداء.
9. وتهيب جبهة تحرير الجزائر في القاهرة بإخوانها في العالمين: العربي والإسلامي، وبأحرار الدنيا جميعهم، ليناصروا الجزائر في كفاحها من أجل حريتها واستقلالها، فهم بذلك يناصرون الديمقراطية الحقة، والإنسانية المعذبة، والمبادئ السامية.

القاهرة في 24 جمادى الثانية 1374هـ/ 17 فبراير 1955م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق: 05

اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر*

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة الأولى:

1. تعمل جبهة تحرير الجزائر في مصر لتنسيق أعمالها مع جبهة التحرير في الجزائر تنسيقا وثيقا، وتسعى عاملة جهدها لحث الشعب الجزائري بهيئاته وأفرادها على تأييد حركة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال.
2. ومن مهام الجبهة مراقبة التطور السياسي في الداخل والخارج، ودرس الحالة، وتعبئة جهودها للدعاية لصالح القضية الجزائرية بكل الوسائل الممكنة.

المادة الثانية: ولتحقيق المهام شكلت الجبهة لجنتين، ومكتبا إداريا:

- لجنة المساعدة للعمل الإيجابي في الداخل، ومهمتها تدبير حاجيات جيش التحرير.
- لجنة الاتصالات، ومهمتها العمل على ثارة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، واتخاذ كل الإجراءات والأسباب للحصول على العون الأدبي والسياسي والمادي من الشعوب والحكومات لصالح القضية الجزائرية.
- المكتب الإداري ويتكون من سكرتارية، وأمانة للصندوق، ومهمته تسيير الإدارة، وإعادة جدول الأعمال، والمحافظة على أموال الجبهة، وعلى أوراقها، ووثائقها.

3. تسيير اللجنتان والمكتب الإداري وفق ما تسطره الجبهة.
4. يجوز للجبهة أن تنشئ ما تراه ضرورة من اللجان والمكاتب في مصر وغيرها.
5. لا يحضر جلسات الجبهة، ولا يشارك في مناقشاتها غير الأعضاء المؤسسين الذين أمضوا الميثاق أو الذين يتفق الأعضاء على حضورهم.
6. لا يكون اجتماع الجبهة صحيحا إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء الموجودين في القاهرة ساعة انعقاد الاجتماع.
7. تجتمع الجبهة مرة في الأسبوع على الأقل.
8. كل المراسلات والاتصالات تكون وتتم باسم الجبهة، وعلى الصورة والكيفية التي تحددهما الجبهة.
9. يمكن للأعضاء أن يقوموا بأعمال خارج نطاق الجبهة على شرط أن لا تكون متنافية مع هذه اللائحة، أو مع الميثاق.
10. لا يقصد من هذه اللائحة حصر أوجه نشاط الجبهة، وإنما المقصود منها وضع النقط الرئيسية لحسن سير العمل.
11. هذه اللائحة قابلة للتعديل استجابة للمصلحة العامة وبموافقة جميع الأعضاء.

القاهرة في 25 جمادى الثانية 1374هـ/ 18 فبراير 1955م.

* **نقلا عن: أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإبراهيمي، ج 5، ص 55، 56.**

ملحق: 06

بيان من المؤتمر السنوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين*

بمناسبة الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد يوم السبت الموافق 07 يناير سنة 1956م بعاصمة الجزائر قرر المجتمعون بالإجماع البيان التالي:

نحن المجتمعي ن من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

نعلن بكل صراحة أن الاستعمار المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1830م هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات التي وقعت في القطر الجزائري، وذلك بما أحدثه فيه من ميز عنصري مخجل، وما سلكه فيه من سياسة التفقير والتجهيل والحرمان من كل نعم الحياة بالنسبة للعنصر الإسلامي، وما حارب به الدين الإسلامي في أقدس مقدساته، وما أجهز به على التعليم العربي القرآني في كل جهة من جهاته، وما تعمده من محق جنسية الأمة ومحاولته ابتلاعها ومحو كل مظهر من مظاهر سيادتها، وما أعلنه مرارا رغم إرادتها، من إلحاقها وإدماجها ، إلى أن أوصل الأمة بكل ذلك إلى درجة اليأس فعمدت إلى الأعمال التي يوجهها اليأس.

ونرفع عقيرتنا بالاحتجاج الصارم العنيف على ما ارتكب في مختلف جهات البلاد من أعمال البطش والإرهاب والتنكيل، وما وقع من الفظائع والفضائح والمنكرات، بدعوى الزجر ومحاولة إخماد الثورة.

كما نحتج الاحتجاج الصارخ على تلك المظالم المثيرة المتعددة التي وقعت على مدارس جمعية العلماء وما وقع على المعلمين فيها من حيف وجور: بين سجن وتغريم وبعاد إلى المحتشدات.

ونترحم على الشهداء الأبرار الذين ذهبوا ضحية القمع الأعمى الفظيع، وندعو الأمة للقيام بواجبها نحو أبنائها وعائلاتهم، وكفالتهم كفالة يوجبها الإسلام وتفرضها المروءة والشرف.

ونبعث بصادق الود وعظيم التقدير والعطف لسائر رجال الأمة الأحرار الأبرار الذين أوصدت عليهم أبواب السجن أو أطبقت عليهم الأسلاك الشائكة في المحتشدات، ونشاركهم في تلك المحنة التي تقبلوها بثغور باسمة وصدور رحبة، ونعلمهم أن الأمة الحية الشاعرة لن تنسى لهم تضحيتهم، وأنهم سيكونون غدا في طليعة العاملين على إنشاء الهيكل الوطني العظيم.

ونرفع عظيم الامتنان ووافر التقدير لسائر الأحرار في كل أقطار الدنيا، ولجميع الصحف العالمية النزيهة ولسائر الحكومات الحرة التي أيدت الأمة الجزائرية في نضالها الشريف، ودافعت عنها ومدت يمين الأخوة لمبادئ الحق والعدل والتحرير، ونرجو أن يشارك كل شعب حر وكل حكومة حرة، وكل صحيفة نزيهة في هذا الكفاح الميمون لفائدة الحق والعدل والحرية للبلاد الجزائرية.

ونعلن مرة أخرى أن كل سياسة مبنية على ترقيع الماضي وإجراء (إصلاحات) على قاعدة النظم الاستعمارية الحالية مهما تغير اسمها إنما هو من قبيل العبث والاستهتار والإمعان في الزج بالأمة الجزائرية في مضيق اليأس الذي لا يحدث إلا الانفجار.

---

* **نقلا عن: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 3، ص 35 وأخرى.**

ونقول كلمة صريحة علنية نرجو أن يسمعها المسؤولون في باريس وأن يسمعها العالم أجمع وهي أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة إلا بالاعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة وجنسيتها الخاصة العربية وحكومتها القومية ومجلسها التشريعي المطلق التصرف في دائرة احترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع.

ونؤكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة والإقدام على بناء النظام الحر الجديد إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيي ن للشعب الجزائري من رجال الحل والعقد، الذي أظهرهم الكفاح الجزائري.

ونوصي الأمة ختاما بلاحق ونوصيها بالصبر، ونستحثها على العمل الصالح والثبات وتوحيد الصفوف ونسيان الخلافات القديمة حتى تستطيع متحدة متضافرة أن تصل قريبا إلى الدرجة الرفيعة التي أهلها لها جهادها المستمر منذ أحقاب وكفاحها الشريف الذي أصبح في العالم مضرب المثل. وتاريخها الحافل بجلائل الأعمال.

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

و"لينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز"

والسلام على الأمة العربية الحبيبة الماجدة ورحمة الله.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق: 07

التعريف بالشخصيات

مصالي الحاج: ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان جند في الخدمة العسكرية بداية من سنة 1918م ظهر كرجل سياسي مع نجم شمال إفريقيا، ليصبح زعيما له بعد مؤتمر بروكسل 1727م، وبعد حل الحزب قام بتأسيس حزب الشعب الجزائري الذي تعرض هو الآخر للحل سنة 1939م، وبعد عودته من المنفي أسس سنة 1946 حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودخل في خلاف مع أعضاء اللجنة المركزية خاصة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950م، وعندما اندلعت الثورة التحريرية رفض الانضمام إليها، وأسس الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية 1954م، وبقي رهن الإقامة الجبرية بفرنسا حتى 1959م، ثم في المنفى حتى توفي سنة 1974م، وقد عاش حوالي 16 سنة بين السجن والنفي والإقامة الجبرية، ويعد من أبرز الشخصيات الوطنية خلال القرن العشرين حتى أنه لقب أبو الحركة الوطنية.

الأمين دباغين: عضو قيادة حزب الشعب الجزائري(1939 – 1949)، نائب من (1946- 1951)، عضو قيادة جبهة التحرير الوطني (1956- 1959)، وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958 – 1959)..

أحمد بودة: من عين طاية في إقليم الجزائر، انضم إلى حزب الشعب الجزائري عام 1937، عضو اللجنة المركزية (1939- 1956)، والمكتب السياسي (1939- 1953)، ممثل جبهة التحرير الوطني في العراق ثم في ليبيا حتى 1956.

أحمد بومنجل: من بني يني في القبائل، محامي مصالي (1938- 1939)، قيادي في أحباب البيان والحرية (1944- 1945)، ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(1946- 1954)، عضو قيادة فيدرالية فرنسا في جبهة التحرير الوطني 1957، عضو المجلس الوطني للثورة (1957- 1962)، ثم وزيرا للأشغال العامة (1962- 1963).

أحمد مزغنة: ولد يوم 29 أفريل 1907، قيادي في حزب الشعب، ناصر مصالي أثناء أزمة الحزب، ألقت عليه السلطات المصرية القبض عام 1955 ولم يطلق سراحه إلا قبيل استرجاع السيادة، عاش بقية حياته في المنفى الاختياري حتى توفي سنة 1982.

مولاي مرباح: ولد في 13 أوت 1913 بقصر الشلالة، عضو بارز في حزب الشعب، ساند مصالي، انضم إلى الحركة الوطنية الجزائرية، دخل الجزائر في أكتوبر 1962، توفي سنة 1997.

محمد خير الدين: ولد ببسكرة سنة 1902، مارس مهنة التعليم، ثم عضوا بارزا في جمعية العلماء، لم يلتحق بالثورة إلا في بداية 1956، عين مبعوثا للجبهة بالمغرب، توقف عن النشاط السياسي عام 1964.

العربي التبسي: ولد بتبسة سنة 1895، درس بالزيتونة والأزهر، نائب رئيس جمعية العلماء، من المؤيدين الأوائل للثورة، تعرض للاعتقال من طرف السلطات الفرنسية التي اغتالته يوم 4 أفريل 1957.

البشير الإبراهيمي: من مواليد 1889 بأولاد براهم ببرج بو عريريج حاليا، من مؤسسي جمعية العلماء، نائب بن باديس، ثم رئيسا لها، بارك الثورة منذ اندلاعها، توفي يوم 19 ماي 1965.

أحمد فرنسيس: من مواليد مدينة غليزان 1912، مارس العمل النقابي في جمعية الطلبة المسلمين، من المقربين لفرحات عباس، انضم للثورة سنة 1956، عين وزيرا للشؤون الاقتصادية والمالية للحكومة المؤقتة، ثم وزيرا للمالية سنة 1962، توفي سنة 1968.

جاك سوستيل: (1912- 1990): من السياسيين الفرنسيين البارزين، تولى عدة مناصب هامة في بلاده منذ الأربعينيات، عين حاكما عاما للجزائر (1955- 1956)، كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر ولهذا تم نفيه إلى إيطاليا إلى غاية 1968، ليواصل نشاطه السياسي فيما بعد.

روبيير لاكوست: هو أول وآخر وزير مقيم بالجزائر، وذلك منذ سنة 1955م، عرف بمحاولاته المتكررة لاختراق الثورة وتكوين إطارات جزائرية متشبعة بالفكر والثقافة الغربيتين موالية لفرنسا تخلف الإطارات الفرنسية بعد مغادرتها للجزائر.

فرحات عباس: من مواليد 1899 بالطاهير ولاية جيجل، نقابي في جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، تحصل على شهادة الصيدلة، عضو في فدرالية النخبة، من محرري بيان فيفري 1943، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيات الجزائري 1946، التحق بالثورة سنة 1956، شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة مرتين، انسحب من الحياة السياسية بعد 1963، توفي سنة 1985.

روجي ليونار:(1898- 1988): شخصية سياسية فرنسية، عين حاكما عاما للجزائر (1950- 1955)، من أكبر المقاومين للثورة..

منديس فرانس : (1907- 1982): سياسي فرنسي من الاشتراكيين، نائب في البرلمان 1932، أعيد انتخابه (1946- 1958)، رئيس الحكومة الفرنسية (1954- 1956)، عارض سياسة ديغول.

فرانسوا ميتيرون: (1916- 1996): شخصية فرنسية بارزة، كان وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل أثناء الثورة التحريرية، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين(1981- 1995)، من معارضي سياسة ديغول.

عمر أوعمران: من مواليد 19 جانفي 1919، عضو في حزب الشعب، نائب كريم بلقاسم في منطقة القبائل، عين ممثلا للثورة بتركيا سنة 1960، انسحب بعد 1962 من الساحة السياسية، توفي سنة 1991.

كريم بلقاسم: من مواليد 22 ديسمبر 1922 بذراع الميزان، التحق بحزب الشعب سنة 1945، من مفجري الثورة، قائد المنطقة الثالثة، عين وزيرا للخارجية للحكومة المؤقتة الثالثة، قائد وفد المفاوضات في إفيان، من معارضي الحكم بعد 1962، اغتيل في أكتوبر 1970 بألمانيا.

حسين آيت أحمد: من مواليد 1926، انضم إلى حزب الشعب سنة 1942، مسؤول المنظمة الخاصة (1948- 1949)، كان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير، تعرض للاعتقال في حادثة القرصنة(1956- 1962)، عارض النظام السياسي بعد 1963، يعيش ففي فرنسا حاليا.

أحمد بن بلة: من مواليد 25 ديسمبر 1916 من مغنية، انضم إلى حزب الشعب سنة 1945، ترأس المنظمة الخاصة في 1949، اعتقل (1950- 1952)، التحق بالقاهرة ليكون ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير، اعتقل في عملية القرصنة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة (1962- 1965)، عاد من المنفى سنة 1989 ليستقر بالجزائر إلى يومنا هذا.

محمد خيضر: من مواليد 13 مارس 1912 بالعاصمة، عضو حزب الشعب، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية الجزائرية 1946، التحق بالقاهرة سنة 1950، كلف برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير، اعتقل في عملية القرصنة، تولى بعد 1962 الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، أغتيل بمدريد سنة 1962.

محمد بوضياف: من مواليد 23 جوان 1919 بالمسيلة، انضم إلى حزب الشعب سنة 1945، ثم عضو بارز في المنظمة الخاصة، مؤسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من مفجري الثورة، منسق بين الداخل والخارج، اعتقل في حادثة القرصنة(1956- 1962)، من معارضي حكم بن بلة وبومدين، اختار المنفى إلى غاية 1992، أغتيل في 29 جوان 1992.

الحسين لحول: من مواليد 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة، من مناضلي حزب الشعب، نولى أمانته (1950-1953)، التحق بالثورة في 1955، التحق بالوفد الخارجي للثورة، عين ممثلا لها في أندونيسيا وباكستان، توفي سنة 1993.

زيغود يوسف: من مواليد 1921 بالسمندو ولاية سكيكدة، عضة حزب الشعب، مستشار بلدي عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، قائد المنطقة الثانية بعد ديدوش، قائد هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، عضو المجلس الوطني للثورة، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، استشهد في 23 سبتمبر 1956،

عبان رمضان: من مواليد 10 جوان 1920 بالأربعاء، عضو حزب الشعب، التحق بالثورة سنة 1955، من محرري مؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، اغتيل بالمغرب في 27 ديسمبر 1957.

بن يوسف بن خدة: من مواليد 23 فيفري 1920 بالبرواقية، عضو في حزب الشعب، التحق بالثورة سنة 1955 بعد خر وجه من السجن، عين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة، انسحب بعد 1962 من الحياة السياسية.

شارل ديغول: (1890- 1970): عسكري فرنسي، شارك في الحربين العالميتين، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا، تولى تأسيس الجمهورية الرابعة، عاد إلى النشاط لسياسي على رأس الجمهورية الخامسة (1958- 1969).

أحمد توفيق المدني: من مواليد 1899 بتونس، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التحق بالثورة سنة 1956، عين غضوا بالمجلس الوطني للثورة (1956- 1957)، شغل منصب وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة الأولى، توفي في 18 أكتوبر 1983.

لخضر بن طوبال: من مواليد 1923 بميلة، عضو في حزب الشعب، ثم مجموعة 22، قائد الولاية الثانية (1956- 1957)، عضو المجلس الوطني للثورة في 1956، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير للداخلية في أول حكومة مؤقتة، انسحب بعد 1962 من الحياة السياسي.

عبد الحفيظ بوالصوف: من مواليد 1926 بميلة، مناضل في حزب الشعب، عضو مجموعة 22، قائد الولاية الخامسة (1956- 1957)، عضو المجلس الوطني للثورة (1956- 1962)، عين وزيرا للاتصالات العامة في أول حكومة مؤقتة، ثم وزيرا للتسليح والاتصالات في الحكومتين التاليتين، انسحب من العمل السياسي بعد 1962، توفي سنة 1982.

عمر أوصديق: من منطقة القبائل، انتمى على حزب الشعب عام 1942، عضو اللجنة المركزية (1947-1949)، ثم عضو المجلس الوطني للثورة (1957- 1962)، سكرتير دولة في الحكومة المؤقتة الجزائرية، مسؤول بعثة في كوناكري (1960- 1961)، سفير في بلغاريا (1963- 1964)، ثم في موسكو...

الطيب بولحروف: من عنابة، ناضل في حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية (1951- 1954)، عضو اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956- 1957)، ممثل جبهة التحرير الوطني في سويسرا (1958)، وفي روما (1959- 1962)، واستمر سفيرا فيها بعد الاستقلال ثم في بلغراد...

عمار ولد حمودة: من القبائل الكبرى، انضم إلى حزب الشعب الجزائري عام 1942، عضو اللجنة المركزية (1947- 1949)، انضم إلى جبهة التحرير الوطني، اغتيل إبان الثورة نتيجة مواقفه من الأزمة البربرية لعام 1949.

إبراهيم معيزة: محام من سطيف، انتمى إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية، (1946- 1947)، توفي في حادث مرور في 19 نوفمبر 1947.

الحاج شرشالي: عضو قيادة حزب الشعب الجزائري (1939- 1951)، عضو لجنة الدعاية لجبهة التحرير بفرنسا (1957- 1958)، مستشار في رئاسة الحكومة (1961- 1962).

بو قادوم: من العروش، عضو نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري (1947- 1951) ونائب (1946- 1951)، رئيس ديوان الأمين دباغين (1958- 1959)، مسؤول بعثة الحكومة المؤقتة في بلغراد.

شوقي مصطفاي: طبيب، عضو قيادة حزب الشعب الجزائري (1945- 1951)، مستشار كريم بلقاسم (1958)، مسؤول بعثة الحكومة المؤقتة الجزائرية في تونس (1960)، وفي مراكش (1961- 1962)، عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة (1962).

حسين عسلة: من مواليد 1917 بذراع الميزان، أسس منظمة قومية عام 1939، ثم دمجها في حزب الشعب الجزائري، نظم في سبتمبر 1943 مظاهرة لإطلاق سراح فرحات عباس، أعاد تنظيم فدرالية فرنسا في 1946، توفي في جانفي 1948.

عبد الله فيلالي: ولد في 13 سبتمبر 1913 بالقل، انضم إلى نجم شمال غفريقيا عام 1932، عضو قيادي في حزب الشعب (1937- 1953)، أوقف عام 1938، ثم 1939، حكم عليه بخمس سنوات أشغال شاقة عام 1941، أطلق سراحه نهاية عام 1943، حكم عليه بالإعدام عام 1945، عضو قيادة في الحركة الوطنية الجزائرية (1954- 1957)، توفي في 7 أكتوبر 1957 نتيجة محاولة اغتيال مدبرة من طرف جبهة التحرير في 13 سبتمبر 1957.

عمار عيماش: من تيزي وزو، أمين عام حزب نجم شمال إفريقيا، مسؤول جريدة الأمة (1933- 1935)، سجن وغرم عدة مرات وأطلق سراحه في 1936، لم ينضم على حزب الشعب وتبنى مواقف إصلاحية

مراد ديدوش: مناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو المنظمة الخاصة (1947- 1950) مسؤول في إقليم عنابة، مساعد بوضياف في فرنسا(1952- 1954)، عضو مؤسس في جبهة التحرير الوطني، مسؤول منطقة الشمال القسنطيني، استشهد في جانفي 1959.

دردور: قيادي في فدرالية أحباب البيان والحرية في قسنطينة، عضو اللجنة المركزية (1947-1951)، نائب في قسنطينة (1946-1951) .

محمد يزيد: عضو اللجنة المركزية (1950-1954)، ممثل جبهة التحرير بنيويورك (1955-1958)،وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1960)، نائب في الجمعية التأسيسية (1962-1965)، ثم سفير في بيروت.

الصادق هجرس: طبيب، انضم إلى الحزب الشيوعي الجزائري بعد عام 1949، قاد مع كميل لايربير وبشير حاج علي الحزب خلال الحرب، أول أمين عام لحزب الطليعة الاشتراكية.

شيحاني بشير: من مواليد 22 أفريل 1929 بنواحي قسنطينة، انخرط في خلية الطلبة عام 1946، عضو المنظمة الخاصة، من مفجري الثورة رفقة مصطفى بن بولعيد بمنطقة الأوراس، شغل منصب نائب الولاية الأولى، قائد معركة الجرف، استشهد في 2 أكتوبر 1955 بالأوراس.

مفدي زكريا: ولد في 12 أفريل 1908 ببني يزقن- غرداية- عضو حزب نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب، اعتقل في 1937رفقة مصالي، من مؤسسي جريدة الشعب، تعرض للاعتقال في 1940 ثم بعد أحداث 8

ماي 1945، عضو في حزب ح.إ.ح.د، انضم إلى الثورة في 1955، واعتقل في 1956 لمدة 3 سنوات، ساهم في تأسيس جريدة المجاهد، كاتب النشيد الوطني، توفي في 17أوت 1977 بتونس.

عمار آوزقان: ولد بالجزائر العاصمة في مارس 1910 اشتغل كبائع صحف، ثم في مصلحة البريد، أنشأ سنة 1926 فرعا نقابيا بمصالح البريد، انضم بعدها إلى حركة الشباب الشيوعي، وأصبح أمين للحزب الشيوعي الفرنسي، حضر المؤتمر العالمي الثامن للكومنترن في أوت 1935، ساهم في إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري، شارك كممثل للشيوعيين في المؤتمر الإسلامي 1936، ترأس تحرير جريدة الكفاح الاجتماعي لسان حال الحزب الشيوعي وانتخب عضوا بالمجلس البلدي للعاصمة سنة 1937، ثم نائبا بالمجلس التشريعي سنة 1945، انضم سنة 1955 إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وكان من بين محرري مؤتمر الصومام،، اعتقل سنة 1958 و بقي في السجن إلى غاية الاستقلال.توفي عمار أوزقان يوم 5 مارس 1981 بالجزائر.

رابح بيطاط: من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة (قسنطينة) ، انضم إلى حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وأصبح عضوا فاعلا في المنظمة الخاصة، حكم عليه سنة 1951 بـ 10 سنوات سجن، من بين مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في التحضير لاندلاع الثورة، ألقي عليه القبض في 16مارس 1955 حكم عليه بالسجن مدى الحياة مع الأعمال الشاقة، ورغم ذلك عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، أطلق سراحه مع المجموعة يوم 20 مارس 1962، عين في 27 سبتمبر 1962 نائبا لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية ليستقيل بعد سنة. وفي 10جويلية 1965 عين وزيرا للدولة، في سنة 1972 وزيرا مكلفا بالنقل، ترأس المجلس الشعبي الوطني في مارس1977، توفي في 11 أفريل 2000.

الفضيل الورتيلاني: ولد في 2جوان 1900 ببني ورتلان –سطيف- مدرسا مساعدا للشيخ ابن باديس 1932، فأسس مثلاً سنة 1942 م "اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر" كما أسس سنة 1944 م "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا"، ثم مكتب جمعية المسلمين الجزائريين في القاهرة سنة 1948م.انضم إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني رفقة الشيخ البشير الإبراهيمي بالقاهرة في بداية الثورة، توفي بتركيا في 12 مارس 1959م.

الحبيب بورقيبة: ولد في أغسطس سنة 1903 بحي الطرابلسية (تونس)، رجل دولة، أول مؤسس للجمهورية التونسية، من مؤسسي أول حكومة تونسية في 14 أفريل 1956، ورئيسا لها في 25 جويلية 1957، اعتمد عدة إصلاحات مست قانون الأحوال الشخصية والقطاع الفلاحي والتعليم، توفي في 06 أفريل 2000.

بلحاج الجيلالي عبد القادر: المعروف باسم كوبيس، من مواليد قرية زيدين الفلاحية المتاخمة لعين الدفلة، متخرج من مدرسة ضباط الصف بشرشال برتبة عريف، عضو المنظمة الخاصة، بعد إطلاق سراحه تحول إلى مخبر للشرطة الفرنسية، حارب الثورة واستمر في ذلك حتى تاريخ مقتله في 16 أفريل 1958.

علي ملاح: إسمه العسكري العقيد سي الشريف، من مواليد ذراع الميزان 1924، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد إطلاق سراحه عاد إلى النشاط السري منذ 1947، انضم إلى الثورة عند إنطلاقها، تقلد رتبة عقيد وكلف بقيادة الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام، قام بهيكلة وتأطير جيش التحرير بالمناطق الجنوبية، استشهد سنة 1957 قرب قصر البخاري.ف على هيكلة **جيش التحرير** بالمنطقة، والقائم بدور السياسي البارع في كسب تأييد سكان الصحراء للثورة،عمل على تأطير المناطق الجنوبية بالتنسيق مع الولايات المجاورة . واصل جهاده إلى ان سقط شهيدا سنة 1957 قرب قصر البخاري.

إيف شتاينو: ولد يوم 22 سبتمبر 1891 وتوفي يوم 04 مارس 1969 بباريس، دبلوماسي فرنسي، درس التاريخ والجغرافيا في 1919، عين حاكما بالجزائر من 11 سبتمبر 1944 إلى 11 فيفري 1948، ثم سفيرا لفرنسا بموسكو، وعضو في أكاديمية العلوم السياسية في 1967.

إدقار فور: ولد في أوت 1908 وتوفي في 30 مارس 1988 بباريس، رجل سياسي فرنسي تقلد منصب الوزير مرات عديدة، ثم رئيسا للبرلمان، وتولى منصب محامي في محكمة باريس سنة 1929، ووزيرا للفلاحة من 08 جانفي 1966 إلى 10 جويلية 1968.

جاك ماسو: ولد في 05 ماي 1908 وتوفي في 26 أكتوبر 2002، عسكري فرنسي، ضابط عام، قائد القوات الفرنسية في ألمانيا، تقلد عدة مناصب عسكرية، ترقى من 1930 عشرة رتب إلى أن أصبح جنرال عام 1966.

موريس طوريز: ولد في 28 أفريل 1900 وتوفي في 11 جويلية 1964، كان سكريتيرا عاما ل PCF من 1930 إلى 1964، وزيرا من 1945 إلى 1947، ثم نائب رئيس البرلمان عام 1947.

جورج كاترو: ولد في 29 جانفي 1877، كان ضابطا في سنوات شبابه، ولي قائد معركة في 1915أين سجن من طرف الألمان والتقى هناك ديغول، شارك بعد الحرب العالمية في مهمة عسكرية فرنسية في الدول العربية (الجزائر, المغرب، ليبيا). في جويلية 1939ولي حاكما عاما للهند الصينية الفرنسية، وفي 25 جوان 1940 رئيسا للبرلمان، كان جنرال بخمسة نجوم وهو الوحيد الذي ترقى لهذه الدرجة في الجيش الفرنسي (بسبب معرفته بديغول)، في 9 سبتمبر 1944 أصبح وزيرا لإفريقيا الشمالية في عهد ديغول حتى 21 أكتوبر 1944، ثم سفيرا لجمهورية الإتحاد السوفياتي من 1945 إلى 1948 خلفا لجاك سوستيل. توفي في 21 ديسمبر 1969 بباريس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا : قائمة المصادر:

- الإبراهيمي أحمد طالب: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار البصائر، الجزائر،ج5، ط.خ. 2009.
- الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، طبعة وزارة المجاهدين، الذكرى 50 لاندلاع الثورة، دار الهدى. عين مليلة. الجزائر.
- أوزقان عمار: الجهاد الأفضل – كلمة حق عند سلطان جائر- تعريب: ميشال سطوف، سهيلة بينوشو، علي عراب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر. 2000.
- بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947م-1954م)، ج 3.
- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2009.
- بوداود عمر: (خمس سنولت على رأس فيدرالية فرنسا) من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني –مذكرات مناضل- الذكرى 45 لعيد الاستقلال، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر. الجزائر.
- بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
- توفيق المدني أحمد: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، الجزائر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج3. 1982.
- حربي محمد: الجزائر 1954- 1962م. جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر.
- حربي محمد: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945- 1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- درواز الهادي: الولاية السادسة التلريخية تنظيم ووقائع 1954- 1962م، سلسلة أوراق من الذاكرة، الورقة الأولى، دار هومة، الجزائر. ط 2009.
- زكرياء مفدي: إلياذة الجزائر، مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر. 2006.
- عباس فرحات: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، د.ط، 2006، منشورات ANEP.
- علاق هنري: مذكرات جزائرية، طبعة وزارة المجاهدين،الذكرى 45 للاستقلال، دار القصبة للنشر. الجزائر.2007.
- كيوان عبد الرحمان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954- ثلاثة نصوص أساسية لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2004.

- يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية -المنظمة الخاصة- منشورات ثالة، ط2. الجزائر. 2010.

- Ali Kafi : Du Militant Politique au dirigeant Militaire Mémoires (1946- 1962), CASBAH Editions, Alger, 2009.
- Ahmed Mahsas : Le Mouvement Revolutionaire En Algerie – De la 1er Guerre Mondiale à 1954, Editions Barkat, Alger, 1990.
- BenYoucef Ben KHedda : Les Origines Du 1er novembre 1954, Edition Dahlab, Alger, 1989.
- Mahfoud Kaddache : Et L'Algérie Se Libéra 1954- 1962, Editions Paris-Méditerranée, 2003.
- Patrik Eveno Et Jean Planchais : La Guerre D'Algérie, Editions La Decouverte Et Journal Le Monde, Paris, 1989.

ثانيا: قائمة المراجع:

- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر. 2003.
- العربي الزبيري محمد: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.
- العربي الزبيري محمد وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة وزارة المجاهدين، دار هومة. الجزائر. 2007.
- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1431 ه 2010م.
- بن مرسلي أحمد وآخرون: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث. ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 01 نوفمبر 1954- 31 ديسمبر 1955م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الذكرى 45 للاستقلال، ط 2007.
- بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974م، ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، د.ط.

- بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثالث من وثائق جبهة التحرير الوطنية 1954- 1962. القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- زيبحة زيدان: جبهة التحرير الوطني بذور الأزمة، د.ط.
- زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ط6، 2009، الجزائر: دار البصائر، ج2.
- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر. الجزائر. ط.خ. 2007.
- سيف الإسلام الزبير: مؤامرة من خلف الستار –مسيرة محمد بوضياف وقضية إغتياله- الجزائر. مطبعة النخلة 1413هـ/ 1992م.
- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت. باريس، ط1. 1982.
- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، تقديم بسام العسلى، دار الشورى، بيروت، ط1. 1982.
- عبد القادر حميد: عبان رمضان. مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، باتنة. الجزائر. 2003.
- عيناد تابت رضوان: 8 أيار/ ماي 45والابادة الجماعية في الجزائر، ترجمة سعيد محمد اللحام، الفارابي، الجزائر. 2010.
- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، دار البعث، قسنطينة، ط1. 1412هـ/ 1991.
- لونيسي إبراهيم: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2007.
- مصطفى طالب محمد: من أيام حرب التحرير 1954- 1962م، محطات تاريخية 2، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- مندوز أندريه: الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، ط 1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
- نجار عمار: مصالي الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة. الجزائر. 2010.
- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر أو بعض مثر فاتح نوفمبر، ط1. 1404هـ/ 1984م، دار البعث، قسنطينة.
- هشماوي مصطفى: جذور 5 نوفمبر 1954 في الجزائر. دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة. الجزائر. ط 2010.

ثالثا: قائمة المجلات والجرائد:

- مجلة الأصالة: عدد خاص، الذكرى العشرون لاندلاع الثورة الجزائرية (1374هـ - 1394هـ / 1954م – 1974م)، مطبعة البعث، قسنطينة. الجزائر. السنة الثالثة، العدد 22.
- مجلة أول نوفمبر: اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان: 157، 158، 1997.
- جريدة البصائر: لسان حال جمعية العلماء، السنة السادسة من السلسلة الثانية (1372هـ - 1373هـ/ 1953م– 1954م)، دار الغرب الإسلامي، العدد: 226 -270.
- مجلة الجيش: العدد 412، الذكرى الثالثة والأربعون لاندلاع الثورة، العلبة 29، شهرية عسكرية. 1997.
- جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين –الذكرى 45 للاستقلال- المجلد 1، العددان 02، 03.
- مجلة نوفمبر: العدد 157 / 158، الإعداد السياسي والعسكري لاندلاع الثورة التحريرية.
- المجلة التاريخية المغربية:موجز الدراسات التي نشرت باللغتين الفرنسية والإنجليزية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، العدد 4، جويلية 1975م.
- منظمة المجاهدين: حزب جبهة التحرير الوطني – سلسلة محاضرات الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، تحت عنوان: المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954م – مداخلة الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم، المجلد 01، ج 02.

خامسا : الوسائـل الجامعيـة:

- بودرهم فاطمة: حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954 – 1964، مذكرة ماجستير، 1994.
- بوسجادة أحمد: الدعاية الشيوعية في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير 1411هـ/ 1991م.
- ثنيو نور الدين: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية 1912- 1954، بحث في تكوين الدولة الجزائرية الحديثة، أطروحة لنيل رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، السنة الجامعية 2010/2009.

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

المقدمة..... 01

الفصل الأول

نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية والإعداد للثورة التحريرية.

أولا: نشاط الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....10

ثانيا: نشاط جمعية العلماء المسلمين.....23

ثالثا: نشاط الحزب الشيوعي الجزائري.....36

رابعا: نشاط حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....45

خامسا: الاتجاه الثوري والإعداد للثورة.....61

الفصل الثاني

انطلاقة الثورة التحريرية وردود أفعال الأحزاب السياسية الجزائرية.

أولا: تفجير الثورة التحريرية.....73

ثانيا: رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....82

ثالثا: رد فعل جمعية العلماء المسلمين.....92

رابعا: رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري.....106

خامسا: رد فعل المركزيين والمصاليين.....113

الفصل الثالث

تطور أحداث الثورة وتطور مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية.

أولا: تطور أحداث الثورة (أحداث 20 أوت 1955 – انعقاد مؤتمر الصومام).....125

ثانيا: انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للثورة.....136

ثالثا: انضمام العلماء للثورة التحريرية.....140

رابعا: تطور موقف الحزب الشيوعي الجزائري.....149

خامسا: استمرار رفض المصاليين الانضمام إلى الثورة التحريرية.....158

خاتمة.....168
الملاحق.....171
قائمة المصادر والمراجع.....190
فهرس الموضوعات.....194

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية